المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

ثمن النسخة : 1،50 درهم ـ ثمن النسخة عن السنوات الفارطة : 2،25 درهم ـ يرسل الجدول السنوى مجانا الى المشتركين

الاشتراك			الخارج	ان جميع الارساليات تكون باسم المحاسب المتصرف بالمطبعة الرسمية	يطلب الاشتراك من ادارة المطبعة الرسمية الرباط ـ شالة
	لسنة	لستة أشهر	تضاف الى التعاريف المشار اليها قبالته صوائر الارسال المحددة فى التشريع البريدى المعمول به ، فيما يخص توجيه الجريدة الى الخارج عبر الطريق العادية او الجوية.	التليفون : 24-250 ـ 25-250 / 30-270 ـ 79-271	ثمن الاعلانات
المغرب	60 درهما	35 درهما		حساب الشيك البريدى رقم 16-101 بالرباط	1،35 درهم للسطر المحتوى على 26 حرفا (قرار رقم 399.66 بتاريخ 24 صفر 1386 موافق 14 يونيه 1966)

ان الاعلانات القضائية والقانونية وكذا الرسوم والاجراءات والعقود المقرر نشرها واعطاؤها صبغة رسمية ، يتحتم صدورها بالجريدة الرسمية. ويجب أن تصل النصوص يوم الخميس على ابعد تقدير كي يتاتى نشرها فى عدد يوم الاربعاء من الاسبوع الموالى.

تنبيه هام

تجديد الاشتراكات

يعاد الى أذهان المسؤولين عن مختلف الادارات والى المشتركين الآخرين الذين تنتهى مدة اشتراكهم فى آخر السنة ، أن الاشتراكات فى الجريدة الرسمية لا تعتبر مجددة تلقائيا.

وتجنبا لكل توقف فى ارسال الجريدة ، يتعين القيام فى الحال بالاجراءات الاعتيادية المتعلقة بطلبات التجديد.

ويجب علاوة على ذلك ، أن يتضمن كل طلب موجه فى هذا الشأن ، رقم الاشتراك المبين على بطاقة ارسال الجرائد.

فهرست

صحيفة

نصوص عامة

بنك المغرب. ـ تقرير عن السنة المالية 1975.
تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى نصره الله من والى بنك المغرب صاحب السمو مولاى الحسن بن المهدى عن السنة المالية 1975 3906

التبغ. ـ أثمان البيع للعموم.
قرار لوزير المالية رقم 1422.76 بتاريخ 5 محرم 1397 (27 دجنبر 1976) بتحديد الاثمان التى تباع بها للعموم أنواع التبغ الخام والمصنوع 3992

مراقبة السير والجولان.
قرار لوزير الاشغال العمومية والمواصلات رقم 1327.76 بتاريخ 2 ذى القعدة 1396 (4 نونبر 1976) بمنع السير بصفة مؤقتة واستثنائية فى الطريق الثانوية رقم 204 والمسلك الثلاثى رقم 2536 3993

نصوص خاصة

تازة. ـ بيع بالتقسيط لاحد الافراد قطعة أرضية من الملك البلدى الخاص.
مرسوم رقم 2.76.574 بتاريخ 17 ذى القعدة 1396 (10 نونبر 1976) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعى لمدينة تازة الصادر بالاذن فى أن تباع بالتقسيط لاحد الافراد قطعة أرضية من الملك البلدى الخاص 3993

وجدة. ـ التخلى بالمراضاة لاحد الافراد عن عقار مبنى من الملك البلدى الخاص.
مرسوم رقم 2.76.645 بتاريخ 17 ذى القعدة 1396 (10 نونبر 1976) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعى لمدينة وجدة الصادر بالاذن للمدينة فى التخلى بالمراضاة لاحد الافراد عن عقار مبنى من الملك البلدى الخاص 3994

الجديدة. ـ التخلى بالمراضاة لاحد الافراد عن قطعة ارضية من الملك البلدى الخاص.
مرسوم رقم 2.76.613 بتاريخ 17 ذى القعدة 1396 (10 نونبر 1976) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعى لمدينة الجديدة الصادر بالاذن للمدينة فى التخلى بالمراضاة لاحد الافراد عن قطعة أرضية من الملك البلدى الخاص 3994

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تازة. – التخلي بالمراضاة لبنك المغرب عن قطعة ارضية من الملك البلدى الخاص.

مرسوم رقم 2.76.644 بتاريخ 17 ذى القعدة 1396 (10 نونبر 1976) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعى لمدينة تازة الصادر بالاذن للمدينة فى التخلي بالمراضاة لبنك المغرب عن قطعة أرضية من الملك البلدى الخاص 3995

الدار البيضاء. – التخلي بالمراضاة لبعض الافراد عن قطع ارضية من الملك البلدى الخاص.

مرسوم رقم 2.76.614 بتاريخ 19 ذى القعدة 1396 (12 نونبر 1976) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعى لمدينة الدار البيضاء الصادر بالاذن للمدينة فى التخلي بالمراضاة لبعض الافراد على قطع أرضية من الملك البلدى الخاص 3995

صفة الاطباء « المختصين » والاطباء « المبرزين ».

قرار لوزير الشؤون الادارية ، الامين العام للحكومة رقم 1347.76 بتاريخ 26 ذى القعدة 1396 (19 نونبر 1976) بتعيين رئيس اللجنة التقنية الخاصة بتخويل صفة الاطباء « المختصين » والاطباء « المبرزين » فى الجراحة العامة 3996

اعلانات وبلاغات

اعلان عن ايداع ونشر مشروع مرسوم يعلن بموجبه أنه من المصلحة العمومية تجهيز حى لمستخدمى الصناعات الكيماوية بالجديدة وينزع ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض 3997

اعلان بايداع ونشر مشروع مرسوم ينص على أنه من المصلحة العمومية انشاء ثانوية بحى التقدم بالرباط ونزع ملكية الحقوق المشاعة فى الملك اللازم لهذا الغرض 3998

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى – اعلانات 3999

وزارة التعمير والسكنى والسياحة والمحافظة على البيئة الطبيعية – اعلانات عن عروض أثمان وسمسرة 4000

وزارة الاشغال العمومية والمواصلات – مديرية الطرق – مقاطعة العيون – اعلان عن مزايدة مفتوحة 4000

وزارة التعليم العالى – اعلانات عن عرض أثمان وسمسرات 4000

وزارة التعليم الابتدائى والثانوى – اعلانان عن عرض أثمان وسمسرة 4001

مدينة الرباط – اعلان عن عرض أثمان 4002

اقليم سطات – الكتابة العامة – اعلان عن جدول لمراجعة اللوائح الانتخابية للغرف المهنية 4002

الاملاك العقارية

أ – مطالب التحفيظ

محافظة الجديدة 4003

محافظة فاس 4004

محافظة الرباط 4006

ب – اعلانات بانتهاء التحديد

محافظة الدار البيضاء – الشرقية 4009

محافظة الدار البيضاء – الغربية 4010

محافظة الجديدة 4010

محافظة القنيطرة 4012

محافظة الرباط 4015

نصوص عامة

تقرير

مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى نصره الله من والى بنك المغرب صاحب السمو مولاى الحسن بن المهدى عن السنة المالية 1975.

مولاى صاحب الجلالة ،

لى عظيم الشرف ، بأن أرفع لجلالتكم ، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ فى 23 ذى الحجة 1378 (30 يونيه 1959) (وهو الذى أحدث بموجبه بنك المغرب) ، التقرير الخاص بسنة 1975 ، وهى السنة المالية السابعة عشرة التى مرت على تأسيس معهد الاصدار.

المقدمة

على أثر الاختلالات الكبيرة التى سجلت فى عام 1974 ، اتسمت الحالة الاقتصادية والمالية الدولية سنة 1975 ، بالتقهقر والتضخم المالى واضطراب الاداءات الخارجية الى درجة أنه ظهر للكثيرين أن هذه الوضعية تشكل أشد الازمات التى عرفها العالم الغربى منذ الحرب العالمية الاخيرة.

ان حركة التدهور فى النشاط الانتاجى التى بدأت فى بحر السنة السابقة ، قد استمرت فى مجموع الاقطار المصنعة طيلة السنة تقريبا وكانت مصحوبة بتباطؤ متراكم وشبه عام فى نفقات الاستهلاك والاستثمار فى حين انخفض حجم التجارة الخارجية تحت التأثيرات الانكماشية المتبادلة وأخذت تبرز بوادر البطالة الجماعية . وقد نزل معدل الانتاج الوطنى الاجمالى بالاسعار الثابتة فى هذه الاقطار بـ 2 % ، وبلغت أزمة التشغيل ذروتها خلال الستة أشهر الاخيرة حيث سجل عدد العاطلين رقما مدهشا يتجاوز 15 مليون بالرغم من أن تدابير الاعفاء قد أرجئت فى عدة أقطار لاعتبارات اجتماعية وذلك على حساب الانتاجية . كما أن التجارة الخارجية للاقطار المنتمية الى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد عرفت بعد نمو من حيث الحجم يقدر بنحو 5 % فى سنة 1974 انخفاضا تناهز نسبته 10 % فيما يخص الواردات و 5 % فيما يخص الصادرات ، على الرغم من أنه لم تقرر أية اجراءات تقييدية مميزة . الا أن هذا الميل نحو التدهور فى الانتاج والمبادلات قد أسفر فى وسط السنة عن نوع من الانتعاش ولاسيما فى الولايات المتحدة ، واليابان ، وألمانيا الغربية ، وفرنسا ، وقد حدث ذلك خاصة بعد اعادة التكوين التدريجى للمخزونات وتحت تأثير تدابير الانعاش الظرفية.

وقد يسر تطبيق سياسة الدعم هذه ، التى انتهجت حسب الاحوال عن طريق الميزانية ، أو الاثمان ، أو معدلات الفائدة ، ما حدث من ارتخاء فى الضغوط التضخمية . وهكذا فان ارتفاع الاسعار ، على الرغم من أنه ما زال عاليا حيث تجاوز 10 % فى المتوسط لدى مجمل البلدان المصنعة ، مقابل 12 % فى سنة 1974 ، فانه على ما يستفاد على الاقل من تغير المقياس المصحح للانتاج الوطنى من حيث القيمة ، قد انخفض قليلا لدى أكثرية البلدان ، باستثناء

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بريطانيا العظمى وايطاليا حيث بلغ لدى الاولى 26 % ولدى الثانية 19 %.

وان هذا الانخفاض المتوسط فى تصاعد الاسعار الذى يمكن رده خاصة الى تراجع الطلب الداخلى ، ناتج كذلك عن الركود الذى عرفته أسعار المواد الاولية اثر كساد الاقتصاديات المصنعة واستعمال المخزونات . وقد سجلت الاسعار بعد تصاعدها الحاد فى عام 1974 ، هبوطا عاما يقدر فى المتوسط السنوى ، بنسبة تتراوح بين 9 و 14 % حسب نوع المقياس المعمول به ، وذلك مع وجود اتجاه نحو التثبيت مصحوب بتغيرات مضاربية ابتداء من نصف السنة الاخير ، وخصوصا فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية المعدة للتغذية . وقد بقيت سوق المنتجات النفطية فى حالة ترقب وانتظار بسبب ما اعتورها من تغيير نتيجة للانخفاضات المتتالية فى المبيعات والانتاج . هذا ولم يطبق بكيفية موحدة القرار الذى اتخذه فى شتنبر أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط بخصوص زيادة بنسبة 10 % فى السعر الرسمى للزيوت الخام المعتبرة كمرجع ، ولم يستطع على أية حال أن يؤثر بصفة محسوسة فى معدل أسعار المواد الاولية خلال عام 1975.

وقد تبين أن وضعية الركود الاقتصادى هذه ، المتسمة فى نفس الوقت بتدهور الانتاج وبانخفاض أسعار جل المنتجات الاولية واستمرار التضخم ، قد ألحقت أبلغ الضرر بالبلدان المتخلفة التى اضطرت الى أن تستورد بأثمان متصاعدة ، الامتعة المصنوعة أو المواد الغذائية ذات الضرورة الماسة مع كون مواردها تتألف أساسا من مداخيل تصدير المتنجات الاساسية التى تفاوتت درجة انخفاض قيمتها.

وبالرغم من المحاولات المبذولة فى ميدان تنظيم الاسواق تنظيما أفضل أو من أجل تقييس الاسعار ، فان هذا التفاوت المائل للاسعار قد أدى فى الواقع الى تزايد الفارق بين الاوضاع المالية الخاصة بكل من البلدان المصنعة والبلدان السائرة فى طريق النمو التى لم تتمكن من المحافظة على مستورداتها الا بتوسيع دائرة استدانتها . وهكذا فان عدم التوازن الاجمالى الذى ظهر عام 1974 فى الاداءات العادية للبلدان المصنعة قد وقع تصحيحه فى عام 1975 ، بينما أخذ فائض البلدان المصدرة للبترول يتناقص نوعا ما ، كما أخذ عجز بلدان العالم الثالث يتصاعد بموازاة ذلك.

وقد اقترن هذا التغيير فى وضعية الاداءات الخارجية ، كما كان الشأن فى السنوات المنصرمة ، بحركات مضطربة فى ميادين الصرف جاءت لتزيد بدورها من حدة التشكك والمخاطر المتعلقة بالتسديدات الدولية . وفى خضم النظام الذى ما زال متبعا والمتميز بالتعويم الشبه العام للعملات ، حيث تبدو تغيرات الاسعار فى أغلب الاحيان أكثر حدة الى درجة لا تبررها المعطيات الاقتصادية المتعلقة بها ، تدعم الدولار مرة أخرى كأداة رئيسية فى مجال الاداءات والاحتياطيات والتوسط ولكن دون أن يسلم مع ذلك من التقلبات . فقد تحسنت وضعيته فى بحر السنة بالنسبة لجميع العملات ، بما فى ذلك العملات الاوربية القوية . وعلى العكس عرف كل من الجنيه الاسترلينى والليرة والبسيطة خصوصا فى مستهل سنة 1976 تقلبات قوية ارتبطت الى حد ما فى مجموعها بالتضخم الداخلى وعجز الاداءات الجارية ، وبحركة المضاربات فى ميدان رؤوس الاموال ، كما ارتبطت فيما يخص بريطانيا العظمى بتحويل « الجنيه البترولى » الى عملات صعبة أخرى أكثر ضمانة . أما الفرنك الفرنسى فبعد أن عاد فى 10 يوليوز 1975 الى حظيرة النظام الاوربى ذى التقلبات المحدودة ، وبعد أن عرف عقب ذلك فترة من الاستقرار النسبى ، اضطر فى 14 مارس 1976 الى تعويم انعزال ، بينما أخذت عدة عملات أخرى تنضوى تحت هذا النظام ، تنتابها توترات الى درجة أن « السعر المحورى » الذى يربطها بالمارك الالمانى أصبح مطعونا فيه . والواقع أن جميع هذه الانخفاضات المتتالية التى تعرضت لها العملات ينبغى اعتبارها فى مستهل سنة 1976 هذه ، كتدابير ذات صبغة تنافسية ، اتخذتها الدول بصفة انفرادية حتى تحافظ أو تنمى كل منها حصتها فى مضمار التجارة الدولية.

وأمام جميع هذه المخاطر النقدية الناشئة من جهة ، عن ظروف اقتصادية متدهورة وتضخمية فى آن واحد ، والمترتبة من جهة أخرى عن اختلال فى موازين الاداءات لا يمكن التخفيف منه فى المدى القصير ، فان الاصلاح البنيوى للنظام النقدى الدولى الذى حظى بالاهتمام خاصة منذ الغاء قابلية تحويل الدولار ذهبا فى غشت 1971 ، والذى شرع فى تحقيقه منذ ذلك الوقت ، قد حاد على مر السنين ، عن الاهداف الطموحة التى حددت له من قبل من طرف لنجة العشرين والتى طرحت على أنظار الجمعية العمومية لصندوق النقد الدولى التى انعقدت فى نيروبى سنة 1973.

ولم تتوصل فى آخر الامر اللجنة المنتدبة التى خلفت لجنة العشرين فى أكتوبر 1974 ، خلال اجتماعاتها المتتالية المنعقدة بواشنطن فى يناير وشتنبر 1975 ، وفى باريس فى يونيه 1975 ، وفى جمايكا فى يناير 1976 ، الا الى تنفيذ تدابير اتفاقية أو ظرفية . فالاقتراحات الرئيسية التى عرضتها هذه اللجنة يهدف بعضها الى تمكين مختلف البلدان ، انطلاقا من المفاوضات والاتفاقيات ، من تسيير سياستها فى مجال الصرف بدون ضغوط جماعية ، ويرمى بعضها الآخر الى القضاء بصفة تدريجية على الاختلالات المقلقة فى موازين الاداءات . وهكذا تبين على الخصوص أن تراكم العجز الخارجى فى البلدان السائرة فى طريق النمو بصفة خاصة ، كان كفيلا بأن يضعف التجارة الدولية وأن يزيد بالتالى فى خطورة الانهيار الاقتصادى لدى الدول المصنعة.

وفى اطار هذا الافق المزدوج ، عمدت اللجنة المنتدبة الى تقديم مشاريع اصلاح القوانين الاساسية لصندوق النقد الدولى المتعلقة بصورة رئيسية ، بنظام الصرف وبمختلف الاعانات المالية التى يمكن وضعها رهن اشارة البلدان الاعضاء.

وحسب هذه الاتفاقات التى يجب أن يكتسب معظمها طابعا رسميا عن طريق التعديلات المدخلة على القوانين الاساسية والتى وافق عليها مجلس المحافظين وصادقت عليها الدول الاعضاء ، فان تعويم العملات أصبح من الآن فصاعدا ذا طابع قانونى . أما الرجوع الى النظام العام لاسعار العملات الثابتة والقابلة للتعديل مع ذلك ، فانه لم يعد يمثل فى الواقع الا هدفا بعيد المدى يرتبط تحقيقه المحتمل ارتباطا وثيقا بظروف الاستقرار الاقتصادى والمالى . ويوازى هذا أن دور الذهب أخذ يتضاءل كعيار نقدى ما دام قد تقرر الغاء سعره

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الرسمي ، أما المخزون الذهبي الذي سلمته البلدان الاعضاء الى صندوق النقد الدولي ، فمن الممكن أن يباع تدريجيا أو أن يرد الى مودعيه . غير أن البنوك المركزية ما زال مرخصا لها في اعتبار الذهب ضمن احتياطياتها الرسمية والمتاجرة فيه بيعا وشراء على صعيد الاسواق . وقد كان من شأن هذه الامكانيات التي سبق أن توفرت في بحر السنة وقبل اجتماعات يناير 1976 ، أن تحدث انفراجا محسوسا في أسعار الذهب التي هبطت بنسبة 25 % في ظرف عام واحد بعد أن بلغت أوجها في 30 دجنبر 1974 بمقدار 97،50 دولارا للاوقية . وقد تأهلت حقوق السحب الخاصة لتصبح نظريا الاداة النقدية الاساسية . غير أن العملات القوية للبلدان المصنعة وخصوصا العملة الامريكية هي التي لا زالت تحتفظ من الناحية العملية بتفوقها في مضمار الاحتياطيات والتسديدات على الاقل ما دامت البلدان المصدرة للبترول مستمرة في توظيف فائض حساباتها الخارجية بعملات هذه البلدان . ويعتمد استقرار النظام النقدي في آخر الامر من جهة ، على المراقبة التي يقوم بها الصندوق على سياسات معدل الصرف بالنسبة لكل بلد ، ولكن حسب أساليب ما زال يتعين اقرارها ومن جهة أخرى ، على سياسة المشاورات المتبادلة والاعمال المتفق عليها ، كما تطرق الى ذلك في مؤتمر قمة رامبويي المنعقد في شهر نونبر من سنة 1975 ثم بعد ذلك في جمايكا خلال شهر يناير من السنة التالية . وهكذا أصبح ضبط علاقات الصرف ، بعد زوال النظام الذي كان يفرض أسعار ثابتة للعملات ، واقرار مقتضيات اباحية ، لا يرتكز سوى على التضامن أو التعاون الذين تود الدول أن تعمل بهما لمواجهة الحركات المضطربة في الاسواق.

وقد شمل التطبيق الفوري بصورة أكثر ، نتائج اللجنة المنتدبة القاضية بتوسيع المساعدات المالية التي يمكن لصندوق النقد تقديمها للدول الاعضاء . وحسب التعديلات المقترحة والمقررة ، فان الحصص سترتفع بصفة اجمالية بمقدار 32،50 % بحيث سيصبح رأسمال الصندوق من الآن فصاعدا موزعا بنسبة 68 % للدول المصنعة و 22 % فيما يخص الدول السائرة في طريق النمو و 10 % يرجع الى الدول المصدرة للبترول . وفي انتظار هذا الارتفاع فان أقساط الاعتماد الحالية قد زيد فيها مؤقتا بنسبة 45 % . وان نظام التمويل التعويضي الذي خصص للدول المصدرة للمواد الاساسية بهدف تغطية عجز موازين الاداءات الناتج عن هبوط مداخيلها في ميدان التصدير قد أعد بدوره من جديد في اتجاه أكثر تحررا سواء في طريقة حسابه أم في تعيين حده الاقصى . أما النظام البترولي الذي أنشيء عام 1974 بهدف تمويل جزء من العجز الخارجي الناتج عن تزايد أسعار المواد الوقودية فقد استمر العمل به بالنسبة لسنة 1975 ، بمقدار 4،3 مليارات من حقوق السحب الخاصة مقابل مليارين وستمائة مليون منذ سنة من قبل ، وقد وقع فتح حساب للاعانات المالية ، سيمول بصورة أساسية من طرف البلدان المصدرة للبترول والبلدان المصنعة من أجل الحد من ارتفاع أسعار الفائدة التي تقرض على أساسها موارد هذا النظام . وأخيرا سيحدث صندوق ائتماني ليقدم بشروط ميسرة عونا ماليا الى ميزان أداءات البلدان الاكثر حرمانا . وسيمول في نفس الوقت بواسطة المساهمات الطوعية للدول الاعضاء وعن طريق الارباح المترتبة عن بيع الشريحة الاولى من الذهب وقدرها 25 مليون أوقية أي ما يعادل سدس المخزون الذي يمتلكه صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من تتميم تحويلات الموارد هذه ، بواسطة الاعانات الخاصة التي ستقدم من طرف « الشباك الثالث » للبنك الدولي ، الذي تم فتحه في بحر السنة المالية ، فانها تبدو غير كافية بالنظر الى ضخامة الاختلالات الهيكلية في الحسابات الخارجية لبلدان العالم الثالث ، في حين كشف الاصلاح النقدي كما رسمت معالمه بجمايكا عن عدم تأثيره من الآن في سبيل تأمين عودة مستديمة الى القوانين النقدية . فهكذا ومنذ حلول 21 يناير 1976 أي غداة نشر مقترحات اللجنة المنتدبة بالذات ، عرفت أسواق الصرف فجأة ضغوطا قوية ما تزال مستمرة بحدة متفاوتة . ففي بضعة أسابيع فقدت الليرة الايطالية 20 % من قيمتها مقابل الدولار ، وفي 9 فبراير كانت البسيطة موضوع انخفاض رسمي يقدر بنسبة 10 % ، وابتداء من 5 مارس ازداد التعويم الانخفاضي للجنيه الاسترليني بشدة ، وفي 14 مارس انسحب الفرنك الفرنسي من النظام الاوربي للتقلبات المحدودة مسجلا انخفاضا فوريا بنسبة 4 % ازاء الدولار ، أما العملات الاخرى المندمجة في نفس هذا النظام ، فقد تراجعت بدورها الى حد سعرها الادنى تجاه المارك الألماني الذي أصبح ، والحالة هذه ، في قمة هامش المجموعة . وفي نفس الوقت أخذ دور الفرنك الفرنسي السويسري يتسع مرة أخرى كعملة يعتصم بها ، كما دعم الدولار وظيفته كعملة رئيسية على الصعيد الدولي.

وقد كشفت أزمة الصرف الجديدة هذه عن ضخامة الصعوبات القائمة سواء فيما يخص اصلاح البنيات النقدية أم فيما يتعلق بتطبيق سياسات تدخلات البنوك المركزية كما اتفقت عليها . وأما نتائج مخيبة كهذه ، وازاء حالة اقتصادية ومالية مضرة الى حد كبير ، بالبلدان السائرة في طريق النمو ، فان بعض الآمال قد علقت ، من أجل وضع نظام قتصادي دولي جديد ، سواء على حوار الشمال والجنوب الذي جرى في آخر السنة بباريس أو على العمل الذي تم في حظيرة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . ويتعلق الامر هنا فيما يخص البلدان المصدرة للمنتجات الاولية ، بالتخفيف من التأثيرات الوخيمة التي تعتور حساباتها الخارجية والركود الاقتصادي الدولي وما صاحب ذلك من ارتفاعات تناولت أسعار كل من المنتجات المصنوعة والطاقة والمواد الغذائية . ولهذه الغاية ، فان مقترحات التعاون مع البلدان المصنعة كما عبرت عنها على أية حال مجموعة 77 في مانيلا خلال شهر فبراير 1976 ، تتعلق في آن واحد ، بالغاء العوائق الجمركية أو التجارية التي تعترض الصادرات ، ومضاعفة الاعانات المالية ووضع مقاييس لاسعار المنتجات الاساسية وامكانية الحصول على أقصى المعونات غير المقيدة ثم في الاخير مراجعة مبلغ الديون التي تثقل بقوة كاهل اقتصاد البلدان الاقل تقدما.

***

ان التطور الاقتصادي للمغرب الذي تأثر بصعوبات التسويق في الخارج ، وخصوصا فيما يتعلق بالفوسفاط ، والذي امتاز بغلاء الواردات من المنتجات الصناعية أو بعض المواد الغذائية بالاضافة أخيرا الى اتجاهه نحو الاهداف الملحة المتعلقة بالدفاع الوطني ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قد انطبع خلال هذه السنة باستمرار العناية بالتوسع الاقتصادي الذي بوشر بعزيمة منذ سنة ، كما اتسم بالتخفيف ، عن طريق التدابير الخارجية أو الداخلية من حدة تأثيرات الظروف الدولية المضطربة.

وعلى الصعيد الخارجي ، وبالرغم من الضغوط الكبيرة التي تعرض لها ميزان الاداءات ، فقد احتفظ بالتوازن الى حد ما ، وذلك بفضل عوامل مشتركة تتمثل في مراقبة الصرف والتدبير المركزي للاحتياطيات ، ونظام تسعير أهم العملات ثم خصوصا بالتعبئة الواسعة للمساعدات المالية الخارجية . وهكذا بقيت قيمة الدرهم منذ مايو 1973 مرتبطة ، وفق نظام خاص للتقييم ، بمجموعة نموذجية من العملات في ميدان التجارة الخارجية بحيث يتأتى الى حد كبير تخفيف وطأة تغيرات الصرف الشاذة التي تسيء ، بحسب اتجاهها الى الواردات أو الصادرات . وهكذا أيضا ، وبفضل الاعتماد المفتوح له في الخارج دون أن يستعمله بعد ، لجأ المغرب لاول مرة الى السوق الدولية لرؤوس الاموال فضلا عن حصوله من جهة أخرى ، على قروض عمومية أو على تسهيلات مختلفة من هيآت مالية دولية . وفي ميدان اتفاقات المقاصة التي تحدد قواعد التمويل بين بلدان العملات غير القابلة للتحويل ، أخذت سياسة تصفية الحسابات الثنائية التي انتهجت في السنوات السالفة في الاستمرار خلال السنة ، وهكذا استغنى عن الاتفاقات المبرمة مع الصين الشعبية والمانيا الشرقية بحيث أصبحت التسديدات مع هذين البلدين تجرى منذ الآن بالعملات القابلة للتحويل . وعلاوة على ذلك تم القيام بأعمال مثمرة من أجل اقامة علاقات تجارية ومالية تكتسي صبغة خاصة مع المجموعة الاقتصادية الاروبية . وأخيرا انضمت مساهمة فعالة الى الجهود الرامية الى اعادة توازن العلاقات الاقتصادية والمالية بين الامم سواء في حظيرة صندوق النقد أو هيآت الامم المتحدة أم على صعيد المؤسسات أو الهيآت الخاصة بالعالم العربي أو الافريقي . وهكذا شارك المغرب بانتظام في جلسات أشغال اللجنة المنتدبة ومؤتمر التجارة والتنمية ، كما عمل على انشاء صندوق النقد العربي الذي يعتبر أداة للتعاون والتضامن المالي ، وقد تم اقرار قوانينه الاساسية بالدار البيضاء في شهر نونبر ، هذا الى جانب مساهمته الفعالة في اجتماع رابطة البنوك المركزية الافريقية المنعقد بكنشاسا في شهر غشت.

وعلى الصعيد الداخلي ، واعتبارا للمعطيات الانكماشية والتضخمية التي تناولت الاقتصاد الدولي وكذا للنتائج المحصل عليها خلال السنتين الاولين من التخطيط الخماسي 1973 – 1977 ، قامت السلطات برفع أهداف التنمية المحددة فيما قبل ، مع زيادة كبيرة في مشاريع الاستثمارات . وقد تعلق الامر في آن واحد ، بالتخفيف من درجة تبعية البلاد للخارج فيما يرجع لبعض المنتجات الاساسية ، مثل المواد الغذائية والاسمنت مثلا ، وبالاعداد لوضع العناصر الاولى لصناعة ثقيلة كيماوية وحديدية ، كما تعلق الامر في الاخير ، بتحسين مستوى معيشة السكان عن طريق تكثير الوظائف والانعاش الجهوي . ولهذا الغرض ، حدد المعدل المتوسط التقديري لزيادة الانتاج الداخلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في 9،10 % سنويا بالنسبة للسنوات الثلاث الاخيرة من التخطيط بينما بلغ المعدل المتوسط الذي تحقق خلال السنتين الاولتين 5،2 % . وهذا الهدف الطموح سوف لا يمكن بلوغه الا اذا تصاعد التكوين الاجمالي للرأسمال الثابت بنسق سريع جدا.

ولهذا فان الدولة التي ترجع اليها قبلا مسؤولية توجيه وتدعيم الاستثمارات الى حدود 60 % تقريبا ، راحت تضاعف بشكل كبير في غضون السنة ، نفقاتها المتعلقة بالتجهيز والمدرجة في الميزانية . وهكذا عرفت الاستثمارات الخاصة وشبه العمومية نموا هي الاخرى بحيث أن التكوين الاجمالي للرأسمال الثابت ارتفع بصورة عامة بنسبة 82،3 % في ظرف سنة واحدة ، وذلك في وقت كان فيه معدل النمو الاقتصادي بالاسعار الثابتة في حدود 2،2 % الشيء الذي يرجع الى انخفاض الانتاج التسويقي للفوسفاط ونقص المحاصيل . ومن ثم كان لابد لجميع هذه النفقات المتراكمة للاستثمار زيادة الى نفقات الاستهلاك الاضافية المتفرعة عنها والنفقات الاخري الناجمة عن التوسع السريع الذي عرفته بعض قطاعات العمل مثل البناء والاشغال العمومية أو الصناعة ، كان لابد لها أن تؤثر على العرض الداخلي والاسعار وبصفة خاصة على الواردات . وقد أظهر الميزان التجاري الذي سبق أن تأثر بهبوط الصادرات والحالة هذه ، عجزا في الموارد يبعث على القلق . وبالرغم من الضغوط المالية ، الداخلية منها والخارجية التي نتجت عن ذلك ، وخصوصا أثناء الستة أشهر الاخيرة فان السلطات العمومية بقيت ، طوال السنة ، متمسكة بارادتها الواعية في سبيل تحقيق التوسع الاقتصادي والاجتماعي ولاسيما عن طريق نفقات التجهيز ومساندة الاسعار في حين كان حجم الائتمان الذي جعلته السلطات النقدية رهن اشارة الخزينة والمؤسسات يتناسب دائما مع تطور الميزانية والانتاج والحسابات الخارجية.

الانتاج

بلغ الانتاج الداخلي الاجمالي مقدرا بالاسعار الثابتة الى 14.960 مليون درهم في سنة 1975 بحيث حقق بذلك من سنة لاخرى زيادة بنسبة 2،2 % مقابل 9،3 % في سنة 1974 (1) وقد أدى هذا البطء المهم الى انخفاض المعدل المتوسط لنمو الانتاج في السنوات الثلاث الاولى من تنفيذ المخطط الخماسي الى 4،3 % فقط ، أي الى نسق يقل بوضوح عن المعدل التقديري المحدد بـ 7،5 % . الا أن هذا النمو الضعيف في النشاط الانتاجي خلال سنة 1975 ينطوي على حركات شديدة التفاوت بحسب قطاعات الاقتصاد (1).

وهكذا وفيما يخص الفلاحة فبعد النتائج الحسنة التي أسفرت عنها في سنة 1974 ، سجلت انخفاضا بحوالي 12 % . ويرجع هذا النقص في آن واحد ، الى محصول الحبوب الرئيسية الذي هبط مردوده الاجمالي بـ 24 % فلم يتجاوز الا قليلا 35 مليون قنطار ، والى كون الزراعات الصناعية تراجعت بصورة محسوسة جدا ، باستثناء العباد (نوارة الشمس) وقصب السكر ، كما يرجع في الاخير الى كون الحوامض والبواكير سجلت نتائجها هي الاخرى نقصا جليا . بالتالي فقد شهد القطاع الفلاحي الذي ما يزال تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية حاسما ، حصته النسبية ضمن الانتاج الداخلي تنتقل من 28،3 % في سنة 1974 الى 24،5 % في سنة 1975 . ولم يفت

(1) بحسب المعطيات المؤقتة للمحاسبة الوطنية.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 1 و 2.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

هذا التراجع أن أثر على كل من التوازنين الداخلي والخارجي للبلاد . هكذا وعلى الرغم من تدخلات صندوق المقاصة قصد تحقيق الاستقرار فان الزيادة في تكاليف المعيشة التي بلغ متوسطها الشهري ومن سنة لاخرى 7،9 % يرجع السبب فيها الى حد بعيد لارتفاع المنتجات الغذائية . كما أن العجز الكبير في الميزان التجاري يرجع خصوصا للاختلال من حيث القيمة في مبادلات المنتجات الغذائية ، وهو الاختلال الناجم في حد ذاته عن نقص بنسبة 12 % في الصادرات وما صاحبه من ارتفاع في الاستيرادات بلغت نسبته 42 % .

ولما كان القطاع المعدني يخضع للوضع الدولي الذي تدهور بوضوح في سنة 1975 ، فقد تعرض بدوره لتطور غير ملائم بحث شهد انتاجه ينقص بـ 26،3 % بينما كان قد سجل نموا بحوالي 14% في سنة 1974 . وهكذا نزلت حصته ضمن الانتاج الداخلي الاجمالي الى 4،9 % فقط مقابل 6،8 % سنة من قبل وقد نتج هذا التدهور في النشاط ، خصوصا ، عن انخفاض بنسبة 28،4 % في الانتاج التجاري للفوسفاط الذي يمثل بمفرده 91 % من الانتاج الاجمالي للقطاع المعدني من حيث القيمة.

أما الزيادة بنسبة 6،8 % في انتاج الطاقة مقابل 8،3 % في سنة 1974 التي نجمت أساسا عن النمو الملموس في استخراج الفحم ، فانها لم تكن كافية للتخفيف من درجة توقف البلاد على الخارج في هذا المجال بحيث ظلت محددة في 77 % بين سنة وأخرى.

وشهدت الصناعتان الحديثة والتقليدية بعد الزيادة التي انحصرت في 4 % سنة 1974 ، نشاطهما يتضاعف بنسبة 6،2 % مما جعل حصتهما ضمن الانتاج الاجمالي تنقل الى 14،9 % مقابل 14،3 % سنة من قبل.

أما قطاع المباني والاشغال العمومية فقد واصل توسعه المرموق الذي سبق أن بلغت نسبته 17 % سنة 1974 ، فسجل ارتفاعا مهما نسبته 67،5 % بحيث أصبح يمثل الآن 9،3 % من الانتاج الداخلي بدلا من 5،7 % في سنة 1974.

وأخيرا ، فان القطاع الثالث الذي يساهم بنسبة 42،7 % في التكوين الكلي للانتاج فقد حقق ارتفاعا بنسبة 5،6 % مقابل 6،9 % عاما من قبل.

وبتحويل الانتاج الداخلي الاجمالي الى الدراهم الجارية بتطبيق ارتفاع مقياس تكاليف المعيشة الذي بلغ 7،9 % ، نجده يصل الى 26.040 مليون درهم ، مقابل 23.570 مليون درهم في سنة 1974 مسجلا بذلك نموا اسميا نسبته 10،5 % . وباعتبار شمول الناتج الداخلي الاجمالي لكل من الانتاج الداخلي المعبر عنه بالدراهم الجارية ، ولقيمة بعض الخدمات غير المتجر فيها والتي تبلغ 3.850 مليون درهم (1) ، نجده قد زاد في سنة 1975 بـ 11،8 % بحيث استقر عند 29.890 مليون درهم . وباضافة صافي الدخل الخارجي الذي بلغ 1.930 مليون درهم ، بعد نمو محسوس جدا نسبته 41 % نجد أن الناتج الوطني الاجمالي قد ارتفع الى 31.820 مليون درهم مظهرا بذلك في بحر سنة تقدما نسبته 13،2 % بدلا من 27،4 % في سنة 1974 . وباستثناء الاستهلاكات ، والضرائب غير المباشرة الصافية من المساعدات ، فان الدخل الوطني ـ أو الناتج الصافي بكلفة العوامل ـ وصل الى 27.940 مليون درهم مسجلا بدوره صعودا بنسبة 13،2 % (2).

(1) يتعلق الامر هنا فقط بمبلغ مرتبات وأجور الوظيفة العمومية.

الطلب

بمقارنة النفقات الكلية للاستهلاك والتكوين الاجمالي للرأسمال الثابت ، مع الناتج الداخلي الاجمالي المقدر بـ 29.890 مليون درهم نجدهما قد بلغا معا 33.960 مليون درهم ، مما يترك المجال ـ بعد اقتطاع 110 ملايين من المخزونات ـ الى ظهور عجز مهم في الموارد قدره 3.960 مليون درهم مقابل 80 مليونا فقط في سنة 1974 . ونظرا لضعف نمو الناتج الداخلي ، فان ارتفاع نفقات الاستهلاك ، وخصوصا نفقات الاستثمارات ، لم يفته في الواقع أن يسفر عن نوع من الارتفاع في الاسعار ، بل وأكثر من ذلك ، عن توسيع دائرة الالتجاءات للخارج قصد تعويض الاختلال الذي أصبح يوجد بين الموارد والاستخدامات من الامتعة والخدمات (1).

وبعد ارتفاع المداخيل ، الناجم في جزء منه عن الاسراع في تنفيذ الاستثمارات ، نجد أن الاستهلاك الوطني البالغ بالاسعار الجارية 26.250 مليون درهم ، قد زاد في سنة 1975 بـ 17 % مقابل 18 % في سنة 1974 . ونظرا لقلة تقدير الانتاج الداخلي ، فان نمو الاستهلاك الكلي الذي كان أكثر سرعة لدى القطاع العام منه لدى القطاع الخاص ، كان في غالب الظن أكثر أهمية . وبالاثمان الجارية نجد أن الاستهلاك مثل اجمالا 87،8 % من الناتج الداخلي الاجمالي ، مقابل 83،9 % في سنة 1974 وبذلك عبر عن وجود نوع من التراجع في ميدان التوفير الداخلي.

أما التكوين المجمل للرأسمال الثابت الذي بلغ 7.710 ملايين من الدراهم بحيث سجل بذلك في مدى سنة ، زيادة هامة نسبتها 82،3 % مقابل 44،4 % في سنة 1974 ، فقد كون العامل الحيوي الاساسي في الطلب الاجمالي . وقد كان هذا المجهود التجهيزي الذي يرجع الى حدود 57،8 % منه للمبادرة العمومية مستشعرا بنوع خاص في مضمار الاشغال العمومية والادوات والمعدات . وبعد هذا النمو ، فقد مثل التكوين المجمل للرأسمال الثابت 29،6 % من الانتاج الداخلي المجمل في مقابل 17،9 % في سنة 1974 . وباعتبار استخدام التخزينات السابق تكوينها في حدود 110 ملايين درهم ، نجد أن نفقات الاستثمار وصلت الى 7.600 مليون درهم.

وبمقابل هذا ، فان التوفير الداخلي الاجمالي ، أي الفارق بين الناتج الداخلي الاجمالي ، والاستهلاك ، قد تحدد بمبلغ 3.640 مليون درهم (1) . فلم يكن بهذا المستوى كافيا لتغطية نفقات الاستثمار وأثبت بذلك عجزا في الموارد يساوي بأرقام الامتعة والخدمات 3.960 مليون درهم . ونجد أن التوفير الوطني ، الذي يضم التوفير الداخلي باضافة المداخيل الصافية الخارجية ، أي 1.930 مليون درهم وبطرح المقدار الصافي للهبات الممنوحة وقدرها 10 ملايين درهم ، قد بلغ 5.560 مليون درهم مخلفا بذلك بالقياس لمبلغ الاستثمارات ، احتياجا تمويليا بمبلغ 2.040 مليون درهم تمت تغطيته بمساعدات خارجية صافية خصوصية وعمومية بلغت الاولى 330 مليون درهم ،

(2) يرجع للملحق الاحصائي رقم 5.
(1) يرجع للملحقات الاحصائية ذات الارقام 3 و 4 و 6.
(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبلغ الثانية 1.640 مليون درهم ، كمـا تمت تغطيتـه فى الاخيـر باقتطاع 70 مليونا من احتياطيات البلاد بالعملات الاجنبية.

العلاقات المالية الخارجية

أدى التنفيذ المعجل للاستثمارات والتوسع الذى صاحبه وارتبـط به فى الطلب الواقع على أمتعة الاستهلاك ، كمـا أدى أيضـا العجـز من الانتاج الفلاحى ، الى زيادة بالغة فى الاستيرادات بلغت نسبتهـا 25 % من حيث القيمة . وبالمقابل فان الصادرات نقصـت بأكثـر من 16 % بسبب لا يرجع فقط للركود الاقتصادى لـدى البلـدان الصناعية المشترية ، بل يرجع أيضا لنقص كمية المـواد الفلاحيـة القابلة للتصدير ، ولتخزين بعض المنتجات المعدنية التى انخفضـت أسعارها . ونتـج عن ذلـك – على الرغـم من ارتفـاع المداخيـل السياحية – عجز فى ميزان الامتعة والخدمات لم يسبق له مثيل حتى الآن ، اذ بلغ زهاء 4 مليارات من الدراهم بحيث مثل بذلـك علـى أساس القيمة مع اعتبار أجرة النقل ورسم التأمين (كاف) أكثر من ثلث الاستيرادات كما مثل ما يوازى عشر مرات تقريبا الرصيـد السلبـى الذى سجل فى السنة السابقة . الا أن هذا الاختلال الخطير قد أمكنت تغطيته فى مجموعه تقريبا بفضل التحويلات مـن جانـب الشغاليـن المغاربة بالخارج من جهة ، تلك التحويلات التى بلغت مـع الزيـادة المرموقة التى طرأت عليها حوالى مليارين من الدراهم ، كما أمكنـت تغطيته فى جهة أخرى بارتفاع المساعدات المختلفة الانواع ممـا تـم الحصول عليه من الخارج . وفى هذه الاحوال ، انحصر عجز ميـزان الاداءات فى حدود 70 مليون درهـم . الا أن الموجودات الخارجيـة للبلاد لم تعد تمثل عند 31 دجنبر 1975 سوى شهرين من الاستيرادات تقريبا مقابل ما يقرب من ثلاثة أشهر سنة من قبل.

الماليـة العموميـة

على الرغم من استقرار نفقات تدعيم الاسعار ، فقد حـدث ضغـط شديد على المالية العمومية . وهكذا نجد أن نفقات التسيير ونفقات التجهيزات ببلوغهما معا أكثر من 12 مليار درهم على أساس حسابات الخزينة قد ارتفعت فى الواقع بنسبة 35 % من سنة لاخرى ، بينمـا نجد فى مقابل ذلك ، أن الموارد لم تزد الا بـ 18 % من جراء استقرار المداخيل المتأتية عن صادرات الفوسفاط ، حيث يبلغ مجموع ما دفع بهذا الرسم الى الخزينة فى النهاية 2،7 مليار درهم فى نظير 2،1 مليار درهم فى سنة 1974 ، وهكذا يكون اختلال الميزانية الاجمالى البالـغ 3 مليارات من الدراهم تقريبا قد تمت تغطيته بتخصيص مبلغ 1،5 مليار درهم من المساعدات الخارجية للخزينة ، مقابل 333 مليـون درهـم فى سنة 1974 ، ثم بالمحافظة على التحويل النقدى عند المستوى الذى بلغه سابقا وبهذا وجدت الخزينة نفسها مضطرة لاستخدام القسط الثانى والاخير الذى يبلغ 500 مليون درهم من التسبيق الذى تم الاتفاق عليه مع بنك المغرب فى 13 مارس 1974 ، ومقداره مليـار درهـم . والحقيقة أن التمويل النقدى للعجز لم يتجـاوز مـن حيـث القيمـة النسبية 37 % مقابل 85،5 % فى العام السابق ، فى حين أن النفقات العمومية للتجهيز نمت بنسبة 99 % من سنة لاخرى.

النقـد والسلـف

يلاحظ أن التوسع فى الطلب الاجمالى ، وفى نشاط بعض القطاعات الاقتصادية ، الذى ارتبط بتنفيذ برامج التجهيز المعينة مـن جانـب السلطات العمومية ، وبانجاز الاستثمارات الخصوصية ، قد صاحبـه نمو جديد ومحسوس فى وسائل الاداء الموضوعة رهـن تصـرف المؤسسات والخواص . فقد بلغت المجموعة النقدية 14،3 مليار درهم فى 31 دجنبر 1975 . وبذلك تكون قد زادت بمبلغ 2،4 مليـار درهـم أى 20،5 % فى مدى سنـة ، مقابـل 2،6 مليـار درهـم أو 28،9 % فى سنة 1974 . وقد وجدت هذه الحركة العامة مصدرها فـى تزايـد الديون على الخزينة بما نسبته 23 % وما صاحبه مـن نمـو بنسبـة 23،9 % فى التسليفات للاقتصاد ، فى الوقت الـذى سجلت فيـه الموجودات المالية الخارجية بعكس ذلك انخفاضا معدله 3،8 % وهـو أول هبوط سنوى من نوعه منذ سنة 1968.

ونجد بالمتوسط الشهرى ، أن معدل نمو المجموعة النقدية الذى بلغ 24 % ، يزيد بكثير على نسق زيادة الانتاج الداخلـى المجمـل بالاسعار الجارية ، والذى لم يصل الى لنسبة 10،5 % مما يرجع بصفة خاصة لتدهور الانتاج الفلاحى . ولا يمثل هذا التفاوت فـى النهايـة سوى الفارق الذى ظهر ، بين النفقة النقدية الاجمالية وبين الامكانات المحلية للعرض . فهو اذن يظهر العجز فى الموارد والضغوض الثقيلة الناجمة عنه والتى أثرت على الاستيرادات وبالتالى على ميزان الاداءات قبل أن تأثر بنسبة أضعف بكثير على الاسعار الداخلية . والواقـع أنه على الرغم فى الزيادة فى النفقات الداخلية ، ومن غلاء أسعار بعض المستوردات ، فان التوترات القويـة التـى طـرأت علـى الاسعـار فى سنة 1974 قد تخففت بصورة ملموسة جدا . فلم يسجـل مقيـاس تكاليف المعيشة فـى سنـة 1975 سـوى صعـود بنسبـة 7،9 % فى المتوسط الشهرى مقابل 16،1 % سنة من قبل.

وانطلاقا من هذا وبسبب الزيادة فى نفقات الاستثمار ، واعتـدال الاسعار الداخلية ، واتساع دائرة المجلوبات الماليـة الخارجيـة ، فان السلطات النقدية ، حرصا منها على عدم عرقلة نمو الاقتصـاد ، لم تعارض التوسع الاجمالى فى السيولات مع اهتمامها فى نفس الوقت بتشجيع نوع من الانتقاء فى المساعدات البنكية مع التحكم فى نمـو هذه الاخيرة تبعا لحالة الحسابات الخارجية.

الـفـلاحـة

على الرغم من تزايد التوسع فى ميدان الصناعة ، ونشاطات القطاع الثالث ، فان الفلاحة لا تزال تؤثر بشكل واسع على حركة التطـور الاقتصادى والاجتماعى والمالى للبلاد . وهكذا فانها مثلـث وحدهـا فى سنة 1975 أكثر من 24 % من مجموع الانتاج الداخلى الاجمـالى ، وأكثر من 27 % من مجموع الصادرات ، فى حين ما يـزال القطـاع القروى يضم أكثر من 60 % من السكان ، وما فتئت كذلك استمرارية عدم كفاية المحاصيل تلقى بعبئها الثقيل على كل من الميزان التجارى والقدرة الشرائية لدى الفلاحين . وأخيرا ، فـان ميزانيـة الدولـة نفسها تأثرت فيما يخص تحملاتها نظرا لاتساع دائرة نفقات التجهيـز أو الاعانات المباشرة أو غير المباشرة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

والحال أن الفلاحة ما زالت تخضع إلى حد بعيد للظروف المناخية التي تتحكم بشدة في تحديد نتائجها ، وهذا في الوقت الذي أدى فيه تصاعد عدد السكان ، وتحسن مستوى المعيشة الى زيادة مستمرة في الطلب.

وهكذا فان الانتاج الفلاحي الذي تضرر بصورة بالغة بسبب الجفاف قد سجل في سنة 1975 بالاسعار الثابتة ، انخفاضا بنسبة 11،8 % ، وذلك بعد أن عرف خلال السنة السابقة زيادة معدلها 13،7 % . وقد تسبب هذا العجز في توسيع بماب الاستيرادات من المواد الغذائية بما يعادل 41،4 % بحيث بلغت تكاليف ذلك مبلغا مهما يقدر بمليارين وستمائة مليون درهم (2،6 مليار) استأثر منها استيراد القمح على الخصوص بحوالى مليار من الدراهم ونفس القدر بالنسبة للسكر ، كما استنفدت المنتجات الليبية أكثر من 100 مليون درهم.

واهتماما من السلطات العمومية بالعواقب الاقتصادية والمالية والاجتماعية لهذه الوضعية ، فقد قررت أن تواصل مضاعفة جهودها وأن تطبق سلسلة من التدابير الموجهة بصفة خاصة الى زيادة الاستثمارات . وقد اتخذت هذه الاجراءات خصوصا في نطاق مراجعة المخطط الخماسي الذي استهدف غايتين أساسيتين في القطاع الفلاحي : وهما من جهة ، تقديم الاعانات في مضمار الاحتياجات الغذائية للسكان الآخذين في التزايد وبالتالي تحقيق نوع من الاستقلال في مجال التغذية ، ومن جهة أخرى ، رفع المداخيل من العملات الاجنبية عن طريق تنمية الصادرات . وقد تدعم هذا البرنامج الذي تمت مراجعته فيما يخص توسيع الانتاج ، كما كان الشأن في الماضي باتباع سياسة تجارية ترمي الى توسيع دائرة المنافذ الخارجية ، وخاصة في أوربا ، وكذا بتبني سياسة اجتماعية تطبق ، ضمن وسائل أخرى عن طريق توزيع الاراضي ورفع الحدود الدنيا للاجور ، وبواسطة مساندة أسعار الانتاج.

ويعزى التطور غير المرضي للفلاحة ، الذي لوحظ في سنة 1975 في آن واحد الى الانخفاض المحسوس الذي عرفه محصول الحبوب ، والزراعات الصناعية باستثناء العباد وقصب السكر ، ثم أخيرا الى التراجع الجلي في نتائج الحوامض والبواكير بالنسبة لموسم 1974 و 1975 سواء من حيث الانتاج أم من حيث التصدير (1).

الحبوب

على الرغم من أن انتاج الحبوب الاربع الاساسية لم يكن في الرداءة على ما كان عليه محصول موسم 1972 – 1973 الذي شهد نقصا استثنائيا حيث بلغ هذا الانتاج في حده الاقصى 30،5 مليون قنطار فانه بعدم تجاوزه مقدار 35،3 مليون قنطار ، يكون قد سجل بذلك في ظرف سنة انخفاضا نسبته 24 % .

وقد أسفر هذا النقص البالغ جدا والذي يرجع الى عدم كفاية الامطار ، ولاسيما في بداية الموسم ، عن انخفاض في المساحات المزروعة بحوالى 8 % ، وعن ضعف في المردودات التي لم يبلغ متوسطها سوى 8،8 قناطير في الهكتار مقابل 10،7 قناطير خلال الموسم السابق . وقد كان الشعير الذي يعتبر الفلاحة الاساسية في مناطق الجنوب أشد الحبوب تأثرا من جراء الجفاف على نحو ما يظهر ذلك من الجدول التلخيصي الآتي :

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 8 الى 17.

بالآلاف القناطير وبالقنطار في الهكتار	1973 – 1972		1974 – 1973		1975 – 1974	
	الانتاج	المردود	الانتاج	المردود	الانتاج	المردود
القمح الصلب	11.800	8،0	13.800	9،9	12.000	9،7
القمح الطري	3.900	7،0	4.730	8،9	3.700	8،2
الشعير	12.600	6،2	23.870	12،1	15.900	8،7
الذرة	2.200	4،9	3.900	8،7	3.700	7،5
المجموع	30.500	6،8	46.300	10،7	35.300	8،8

وقد بيع مقدار 1.289 ألف قنطار من هذا الانتاج ما بين يونيو ودجنبر 1975 في السوق التي يراقبها المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني . ويرجع ضعف معدل التسويق الرسمي الذي تم احصاؤه خلال هذه الفترة الى رداءة كل من المحصول ، ونشاط السوق الحرة ، والى تكوين المخزونات المخصصة للاستهلاك الذاتي وللبذور.

ولم يتأت سد عجز الحبوب في هذه السنة أيضا ، الا بالالتجاء للاستيرادات الضخمة التي بلغت عن مجمل سنة 1975 ، 14،8 مليون قنطار ، أي ما يقرب من ضعف الكميات المشتراة طيلة الاشهر الاثني عشر السابقة . على أن كلفة هذه العمليات لم تنتقل الا من 700 مليون الى حوالى مليار درهم على أثر التطور المرضي للاسعار العالمية . وهكذا فباستثناء مرحلة من التوتر في الاسعار حدثت في مطلع الصيف بسبب ضخامة مشتريات الاتحاد السوفييتي ، فان الاسعار الدولية للحبوب سجلت هبوطا استمر طيلة السنة ، وخاصة عند ما أصبح ما كان يتوقع من غزارة محصول الولايات المتحدة الاميركية شيئا مؤكدا . على أن السلطات الاميركية والسوفييتية قد اغتنمت هذه الوضعية لضبط هذه المتاجرات في الحبوب ، ووضع برنامج للتموينات.

وعلى النقيض من الحركة التي سارت عليها الحبوب الاساسية ، فان انتاج الحبوب الثانوية قد سجل سنة 1975 ، ارتفاعا طفيفا وشملت الصادرات منه 280.000 قنطار مقابل 230.000 قنطار خلال السنة الماضية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويوضح الجدول التالي النتائج التي سجلتها المنتجات الفلاحيـة الاخرى خلال السنوات الاخيرة :

بالآلاف الاطنان وحسب الموسم	1972 – 1971	1973 – 1972	1974 – 1973	1975 – 1974
القطانـي	414	354	705	451
البواكير (1)	211	276	237	230
الحوامـض	846	1.012	* 842	583
الشمندر السكري	1.682	1.479	* 1.948	1.792
القطن الخام	26	18	17	12
الزيتون (2)	195	200	** 200	** 400
النبيذ (بالآلاف الهكتولترات)	1.151	1.275	* 1.297	699

* أرقام مصححة
** أرقام تقديرية.

1 – كميات مصدرة.
2 – يتعلق الامر بالمحصول الذي بدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

القطانـي

لم يتجاوز محصول القطاني قط 4،5 ملايين قنطار في مقابل 7 ملايين قنطار خلال الموسم السابق ، أي أنه سجل نقصا نسبته 36 % . وقد نتج هذا النقص عن تقلص في المساحات المزروعة بما يعادل 4 % بحيث لم تبلغ في هذه السنة سوى 563.000 هكتار ، كما أنه نجم عن انخفاض في المردودات التي استقرت اجماليا عند 8 قناطير في الهكتار مقابل 12 قنطارا منذ سنة خلت.

وباستثناء انتاج العدس الذي ارتفع بنسبة حوالي 25 % بفضل تحسن المردودات ، فان مجمل المزروعات الاخرى سجلت نقصا . وهكذا انخفض انتاج الحمص بـ 63 % ، وانتاج الفول بـ 38 % ، وانتاج الجلبان بـ 21 % .

البواكير

كان للاحوال المناخية التي سادت طيلة فترة موسم البواكير أثرها في تخفيض الانتاج ، الا أنها كشفت بالمقابل على أنها مفيدة من حيث جودة المنتجات.

ونتيجة لهذا ، وبفضل الثبات الجيد في الاسعار كذلك ، ارتفعت المداخيل الاجمالية المتأتية من تصدير هذه المنتجات . وذلك على أساس قيمتها مسلمة بميناء الشحن (فوب) ، الى 384 مليون درهم مقابل 280 مليونا في موسم 1973 – 1974 ، أي بزيادة 37 % . في حين لم تبلغ الارساليات سوى 230.000 طن مقابل 237.000 طن خلال الموسم السابق.

ولئن كانت هذه الزيادة ناتجة الى حد كبير عن تحسن نوع المنتجات المصدرة ، وعن ارتفاع الاسعار ، فانها جاءت كذلك بفضل الجهود التي بذلها مكتب التسويق والتصدير من أجل تنويع أكثر للمنافذ . ومع أن فرنسا ظلت تحتل بشكل واضح الصف الاول بين البلدان المصدرة ، وعن ارتفاع الاسعار ، فانها جاءت كذلك بفضل الجهود خلال سنة 1974 ، فانها لم تتلق هذه السنة سوى 75 % من هذه المنتجات.

الحوامـض

تضرر انتاج الحوامض من جراء الجفاف بصورة بالغة جدا حيث لم يبلغ سوى 583.000 طن مسجلا بذلك نقصا بمعدل 31 % بالنسبة للموسم السابق . وأهم ما تناوله الانخفاض ، الذي شمل كافة الانواع ، الفواكه الصغيرة التي هبط حجم انتاجها بحوالي 47 % .

وعلى الرغم من نقص بنسبة 18 % في الكميات المصدرة التي انتقلت من 586.000 الى 482.000 طن ، فان المداخيل المتأتية منها قد ارتفعت من 443 الى 516 مليون درهم مسجلة بذلك زيادة تقدر بـ 16 % تقريبا ، وذلك بفضل تحسن متوسط السعر الذي بلغ 1،07 درهم للكيلو بدلا من 0،75 خلال الموسم السابق.

وقد تمكن التسويق أن يسجل هذه النتائج المرضية جدا بفضل تضافر عدة عوامل منها على الخصوص حسن جودة أنواع الفواكه ، وصمود أكبر للمنتوج على صعيد تناوله ونقله ، وقلة المنافسة في الاسواق الاوربية ، ثم وجود نوع من التنويع في المنافذ ، ذلك أن بلدان السوق الاوربية المشتركة لم تشتر سوى 51 % من الصادرات مقابل 63 % في سنة 1974 ، و 70 % في سنة 1973.

الزراعات الصناعية

على الرغم من ارتفاع المساحات المزروعة من 87.200 الى 97.500 هكتار من موسم لآخر ، فقد سجل مجمل انتاج الزراعات الصناعية انخفاضا بمعدل 5 % .

فالشمندر السكري الذي يغطي بمفرده 64 % من مجموع المساحات المزروعة ، قد سجل نقصا نسبته 8 % بمحصوله الذي انحصر عند 1.792.000 طن . وقد نتج هذا التدهور عن ضعف في المردودات التي انخفضت من 34،4 الى 28،8 طن للهكتار وليس عن نقص المساحات المزروعة التي اتسع رحابها على العكس بـ 10 % بالنسبة للموسم السابق . وقد تم الحصول على أحسن المردودات ، وهي 41،8 طنا في الهكتار في منطقة دكالة بينما سجلت دائرة الغرب التي تحظى بـ 48 % من مزروع الشمندر أضعف مردود ، بانتاجها 17،8 طنا في الهكتار.

أما مغروسات قصب السكر التي امتدت على مسافة 4.400 هكتار ، فقد تجاوزت بذلك المرحلة التجريبية ببلوغها انتاجا مشجعا يقدر بـ 628.000 قنطار.

وقد أصبح عدد مصانع السكر ، بعد أن دخل مصنع (سوناكاس) في طور العمل في شهر يونيو 1975 ، تسعة مصانع . ومع ذلك فنظرا

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لنقص محصول الشمندر ، فان انتاج السكر لم يبلغ سوى 259.400 طن محققا بذلك انخفاضا بحوالى 5 % بالقياس للموسم السابق . وبهذه الكمية غطى ما يزيد قليلا عن 50 % من الاستهلاك الداخلى ، وقد اقتضى العجز السكرى الالتجاء الى الاستيراد فى غضون السنة ، بحيث بلغ ما جلب من السكر الخام 267.000 طن بقيمة 971 مليون درهم فى نظير 286.500 طن و 632 مليون درهم فى السنة المنصرمة . وقد نتج هذا الغلاء المحسوس جدا فى التمونات من الارتفاع المضاربى الذى لحق بالاسعار فى الوقت الذى تم فيه التوقيع على عقود الاستيرادات.

فى حين شملت زراعات القطن مساحة تفوق 17.400 هكتار مساوية بذلك تقريبا لما كانت عليه فى الموسم السابق ، فانها لم تتح الحصول الا على انتاج قدره 123.900 قنطار مسفرة بذلك عن نقص نسبته 28 % . وفى اطار وضع دولى متميز بعدم ملائمته ، ومنطبع بوجود فائض فى العرض وبهبوط فى الاسعار كان قد ظهرت بوادره منذ السنة السابقة ، فان صادرات القطن التى اتضح أن ثمن كلفتها يزيد عما هو عليه على صعيد السوق العالمية ، لم تشمل فى النهاية سوى 466 طنا فى مقابل 3.355 طنا منذ سنة مضت . وهكذا أصبح مكتب التسويق والتصدير منذئذ يمتلك مخزونا يقدر بحوالى 10.000 طن من خيوط القطن فى الوقت الذى لا ينبىء فيه وضع الاسواق بعلامات تحسن.

أما الانتاج الاجمالى للزراعات الزيتية التى ارتفعت من موسم لآخر بـ 21 % ، فقد بلغ 361.500 قنطار بسبب توسيع المساحات المزروعة التى انتقلت من 37.500 الى 41.700 هكتار ، وكذلك نظرا لتحسن طفيف فى المردودات التى بلغت فى المتوسط 8،7 قناطير فى الهكتار مقابل 7،9 قناطير فى 1973 – 1974.

وبلغت المساحة التى شغلها العباد وحده 23.300 هكتار أعطت محصولا قدره 155.500 قنطار بحيث سجلت بذلك زيادة 10 % بالنسبة للموسم السابق ، وذلك على الرغم من نقص فى المردودات التى انتقلت من 7،7 الى 6،7 قناطير فى الهكتار.

الزراعات الزيتية

للموسم الثالث على التوالى كان محصول الزيتون فى شتاء 1974/1975 رديئا . وقد قدر بـ 200.000 طن تقريبا ، وأتاح استخراج 30.000 طن من الزيت ، أى بمردود نسبته 15 % ، غير أن الصادرات قد انحصرت عند حوالى 13.600 طن بدلا من 20.500 طن سابقا ، بسبب صعوبات التسويق التى جابهتها فى الاسواق الخارجية ثم بسبب وجوب احترام سعر أدنى فى بلدان السوق الاوربية المشتركة . وكنتيجة لذلك ، فان مقابل هذه الصادرات من المداخيل بالعملات الاجنبية لم يتجاوز قط 94 مليون درهم مسفرا بذلك عن انخفاض نسبته 36 % من سنة لاخرى.

وقد صاحبت هذا النقص فى صادرات الزيت زيادة فى الاستهلاك المحلى الذى تجاوز 13.400 طن فى نظير 7.500 طن سنة 1974 ، كما صاحبته اعادة تكوين للمذخرات ، التى استنفذت خلال الموسمين السابقين وذلك فى حدود 3.000 طن تقريبا . أما محصول الزيتون فيما يخص موسم 1975/1976 الذى يقدر بما يناهز 380.000 أو 400.000 طن بحيث يعتبر أحسن محصول يتحقق منذ سنة 1971 ، فسيتيح حسب بعض التقديرات ، انتاج أكثر من 50.000 طن من الزيت.

زراعة الكروم

لقد كان لعدم كفاية الامطار التى خفضت بشكل بالغ من مردودات الكروم ، واقتلاعات الاغراس التى اقتضاها تجديد جزء من حقول الكروم التى أصبحت قديمة جدا ، أثرهما القوى فى الحد من انتاج النبيذ الذى لم يتجاوز 700.000 هكتوليتر ، مسجلا بذلك تراجعا نسبته 46 % بالقياس لنتائج المواسم السالفة.

وفيما يخص تسويق انتاج السنة السابقة ، ففى الوقت الذى ظلت فيه السوق المحلية تستنفذ ما يقارب 350.000 هكتولتر ، فان المبيعات فى الخارج لم تنصب الا على 665.000 هكتولتر فى مقابل 815.000 هكتولتر فى موسم 1973 – 1974 أى بنقص نسبته 18،4 %.

وأهم ميزة اتسم بها موسم التصدير هذا ، هى الزيادة الملحوظة فى مشتريات الاتحاد السوفييتى ، وهكذا فان السوق السوفييتية التى لم يسبق لها أن استنفذت قط أكثر من 50.000 هيكتوليتر ، قد اشترت فى سنة 1975 بحوالى 250.000 هيكتوليتر أى ما يوازى 38 % من مجمل الارساليات ، يقابل هذا ، أن نصيب السوق الاوربية المشتركة الذى كان قد بلغ 86 % فى سنة 1974 ، قد نزل الى 50 % . ففرنسا على الخصوص ، لم تشتر سوى 300.000 هيكتوليتر ، أى 45 % من مجموع المبيعات . وذلك بدلا من 596.000 هيكتوليتر أو 73 % فى العام السابق.

تربية الماشية

كان للجفاف الذى انطبعت به بداية موسم 1974 – 1975 تأثيره القوى على قطعان الماشية التى سجلت رغم ذلك بعض الارتفاع من حيث الوزن والعدد معا. وهكذا فان الذبيحات المراقبة التى بلغت 3،5 مليون رأس ، قد وفرت 119.000 طنا من اللحوم ، فى حين انها أعطت بعدد 3،4 مليون رأس سنة 1974 ما مقداره 109.000 طن . الا أن هذا لم يمنع أن يتأثر متوسط سعر اللحوم بقلة العرض المحلى أمام الزيادة المستمرة فى الاستهلاك.

وبلغ انتاج اللبن حوالى 500 مليون ليتر خلال هذه السنة التى تم فيها وضع برنامج يرمى الى ارضاء الاحتياجات من المنتجات اللبنية بصورة أحسن عن طريق الزيادة فى عدد مراكز جمع الالبان ، وانشاء مصانع جديدة لتحويله أو بالرفع من طاقة الوحدات الموجودة من قبل . يضاف الى هذا أن ضعف مردود القطعان الحلوبة الذى يرجع سببه الى رداءة نوع الاجناس المحلية ، وعدم كفاية انتاج العلف ، قد أدى الى الالتجاء لتحسين سلالة القطعان عن طريق استيراد أنواع أكثر انتاجا ، وعن طريق تنظيم مواسم للتلاقح الاصطناعى.

وتبعث غزارة الامطار وتوزيعها فى سنة 1975 وطيلة الاشهر الاولى من سنة 1976 على الامل فى موسم فلاحى مرض على الرغم من الصقيع القوى الذى سجل فى شهرى دجنبر ويناير ، بحيث أضر ذلك ببعض المنتجات وخاصة ببعض أنواع الحوامض والبواكير . ومهما يكن فان محصول الحبوب يلوح أكثر غزارة . على أن السلطات العمومية لم تكف من جانبها عن مواصلة اقرار مختلف التدابير المتخذة لصالح الفلاحة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السياسة الفلاحية

ان محاولة اقرار نوع من استقلال البلاد في مضمار المنتجات الغذائية الضرورية ، وتوفير موارد مالية بالتالي ، تخصص للتصنيع وتحسين الهياكل الاساسية ، جعل السلطات تعمل من جهة على توسيع دائرة برامج تنمية منتجات الحبوب ، والمنتجات السكرية والزيتية كما جعلها تعد من جهة أخرى مخططا يهدف الى الزيادة بشكل هام في انتاج اللبن مع الاستمرار في تطبيق سياسة عامة لاصلاح الري ودعم المداخيل الفلاحية.

ورغبة في تشجيع استغلال الحبوب وتحسين المردودات فقد تقرر توسيع دائرة التزويد بالاسمدة التي ظلت أسعارها عند المستوى الذي كانت عليه في السنة السابقة ، وكذا الرفع من توزيع البذور المختارة بواسطة شركة أحدثت خصيصا لهذا الغرض في سنة 1975 ، كما تقررت أيضا زيادة نسبة 30 % في آليات الجرارات الفلاحية التي تديرها مراكز الاستخدام الجماعي للمعدات الفلاحية.

وفي نطاق المخطط السكري الذي تقرر في نهاية سنة 1974 ، والذي يرمي الى الشروع في مرحلة أولى ، في بناء ستة معامل جديدة للسكر من شأن انجازها أن يتيح حوالي سنة 1984 تلبية مجموع الاحتياجات الداخلية من السكر ، فقد شهدت سنة 1975 انطلاق الاشغال في منطقة لوكوس لبناء المعمل العاشر للانتاج السكري في البلاد ، الذي تقررت بداية العمل فيه على أساس معالجة الشمندر كسابقيه في شهر يونيو 1977 . وذلك بطاقة تقدر بـ 4.000 طن في اليوم . وسيتيح تحقيق انتاج 45.000 طن من السكر الابيض سنويا . وهناك من جهة أخرى أشغال جارية لتوسيع معمل السكر في سيدي بنور بدكالة قصد الرفع من طاقته التي ستنتقل من 2.500 الى 4.000 طن من الشمندر يوميا.

وحسب المخطط المتعلق بانتاج الزيوت والذي يهدف الى تعميم وتشجيع زراعات جديدة كالصويا والسلجم والقرطم ، فان انتاج الزيت سوف يصل في سنة 1977 الى 65.000 طن (1).

أما المخطط اللبني الجديد فيرمي في مرحلة أولى ، الى انشاء ثلاث وحدات لمعالجة اللبن في كل من الجديدة ، وفاس ، وبني ملال بحيث ينتقل بذلك عدد معامل الالبان الى 10 معامل في سنة 1977 . وقد ابتدأ بناء هذه المنشئات الثلاث في سنة 1975 كما أن هناك مشروعا تكميليا قيد الدرس لانشاء وحدة أخرى في قلعة السراغنة . وهكذا ، فان الطاقة الكلية المعالجة والتي تقدر بـ 223 مليون ليتر في سنة 1975 ، ستنتقل الى 373 مليون ليتر مع نهاية التخطيط الخماسي . ونجد بموازاة هذا أن مراكز جمع الالبان سترتفع في نفس الوقت من 129 الى 300 مركز.

وحظي الري من جانبه بعناية السلطات العمومية ، وهكذا ففي نطاق مراجعة المخطط الخماسي ، استفادت السدود المائية الكبرى من اعتماد اضافي مقداره 728 مليون درهم ، وذلك قصد توسيع المساحات التي تخضع للسقي كل سنة بحيث ترفع من 23.000 هكتار الى أكثر من 43.000 هكتار . وهكذا سينتقل الهدف الاجمالي عن مجموع الفترة الخماسية الى 170.000 هكتار بدلا من 110.000 المقررة سابقا ، كما تمت الزيادة من قيمة أشغال الهندسة المائية الصغرى بمقدار 28 مليون درهم ، ستنصب على تجهيز اضافي لمساحة 4.000 هكتار.

وقد تدعمت الطاقة المائية الاجمالية التي كانت تتكون الى غاية 31 دجنبر 1975 من 24 سدا عاملا ، بالشروع في تشييد سد سيدي شحو على نهر أم الربيع ، وهذا السد الذي أطلق عليه اسم « المسيرة » سيكون أكبر سد لحجز المياه في البلاد بحيث يقدر ما سيحتجزه بمليارين من الامتار المكعبة ستستخدم في سقي 90.000 هكتار تقريبا ، وسيتيح أيضا امداد المنطقة الساحلية من الدار البيضاء الى أسفي بالمياه الصالحة للشرب ، كما أنه سيزود بالمياه والطاقة صناعات الفوسفاط ، وميناء « الجرف الاصفر » في المستقبل.

وهكذا ، فان المجهود الذي تبذله الدولة لصالح الفلاحة يمكن أن يقاس بكون نفقات التجهيز الفلاحي وحدها التي تحددت بـ 2.924 مليون درهم في المخطط الخماسي الاول قد أعيد رفعها بحوالي 80 % في اطار برنامج المراجعة الذي أعد في سنة 1975 بحيث بلغت 5.257 مليون درهم.

وقد تممت مختلف الاعمال المذكورة أعلاه بتدابير أكثر دقة ترمي الى المحافظة على مستوى مكاسب الفلاحين.

ولذا فان أسعار مساندة الشمندر السكري وقصب السكر ، والقطن والعباد التي كان قد زيد فيها خلال سنة 1974 مع أدائها فورا عند تسليم الانتاج بالنسبة للزراعتين الاخيرتين ، قد بقي العمل جاريا بها في سنة 1975 . ومن جهة أخرى ، فان الحد الادنى للاجر المؤدى نقدا في القطاع الفلاحي ، والذي كان يبلغ 6 دراهم للرجال ، و 4،80 دراهم للنساء ، قد توحد في يوليوز 1975 فأصبح 6،60 دراهم.

وهناك خطوة أخرى تمت في مجال تطبيق الاصلاح الزراعي بتوزيع 76.000 هكتار على صغار الفلاحين . ففي حين أن برنامج توزيع الاراضي لم يشمل طيلة عشر سنوات من 1964 الى 1974 سوى 184.700 هكتار ، فان التدابير المعلن عنها في سنة 1975 تنقل المجموع الى 260.000 هكتار من مساحة 400.000 هكتار المقرر توزيعها قبل نهاية المخطط الخماسي . وقد قسمت الاراضي الموزعة في سنة 1975 على ما يزيد عن 18.000 مستفيد مجتمعين في حظيرة 350 تعاونية.

وأخيرا ، فان برنامج التنمية الفلاحية قد استكمل بأعمال أخرى ، كمشروع انشاء مركز مغربي لتنشيط الصادرات ، وعلى الصعيد الخارجي ، بابرام اتفاق تجاري ومالي مع المجموعة الاقتصادية الاوربية . وبمقتضى هذا الاتفاق الذي وقع في شهر أبريل 1976 بعد ثلاث سنوات من المفاوضات الشائكة فان مصالح المغرب تبدو مصانة . ولئن كانت الصعوبات التي تعرفها أوربا في الميدان الفلاحي لم تسمح بالحصول على نتائج أفضل في هذا المجال وخاصة بالنسبة للنبيذ ، والحوامض ، والبواكير ، فانه قد تأتى مع ذلك المحافظة على الامتيازات المحصل عليها سابقا.

المعادن والطاقة

يعتبر قطاعا الطاقة والمعادن من أشد القطاعات تأثرا بالوضع الدولي . فقد انطبعا بشكل عميق منذ نهاية سنة 1973 ، ثم خصوصا في سنة 1974 بغلاء المنتجات البترولية المستوردة ، وما لازمه تقريبا من ارتفاع في قيمة صادرات بعض المواد الاولية ولاسيما منها الفوسفاط.

(1) باستثناء زيت الزيتون.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد عرف قطاع الطاقة فى سنة 1975 نوعا من الاستقرار فى حين تضرر النشاط المعدنى على العكس من ذلك بصورة محسوسة نظرا للصعوبات التى واجهها فى ميدان تسويق أغلبية المنتجات وخاصة الفوسفاط . وهكذا فبعد النتائج الايجابية الفائقة التى سجلت سنة 1974 ، عرفت مداخيل الصادرات المعدنية الاجمالية التى تم احصاؤها بهذا الصدد من طرف ادارة الاحصائيات الجمركية فى غضون السنة تراجعا يقدر بحوالى 18 % . وقد انعكست أيضا هذه المبيعات على المستوى العام للانتاج القابل للتسويق وعلى مداخيل الميزانية العمومية التى أصبحت تبدو منذ سنة 1974 خاضعة فى جانب كبير منها لمداخيل المكتب الشريف للفوسفاط .

ويبين الجدول التالى المبنى على مقاييس جديدة على أن الاستخراج المعدنى فى مجمله قد انخفض بنسبة 27 % فى سنة 1975 فى حين أنه كان قد زاد بنسبة 13 % تقريبا خلال كل من السنتين السالفتين ، كما يوضح أن انتاج الطاقة قد ارتفع ، ولكن فى نطاق ضيق ، ما دام معدل الزيادة فى المقياس لم يسفر سوى عن 6 % مقابل 9 % فى سنة 1974 ، و 12 % فى سنة 1973 :

(الاساس 100 فى 1969)	1972	1973	1974	1975
مقاييس :				
الاستخراج المعدنى	123	139	157	114
انتاج الطاقة	131	147	160	170

المعادن

سجل الانتاج المعدنى الذى يتوقف الى حد كبير على الاسواق الخارجية ما دام موجها أساسا للتصدير ، نقصا شديدا جدا فى سنة 1975 بالنسبة للسنة التى سبقتها والتى كانت نتائجها ايجابية حقا (1) .

ويرجع السبب الرئيسى فى هذا التدهور الذى حصل ، الى الانخفاض العميق الذى طرأ على طلب الفوسفاط ، وبنسبة أقل الى ما حدث من نقص فى الصادرات المعدنية الاخرى نظرا للهبوط العام فى الاسعار . وهكذا أدى انخفاض مستوى النشاط فى البلدان الصناعية منذ سنة 1974 ، وما نتج عنه من هبوط فى الطلب ، الى نوع من التراجع فى أسعار عدة منتجات أساسية فى الاسواق الدولية . وقد تفاقم هذا الاتجاه نحو الهبوط فى سنة 1975 عقب تصدع وانخفاض بعض العملات التى تحرر بها العمليات التجارية كالجنيه الاسترليني .

وهكذا ونظرا لمختلف هذه المؤثرات ، فان مجمل المنتجات المعدنية المقدرة بقيمة « المعدن عند استخراجه » ، بما فى ذلك الغاز الطبيعى والبترول لم تتجاوز 4.151 مليون درهم مسجلا بذلك نقصا بمعدل 11 % بالقياس للسنة السابقة التى شهدت المنتجات المعدنية خلالها زيادة استثنائية بلغت نسبتها 344 % (2) وعلى نحو ما حدث فى سنة 1974 ، فان الفوسفاط قد ساهم بـ 91 % فى هذا الانتاج الاجمالى .

وقد بلغت الصادرات المعدنية فى مجموعها حسب تقدير ادارة المعادن 3.844 مليون درهم ، مسجلة بذلك نقصا بنسبة 15 % بعد أن كانت قد ارتفعت ثلاثة أضعاف خلال السنة السابقة . وعلى العكس من هذا ، عرفت المبيعات المحلية المقدرة بـ 125 مليون درهم ارتفاعا بحوالى 20 % من جراء بعض الزيادات التى طرأت على الاسعار .

وسعيا وراء جعل القطاع المعدنى أقل تبعية وخضوعا لتقلبات أسعار المواد الاولية ، فقد توبعت سياسة الرفع من قيمة المعادن ، التى شرع فى انتاجها منذ عدة سنين والتى تتعلق خصوصا باعداد مشاريع لتطوير مصانع صهر المعادن وتشليت طاقة مصنع المغرب الكيماوى ، وانتاج الحامض الفوسفورى بواسطة معملى (المغرب فوسفور 1) و (المغرب فوسفور 2) ، ثم كذلك بانشاء مركب الحديد بالناضور . وقد شهدت سنة 1975 بالفعل اعادة افتتاح مسبك الرصاص والفضة فى وادى الحيمر والشروع فى استغلال مناجم النحاس فى أوانسيمى وتازالغت . وهناك مسبكان آخران يتعين احداثهما قريبا ، أحدهما فى مكناس وسيعالج 70.000 طن من الرصاص سنويا ، والآخر فى أكادير وستبلغ طاقته السنوية 30.000 طن من النحاس . ومن جهة أخرى ، نص المخطط الخماسى بأنه فى حالة بقاء ظروف التسويق أو الاستخدام مواتية ، على الشروع فى استغلال مناجم الناور ، وبلايدا ، أو مجران ، وأسيف ايمدر بالنسبة للنحاس ، ومنجمى الدرع الصفر ، وبومعدن بالنسبة للرصاص والزنك ، ومنجم المحمدية فيما يتعلق بالملح ، ثم أخيرا منجم الخميسات بالنسبة لمادة البوطاس

الفوسفاط

واجه قطاع الفوسفاط فى سنة 1975 مجموعة من الصعوبات ذات المصدر الخارجى أدت الى انخفاض الانتاج القابل للتسويق بنسبة 28،4 % ، بينما كان منذ سنة خلت قد زاد بمعدل 15،5 % . ويرجع هذا الهبوط الكبير الى تقلص الطلب الاجنبى الناجم بدوره عن الكساد الذى عم الحالة الاقتصادية العامة فى البلدان المشترية ، وفضلا عن هذا تميز الموسم الفلاحى بغزارة الامطار مما أصبح معه استخدام الاسمدة أمرا عسيرا . وأخيرا ساعد على تردد البلدان المستهلكة فى الاقبال على الفوسفاط الوارد من المغرب ، وجود الفوسفاط الامريكى فى السوق الدولية بأسعار أقل ارتفاعا .

فى ظل هذه الظروف ، انحصر الانتاج القابل للتسويق عند 14،1 مليون طن مقابل 19،7 مليون طن فى سنة 1974 ، كما أن قيمته « عند الاستخراج » والتى تقدر بـ 3.783 مليون درهم ، نقصت بـ 10،7 % . وقد ظهر هذا الانخفاض بصورة أكثر بروزا على مستوى الصادرات التى سجلت بحجمها البالغ حوالى 13 مليون طن ، هبوطا معدله 30،4 % . أما المداخيل المتأتية من هذه المبيعات والتى بلغت حسب أرقام ادارة المعادن 3.603 ملايين درهم على أساس قيمتها مسلمة بميناء الشحن ، فانها لم تنخفض مع ذلك سوى بـ 11،3 % ، وذلك بسبب تعديل البرنامج الخاص بالرفع من الاسعار (1) .

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 18 و 19 .

(2) يساوى ثمن « المعدن عند استخراجه » ، السعر خالصا الى السفينة (فوب) بالنسبة للطن من المعدن ، ناقصا نفقات النقل والشحن والتفريغ التى تتحمل انطلاقا من المنجم الى ميناء الشحن .

(1) ان الفوارق التى تظهر بين الارقام الواردة فى هذا الباب ، والارقام المشار اليها فى الفصل المتعلق بالتجارة الخارجية ناتجة عن مناهج التسجيل المختلفة والمتبعة لدى كل من ادارة المعادن ومكتب الصرف .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بعد تثليث سعر البيع الذى انتقل من 14 الى 42 دولارا فـى فاتـح يناير 1974 ، وبعد تقييم جديد لهذا السعر خلال نفس السنة برفعـه من 42 الى 63 دولارا ، تحدد سعر الطن مـن الفوسفـاط بـ 68 دولارا فى بداية 1975 . غير أن المكتب الشريف للفوسفاط مراعـاة منـه للمنافسة الاميركية ، واهتماما منه بتشجيع تعميم استخدام الاسمـدة قصد المحافظة على الانتاج الفوسفاطى عند مستوى مرتفع ، قد عمـد الى تطبيق مرن لسياسته فيما يخص أسعار التصديـر ، والى تهيئـة تعريفاته تمشيا مع الحالة الاقتصادية لزبنائه ومع وضع الدولار الذى يعتبر عملة المرجع ، ثم اعتبارا لمتطلبات الانتاج الوطنـى . وهكـذا فان المكانة التى أحتلها المغرب فى مضمار التجارة العالمية الخاصـة بالفوسفاط قد امكن الاحتفاظ بها على وجه التقريب.

ولئن كان حجم المبيعات فى الخارج قـد انخفـض بشكـل بـارز فى سنة 1975 ، فان التوزيع الجغرافى للصادرات لم يطرأ عليه تغيير محسوس . فقد استمرت أوربا الشرقية تستنفد ما يزيد قليلا على ربع الارساليات ، فى حين أن السوق الاوربية الغربية ظلت الى حد كبيـر السوق الرئيسية باستئثارها لـ 61 % من المبيعات فى سنة 1975 ، وذلك مقابل 59 % فى السنة الفارطة . وقد ارتفعت بولونيا الى الصف الاول فى قائمة الزبناء بشرائها 1،6 مليون طـن ، تليهـا ايطاليـا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وأنجلترا بـ 1،2 طن لكل منها على حدة.

ونظرا لتصاعد الاسعار ، فقد صاحب ارتفاع المداخيـل الـواردة من المبيعات الداخلية انخفاض فى الحجم بمعدل 18 % . وهذا التراجع فى الكميات المسوقة الذى لم يتجاوز فى المجمـوع 508.000 طـن ، يرتبط ارتباطا وثيقا بتباطؤ النشاط فى معمل « المغرب الكيماوى » للمعالجة الذى واصل مع ذلك نموه فى الوقت الذى استمـرت فيـه أشغال بناء مركبى (المغرب فوسفور 1 و 2) . وعندما تصبـح هـذه الوحدات الثلاث جاهزة للعمل فسيكون بوسعها معالجـة مـا يقـرب من 5،5 ملايين طن من الفوسفاط سنويا . ومن المقـرر فـى نطـاق البرنامج العام للاستغلال المحلى للثروات المعدنية ، اقامة وحـدات أخرى لانتاج الحامض الفوسفورى على مقربة من الجـرف الاصفـر باقليم الجديدة بحيث ستوفر طاقة اضافية لمعالجة حوالى 7 ملايين طن . وهكذا سيتأتى عند الانتهاء من هذه الانجازات تحويل 12 مليون طن محليا ، مما سيتيح للمغرب فى المستقبل أن يلعـب دورا دوليـا بارزا أكثر فأكثر فى سوق منتجات الفوسفاط.

ومع بعض الاستثناءات فان انتاج المعادن الاخرى الذى حقق ارتفاعا خفيفا ، قد واجه فى ظروف دولية غير ملائمة الى حد كبير ، صعوبات كبرى فى مجال التسويق . وهكذا فبعد اختلالات سنـة 1974 التـى تميزت بارتفاء غير معتاد ثم بتدحرج مثير فى أكثرية الاسعار ، لم يكن من شأن الازمة الصناعية التى ظهرت سنة 1975 ، الا أن تؤثر بشكـل حاد جدا فى أسواق المعادن غير الحديدية . غير أن الانتاج فى مجمله قد سجل بعض الارتفاع.

ولم تستطع الصادرات ذات الاهمية الجانبية نسبيا ، الا أن تسجل فى هذه الظروف انخفاضا بارزا جدا . وقد انضم الى هـذا التدهـور فى الكميات المصدرة هبوط مستمر فى قيمة الجنيـه الاسترلينى الذى يعتبر العملة الاكثر استعمـالا فى تحريـر قوائـم العمليـات التجارية ، مما أدى الى انخفاض ملموس جدا فى الايرادات.

الـرصـاص

انخفض انتاج الرصاص الذى انحصر عند 104.300 طن ، بمعـدل 26 % ، بالقياس مع السنة الفارطة . وهكذا سجلت الصادرات منـه والتى بلغت 78.300 طن بقيمة 66،5 مليـون درهـم ، هبوطـا يقـدر بالنصف من حيث الحجم والثلثين من حيث القيمة ، وذلـك بسبـب تناقص الاسعار فى سوق لندن بعد المستويات العليا التى وصلت اليها طيلة الاشهر الستة الاولى من سنة 1974.

الـزنـك

وصل انتاج الزنك الذى زاد بمعدل 32 % ، الى 36.100 طن . الا ان صادراته لم تسر فى نفس الاتجاه بحيث لم تتعد الكميات التى بيعت منه 26.400 طن مسفرة بذلك عن نقص نسبته 22 % .

الـنحـاس

بلغ انتاج النحاس 18.000 طن . وبذلك تجـاوز بـ 9 % انتـاج سنة 1974 ويرجع الفضل فى هـذا خصوصـا الى البـدء تدريجيـا فى استغلال منجمى تازالغت ، وأوانسيمى . وينتظر من المنجم الاول أن ينتج فى مرحلة أولى 30.000 طن من المعدن سنويا ، أى ما يساوى بعد المعالجة عن طريق التعويم ، 2.000 طن سنويا من المعدن المركز بنسبة 34 % من النحـاس . أما المنجـم الثانـى ، فسيتيـح طـرح 9.000 طن من المعدن المقوى فى السوق سنويا.

ولئن أمكن تصدير مجموع النحاس المستخرج فـى سنـة 1974 ، فان المبيعات بالخارج فى سنة 1975 لم تشمل سوى 8.400 طن ، أى حوالى نصف صادرات السنة الفارطة . والواقـع أن سـوق النحـاس العالمية قد تأثرت بصفة متميزة عقب الانخفاض العام فـى الطلـب . وعلى الرغم من انخفاض بمعدل 15 % فى انتاج أهم البلدان المصدرة للنحاس (الشيلى ، البيرو ، زايير ، زامبيا) فان المخزونات من هـذا المعدن قد تضخمت حتى بلغت مستوى قياسيا يعادل 15 % من الانتاج العالمـى.

الـحـديـد

بلغت الكميات المستخرجة من الحديد التى زادت بنسبة 4،3 % ، 554.200 طن . وعلى الرغم من هذه الزيادة الخفيفة ، ووجـود وضـع جيد للاسعار ، فان الصادرات التى حققت 34،4 مليون درهـم ، قـد انحصرت عند 300.000 طن تقريبا مسجلة بذلك هبوطا بمعدل 44 % بالمقارنة مع سنة 1974.

معـادن أخـرى

بلغ انتاج المنغنيز الكيماوى 131.000 طن مقابل 175.000 طـن فى العام المنصرم . وقد صاحب هذا النقص البالـغ 25 % تراجـع بنسبة 32 % فى المبيعات الى الخارج التى لم تبلغ سوى 113.500 طن

أما زيادة 12 % التى تميز بها انتاج معدن الكوبالت ، فانهـا لـم تنعكس على الصادرات التى نزلت بمعدل 18 % . وهكذا فانه لم يبع بالخارج من مجموع 14.000 طن المنتجة سوى 11.900 طن فقط.

وبلغ استخراج الفليورين 47.000 طن ، بزيـادة نسبتهـا 150 % من سنة لاخرى . وانطبعت الصادرات بنفس هذا الاتجاه الحسن حيث بلغت 27.000 طن مرتفعة بذلك خمـس مـرات عمـا كانـت عليـه فى السنة الماضية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وأخيرا ، بلغ انتاج الباريتين 137.000 طن مسفرا بذلك عن زيادة سنوية تناهز 47 % .

وخلاصة القول أن النشاط المعدني بعد أن عرف سنة جيدة جدا ، تأثر في سنة 1975 بالازمة الاقتصادية التي شهدها العالم وما نتج عنها من تدهور في الاسعار . وأمام هذه الاضطرابات المتعاقبة في القدرة الشرائية لدى البلدان المنتجة ، وتجاه التقلبات التي تكتنف كلفة التموينات لدى البلدان المشترية ، فقد بذلت جهود سواء على صعيد محافل ما سمي « حوار الشمال والجنوب » أم خلال اجتماعات المنظمات الدولية وذلك قصد مكافحة الآثار غير الملائمة للتغيرات القوية في الاسعار ، عن طريق تنظيم الاسواق تنظيما أحسن توازنا .

الطاقة

على الرغم من أن النمو المعتدل في النشاط الاقتصادي خلال سنة 1975 ، قد أدى الى زيادة محدودة نسبيا في استهلاك الطاقة ، فقد بلغ العجز مع ذلك في هذا المجال عند نهاية السنة 3،9 ملايين « من الاطنان المعادلة للفحم » مقابل 3،7 ملايين في 31 دجنبر 1974 (1)

على أن هناك بعض التوسع في الانتاج المحلي ناجم على الخصوص عن النمو المحسوس في استخراج الفحم بحيث تأتى معه عدم ارتفاع معدل اعتماد البلاد على الخارج الذي ظل محصورا عندما يقرب من 77 % .

المنتجات البترولية

بلغ استخراج البترول الخام 20.300 طن وقد عاد بعد التدهور الذي كان قد شهده في سنة 1974 بنسبة 40،6 % ، ليسجل هبوطا جديدا في سنة 1975 بمعدل 19 % . يوازي هذا انخفاض كمية الغاز التي استقيت وهي 71 مليون متر مكعب ، بنسبة 8 % في بحر السنة . ولم يعد مجموع انتاج البترول الخام والغاز الطبيعي يمثل منذ الآن سوى 9 % من الانتاج المحلي من الطاقة بدلا من 11 % في سنة 1974 .

وقد صاحب هذا النقص في الانتاج تباطؤ محسوس في استهلاك زيت الفويل الذي لم يرتفع الا بـ 1،8 % مقابل 18 % في سنة 1974 ، و 31 % في سنة 1973 في حين تصاعد استهلاك زيت الغاز ، والوقود الممتاز على العكس من ذلك بحوالي 16،5 % و 11،9 % على التوالي .

وعلى الرغم من النمو المعتدل في الطلب الداخلي ، فان الالتجاء لاستيراد المنتجات البترولية ظل واسعا . فقد وصلت المشتريات الى 302.000 طن من المنتجات المكررة ، و 2،6 مليون طن من البترول الخام بما قيمته 882 مليون درهم مقابل 2،6 مليون طن بما قيمته 990 مليون درهم في سنة 1974 . وعلى الرغم من التنويع المتزايد في مصادر التموين ، فان العراق والاتحاد السوفييتي ما زالا أهم الموردين حيث استورد منهما تواليا 1،6 و 0،6 مليون طن . كما أنه تم استيراد 31.500 طن من المنتجات المنتهية الصنع وذلك لتغطية كل احتياجات السوق .

واهتماما من السلطات العمومية بما يترتب عن تدخلات صندوق المقاصة ، من تكاليف في الميزانية وما ينتج عن استيراد المواد البترولية من أعباء مالية ثقيلة على الميزان التجاري ، فقد قررت الزيادة بشكل محسوس في السعر الداخلي لجميع المنتجات البترولية من جهة ، ومن جهة أخرى توسيع دائرة برامج انتاج الطاقة المالية ، واستخراج الفحم ، والتنقيب عن البترول في باطن الارض وأعماق البحر . وهكذا فمنذ 25 دجنبر 1975 ارتفعت أسعار جميع المواد المشتقة من النفط بنسبة مائوية تتراوح بين 12،5 % و 40 % تقريبا حسب نوع المنتوج . وهكذا أيضا توبعت عمليات البحث مع تحقيق شيء من النجاح في ناحية الصويرة كما أن مشاريع الاستغلال المحدود للصخور النفطية ما زالت موضع اعداد تقني ومحل دراسات تتعلق بالمردودية المالية .

واخيرا ، توبعت أعمال توسيع واعادة تهيئة وحدات تكرير البترول ، وكذا مرافق التوزيع . ومستنتقل طلقة ما تعالجه شركة (لاسمير) من 2،2 الى 5،7 ملايين طن سنويا . أما المنشئات الجديدة التي تبلغ تكاليفها التقديرية 800 مليون درهم فسيشرع في استخدامها في نهاية سنة 1978 . وقد بلغ إنتاج وحدتي التكرير الموجودتين 2،4 مليون طن أي بزيادة 4 % . وفيما يتعلق بالتسويق فان الشركة الوطنية للمنتجات البترولية التي أحدثت سنة 1974 لكي تتولى التنسيق بين مختلف شركات التصفية ، قد بدأت في العمل سنة 1975 .

الكهرباء

بلغ الانتاج الاجمالي الصافي من الطاقة الكهربائية حوالي 3.269،5 مليون كيلواط ساعة ، أي بزيادة نسبتها 6،6 % مقابل 10 % أثناء السنة السابقة (1) . ونظرا على الخصوص للجفاف وما نتج عنه من انخفاض في محتوى ما تحتجزه السدود من مياه ، فان نصيب المحطات الحرارية كان حاسما بحيث مثل حوالي 69 % من المجموع مقابل 55 % سنة 1974 .

أما الاستهلاك الذي زاد بـ 7،4 % طيلة السنة الماضية ، فانه لم يتسع الا بنسبة 4،8 % في سنة 1975 . وسيتعين أن يترك هذا التباطؤ العابر محله لارتفاع في الطلب على الطاقة كلما توسعت دائرة التصنيع حسب الابعاد المقررة لها . ويستفاد من الدراسات المستجدة التي قامت بها مصالح كتابة الدولة في التخطيط ، أن المعدل التقديري للزيادة السنوية في استهلاك الطاقة وصل في المتوسط الى 12 % .

وتقتضي هذه المشاريع المصحوبة بالغلاء البالغ في المنتجات البترولية مضاعفة الجهود المبذولة في ميدان تنمية قوة الطاقة الوطنية . وأمام الشكوك والآجال التي تعتور الشروع في استغلال انماط جديدة من الطاقة ، مثل الصخور النفطية ، والطاقة الذرية ، والطاقة الشمسية ، فان المواقع المائية على الخصوص هي التي يمكنها في المدى المتوسط أن تساهم في تعبئة سريعة لموارد الطاقة الاولية . ففي اطار هذه الرؤيا عمد المكتب الوطني للكهرباء على توسيع برنامج عمله سعيا وراء تشييد ثمانية مراكز مائية منها ثلاثة بدىء في بنائها . وقد صوحب هذا التوسع في مشاريع الرفع من الطاقة الكهربائية المتولدة مائيا ، في غضون السنة ، بتقوية الوحدات الحرارية . وهكذا شهدت سنة 1975 البدء في استخدام محركين اثنين يعملان بالغاز ، وذلك في كل من أكادير وتطوان ، كما شرع في استخدام المجموعة الثانية ذات قوة 60 ميكاواط في المركز

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 20 الى 24.

(1) بما في ذلك انتاج المنشآت ذات الانتاج الذاتي من الطاقة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الحرارى بالدار البيضاء بالاضافة الى مواصلة أشغال تشييد الوحدة الحرارية الكهربائية فى القنيطرة.

أما على صعيد التسويق ، فان أسعار بيع الكهرباء التى زيد فيها بنسبة 5 % فى مايو 1974 ، قد تم رفعها من جديد بحوالى 13 % فى بداية سنة 1976.

الفحم

استفاد نشاط قطاع الفحم فى سنة 1975 من ظروف مواتية سواء على مستوى الانتاج أو على مستوى التسويق . وقد وصل الاستخراج الى 652.000 طن مسجلا بذلك زيادة نسبتها 13،6 % مقابل 1،6 % فقط فى سنة 1974 . وقد عرفت المبيعات بدورها ، التى استقرت عند ما يقرب من 745.300 طن ارتفاعا محسوسا جدا بلغ معدله 22،7 % ، فى حين أنه ظل قارا خلال السنة الماضية . وبتسجيل السوق المحلية لزيادة 27 % تكون بذلك قد استنفذت ما يقرب من مجموع التوريدات أى 727.400 طن . وذلك خاصة عقب المشتريات التى قام بها المكتب الوطنى للكهرباء لحساب مركزه الحرارى فى جرادة . فهكذا استهلك هذا المركز الذى يعتبر أهم مستخدم للفحم الوطنى ، زهاء 634.000 طن . أما بخصوص الصادرات فانها لم تنصب من جهتها سوى على كمية تقدر بحوالى 18.000 طن ، مسجلة بذلك نقصا نسبته 47،5 % . كما انخفضت الاستيرادات من الفحم الدسم ، والفحم الصناعى بحوالى 5 %.

ونظرا لما سيقع مستقبلا من نفاذ احتياطيات مركزى الاستخراج الموجودين حاليا ، فقد شرع فى البحث عن استغلال مركز آخر . أما مبلغ الاستثمارات التى حددت فى البداية لهذا الغرض وهى 75 مليون درهم ، فقد نقلت الى 188 مليون درهم عند مراجعة المخطط الخماسى.

الصناعة

بعد التباطؤ الذى لوحظ فى سنة 1974 ، والذى يرجع فى معظمه لغلاء المواد الاولية ، أو لغلاء انصاف المنتجات ، سجل النشاط الصناعى فى سنة 1975 ، انتعاشة لا بأس بها . وباعتبار هذه السنة واسطة عقد المخطط الخماسى 1973 — 1977 فقد شهدت فى واقع الامر تدعم الاتجاهات الاقتصادية العامة التى سبق تحديدها ، كما شهدت الى جانب ذلك اتساع دائرة الجهود المبذولة فى ميدان التجهيز والرامية على الخصوص الى اقرار نوع من الاكتفاء الذاتى للبلاد فيما يرجع لتموناتها من المنتجات الاساسية.

وقد زاد الانتاج الصناعى حسب المقياس الجديد بـ 6 % بدلا من 2،3 % فى السنة الماضية . وذلك بفضل التشجيع الذى أولاه أياه القطاع العام وبهذا ساهم الى حدود 15 % فى تكوين الانتاج الداخلى المجمل (1) . وعلى الرغم من أن هذه الزيادة التى تحققت فى وضعية حرجة جدا من جراء الازمة الاقتصادية العالمية والتوترات التضخمية ، على الرغم من أنها تقل عن معدل الـ 9،8 % المقرر فى المرامى الاولى للمخطط الخماسى فانها مع ذلك كانت مرضية نظرا لان فروع الصناعة التى ظلت بمعزل عن هذه الحركة قليلة ، ولان قطاع البناء والاشغال العمومية الذى لا يندرج ضمن مقياس الانتاج الصناعى قد شهد من جهته توسعا مرموقا جدا (2).

وكان المصدر الاساسى لهذا التطور الملائم هو مبادرات الدولة التى تهدف الى القيام بدور تتزايد فعاليته على صعيد الاقتصاد الوطنى . وعلى الرغم من أن المبادرة الخصوصية معززة بمقتضيات قانون الاستثمار ، فانها لا تستطيع فى الواقع سواء على المستوى المالى أو المستوى التقنى أن تأخذ بزمام المنجزات ذات الاهمية الكبيرة أو أن تتحمل الاخطار المتعلقة بالمشاريع التى تتجاوز دائرة الاستغلال التقليدى.

السياسة الصناعية

لقد وقع التذكير خلال السنة وذلك بمناسبة مراجعة المخطط بأن الهدف الاول ما زال يعتمد فى هذا الميدان على النمو الصناعى القائم على تقييم الثروات الطبيعية للبلاد . وقد دلت الاضطرابات التى اعتورت المبادلات العالمية خلال السنوات الاخيرة وخاصة خلال سنتى 1974 و 1975 على وجوب الاسراع فى جعل هذا البرنامج فى حيز التطبيق ، لأن من شأنه أن يتيح عن طريق تدعيم الصناعتين الغذائية والكيماوية ، بلوغ درجة ما من الاكتفاء الذاتى فى مجال المواد ذات الضرورة الملحة . وكدليل على هذه الرغبة فى استعجال التطور النمائى ، فان متوسط المعدل السنوى للزيادة الذى كان مقررا فى البداية للقطاع الصناعى عن فترة 1973 — 1977 بـ 9،8 % بحيث اعتبر شديد الطموح بهذه النسبة ، قد نقل الى ما يتجاوز 12 % . وتمثل الاستثمارات التكميلية من مجملها برنامجا بحوالى 3،5 مليارات من الدراهم ينبغى أن توظف خلال السنوات الثلاث الاخيرة من المخطط الخماسى ، وقد جاء هذا المبلغ ليضاف الى المشاريع الاولية البالغة 3،6 ملايير من الدراهم . وتتعلق العمليات ذات الاهمية البالغة على الخصوص بمعامل تكرير السكر ، ومصانع الاسمنت والصناعات الكيماوية ، والحديدية.

فباعتبار المخطط السكرى الذى أعد فى سنة 1974 ، فان الانتاج ينبغى أن يتنقل من الآن الى سنة 1990 ، من 270.000 طن 1.100.000 طن بفضل احداث وحدات جديدة تضاف الى مصانع السكر الثمانية العاملة عند 31 دجنبر 1975 ، وهكذا فسيمكن تغطية مجموع الاحتياجات الوطنية فى سنة 1985.

أما عدم كفاية الانتاج الحالى للاسمنت الذى بلغ مليونى طن فى السنة ، فى حين أن الاحتياجات قدرت بـ 10 ملايين عن سنة 1985 ، فقد أعد برنامج يرمى الى أن تنجز قبل هذا الاجل ثمانية معامل جديدة للاسمنت والى أن توسع المعامل الخمس الموجودة حاليا.

وسيعمل على تقييم الثروات المعدنية ، من جهة بفضل تكوين مركبات لانتاج الحامض الفوسفورى « مغرب — فوسفور 1 » الذى يتعين أن يدخل فى طور العمل فى سنة 1976 و « مغرب — فوسفور 2 » الذى حدد للبدء فى استخدامه سنة 1979 ، ومن جهة أخرى بفضل الزيادة الفعلية بثلاثة أضعاف سنة 1976 فى طاقة ما يعالجه المغرب الكيماوى

(1) بما أن المقياس القديم الذى يرجع تاريخه الى سنة 1958 ، أصبح غير متمش مع التركيب الحالى للصناعة الوطنية سواء فيما يتعلق بمقوماته التكوينية أم بنسب ترجيحها ، فقد عوض بمقياس جديد اعتبر أحسن تمثيلا.

(2) يرجع للملحق الاحصائى رقم 25.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

« ماروك شيمي » . يضاف الى هذا ، أن هناك مشاريع أخرى تتعلق ببناء وحدات اضافية لانتاج الحامض الفوسفوري بالقرب من الميناء الفوسفاطي المستقبل بالجرف الاصفر . والتي يمكنها أن تصل بالطاقة الاجمالية للتحويل المحلي للفوسفاط الى 12 مليون طن ، وبذلك تكسب المغرب دورا من الدرجة الاولى في ميدان التجارة العالمية للاسمدة . أما مشروع المجمع الحديدي بالناضور الذي تقرر منذ سنة 1958 ، وعهد به للشركة الوطنية للحديد (سوناسيد) . وتقدر كلفة انجازه بمليارى درهم ، فمن المتوقع أن يشرع في العمل في سنة 1979 . وهذا المجمع الذي سيتمون جزئيا من مناجم الحديد والفحم المحلية ، ستبلغ طاقته مليون طن من المنتجات المنتهية ، ويتعين عليه أن يسد مجموع احتياجات البلاد من المنتجات الفولاذية الطويلة المستعملة بنوع خاص في البناء.

وتدل سعة مجال هذه الاستثمارات المقدرة على رغبة السلطات العمومية في الاسراع بالنمو الاقتصادي للبلاد . على أنه من الطبيعي أن تنفيذ مثل هذا البرنامج سيصطدم بعقبات مختلفة ذات صبغة تكنولوجية أو مالية . وخصوصا بامكانيات تعبئة المساعدات الخارجية المكرسة لتمويل المشاريع الصناعية نفسها ، أو لتغطية نفقات التأسيس الهيكلي والتكوين المهني المرتبطة بها.

امتعة التجهيز والامتعة الوسيطة

صناعة المعادن

ظل نشاط الصناعة المعدنية ينمو في مجمله ولكن بنسق يقل بعض الشيء عن نسق السنة الماضية . وهكذا فقد سجل المقياس النوعي ارتفاعا بنسبة 10،6 % بدلا من 14،9 % في سنة 1974 . والحقيقة أن نمو هذا القطاع قد تعرض لصعوبات في التموين حجما وكلفة الى جانب تعرضه للمنافسة التي كانت تبلغ درجة الحدة احيانا فيما يرجع للمنتجات من نفس النوع التي ترد من الخارج . ولقد ساهمت اكثرية الفروع في هذا التوسع الذي استمرت اداته المحركة تقوم على تنفيذ المشاريع الصناعية المقررة أصلا في المخطط الخماسي أو الواردة في البرنامج التكميلي الذي تقرر في غضون السنة

وسجلت مصانع صهر الحديد ، التي تقوم اساسا على الاستثمارات العمومية أو شبه العمومية توسعا ملحوظا بمعدل 10،5 % في سنة 1975 . وقد تجلت هذه الحالة احيانا في الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية الموجودة ، مما كان يقتضي في بعض الحالات توسيع المنشآت الموجودة . وبعد أن كان نشاط الصناعة الكبرى للهياكل المعدنية ضعيفا خلال الاشهر الستة الاولى من السنة . فقد سجل بعد ذلك شيئا في الانتعاش واستقر في نهاية السنة عند مستوى يتجاوز في سعته بكثير المستوى الذي سبق بلوغه في العام الماضي ، فقد تحققت هذه النتيجة بفضل سعة وتنوع طلبات القطاع العام أو شبه العام ، وخاصة في مجال بناء معامل السكر ومصانع الاسمنت والسدود ، بل وكذلك بناء مختلف المركبات الكيماوية . وعلى العكس من ذلك ، فان طلب القطاع الخاص ، الذي انحصر غالبا في بعض توسيعات المصانع ، فالظاهر أنه لم يكن له تأثر جوهري.

وبعد أن كان نشاط صناعة معدات السكك الحديدية منحصرا خلال السنة الماضية في أشغال الصيانة أو الاصلاح نجده قد سجل في هذه السنة اروع ازدهار حققته صناعة المعادن . فقد سجل مقياسه النوعي في الواقع زيادة نسبتها 129 % ، بفضل تطبيق برنامج واسع يشمل على الخصوص بناء أكثر من ألف عربة مقطورة لحساب المكتب الوطني للسكك الحديدية.

أما سوق الآلات الفلاحية الخاصة بالجرارات وبالمعدات الفلاحية ، فبعد أن ضعف في سنة 1974 من جراء صعوبات التموين بقطع الغيار ، ومن جراء ارتفاع الاسعار ، فاننا نجده يتجه اتجاها حسنا في سنة 1975 ولاسيما عند نهاية السنة . غير أن مبيعات الجرارات الفلاحية قد انحدرت بسبب عجز الموسم الفلاحي ، ومنافسة الوحدات المستوردة . أما في ميدان تركيب السيارات الخصوصية ، فبعد النمو الذي سجل في السنوات الاخيرة لوحظ أيضا شيء من البطء في نسق التوسع . فعدد السيارات المركبة الذي بلغ 25.212 وحدة ، سجل صعودا بـ 5 % فقط بدلا من 13 % في سنة 1974 . وحقيقة ان مصنع التركيب الوحيد بلغ تقريبا طاقته الانتاجية الكاملة . ويوازي هذا أن الارتفاعات المتعاقبة في أسعار البيع ، وغلاء المحروقات قد اضرا بالمبيعات التي لم تتم الا بنسبة 3،6 % بدلا من 14 % سنة من قبل . وتبعث هذه الظاهرة على القلق بالنسبة لنشاط يبلغ معامل استعمال المنتجات المحلية فيها درجة من اعلى الدرجات التي يمكن أن تلحظ في صناعات التحويل . وفيما يتعلق بالسيارات النفعية ، فان تضاعف المعاملات التجارية الناجم عن تطور الاقتصاد الوطني نفسه والمصحوب بالازدهار السياحي كان هو الاصل في الانتعاشة القوية التي لوحظت في تركيب الشاحنات والتي انتقل انتاجها في بحر سنة من 3.981 الى 7.114 وحدة أي بزيادة حوالي 79 %.

وفيما يخص قطاع التلفيفات المعدنية الذي انخفض انتاجه بنسبة 10 % فيعتبر في الاخير ، الفرع الوحيد من فروع الصناعة المعدنية التي مشاريعها تتراجع بسبب رداءة موسم تصدير معلبات الاسماك والمشمش . وقد تجلت هذه الحركة في تكدس مخزونات المنتجات المنتهية الصنع التي ادت في بعض الحالات الى احراجات جدية في الخزينة.

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية

كان نمو النشاط الكيماوي وشبه الكيماوي شديد الاعتدال في سنة 1975 . ذلك أن مقياسه النوعي لم يزد في الواقع الا بما يتجاوز قليلا 0،7 % عقب التراجع الذي سجله مرة أخرى صنع الاسمدة وخاصة الفوسفاط الممتاز.

ولما كان المركب الكيماوي بآسفي متأثرا جدا بتقلبات الطلب الدولي ، فانه لم يشهد سوى نشاط ضعيف ان لم يكن متدهورا بسبب صعوبات التسويق التي لم تكف خطورتها عن الاستفحال في سنة 1975 نظرا لتزايد تكدس المخزون من الاسمدة لدى الزبناء التقليديين وخاصة الاوروبيين منهم ، ونظرا لظهور تقنيات فلاحية جديدة تخفض جدا من استعمال الاسمدة الفوسفاطية ، وبنوع خاص نظرا لمنافسة المنتجات الامريكية التي اتضح أن أسعارها منافسة الى حد بعيد . وهكذا نجد من سنة لاخرى ، أن كميات الفوسفاط الممتاز المسلم للتصدير لم تتجاوز قط 241.482 طن أي بنقص نسبته 18،5 % بالقياس للسنة الماضية . وكذلك فيما يتعلق بالمنتجات المركبة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أو العضوية ، فان الكميات المخدومة منها سجلت تقهقرا بنسبة 12،5 % يرجع على الخصوص لارتفاع أسعار المواد الاولية ، ولسير الموسم الفلاحي 1974 – 1975 سيرا يبعث على القليل من الرضى . الا أن هذا لا ينفي أن الاتجاهات التي تلوح في المدى المتوسط فيما يخص هذا الفرع ما تزال مشجعة في أساسها ولو لسبب واحد وهو الزيادة المقدرة في الاحتياجات التي تتزايد بدون انقطاع في حقل الفلاحة الوطنية.

أما حركة تطور الفروع الكيماوية الاخرى ، فقد كانت مرتبطة الى حد بعيد بتطور الصناعات التابعة لها . ويتعلق الامر بانتاج الاسيتيلين والاوكسجين الذي زاد بـ 14،7 % بسبب التحسن الجلي في الوضع الصناعي ولاسيما في الصناعة المعدنية . وسجل انتاج الغاز الكربوني من جهته ، وهو الذي يعكس النشاط المدعم لصناعة المشروبات الغازية صعودا مهما بـ 6،7 % . كما أن التقدم الذي حقق في ميدان البناء العقاري ، وبصورة أقل في ميدان تركيب السيارات ، قد ادى الى ارتفاع بنسبة 15،2 % في انتاج الاصباغ والملصقات . وسجل المقياس النوعي لمصنوعات العجلات المطاطية من جهته انكماشا جليا بحوالي 25 % بالقياس لسنة 1974 . وكذلك فان مصانع العجلات المطاطية الخاصة بالدراجات ، والتي عانت خلال هذه السنة من منافسة الاصناف لاجنبية المعروضة بشروط عسيرة المنال ، شهدت وضعيتها تختل . وتميز بنفس هذا الاتجاه الردىء نشاط المصنوعات الاخرى من المطاط التي انخفضت بنسبة 8،6 % تقريبا.

وفيما يخص الصناعات الصيدلية اخيرا ، فان أهم المختبرات الموجودة بالدار البيضاء والجديدة ، حظيت من جديد بسوق نشيطة جدا . فقد استفادت المصنوعات والمبيعات من الاتجاه الجيد للطلب وخاصة منه الطلب الداخلي.

وفي مضمار الاستثمارات وباستثناء المشروع الضخم الجاري تنفيذه في المصنعين 1 و 2 من المغرب الفوسفوري (ماروك – فوسفور) وتوسيع طاقات انتاج المغرب الكيماوي (ماروك شيمي) ، ومعمل « لاسمير » لتكرير النفط ، فان الدولة قد شرعت طبقا لاستراتيجية التنمية المرسومة في المخطط الخماسي المراجع ، في انجاز مجمع صناعي واسع . ويتعلق الامر بمركب كلور الصودا ، البوليكلورير الفينيلي ، على أساس استغلال منجم الملح بالمحمدية الذي اكتشف سنة 1969 . وسيتجسم هذا المشروع الذي تبلغ تكاليفه الاجمالية 502 مليون درهم في تشييد ثلاث وحدات لانتاج الكلور والصودا الكاوية التي تحتاج اليها عدة صناعات كيماوية . كما ستنتج البوليكروير الفينيلي المخصص لصناعة اللدينيات (البلاستيك).

مواد البناء.

ان انتعاش نشاط صناعات تحويل معادن المحاجر الذي بدأ في سنة 1974 ، قد استمر خلال سنة 1975 ولكن بنسق اكثر ميلا للاعتدال بحيث بلغت نسبته 8،4 % بدلا من 17 % في العام السابق . ومرة أخرى يكون النمو في استهلاك الاسمنت الذي انتقل من 1.926.000 طن ، الى 2.254.000 طن ذا أثر حاسم في حركة تطور مجمل هذا الفرع . ويظهر أن هذا التحسن ناتج عن الطلب الشديد من جانب القطاع الخاص وخاصة في المدن أكثر مما هو ناجم عن طلبات القطاع العام ، أما صناعة المنتجات الحمراء كالآجر والقراميد وما هو في حكمهما ، والتي استفادت من الازدهار العام في التجهيز العندقي وما تضاف اليه من حركة بناء المساكن المتخذة من المواد الخفيفة ، فقد سارت في نفس الاتجاه بحيث سجلت معدل زيادة يزيد على 24 % . وبالعكس من هذا فان قطاع الاسمنت الحجري (الاميانت) لم يحقق سوى تقدم جد معتدل لم يبلغ الا نسبة 1،6 % بدلا من 45 % في العام السابق . ولم تكن الزيادة في المبيعات المحلية كافية في الواقع لتعويض ضيق هجال الصادرات التي لا تزداد الا تعرقلا بحركة التصنيع المتزايدة لدى عملائنا الافارقة وهم الذين اخذوا يلبون طلبهم الداخلي بأنفسهم.

وقد ادت الانتعاشة المرموقة في البناء ومواصلة الاشغال المهمة المدرجة ضمن المخطط الخماسي ، الى زيادة كبيرة في الاحتياجات من الاسمنت وغيره من المواد . الا أنه اذا كانت اكثرية مؤسسات مواد البناء ، قد استطاعت أن ترضي الطلب الداخلي في يسر وسعة ، واستطاعت في نفس الوقت تخصيص جانب فائض للتصدير ، فان انتاج الاسمنت قد اظهر عجزا ثقيلا جعل من الضروري استيراد زهاء 220.000 طن مع تدخل من جانب صندوق المقاصة قصد العمل على استقرار الاسعار الداخلية التي كانت تتعرض لضغوط شديدة القوة . وهذا ما حدا بالسلطات العمومية من أجل ارضاء الطلب على أحسن وجه ، الى أن تشرع في انجاز برنامج واسع للاستثمارات يرمي الى توسيع الوحدات الموجودة والى بث ثمانية مصانع اسمنت جديدة بهدف التوصل لنقل طاقة الانتاج من مليونين الى 10 ملايين طن حوالى سنة 1985.

البناء والاشغال العمومية

ان نشاط قطاع البناء كان أكثر تدعما منه في سنة 1974 مثبتا بذلك الحركة المرضية لقطاع مواد البناء . فلقد اظهرت الاحصائيات الخاصة بترخيصات البناء ، أن عدد المساكن المرخص بها فيما بين السنة الفارطة وهذه السنة ، الذي زاد بنسبة 11،7 % بلغ 24.813 وحدة شهدت المساحة التي خصصت لها زيادة نسبتها 18،7 % ، كما زادت قيمتها بـ 27،8 % . وعلى عكس ما كان عليه الحال في السنة الماضية ، فان هذا الاتجاه تناول على الخصوص بناء الفيلات والعمارات ذات الدخل ، في حين أن بناء المساكن من النوع الاقتصادي ، والمحلات الصناعية والتجارية عرفت شيئا من النقص.

غير أنه تجدر الإشارة الى أن التوسع السريع في النشاط العقاري داخل المدن ، صحبه اتجاه شديد الى المضاربة بحيث ساهم الى حد كبير في غلاء الاراضي . وقد تؤدي هذه الحالة ان هي استمرت الى الاضرار بالاهداف الاجتماعية والاقتصادية المحددة في المخطط الخماسي ، كما قد تسوق رؤوس الاموال الخصوصية التي تبحث دوما عن توظيفات أمينة وذات مردود مباشر ، الى استخدامات لا تؤدي تأثيراتها على الاقتصاد الى فائدة كبيرة.

ورغبة من ادارة الاشغال العمومية في انجاز الاهداف الاساسية المقررة عن هذه السنة في الآجال المحددة لها ، فقد بذلت في

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سنة 1975 مثلما فعلت في السنوات السابقة ، مجهودا مهما في ميدان التأسيس الهيكلي . وهكذا فان المؤسسات التي تعمل لهذا القطاع قد استمرت في استفادتها من برنامج تجهيز الطرق ولاسيما من انجاز القسم الاول من الطريق ذات الاتجاهين بين الرباط والدار البيضاء ، ومن توسيع البنيان الهيكلي الخاص بالموانىء وبالمطارات ، ومن بناء السدود وكذا انشاء معامل للكهرباء الحرارية والمائية.

امتعة الاستهلاك

صناعات النسيج

بعد التراجع الذي لوحظ خلال السنة الماضية في نشاط صناعات النسيج ، نجد أن انتعاشها في هذه السنة ، أسفر عن توسع طفيف معدله 3،8 % . وعلى الرغم من أن نسبة هذه الزيادة معتدلة . فهي نسبة مرضية اذا راعينا انها لا تشمل القطاعات السائرة في طريق التوسع المستمر كقطاع الملابس الداخلية وما هو في حكمها ، وقطاع الملابس الجاهزة.

والظاهر أن هذا التطور المرضي ناتج ليس فقط عن تقوية التجهيز والمحافظة على التدابير التقييدية بازاء استيرادات الاصناف المنافسة ، ولكنه ناتج أيضا عن النمو الذي بلغ درجة مرموقة أحيانا ، في صادرات بعض المنتجات . غير أن الطلب الداخلي الذي أضعفه نقص المداخيل الفلاحية ، لم يسجل تحسنا ملموسا بحيث لم يفته أن يسفر على الصعيد التجاري عن تضخم في المخزونات.

ولئن كان التوسع في الانتاج قد امتد الى مجمل هذا القطاع ، فان نتائج السنة كانت تختلف بصورة ملموسة من فرع لآخر . فصناعة الصوف على الرغم من الاضطراب الخفيف الذي طرأ على الجو الاجتماعي ، قد شهدت مشاريعها تتحسن عند نهاية السنة وخاصة بالنسبة لصناعة الغزل . وكذلك زادت منسوجات الحرير ، والريون ، والخيوط المركبة من جهتها بنسب مهمة ، وخاصة بفضل الاتجاه الحسن الذي سار فيه الطلب الاجنبي . كما سجلت كذلك زيادات مهمة في مصنوعات الغزل والنسيج الخاصة بالقنب.

واستطاعت فروع الملابس الجاهزة ، والملابس الداخلية وما هو في حكمها ، أن تحافظ بدافع من التيار الحسن الذي سارت فيه صادراتها ، على حجمها القوي في الانتاج الذي سبق لها أن عرفته في سنة 1974 بفضل تنويع منتجاتها ، والتحسن المستمر في جودة أنواعها . وبالمقابل فان وضعية صناعة القطن عرفت شيئا من الانخفاض وخاصة منها النسيج الذي سجل انتاجه تقلصا بنسبة 6،4 % فيما بين سنة وأخرى على اثر انكماش الطلب المحلي خصوصا

الصناعات الغذائية

لقد كان نمو نشاط الصناعات الغذائية جد ضعيف خلال سنة 1975 ، اذ يتضح من مجرد دراسة المقياس الذي أصبح يشمل الآن مصانع التعليب ، أن الارتفاع بلغ 4،1 % بدلا من 8،2 % فيما قبل سنة ، وقوة هذا الاتجاه تختلف بحسب القطاعات.

فلم يكن هذا التباطؤ محسوسا بالنسبة للمطاحن حيث أن عجز محصول الحبوب أدى بالوحدات الصناعية الخاصة بالسحق دون المطاحن التقليدية الى استعمال القموح المستوردة . فتجاوزت بذلك كميات الحبوب المسحوقة 12 مليون قنطار ، أي بزيادة 21،2 % بالقياس للسنة الماضية.

وعن صنع المعجونات الغذائية ، والكسكس والبسكويت التي شجعها الوضع الجديد في السوق ، فانها سجلت ارتفاعا بـ 52،8 % . وكان الوضع صالحا أيضا بالنسبة للمشروبات الغازية ، واللبنية التي سجل نشاطها صعودا محسوسا يقدر بـ 42 % عن الاولى و بـ 45 % عن الثانية بالقياس للسنة الفارطة.

وفيما يرجع لتكرير السكر ، فان الكميات التي عولجت منه لم تتجاوز 475.000 طن أي أنها نقصت قليلا بنسبة 0،6 % ، في حين أن التسويق الداخلي الذي بلغ حوالي 500.000 طن زاد بـ 3،7 % بدلا من 3 % في سنة 1974.

أما عن نشاط معامل التعليب ، فالظاهر أنه تدهور بعض الشيء . فسواء في أسفي أم في أكادير ، فقد كان موسم الصيد في مجمله باعثا على الخيبة بسبب قلة المجلوبات السمكية كما ونوعا مما أدى الى تحويل جانب كبير منها لمنتجات ثانوية . وزاد الطين بلة أن الصادرات تضررت بشيء من التغيير في اتجاه العملاء الاوربيين ، فلم تشمل سوى 2.420.000 صندوق من السردين ، و 36.380 طن من أنواع الاسماك الاخرى . وبذلك سجل الاول نقصا بـ 30 % والثانية نقصا بـ 45 % بالنسبة للموسم السابق . وهكذا لم تمثل هذه المبيعات الا ما قيمته حوالي 252 مليون درهم أي بتراجع نسبته 23 % . وعلى الرغم من هذا التطور غير الملائم الذي يرجع في جانب كبير منه للتقلبات الاوضاعية ، فان الافاق لا زالت مهمة بالنسبة لصناعة التعليبات بفضل التشجيع الذي أولته اياها السلطات العمومية في صورة امتيازات تتعلق بالاستثمارات والسلف ، وبما تم مؤخرا من فتح الشواطىء الصحراوية في وجهها ثم بتوسيع دائرة اتفاق الاشتراك مع المجموعة الاقتصادية الاوربية ، الشيء الذي يمكنه أن يساهم في مضاعفة وتنويع منافذها . وفي هذه الظروف ، ينبغي لهذا القطاع أن يعمل على زيادة تنمية امكانياته التسويقية في السوق الداخلية التي ما زالت احتياجاتها المهمة لا تشبع الا في جانب صغير منها.

وأخيرا ، فان انتاج المعامل التي تحول الخضر والفواكه قد تضرر بضعف المحاصيل وبانكماش الصادرات . وهكذا فان ما أرسل الى الخارج من المعلبات النباتية قد سجل نقصا بـ 35 % من حيث الوزن . الا أن رقم الاعمال بازاء الخارج لم ينقص الا بحوالي 5 % بفضل رفع أسعار البيع المتوسطة بحوالي 45 % بالقياس للموسم السابق.

صناعة المواد الدهنية

سجل المقياس الرسمي لانتاج المواد الدهنية الذي ما زال يستبعد تحويل الزيتون ، نقصا بـ 11،4 % سنة 1975 في مقابل 5،4 % في سنة 1974 . وكان هذا التطور ناتج على الخصوص عن كون قطاع عصر الزيوت النباتية تدهور نشاطه بنسبة 43 % لصالح صنع زيوت الزيتون . على أنه في المجموع ، فان نشاط تكرير الزيوت من جميع الاصناف ، قد زاد بـ 6،1 % فيما بين عام وآخر . واخيرا فان مصانع الصابون سجلت هي الاخرى نقصا بحوالي 5،2 % بسبب تزايد استعمال المطهرات المركبة التي سجل انتاجها زيادة بحوالي 20 % .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صناعة الورق والورق المقوى

في ميدان صناعة الورق والورق المقوى نجد أن حركة التراجع التي لوحظت في سنة 1974 قد امتدت خلال هذه السنة . فقد بلغ النقص فعلا حسب المقياس الرسمي 14،1 % بدلا من 2،3 % فيما قبل سنة . وبالاضافة الى النقص في مصنوعات الورق المقوى المخصص لمكتب التسويق والتصدير ، فان هذا الاتجاه غير الملائم نتج فيما يظهر عن تقلص بعض المنافذ الخارجية بسبب تدهور الوضع الدولي . وهكذا انحدر صنع الورق المقوى بـ 26 % بالنسبة للسنة المنصرفة . وكان الحال كذلك فيما يتعلق بمنتجات التحويل التي نافستها المواد اللدينية (البلاستيك).

صناعة الجلود

بعد أن كان قطاع صناعة الجلد ، قد سجل في سنة 1974 تحسنا ملموسا امتد خلال الاشهر الستة الاولى في سنة 1975 ، نجد أن انتاجاته انخفضت خلال النصف الثاني من السنة . ذلك أن المقياس الرسمي لم يسفر في الواقع الا عن زيادة 3،5 % عوضا عن 16،3 % فيما قبل عام . وكان لهذا الصعود الطفيف أن يكون أزيد وأكثر ، لو أن معامل الدباغة التي سجلت نقصا بحوالى 7 % لم تتحمل الاثر السلبي لوضع شديد الرداءة . والواقع أن البطء الذي لوحظ في المصنوعات نتج من جهة عن منافسة المنتجات المستوردة ، ومن جهة أخرى عن فقدان منافذ خارجية مهمة مما يرجع لمنع تصديرات جلود الاغنام والماعز ، الذي امتد في سنة 1975 الى جلود الابقار . ان الدباغة التي توجد في الحد بين القطاع التقليدي والحديث تواجه في مجملها الآن مشاكل تحول تمس ببقائها ومردودها . ومن ثم ، فان تحسين قابليتها الانتاجية والتنافسية هو وحده الكفيل بأن يتيح استخدام طاقاتها الحالية للانتاج استخداما أمثل.

أما صناعة الاحذية التي شجعها نمو الصادرات وحسن اتجاه الوضعية ، فقد عرفت على العكس من ذلك ، انتعاشا محسوسا بحوالى 15،7 % على الرغم من الارتفاع المعمم في الاسعار.

صناعات مختلفة

ان الانحدارات التي كانت قد بدأت في سنة 1974 في بعض قطاعات النشاط قد تلاحقت على مدار السنة . الا أن هذه الحركة غير الملائمة لم تتعمم . وهكذا نجد أن تحويل المواد اللدينية (البلاستيك) قد سجل معدل زيادة جد مرتفع يتراوح بحسب المنتجات بين 17 و 50 % . وكان الحال كذلك بالنسبة للمعدات الكهربائية والالكترونية التي زادت بـ 13 % من سنة لاخرى بفضل تدعم الطلب الداخلي الذي شجعته في الحقيقة الامكانات التي أتاحها السلف للاستهلاك.

وعلى العكس من ذلك كان الوضع متميزا بالرداءة بالنسبة لاكثرية الفروع الاخرى التي تدخل في تركيب المقياس ويتعلق الامر على الخصوص بالمعدات الخشبية الخفيفة التي سجلت تراجعا ملموسا في صادراتها ، كما يتعلق الامر بأصناف الفلين (الفرشي) الذي تزداد منافسة المنتجات البلاستيكية لها ، ثم خصوصا التلفيفات الخشبية التي نقص انتاجها بأكثر من النصف بسبب لا يرجع فقط لضعف موسم تصدير الحوامض والبواكر ، بل وكذلك للمنافسة القوية من طرف التلفيفات بالكرتون التي نالت تفضيل المصدرين.

السياحة والصناعة الفندقية

بفضل الوضعية الجغرافية الممتازة والاحوال المناخية الملائمة ، والبنيان الهيكلي الجيد ، أصبحت السياحة في مدى بضع سنوات تكون قطاعا حيويا في مجال الاقتصاد الوطني . وهكذا فخلال سنة 1975 ، على الرغم من تدهور الوضع الاقتصادي العالمي ، ومن حالة التوتر السياسي ، فان عدد السياح ظل تقريبا عند المستوى المرتفع الذي وصله في سنة 1974 ، وأن المداخيل التي حققتها السياحة نمت حسب تقديرات مكتب الصرف بـ 17 % .

وقد بلغ مجموع عدد السياح الذي تم احصاؤه خلال السنة 1.334.000 مسافر . وبهذا لم ينقص الا قليلا عن رقم 1.338.000 الذي سجل في سنة 1974 . ولئن كانت هذه النتيجة أدنى بكثير من تقديرات المخطط أي 1.778.000 سائحا عن سنة 1975 ، فانه يمكن مع ذلك أن تعتبر مرضية شيئا ما لانها تحققت في وضعية اقتصادية وسياسية غير ملائمة تجلت خلال السنة في انعكاس واضح في الاتجاه . فبينما عرفت الاشهر الستة الاولى زيادة بـ 25 % ، ظهرت حركة عكسية ابتداء من شهر غشت ووصلت الى أدنى حد لها في الاشهر الثلاثة الاخيرة حيث سجلت فيها حركة دخول السياح نقصا بمعدل 18 % بالقياس للفترة المقابلة لها سنة 1974.

ويؤكد ترتيب المسافرين بحسب جنسياتهم ، كما كان الشأن في السنوات السابقة ، ان غلبة الزائرين كانت من أوربا الغربية ومن الولايات المتحدة الامريكية . وما زال الفرنسيون يحتلون الى حد بعيد المكانة الاولى بنسبة أكثر من 22 % من الوافدين ، يليهم بـ 10 % الرعايا الامريكيون.

والفارق السنوي الاجمالي للسياح ، يرجع تبعا للتحليل بحسب الجنسية الى زيادة بنسبة 30 % عن الفرنسيين ، و 54 % عن الاسكندنافيين ، و 14،8 % عن الالمان ، و 7،2 % عن البريطانيين ، والى نقص بنسبة 31،5 % عن الاسبانيين ، و 42،9 % عن الجزائريين و 25،8 % عن الامريكيين.

ويستفاد من الاحصائيات التي أعدتها وزارة السياحة ، أن الطريق الجوية هي التي استعملت بكثرة في سنة 1975 . فقد استغرقت بالفعل 39،7 % من النقل ، في نظير 35،6 % في سنة 1974 ، و 32،4 % في سنة 1973 ، وذلك على حساب الطريق البرية التي نزلت نسبتها من 39 % في سنة 1973 ، الى 31 % في سنة 1974 ، ثم الى 25 % في سنة 1975 . وهذا مرتبط فيما يظهر بنقص عدد السياح القادمين عن طريق الجزائر . أما نسبة الطريق البحرية فقد ظلت مستقرة تقريبا من سنة لاخرى . وفيما يخص التوزيع بحسب مراكز الحدود ، فيبدو أن مدينتي طنجة وسبتة اللتين تمثلان نقطتي عبور مشتركة بين الانواع الثلاثة من طرق الدخول ، قد سجلتا وحدهما 60 % من حركة دخول السياح.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

هذا وقد وقع مجموع 42 % من الاسفار فيما بين شهرى يوليوز وشتنبر . وبذلك يظل التدفق السياحي جد مركز فى فترة الصيف على الرغم من الجهود المبذولة من أجل امتداد السياحة على مدة أوسع

وببلوغ سياحة الاقامة عدد 1.244.000 سائح تكون قد نمت بحوالى 3 % خلال سنة فى حين أن سياحة العبور التى يشتد تأثيرها ولاشك بصعوبات الوضع الاقتصادى انخفضت عن نفس المدة بحوالى 33 % حيث بلغ عددها 89.600 مسافرا فقط.

وهذا لا يمنع من أن المداخيل التى تقدر بـ 1.200 مليون درهم فى ميزان الاداءات قد اسفرت عن ارتفاع نسبته بـ 17 % قياسا على السنة السالفة التى لم تعرف الا زيادة محدودة تقدر بـ 2 % وبلغت المتحصلات الفعلية من العملات الصعبة حسب احصاء مكتب الصرف من جهتها 920 مليون درهم مسجلة بذلك معدل نمو قدره 19،7 % مقابل 43،5 % خلال السنة السابقة.

والحركة المعاكسة التى تبدو هكذا بين ركود دخول السياح ، وبين نمو المداخيل يرجع تفسيرها ولاشك ، لنوع من امتداد مدة الاقامة المتوسطة الى جانب الزيادة فى نفقات السياحة.

وعلى صعيد التجهيز الفندقى فان الهيكل الاساسى للاستقبال كان يتضمن عند نهاية السنة 54.130 سريرا أى 43.064 سريرا بالنسبة للفنادق العادية ، وقرى العطل والمراكز الشاطئية ، و 11.084 مكانا بالنسبة للتخييم . وبلغت الاستثمارات المقبولة التى تمت فى هذا المضمار خلال السنة 62 مليون درهم أى بنقص نسبته 25 % ممثلة بذلك طاقة اضافية من الاسرة تبلغ 2.314 سريرا بدلا من 83 مليون درهم عن 5.021 سريرا فى سنة 1974 ، و 110 ملايين درهم عن 7.200 سريرا فى سنة 1973.

فالبنسبة اذن لتقديرات المخطط فان عدد الاسرة الاضافية التى أحدثت فى سنة 1975 يقل جدا عن رقم 11.520 الذى قرر فى البرنامج الا أن هناك عددا معينا من البناءات الفندقية تشمل حوالى 14.000 سرير هى الآن فى طور البناء ، فى حين أن هناك استثمارات أخرى تشمل 29.600 سرير هى فى مرحلة مشروعات قطعت دراستها خطوات واسعة جدا ، بحيث أنه اذا كانت التقديرات الاجمالية للمخطط الخماسى لم ينجز منها طيلة الاعوام الثلاث الاولى سوى 26 % فقط أى 14.535 سريرا من الـ 55.000 التى كانت مقررة ، فانه من الجائز التفكير فى أن الاشغال التى يجرى تنفيذها أو التى هى موضع الدرس ستؤدى الى بلوغ الهدف النهائى عند نهاية سنة 1977.

وفيما يخص النوعية ، فان 80 % من الفنادق المفتوحة فى سنة 1975 تعتبر من الدرجة المتوسطة ، بحيث تستجيب بذلك للتوجيهات المقررة فى المخطط والرامية الى تشجيع نمو سياحة الجماهير.

وتقديرا من السلطات للطاقات الواسعة التى تمنحها السياحة ، فقد أدرجتها ضمن القطاعات ذات الاسبقية فى مختلف مشاريع الانماء المطروحة منذ نحو خمس عشرة سنة . وهكذا نجد أن السياسة النشيطة لتشجيع السياحة تتواجد الآن فى برامج المخطط الخماسى 1973/1977 الذى هو فى طور التطبيق ، كما توجد فى مقتضيات قانون الاستثمار الذى تمت المصادقة عليه فى 13 غشت 1973 ، ثم فى مختلف الاعمال التسليفية والانعاشية التى يتولاها السلف العقارى والفندقى . وكانت النتائج المحققة بارزة المعالم ، فعرف دخول السياح الذى انتقل من 165.000 فى سنة 1960 الى أكثر من 1.300.000 فى سنة 1975 زيادة سنوية متوسطها 16 % . وهى بذلك تفوق بصورة ملموسة معدل النمو العالمى الذى لوحظ طيلة نفس المدة.

الا أن مضاعفة المجهودات لا زالت ضرورية لاعطاء النشاط السياحى مكانة أكثر أهمية فى مضمار الاقتصاد الوطنى.

وتشغل السياحة الآن ، مباشرة أو غير مباشرة ، أزيد من 170.000 شخص أى ما بين 3 و 4 % من السكان العاملين ، و 17 % من مجموع اليد العاملة الحضرية . وحسب بعض التقديرات ، فهى تدبر شغلا بالنسبة لكل قسط استثمار قدره 50.000 درهم أى بنسبة تفوق جدا النسبة المحققة فى عدة فروع صناعية.

يضاف الى هذا ، أن الاستثمارات السياحية ونفقات السياح من شأنها أن تدعم تيارا قويا من الانتاج فى حقل الصناعة التقليدية ، وصناعة التجهيز الصغيرة ، كما أن من شأنها أن تساعد على قيام بنيانات هيكلية مختلفة ومفيدة للاقتصاد بأجمعه ، وأن تحث على خلق نشاطات متعددة فى الخدمات الخاصة بالمطاعم ، والتجارة أو النقل.

وأخيرا ، فان أثر السياحة على ميزان الاداءات أقوى من أن يجحد . فالواقع أن مدخوله الذى تضاعف باثنى عشر مرة فى عشر سنوات ، يساهم مساهمة قوية فى التوازن الخارجى حيث أنه مثل فى سنة 1975 14،2 % من صادرات الامتعة والخدمات ، وأنه عادل ما يربو على نصف مداخيل التحويلات الآتية من الشغالين الذين يزاولون نشاطهم بالخارج مع ملاحظة أن هذه التوطينات سجلت نموا مرموقا بحوالى 200 % خلال السنوات الاخيرة الثلاث.

فامكانات التوسع التى تقدمها السياحة المغربية تبرر اذن الى حد بعيد الجهود التى تتخذها السلطات والتى يظهرها البيان التوجيهى (ماستر بلان) الذى أعد تحت اشراف وزارة السياحة.

بالآلاف	1977		1982	
	الافتراض رقم 1	الافتراض رقم 2	الافتراض رقم 1	الافتراض رقم 2
دخولات السياح	1.984	2.134	3.090	4.640
الطاقة الفندقية	49	54	78	115
كلفة الاستثمار	501.000	767.00	934.000	2.060.000
المداخيل بالعملات الصعبة (بملايين الدراهم)	1.248	1.400	2.007	2.783

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وغاية هذه المرامي ، مع مراعاة أحوال المنافسة هو تقديم الاسس لتخطيط طويل الاجل يعتمد على استقصاء اتجاهات الطلب الدولى الى جانب اعتماده على إعداد برامج تنفيذ مدعمة بالارقام.

الاسعار – الاجور – السكان – التشغيل

الاسعـار

اتسمت حركة الاسعار مـرة أخـرى خـلال سنـة 1975 بميلهـا الى الارتفاع الا أنه اتضح أن هذا الارتفاع كان الى حدما أقل حدة منه فى السنة الماضية.

ويبين تقييم هذا الارتفاع من خلال المقياسين الرسميين انه استقر فعلا حسب المعدل السنوى ، عند نسبة 7،9 % فيما يتعلق بتكاليف المعيشة و 3،8 % فيما يرجع الى أسعار الجملة فى حين انه كان على التوالى 16،1 % و 23،3 % منذ سنة خلت (1).

ويتضح هذا التحسن بصفة أكثر وضوحا من مقارنـة المقاييس من نهاية سنة لاخرى ، حيث أن أسعار التقسيط لم تسجل الا ارتفاعا قدره 6،1 % وأن أسعار الجملة قد سجلت هى الاخرى انخفاضا طفيفا يقدر بـ 0،3 % مقابل ارتفاع هذه الاسعار تواليا خـلال سنـة 1974 بـ 14،4 % و 6،6 %.

ويرجع تخفيف الضغوط التى تعرضت لها الاسعار بشدة سنة 1974 فى جزء منها الى هبوط أسعار بعـض المـواد الاولية المستـوردة والى تباطؤ فى الميل الى رفع الاسعار الذى كان يعترى فيما سبق عدة منتجات أجنبية مصنعة أو شبه مصنعة . ويعـود تباطـؤ التضخـم الداخلى كذلك الى تدخلات صندوق المقاصة الذى استمر فى تحقيـق استقرار أسعار مواد الاستهلاك الاساسية ، كما أنه يعزى الى التدابير الدورية المتخذة فى مضمار استيـراد بعـض المنتجـات الغذائيـة الاساسية التى جاءت فى وقت تناسب مـع اتسـاع دائـرة العـرض الداخلى ، الا أن تصاعد نفقـات الاستهـلاك ، الناجـم عـن تضخـم الاستثمارات كان من شأنه خلال السنة المالية ، التأثير على الطلـب الاجمالى والابقاء بهذه الصفة على الضغوط التى ظهرت فيمـا سبـق على الاسعار الداخلية.

(1) قصد وضع بيان تطور كلفة المعيشة بالنسبة لسنتى 1974 و 1975 على أساس المقياس الجديد الذى يشتمل على 120 مادة.
يرجع للملحق الاحصائى رقم 24.

مقياس تكاليف المعيشة

وقع تتبع حركة مستوى أسعار التقسيط فى 1975 بواسطة مقياس جديد لتكاليف المعيشة يعد أكثر ملائمة من سابقه مع بنية الاستهلاك ويشمل هذا المقياس 210 أصناف مختارة حسـب أهميتهـا وكثـرة تداولها فى التكوين الحالى لمصاريف الاسر ، ويطبق علـى المـدن الثمانية الرئيسية فى البلاد ، ويعمل به فى كل واحدة من هذه المدن حسب خمس مجموعات اجتماعية واقتصادية مختلفة.

ففى الوقت الذى سجل فيه هذا المقياس الجديـد فى المعـدل السنوى ارتفاعا قدره 7،9 % ، فانـه سجـل مـن 31 دجنبـر 1974 الى نهاية 1975 زيادة بلغت 6،1 % وهى زيادة حدث أكثر من نصفهـا خلال الاشهر الاربعة من السنة المالية . فبعد تقلص ملحوظ فى شهر يونيه ، عرفت تكاليف المعيشة مع اقبال فترة العطل ، ضغطا جديدا وخصوصا فى شهر غشت ، ثم زاد هذا الضغط فى شهر شتنبر بسبب الزيادة التى تقع عادة فى النفقات خلال شهـر رمضـان وبمناسبـة الدخول المدرسى وعلى العكس من هذا فقد تميـزت الثلاثـة أشهـر الاخيرة من السنة باستقرار واضح.

وتتجلى من خلال تحليل هذا التطور العام تباينات جغرافية بارزة : فهكذا يلاحظ مثلا أن أسعار التقسيط قد ارتفعت من نهاية سنـة لاخرى بنسبة 7،7 % بالرباط ، و 7،4 % بفاس ، و 6،4 % بالـدار البيضاء فى حين أنها لم تعرف الا زيادة قدرهـا 5،9 % بأكاديـر ، و 4،1 % بوجدة ، و 3،3 % بمراكش.

ويتبين من الجدول التالى ، تفصيل التغير العام الملاحـظ خـلال السنة ، وذلك حسب مجموعات الانتاج :

	دجنبر 1974	دجنبر 1975	التغير الاجمالى بالنسبة المائوية	التغير الموازن بالنسبة المائوية
المواد الغذائية	133،4	141،8	+ 6،3	+ 3،6
اللبـاس	127،3	131،0	+ 2،9	+ 0،2
السكـن	114،7	121،7	+ 6،1	+ 0،7
الصيانة ، الصحة ، العلاج	114،5	120،5	+ 5،2	+ 0،3
النقل ، التسلية ، وغير ذلك	120،5	129،3	+ 7،3	+ 1،3
المقياس العام	134،9	134،7	+ 6،1	+ 6،1

وتبين هذه الارقام بوضوح أن الاتجاه العام للمقياس تتحكم فيـه الى حد كبير حركة قطاع المنتجات الغذائية التى ساهمت نظرا لثقلها النسبى فى تكوين المقياس بنسبـة 59 % فـى الارتفـاع الاجمـالى لتكاليف المعيشة . وقد بلغت الزيادات فى أسعار اللحـم ومجموعـة الفواكه والخضر الطرية وحدها على التوالى ما يقارب 20 % و 15 % من مجموع ارتفاع المقياس العام.

وقد سجل باب « النقل الخاص » بدوره زيادة قوية تعزى الى رفـع الاسعار الداخلية لاستهلاك المنتجات النفطية . وقد لجأت الحكومـة فى آخر السنة الى تعديل أسعار هذه المواد حتى يمكنها أولا أن تعكس جزئيا أو كليا حسب المنتجات ، الارتفاعات الاخيـرة التـى عرفتهـا مستوردات الزيوت المعدنية وحتى يتأتى لها ثانيـة تخفيـف عـبء النفقات التى يتحملها صندوق المقاصة على صعيد الميزانية ، ويبدو بعد هذه الزيادات ، أنه بالرغم من نمو الاستهلاك ، فـان الاعانـات التى ستستمر الدولة فى دفعها فى هذا المضمار ، سوف لا تتجـاوز 300 مليون درهم خلال سنة 1976 فى حين أنها بلغت 644 مليون درهم فى سنة 1975.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مقياس أسعار الجملة

ان أسعار الجملة التي ما زال تقييمها يتم عن طريق مقياس أصبحت أقدميته تنقص من أهمية تمثيليته الى حد بعيد ، قد سجلت خلال 1975 زيادة قدرها 3،8 % كمعدل سنوي مقابل 23،3 % خلال 1974 بينما سجلت من نهاية سنة لاخرى انخفاضا طفيفا جدا يقدر بـ 0،3 % مقابل ارتفاع مبلغ 6،6 % قبل ذلك بسنة.

وبعد أن بلغ المقياس مستويات مرتفعة خلال الثلث الاول من السنة المالية مع اقترانه على الخصوص بزيادة قوية جدا أثناء شهر مارس ، عاد الى الهبوط في مايو ، ثم أخذ في التصاعد حتى شهر دجنبر بكيفية تكاد تكون مستمرة . وقد اعترت الزيادة بالخصوص المحروقات ، بينما سجلت أسعار المنتجات الحديدية ومواد البناء والمواد الغذائية باستثناء اللحم ، انخفاضا ملموسا . وبمقارنة التغيرات التي طرأت على مختلف العناصر المكونة للمقياس من نهاية سنة لاخرى يتضح استقرار أسعار البضائع المحلية الذي يقابله ارتفاع طفيف في أسعار المنتجات المستوردة.

	دجنبر 1974	دجنبر 1975	التغير الاجمالي بالنسبة المائوية	التغير الموازن بالنسبة المائوية
المنتجات الغذائية	7.969	7.922	0،6 –	0،4 –
المنتجات الصناعية	6.085	6.128	0،7 +	0،1 +
المقياس العام	7.404	7.384	0،3 –	0،3 –

وبعد التضخم المالي الحاد الذي عرفه المغرب في آخر 1973 وخلال 1974 شأن مجموع الاقطار الغربية فان الحركة التي لوحظت خلال سنة 1975 على صعيد أسعار التقسيط وأسعار الجملة يمكن اعتبارها مرضية نسبيا ، والحقيقة أن تلك النتائج كان يمكن أن تظل أقل ايجابية بشكل ما لو لم تستمر الدولة في تطبيق سياسة الاسعار التي ابتدأت في السنوات السالفة ، والتي كانت تتجه أساسا الى مساندة أسعار المواد الاساسية المستوردة . وعلى أثر انخفاض الاسعار العالمية لبعض المنتجات الغذائية ، فان مساعدات المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني وصندوق المقاصة التي بلغت 1.655 مليون درهم لم تتجاوز المقدار الذي بلغته سنة 1974 . بينما كانت التقديرات الواردة في الميزانية في هذا المضمار تنصب على نفقات يفوق مبلغها مرتين هذا القدر.

ان سياسة الاعانات المعدلة هذه والتي صوحبت بتعديلات دورية للاسعار الفلاحية على صعيد الانتاج ، وبمراقبة ادارية على الاسعار في أسواق الجملة والتقسيط قد أبانت عن فعاليتها ما دام تمويلها بالذات لا يكتسي على الاقل صبغة تضخمية.

الاجور

ونظرا لتصاعد سنوي في الانتاج بلغ معدله بالاسعار الثابتة 67،5 % فيما يخص البناء والاشغال العمومية و 6،2 % فيما يخص الصناعة ، فانه من المحتمل أن تكون مجموعة الاجور الموزعة خلال السنة المالية قد أخذت في النمو حسب معدل يفوق نسبة الزيادة الاجمالية للانتاج الداخلي بالاسعار الجارية ، أي بمعدل يتجاوز 10 % . وقد عوض انخفاض الانتاج الفلاحي بهذا الصدد الى حد كبير بفضل توسيع القطاعات التي تستوعب أكبر قدر من اليد العاملة الاجيرة ، ومن المحتمل كذلك أن تكون التحسينات التي عرفتها الاجور حسب القطاعات قد حدثت تحت الضغط المتزايد في مجال عرض الوظائف المؤهلة.

وأمام التوسع القوي الذي عرفته النفقات الاجمالية الخاصة باستهلاك الاسر ، فان السلطات العمومية باتت تبعا لاهداف التصميم الاجتماعية مهتمة بتحسين توزيع الدخول لفائدة الفئات غير المحظوظة من السكان . وأن مختلف الاجراءات العامة المتخذة في هذا الميدان لتهم في نفس الوقت اعادة توزيع الاراضي وبناء مساكن منخفضة الاثمان كما تتعلق بانجاز برنامج للتنمية الجهوية.

وقد اتخذت أو طبقت تدابير معينة خلال السنة المالية من أجل تدعيم القوة الشرائية للموارد المتواضعة سواء عن طريق الزيادة في الاجور الدنيا أم عن طريق مساعدة أسعار المواد ذات الضرورة الماسة.

وبمقتضى مرسوم مؤرخ في فاتح جمادى الثانية 1395 (12 يونيه 1975) والجاري به العمل ابتداء من 20 جمادى الاولى 1395 (فاتح يونيه 1975) وبمقتضى ظهير مؤرخ في 21 شعبان 1395 (30 غشت 1975) ، فان الاجر الادنى في الساعة ، المدفوع لعمال ومستخدمي قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة قد وقع تحديده في 1،27 درهم مقابل 1،15 درهم فيما قبل ، في حين رفع من نصيب الاجر اليومي الواجب دفعه نقدا في المهن الفلاحية ، بصفة متماثلة الى 6،60 دراهم مقابل ما كان عليه سابقا وهو 6 دراهم للرجال ، و 4،80 دراهم للنساء . ووفقا لهذه النصوص التي تهم عددا يحاذي 200.000 عامل ، فقد توحدت الاجور الدنيا من جهة ومن جهة أخرى أعيد رفعها بنسبة مائوية تتراوح ، حسب الاحوال ، ما بين 10 % وما يقارب 40 % .

وترتبط هذه الزيادة بصفة غير مباشرة بمقتضيات الظهير الصادر في 28 ربيع الثاني 1379 (31 أكتوبر 1959) التي أقرت نوعا من التوفيق بين حركات تكاليف المعيشة من جهة وحركات الاجور من جهة أخرى . وفي أفق التقييس هذا ، وقع تتميم النص الاساسي لظهير 20 شعبان 1395 (29 غشت 1975) حتى يتأتى أولا اعتبار مقياس الاسعار الجديد ، وثانية توسيع تشكيل اللجنة المركزية للاسعار والاجور التي تبدي رأيها قبل احداث أي تغيير في المستوى الادنى للاجور . وستكون السلطات الحكومة المكلفة بالتخطيط والشؤون الاقتصادية ممثلة من الآن فصاعدا في حظيرة هذه الهيأة التي يترأسها

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وزير الشغل والشؤون الاجتماعية والتى تضم ممثلين عن وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية.

وتتمثل الوجهة الثانية لعمل السلطات العمومية فى صالح الفئات الاجتماعية غير المحظوظة فى متابعة سياسة مساندة أسعار المواد الغذائية ذات الضرورة الماسة ، مثل السكر ، والزيت ، والحبوب ، وقد بلغ مجموع مساعدات صندوق المقاصة فى بحر السنة المالية ، 1.655 مليون درهم أى 94 درهما عن كل نسمة.

السكان ـ التشغيل

قدر عدد السكان بالمغرب فى نهاية سنة 1975 ، والذى يتميز بمعدل زيادة سنوى يبلغ 3 % بحوالى 17،3 مليون نسمة منهم 4،7 مليون نسمة يعتبرون شغالين ، وعلى الرغم من ارتفاع الهجرة القروية خصوصا نحو الدار البيضاء وبعض المراكز الاخرى الحضرية الكبرى ، فان هؤلاء السكان ما تزال أغلبيتهم الساحقة مستقرة بالمناطق القروية التى تضم كذلك نصف الشغالين.

وان عدم توفر معطيات احصائية مناسبة ، لا يسمح بمعرفة دقيقة للوضعية الحالية للتشغيل . فحسب معطيات احصاء سنة 1971 ، كان عدد العاطلين ـ باستثناء الشغالين بصفة غير دائمة ، من الذين لم يتأت احصاؤهم ـ قد بلغ عندئذ 350.000 ألف ، أى حوالى 9 % من السكان القادرين على العمل . ولقد دفعت خطورة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تطرحها البطالة ، وقلة الشغل بالنسبة للشبان والعمال الفلاحيين الموسميين بالسلطات العمومية الى الاحتفاظ بهدف توفير العمل ضمن الاهداف ذات الاولوية من المخطط الخماسى 1973 ـ 1977 . ونظرا للصعوبات التى اعترضت السير فى هذا السبيل خلال السنتين الاوليين فى المخطط ، فقد وضع فى سنة 1975 برنامج اضافى للاستثمارات ، لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة ويشمل عددا واسعا من اليد العاملة.

الهيكل التقديرى للتشغيل فى سنة 1977

بالآلاف الاشخاص	التقديرات	التقديرات المراجعة
عرض اليد العاملة	5.000	5.000
طلب اليد العاملة	4.450	3.430
ميزان العجز قبل سياسة التشغيل	550	470
عمل الانعاش الوطنى	100	100
حركة الهجرة	75	75
ميزان العجز	375	295
ما فيها من الحد الادنى للبطالة	250	250

واعتمادا على الآفاق المفتوحة بمقتضى هذه المراجعة ، فان معدل الزيادة السنوى فى التشغيل قد حدد بـ 5 % بالنسبة لعدد من العمال يتزايد بما يقل عن 4 % سنويا . وسوف يكون من شأن هذا أن ينزل معدل البطالة من 9 % سنة 1971 الى 6،7 % فى سنة 1977 . فعند هذا التاريخ سيكون على القطاعين الثانى والثالث أن يوفر كل منهما ما يربو على 900.000 عمل فى حين سوف يتعين على عدد الوظائف المقدمة من جانب الادارة العمومية أن ينتقل من 287.000 فى سنة 1974 الى 332.000 كما سينخفض عدد العمال الموسميين فى القطاع الفلاحى . وبهذا ، فان عجز ميزان التشغيل الذى يتوقع أن يصل فى سنة 1977 الى 375.000 قبل مراجعة التخطيط ، سينحصر عند نهاية الفترة الخماسية فى 295.000 عاطل.

ولئن كان من الصعب تكوين نظرة اجمالية عن الوضعية الحالية فان تحليل الاحصائيات التى تتم على صعيد القطاعات ، فيما يخص اليد العاملة فى المؤسسات الصناعية والتجارية فى سنة 1975 ، يبين مع ذلك أن هناك اتجاها مناسبا يتميز عن السنة الماضية فى نفس الوقت بمستوى تشغيل فى تصاعد قوى ، وينقص بارز فى عدد المسرحين من العمل.

ومن جراء هذا ، سجل العرض الصافى فى وظائف الشغل بالمؤسسات المحصاة تحسنا ملموسا ظهر بصورة أقوى فى قطاعات البناء ، والخشب ، والورق ، وفى معامل السكر . وظهر على العكس من هذا أن صناعات تصبير الاسماك ، وكذا صناعات النسيج والجلد تضررت بما حدث من اغلاق بعض المؤسسات أو التخفيض من عدد المستخدمين.

وعلى الرغم من السعى التوفيقى الذى قامت به مصالح تفتيش الشغل قصد تلافى المنازعات الجماعية ، فان الجو الاجتماعى ازداد ثقلا عما كان عليه فى السنة الفارطة . وقد أدى هذا التدهور الى اضاعة 276.000 يوما من أيام العمل فى مقابل 191.000 فى السنة التى خلت . وكان السبب فى هذا التبديد هو كون الحركات المطالبة نفذت الى القطاعات التى تستخدم اليد العاملة بشكل واسع كالنسيج ، ومصانع الاغذية أو الصناعة المعدنية.

أما عمليات الانعاش الوطنى التى تستهدف بوجه خاص ، المساهمة فى القضاء على البطالة ، فقد سجلت سنة 1975 نوعا من التراجع ، ذلك أنها لم تحقق سوى 10،7 ملايين يوم من أيام الشغل فى نظير 11،4 مليون سنة 1974 . وقد انصبت هذه الاعمال التى تمثل تشغيل 54.000 عامل لمدة 200 يوم على أشغال التجهيز بما يعادل 50 % . وبلغت تكاليف هذ البرنامج التى زادت بـ 8،3 % بالقياس للسنة الماضية ، والتى تتألف كلها من أجور المستخدمين ، 71،9 مليون درهم. وهكذا يكون الانعاش الوطنى قد وفر خلال السنوات الثلاث التى انقضت من المخطط ما مجموعه 32،9 مليون يوم من أيام العمل . واذا كان لا يستهان بمدى سعة هذه النتيجة ، فانها تبدو مع ذلك فى تقلص محسوس بالنظر الى البرامج المحددة سابقا ، والتى كانت تتوقع بالنسبة لنفس الفترة ايجاد 60 مليون يوم عمل..

وقد انضم الى التناقص الطفيف فى حركة الانعاش الوطنى هذه هبوط حاد جدا سنة 1975 ، فيما يخص الهجرة الى الخارج التى ما فتئت تتباطأ منذ سنة 1973 جدا بعد أن كانت قبل بضع سنوات تكون مصدرا مهما فى التخفيف من حدة البطالة . وعلى اثر الكساد الاقتصادى الذى عم البلدان الصناعية والذى أدى أحيانا الى توقيف مؤقت لتيار الهجرة ، انحصر العدد الذى أحصى رسميا من عقود التشغيل المبرمة مع الخارج سنة 1975 عند 11.837 عقدا ، أى بانخفاض يزيد عن 60 % بالنسبة للسنة الماضية . وقد أبرمت

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

العقود الجديدة فى أغلبيتها مع مؤسسات فرنسية . وهنـاك ملحـق أضيف الى اتفاقية اليد العاملة التى سبق توقيعها مع فرنسا يقضـى بأنه ستتخذ من الجانبين أعمال منسقة بقصد التوصل فى آن واحد الى تحسين أحوال اقامة العمال المهاجرين ، والى تكوينهم المهنى.

وسعيا وراء التوسع التدريجى فى مجال تصنيع البلاد ، فقد استمر تأهيل اليد العاملة يحظى بدوره باهتمام السلطات العمومية . وهكذا واصل مكتب التكوين المهنى وانعاش الشغل الذى أنشىء سنة 1974 جهوده الرامية من جهة ، الى ضمان اعلام واختيار المرشحين فى سن تسمح بالتوظيف ، ومن جهة أخرى الى تسهيـل تحويـل الشغاليـن مهنيا . وقد انصب عمله بصورة رئيسية فى سنة 1975 علـى اعـادة تنظيم 30 وحدة من وحدات التكوين الموجودة ، وذلك قبل الشـروع فى دورات التدريب التى تجمع فى نفس الوقت بين التعليـم النظـرى والتطبيق العملى . وهناك ما يقرب من 15.000 مرشـح للاستفـادة من هذا العمل طيلة الفترة التى يشملها المخطط الخماسى . فبالنسبة لسنة 1975 – 1976 ، احتضن مكتب التكوين 3.812 من طالبى العمـل يتألفون من 290 من ذوى الكفاءات العالية ، و 1.010 من المؤهلين ، و 2.512 من المتخصصين.

وقد رافق مختلف التدابير التى طبقت لتحسين وضعية التشغيل والرفع من مستوى تكوين العمال وحصر الهجرة القروية ، توسيـع فى برامج بناء المساكن الاجتماعية والتنمية الجهوية . وهكذا فبعـد المراجعة ، بلغت الاعتمادات المقررة لهذا الغرض حتى نهاية المخطط الخماسى 400 مليون درهـم فيمـا يخـص السكنـى الاجتماعيـة ، و 3،7 ملايير درهم فيما يتعلق بالتوسع الجهوى ، فى حين أن المبلـغ الذى حدد سابقا لهذا الاخير كان 1،1 مليـار فقـط . وهـذا يعنـى أن الاعمال المحددة لتنمية الطاقات المنتجة فى المناطق المحرومـة ، ورفع أحوال معيشة السكان يكتسيـان أهميـة تفتـح بـاب الامـل فى تحسن مقبل وموازٍ لكل من التشغيل والسكنى.

التجـارة الخارجيـة

أسفرت المعاملات التجارية مع الخارج فـى سنـة 1975 باعتبـار قيمتها مسلمة بمينـاء الشحـن (فوب) عـن رصيـد سلبـى يزيـد على 2.900 مليون درهم . وذلك فى مقابـل فائـض طفيـف سجـل سنة 1974 وقدره 143 مليون درهم . وقد نتج هذا العجز الذى لم يسبق له مثيل فى آن واحد عن ضعف امكانيات التصدير الذى يرجع الى عدة أسباب منها التدهور الاقتصادى العالمى ، وثقل عـبء الاستيـرادات التى ارتفعت مرة أخرى بسبب عدم كفاية محصول الحبوب من جهة ، وتصاعد الاستثمارات العمومية والخصوصية من جهة أخرى ، مما أدى الى زيادة المشتريات من الخارج فيما يخص المعدات وأمتعة التجهيز المختلفـة.

وقد نجم هذا التطور غير الملائم أساسا ، عن اختلال فـى حجـم المبادلات ، وليس عن سبب أسعار التصدير والاستيراد . وهكـذا ففى الوقت الذى أسفرت فيه مقاييس التجارة الخارجيـة مـن سنـة لاخرى ، عن زيادة فى حجم المشتريات بنسبة 32 % ، وعن تقلـص فى حجم المبيعات بمعدل 22 % ، فان دراسة معدلات التبادل بمتوسط أسعار الوحدات المباعة والمشتراة ، تبين أن هناك نقصا فـى سعـر المستورد نسبته 4،7 % ، وارتفاعـا نسبتـه 7،6 % فيمـا يخـص المصدر . ويتجلى من خلال المقارنة بين الاسعار المتوسطة للشراء والبيع ، تحسن اجمالى تفوق نسبته 12 % وان كان مـع ذلـك أقـل وضوحا مما كان عليه فى سنة 1974 ، حيث وصل 38 % بعد زيـادة ثمن بيع الفوسفاط بأربعة أضعاف.

النتائج الاجمالية وهيكل التجارة الخارجية

بلغت الواردات باعتبار قيمتها مسلمة بميناء الشحـن (فـوب) ، 9.147 مليون درهم ، فى حين انحصرت الصادرات عند 6.238 مليون درهم . وهكذا ، فبعد أن سجلت التجارة الخارجية فـى سنـة 1974 لاول مرة منذ عدة سنوات فائضا قدره 143 مليون درهم ، فانها أسفرت فى سنة 1975 عن رصيد سلبى بلغ 2.909 ملايين درهم ، وهو عجـز لم يسبق أن سجلته نتائج السنوات الماضية.

بملايين الدراهم	1971	1972	1973 –	1974	1975
الواردات بحساب (فوب) *	3.215	3.255	4.262	7.297	9.147
الصادرات بحساب (فوب) *	2.526	2.953	3.746	7.440	6.238
الرصيد	689 –	302 –	516 –	143 +	2.909 –
التغطية	78،6	90،7	87،9	102،0	68،1

(*) بما فى ذلك وقود المستودعات المستخدم فى تموين السفن والطائرات.

وباعتبار تكاليف النقل والتأمين التى بلغت 1.247 مليـون درهـم أى 12 % من قيمة الواردات بحساب (كاف) وباستثنـاء المداخيـل من نفس النوع فان النتيجة السلبية للمبادلات التجارية مع الخـارج انتقلت الى 4.156 مليون درهم . وهى تمثل عند هذا المستوى ثلثى صادرات السنة وزهـاء خمـس مـرات مقـدار العجـز الملحـوظ فى سنة 1974 (1) . وبالتالى ، فان معدل تغطية نفقات الاستيراد محسوبا بقيمة (كاف) فى مداخيل الصادرات المقدرة بقيمة (فوب) قد انخفض الى 60 % فقط مقابل حوالى 90 % فى سنة 1974.

ويستفاد من تحليل قيمة رصيد المبـادلات الخارجيـة بحسـب المجموعات الكبرى للمنتجات وجود حركة مقلقة فى العجز التجارى.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 27 الى 32.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الميزان بحسب مجموعات المنتجات
(من حيث القيمة)

الصادرات بحساب (فوب) والواردات بحساب (كاف)

بملايين الدراهم	1970	1971	1972	1973	1974	1975
المنتجات الغذائية	+ 666	+ 505	+ 759	+ 749	– 186	– 1.138
المواد الاولية	+ 343	– 223	+ 419	+ 435	+ 2.678	+ 1.869
انصاف المنتجات	– 736	– 607	– 769	– 944	– 1.598	– 1.819
أمتعة التجهيز	– 822	– 749	– 679	– 798	– 1.375	– 2.445
أمتعة الاستهلاك	– 455	– 377	– 354	– 380	– 368	– 623
المجموع	– 1.001	– 1.006	– 624	– 938	– 852	– 4.156

أسفرت المعاملات التي تتناول المنتجات الغذائية والمواد الاولية الى غاية سنة 1973 ، عن فائض كان يسمح بتغطية ما يقرب من مجموع المشتريات من المنتجات نصف المصنعة ، وأمتعة الاستهلاك ، فكان من الممكن آنئذ اعتبار الاختلال المعهود في التجارة الخارجية ناتجا أساسا عن شراء أمتعة التجهيز . وفي سنة 1974 ، وعلى الرغم من ظهور عجز بسيط في مبادلات المواد الغذائية ، فان هذه البقية لم تتغير بشكل أساسي وذلك بفضل الظروف المواتية التي أحاطت بتسويق الفوسفاط . أما في سنة 1975 . فقد كان الرصيد الايجابي لتجارة المواد الاولية يكاد يكفي رصيد الربح في الاتجار بالمواد الاولية فقط لتعويض العجز المتراكم في مبادلات المنتجات الغذائية وامتعة الاستهلاك بصورة أصبح معه الالتجاء لموارد خارجية أخرى للتمويل أمرا ضروريا لتغطية ليس فحسب ، عجز المبادلات في مجال أمتعة التجهيز ، بل أيضا العجز الحاصل في المنتجات نصف المصنعة.

الـواردات

بلغت الواردات عند نهاية السنة باعتبار القيمة والنقل والتامين (كاف) ، مستوى قياسيا هو 10.394 مليون درهم أي بزيادة نسبتها 25 % عن سنة 1974 ، و 122 % قياسا على سنة 1973 . وقد نجم هذا الارتفاع الهام في النفقات من الجزء الاكبر منه ، عن مشتريات أمتعة التجهيز ، التي زادت كلفتها الكلية بـ 75 % ، وعن اقتناءات المواد الغذائية التي تصاعدت بـ 42 % . كما سجلت الاستيرادات من أمتعة الاستهلاك المستديمة ارتفاعا يتجاوز 40 % بينما أدى على العكس من هذا ، انخفاض الطلبات على المواد الاولية ، ونزول أسعارها الى هبوط بنسبة 12 % .

وعلى أثر مختلف هذه الحركات ، تغيرت بنية الواردات ، من حيث القيمة ، بصورة محسوسة ، بحيث أصبحت أمتعة التجهيز تمثل فيها منذئذ 24 % مقابل 17 % في العام المنصرم . كما انتقلت حصة مجموعة « التغذية ، والمشروبات ، والتبغ » من 22 % الى 25 % . وعلى العكس من هذا نزل نصيب المنتجات الشبه المصنعة من 24 % الى 20 % ، وكذلك نصيب المواد الاولية الذي انخفض من 14 % الى 9 % ، كما هبطت حصة الطاقة الى 11 % مقابل 13 % في سنة 1974 في حين بقيت المكانة التي تحتلها أمتعة الاستهلاك أي نسبة 11 % ، قارة تقريبا.

المنتجـات الغذائيـة

أدى العجز الواضح جدا في الانتاج الفلاحي خلال سنة 1975 الى التجاء ضخم الى استيراد المنتجات الغذائية الاساسية التي ارتفع حجمها لذلك بحوالى 50 % في مدى سنة . وقد بلغت النفقات الخاصة بها 2.594 مليون درهم ، بزيادة 41،5 % بالقياس على السنة الماضية (1) . وقد مثلت بذلك ربع الواردات الاجمالية التي تمت في سنة 1975 . وشكلت المشتريات من السكر والقمح وحدها ، والتي بلغت توالبا 971 و 960 مليون درهم ، زهاء 75 % من الاقتناءات في مجال المواد الغذائية.

منتجـات الطاقـة

بعد أن تصاعدت النفقات المتعلقة بمشتريات منتجات الطاقة بحوالى أربع مرات خلال سنة 1974 ، على أثر الارتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات ، فانها ظلت في سنة 1975 بمبلغ 1.121 مليون درهم مستقرة تقريبا ، ذلك على الرغم من زيادة حجمها بنسبة 6،5 % .

المـواد الاوليـة

ان المنتجات الخام التي لم تعد تمثل سوى 9 % من مجموع الاستيرادات بدلا من 14 % في سنة 1974 ، قد كلفت اجماليا 996 مليون درهم مقابل 1.135 مليونا منذ سنة مضت . وقد صاحب هذا النقص بنسبة 12 % من حيث القيمة انخفاض بدرجة مشابهة في الكميات المشتراة وخاصة فيما يخص المواد الاولية ذات الاصل المعدني.

(1) باعتبار حركات التطور المختلفة الناتجة عن التغيير الذي طرأ سنة 1975 فيما يتعلق بأساس الضريبة الخاصة بالحقوق الجمركية على مادة السكر . ذلك أن هذا الاساس كان يتمثل سنة 1974 في القيمة التسويقية الداخلية أما في سنة 1975 فأصبح يتمثل في القيمة عند الاستيراد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المنتجات شبه المصنعة

لم تسجل نفقات استيراد المنتجات شبه المصنعة بمقدارها البالغ 2.071 مليون درهم الا زيادة 5 % من سنة لاخرى . وذلك نزل نصيبها ضمن مجموع المشتريات من الخارج من 24 % الى 20 %

أمتعة التجهيز

بعد أن تصاعدت الواردات من أمتعة التجهيز خلال سنة 1974 بنسبة 68 % ، فانها سجلت في سنة 1975 ، ونتيجة للمجهود القوى في ميدان الاستثمار الذى بذل من طرف عدة قطاعات اقتصادية ، زيادة جلية جدا بلغ معدلها 75 % . وهكذا مثلت هذه النفقات ، ببلوغها 2.492 مليون درهم ، حوالى ربع مجموع الاستيرادات.

أمتعة الاستهلاك

عرفت التمونات من أمتعة الاستهلاك ، بمقدارها البالغ 1.120 مليون درهم ، ارتفاعا نسبته 40،2 % بالقياس لمستواها في السنة الفارطة بحيث كونت بذلك 11 % من المبلغ الاجمالى للمشتريات من الخارج . وقد شملت هذه الزيادة كافة منتجات المجموعة ، وخاصة السيارات السياحية وقطع غيارها التى بلغت تكلفتها الاجمالية 412 مليون درهم بدلا من 253 مليون درهم في سنة 1974 ، كما تناولت نفقات المنتجات الصيدلية التى انتقلت من 59.3 مليون الى 96،1 مليون درهم.

الصادرات

بعد أن كانت الصادرات تسير في خط تصاعدى متصل منذ سنة 1968 ، وبعد أن تضاعفت تقريبا في سنة 1974 فانها سجلت خلال السنة الماضية هبوطا بنسبة 16،2 % مما نزل بمبلغها الى 6.235 مليون درهم.

ويرجع هذا التطور غير الملائم ، بصورة رئيسية ، الى الهبوط القوى في مبيعات المواد الاولية التى ساهم انخفاضا البالغ 960 مليون درهم ، بنسبة 80 % في النقص الاجمالى لرقم الاعمال مع الخارج ، كما أنه نتج أيضا عن تقهقر صادرات المواد الغذائية التى انخفضت في مدى سنة بـ 191 مليون درهم ، وعن تراجع الصادرات من المنتجات شبه المصنعة التى تناقصت بـ 122 مليون درهم . وعلى العكس من هذا فان المبيعات من أمتعة الاستهلاك نمت بـ 65 مليون درهم.

وعلى الرغم من مختلف هذه الحركات ، فان حصة المواد الاولية ما تزال تحتل مكان الصدارة في هيكل الصادرات . وقد ظلت بتمثيلها 63 % مقابل 66 % في العام السابق ، تفوق بكثير حصة المنتجات الغذائية التى شكلت 23 % من مجموع الارساليات في نظير 22 % سنة 1974 . وتحتل صادرات المنتجات المنتهية الصنع الرتبة الثالثة ، بحيث تمثل بعد تقدمها بـ 3 نقط ، 9 % من المبيعات.

المنتجات الغذائية

ان صادرات المواد الغذائية التى هبطت بـ 16،7 % من حيث الوزن ، خصوصا بعد العجز الذى حصل في الانتاج الفلاحى ، والصعوبات التى اكتنفت ميدان التسويق ، قد انخفضت بنسبة 11،6 % من حيث القيمة بحيث لم تبلغ سوى 1.456 مليون درهم . وباستثناء مبيعات الحوامض التى ارتفعت بـ 5 % ، فان أهم أصناف هذه المجموعة قد تأثرت بالحركة التراجعية التى مست على الخصوص مصبرات الاسماك ، التى نقصت بـ 30 % ، كما شملت البواكير ، والانبذة ، ومصبرات الفواكه والخضر.

المواد الاولية

سجلت صادرات المواد الاولية التى انحصرت في 3.292 مليون درهم ، نقصا نسبته 19،6 % من حيث القيمة.

وقد جلبت مبيعات المنتجات المعدنية التى ساهمت بـ 59 % في رقم الاعمال الاجمالى مع الخارج ، مقابل 61 % في العام السابق : 3.686 مليون درهم بدلا من 4.513 مليونا في سنة 1974 . ويرجع السبب الرئيسى لهذا النقص الشديد الى الصعوبات التى واجهها تسويق الفوسفاط في سوق دولية تأثرت في آن واحد بالتدهور الاقتصادى وبالاقتطاعات من التخزينات السابقة ، كما تأثرت بالاحوال المناخية غير الملائمة لاستخدام الاسمدة ، هذا في الوقت الذى برزت فيه بحدة منافسة المنتجات الامريكية الاقل كلفة . وامام هذه الوضعية ، فان صادرات الفوسفاط التى انخفضت من حيث الوزن بـ 30 % قياسا على السنة الفارطة ، لم تجلب سوى 3.439 مليون درهم ، مسجلة في ظرف سنة ، هبوطا مقداره 645 مليون درهم ، أى 15،8 % ويبدو من دراسة مختلف المعادن الاخرى أنها عرفت بدورها انخفاضات مهمة ، ملموسة بصورة أكثر من حيث القيمة منها من حيث الوزن ، وذلك بسبب هبوط الاسعار العالمية . وهكذا لم تتجاوز قط مداخيل الرصاص والنحاس 65 مليونا عن الاول ، و 8 ملايين درهم عن الثانى ، عوضا عن 165 مليونا و 37 مليون درهم عنهما تواليا في السنة السابقة.

وشهدت كذلك مبيعات المنتجات الخام ذات الاصل النباتى انخفاضا قويا نزل بها في بحر عام من 376 الى 243 مليون درهم . وبانحصار صادرات زيت الزيتون عند 94 مليون درهم في نظير 147 مليون درهم في العام السابق ، تكون قد ساهمت بنسبة 40 % في هذا التراجع.

المنتجات المصنوعة

مثلت صادرات المنتجات المصنوعة والمنتهية الصنع وشبه المصنعة بمجموعها الكلى البالغ 796 مليون درهم ، زهاء 13 % من المبيعات الى الخارج في نظير 11 % في العام السالف . والواقع أن هذه الزيادة الاجمالية تخفى تقهقرا قويا في الصادرات من المنتجات نصف المصنعة التى سجلت بمبلغ 252 مليون درهم نقصا نسبته 33 % ، وزيادة ملحوظة في مبيعات أمتعة الاستهلاك التى بلغت بارتفاعها بـ 15 % : 497 مليون درهم . وترجع هذه الزيادة بصورة رئيسية الى مداخيل الزرابى ، والملابس الجاهزة ، وأصناف الملبوسات المنسوجة التى ارتفعت تواليا الى 114 مليون و 99 مليونا و 62 مليونا من الدراهم.

التوزيع الجغرافى وبحسب المناطق النقدية

توزعت التجارة الخارجية في أساسها بين المجموعة الاقتصادية الاوربية ، والولايات المتحدة الامريكية ، وبقية بلدان منطقة العملات القابلة للتحويل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وما زالت المبادلات التجارية تتجه بما يفوق النصف ، نحو المجموعة الاقتصادية الاوربية . غير أن العجز الذى أسفرت عنه المبادلات مع هذه المنطقة قد استفحل بصورة بالغة ، ذلك أنه انتقل فى مدى سنة من 137 مليونا الى 2.011 مليون درهم . وقد نجم هذا التقهقر الكبير فى آن واحد ، عن الارتفاع المحسوس فى المشتريات التى بلغت بزيادتها بـ 28 % : 5.387 مليون درهم ، وعن التقلص الملحوظ فى المبيعات التى لم تستطع بتراجعها البالغ 17 % ، أن تتعدى 3.376 مليون درهم.

وقد ظلت فرنسا أول عميل تجارى للمغرب باستئثارها لـ 22 % من صادراته واعتبارها مصدر 30 % من تموناته . على أن التبادل التجارى مع هذه البلاد الذى انطبع بنقص فى المبيعات وبنمو فى المشتريات ، قد أسفر فى سنة 1975 ، عن عجز بلغ 1.783 مليون درهم ، متجاوزا ثلاث مرات ذاك الذى لوحظ عند نهاية السنة الماضية

أما المبادلات مع الجمهورية الاتحادية الالمانية التى تراجعت بعض الشىء بالقياس للمستوى المرتفع الذى وصلته فى سنة 1974 ، فقد أسفرت عن نتيجة سلبية هى 312 مليون درهم مقابل 298 مليون درهم فى العام الماضى . وبلغت الاستيرادات التى انخفضت نوعا ما ، 826 مليون درهم أى 8 % من مجموع المشتريات مقابل 10 % خلال السنة الفارطة ، فى حين أن حصة المبيعات ، وعلى الرغم من وجود تراجع نسبته 5،7 % قد انتقلت ببلوغها 514 مليون درهم من 7 % الى 8 % من مجموع الصادرات.

وعلى غرار ما حدث فى سنة 1974 ، فان المعاملات التجارية مع ايطاليا ، وبريطانيا العظمى ، واتحاد بلجيكا واللوكسمبورغ ، قد تمخضت عن فوائض وان كانت مع ذلك تبدو فى تراجع جلى ما دامت قد انحصرت على التوالى عند 60 و 78 و 195 مليونا من الدراهم وأخيرا فان الميزان التجارى مع هولندا الذى كان قد أسفر عن فائض طفيف جدا خلال السنة السابقة ، قد خلف فى سنة 1975 عجزا قدره 166 مليون درهم على اثر توسع فى الاستيرادات المتأتية من هذا البلد بنسبة 74 %.

وتحتل الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الرابعة بعد فرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا ضمن عملاء المغرب فى الحقل التجارى ، باعتبارها مصدرا لـ 7،7 % من الواردات بمبلغ 795 مليون درهم استنفاذها لـ 0،7 % من الصادرات بمبلغ 46 مليون درهم . وقد عرف رصيد المبادلات مع هذه البلاد الذى سبق أن أسفر عن عجز فى سنة 1974 . خصوصا بسبب المستوردات الضخمة من الحبوب . تدهورا فى هذه السنة بلغت نسبته 12 %.

وقد أدى الالغاء التدريجى لاوفاق الاداء الثنائية الذى ابتدأ منذ نهاية سنة 1973 والذى يشمل فى سنة 1975 كلا من الصين الشعبية والجمهورية الديموقراطية الالمانية ، الى انخفاض جديد لحصة المنطقة الثنائية فى التجارة الخارجية . وأصبحت المبادلات فى مجملها تتجه منذئذ فى حدود 3،3 % نحو المنطقة الثنائية ، و 27،9 % نحو منطقة الفرنك ، و 68،8 نحو منطقة العملات القابلة للتحويل.

ولضمان توسع متوازن ومستمر للتجارة الخارجية الذى يعتبر أحد الشروط الاساسية للنمو الاقتصادى للبلاد ، فان مخطط التنمية الذى يتضمن من بين أهداف أخرى البحث عن تحقيق الاكتفاء الذاتى من بعض المواد الاساسية ، والرفع محليا من قيمة المنتجات القابلة للتصدير ، قد صاحبته أعمال أو تدابير أكثر نوعية ترمى الى توسيع المنافذ وانعاش الصادرات ، وخصوصا وأن هذا أصبح ضروريا بعد التدهور المفاجىء الذى طرأ على ميزان الامتعة والخدمات خلال السنة

وقد اختتمت المفاوضات التى كانت تجرى بين المغرب والسوق الاوروبية المشتركة منذ أكثر من سنتين قصد تجديد الاتفاقية التجارية المنتهية فى 30 مارس 1974 عن طريق توسيع محتواها بالتوصل فى 8 يناير 1976 الى اتفاق للتعاون وقع فى مدينة الرباط بتاريخ 27 أبريل 1976.

ويعين هذا الاتفاق غير المحدود الاجل ، الشروط التى ستنظم المبادلات التجارية ، وهجرة العمال كما يتناول الخطوط الكبرى لتعاون واسع فى الميدان التقنى ، والمالى ، والتكنولوجى ، والعلمى.

وهدف التعاون التجارى الذى تقرره هذه الاتفاقية هو مضاعفة وموازنة مبادلات المغرب والسوق الاوربية مع مراعاة مستويات التنمية الخاصة بكل طرف . أما المزايا المحصل عليها فيما يتعلق بشروط دخول المنتجات الواردة من المغرب ، فقد تمت حسب الاحوال صيانتها أو تحسينها . وهكذا فباستثناء الفلين والمنتجات البترولية التى تبقى المستوردات منها خاضعة من طرف المجموعة الاقتصادية لحد سنوى أعلى بصفة مؤقتة ، فان جميع المنتجات الصناعية المصدرة تحظى بالاعفاء الكلى من الرسوم الجمركية ، والقيود المتعلقة بالكميات . وكذلك الحال أيضا بالنسبة للصادرات من المنتجات الفلاحية التى ستستفيد مع مراعاة حدود زمنية معينة ، من تخفيضات فى التعريفات الجمركية تتراوح بين 30 و 100 % بحسب المنتجات . وهناك أيضا نظام خاص يحمى الوضعية التنافسية للمغرب قد طبق على بعض المنتجات التى ما زال تسويقها محسوسا جدا ، كالحوامض ، وزيت الزيتون ، والانبذة . وبصفة عامة فانه يمكن لجميع هذه المزايا المستجد تحديدها أن تنضم الى الافضليات الخصوصية التى منحتها فرنسا سابقا.

ويشمل التعاون المالى بالنسبة للسنوات الخمس القادمة معونة تبلغ 130 مليون وحدة حسابية ـ أى ما يعادل تقريبا 700 مليون درهم ـ منها 16 مليون وحدة حسابية أوروبية فى صورة اعانات ، و 58 مليونا على شكل قروض عمومية ممنوحة بفوائد ميسرة جدا ، و 56 مليونا فى صورة اعتمادات مقدمة من البنك الاوروبى للاستثمارات حسب معدلات الفوائد المقررة فى نظامه الاساسى.

أما فى ميدان الشغل والضمان الاجتماعى ، فان الدول الاعضاء فى السوق الاوروبية المشتركة قد تعهدت بصفة خاصة بأن تطبق على اليد العاملة المغربية ، نظاما غير تمييزى سواء فيما يخص شروط العمل والاجر ، أم فيما يتعلق بنظام التعويضات الاجتماعية . كما سيستطيع الشغالون المهاجرون زيادة على ذلك ، ان يضموا فترات التأمين ، والتشغيل ، والاقامة التى قضوها فى مختلف دول المجموعة ، بحيث يمكنهم بالتالى الاستفادة التامة من التعويضات الاجتماعية المختلفة الجارى بها العمل فى البلدان التى يقيمون فيها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد أكملت هذه التدابير الخارجية بتدابير داخلية تهدف الى تنمية المبيعات فى الخارج . ويتعلق الامر على الخصوص بمشروع احداث مركز لانعاش الصادرات كما يتعلق بصفة أخص بتهييء تطبيق جهاز تأمين قروض التصدير . وقد استحدث نظام التأمين هذا ، كأول تجربة من نوعه فى العالم العربى والافريقى ، بمقتضى ظهير شريف مؤرخ بـ 23 أبريل 1974 لحماية المصدرين المقيمين ضد المخاطر المرتبطة سواء بالمعاملات التجارية مع الخارج ، أم بالبحث عن الاسواق والمساهمة فى المعارض الدولية . ويمثل هذا الجهاز الذى يتعين أن يدخل فى حيز التطبيق عما قريب ميزة التوفيق بين قوة مساندة الدولة ، ومرونة تسيير مؤسسة حرة . وهكذا فلئن أخذت الدولة على كاهلها تغطية المخاطر التجارية الاستثنائية ، والمخاطر السياسية والنقدية أو الناتجة عن الكوارث ، فان تسيير مجموع هذه المصلحة قد عهد به الى البنك المغربى للتجارة الخارجية الذى يتعين عليه زيادة على ذلك ، أن يحتفظ لحسابه الخاص بمسؤولية المخاطر التجارية العادية.

العلاقات المالية مع الخارج

ان ميزان الاداءات الذى خضع فى آن واحد للضغوط الناتجة عن محيط دولى غير ملائم ووضع داخلى عصيب قد اسفر فى عام 1975 عن عجز مقداره 68،2 مليون درهم ، حدث عقب فترة توسع فى احتياطيات الصرف استمر منذ سنة 1969 ، وهو عجز يتناقض بالخصوص مع الفائض المسجل سنة 1974 والذى بلغ 536،8 مليون درهم . وبالرغم من الاختلال الكبير الذى حدث فى المعاملات الخاصة بالامنعة والخدمات فان هذا التدهور قد وقع حصره فى نطاق حدود ضيقة بفضل النمو البارز الذى عرفته تحويلات العمال المغاربة فى الخارج وبفضل التصاعد الاستثنائى للمساعدات المتلقاة من الخارج.

واذا كان المغرب قد استفاد ، والحالة هذه ، من مساعدة مالية متزايدة ، فانه لم يتقاعس من جهته عن متابعة العمل فى حظيرة مختلف الهيآت الدولية ، المالية منها والسياسية ، من أجل توسيع اجراءات التعاون ، وضبط النظام الدولى للاداءات واقامة وضع اقتصادي جديد.

احتياطيات الصرف

ان المبلغ الاجمالى الصافى لاحتياطيات الصرف المتوفرة لدى الجهاز البنكى الذى حدد حسب الاحصائيات النقدية بقيمة تعادل 1.908 مليون درهم فى 31 دجنبر 1975 ، قد اسفر خلال سنة ، وبتواز مع عجز ميزان الاداءات ، عن انخفاض قدره 76 مليون درهم أى 3،8 % . ولم يشمل هذا الانخفاض سوى الموجودات من العملات القابلة التحويل ، والتى هبطت بمقدار 147 مليون درهم فى حين ارتفع الرصيد الدائن للاوفاق الثنائية بمبلغ 71 مليونا.

اتسمت حركة الموجودات الخارجية فى أول الامر ومن حيث التسلسل الزمنى بعد انخفاض دام شهرين فى بداية السنة بتصاعد حاد جدا شمل كل الفترة المتراوحة بين مارس واكتوبر باستثناء شهرى يونيه ويوليوز . ففى نهاية شهر أكتوبر وصلت الاحتياطيات الصافية من الذهب والعملات الاجنبية الى مستوى لم يسبق له مثيل وهو 2.595 مليون درهم ، الا أنه ما لبث أن طرأ تحول عنيف فى غضون الشهرين الاخيرين من السنة المالية وهما الشهران العصيبان عادة ، ادى الى انخفاضين شهريين متتاليين بلغا 464 مليون و 223 مليون درهم وذلك بالرغم من أنه تم فى الايام الاخيرة من دجنبر ، سحب 50 مليون دولار من اقتراض قدره 200 مليون دولار طرح خلال شهر غشت فى السوق الدولية للرساميل ونال نجاحا كفلته الثقة الكبيرة التى يتمتع بها المغرب فى الخارج.

وهكذا عرفت الموجودات الصافية ، التى تراجعت نوعا ما الى مادون المستوى الذى كانت قد بلغته فى 31 دجنبر السابق ، تقلصا محدودا حقا الا أنه لا يترك السبيل مع ذلك الى بعث القلق . فلقد كانت الاحتياطيات الصافية من العملات الاجنبية فى آخر السنة لا تمثل الا ما يفوق قليلا مقدار شهرين من الاستيرادات عوض ثلاثة أشهر فى العام المنصرم وأربعة أشهر فى نهاية سنة 1973.

ميزان الاداءات

ان ميزان الاداءات الذى سجل فائضا قدره 536،8 مليون درهم فى عام 1974 قد اسفر فى 31 دجنبر 1975 عن عجز بلغ 68،2 مليونا ناتج عن تصاعد النفقات الاجمالية بنسبة 17 % بينما لم تزد المداخيل فى مقابل ذلك الا بنسبة 11 % (1).

ويعزى عدم التوازن الملاحظ عام 1975 الى التحول العميق الذى اعترى مبادلات الامتعة والخدمات التى كان عجزها اعلى من عجز السنة السالفة بعشرة اضعاف . فى حين اسفرت اداءات التحويل عن مداخيل متزايدة بشكل ملموس بحيث كان من شأن تأثيرها المتظافر مع الحصة الكبيرة لحركات الرساميل غير النقدية ، أن اتاح لميزان الاداءات الاجمالى ، الا يسجل فى آخر الامر سوى رصيد سلبى محدود جدا.

ويبين الجدول التالى حركة أهم العناصر المكونة لميزان الاداءات خلال السنوات الاخيرة :

الارصدة بملايين الدراهم	1971	1972	1973	1974	1975
الامنعة والخدمات	851 –	415 –	602 –	435 –	4.229 –
اداءات التحويل	549 +	632 –	1.033 +	1.470 +	2.016 +
العمليات الجارية	302 –	217 +	431 +	1.035 +	2.213 –
الرساميل غير النقدية	600 +	54 +	288 –	498 –	2.145 –
منح حقوق السحب الخاصة	61 –	61 +	–	–	–
ميزان الاداءات	359 +	332 +	143 +	537 +	68 –

(1) يرجع للملحق الاحصائى رقم 33.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الامتعة والخدمات

بلغ رصيد المعاملات فى ميدان الامتعة والخدمات ، الذى يكون عادة سلبيا 4.229 مليون درهم فى 1975 مقابل 435 مليونا سنة من قبل ، مما لا يفسح المجال للمقارنة بينه وبين ما كان عليه خلال السنوات السالفة . ويرجع هذا التحول بصورة رئيسية الى التدهور المرتفع جدا فى المبادلات التجارية والى التصاعد الملموس الذى عرفته النفقات الصافية المتعلقة بالمعاملات الحكومية التى لم يستطع نمو المداخيل المتأتية من السياحة سوى تغطيتها جزئيا.

ان التجارة الخارجية بقيمة التسليم بميناء الشحن (فوب) التى تأثرت بشدة فى آن واحد من جراء توسيع دائرة الاستيرادات بنسبة 25،2 % وهبوط الصادرات بنسبة 16،2 % ، قد سجلت عجزا قدره 2.982 مليون درهم مقابل فائض 64 مليون تحقق فى نهاية السنة السالفة . وكان من شأن الاسراع فى انجاز الاستثمارات المقررة فى التصميم الخماسى 1973 – 1977 الذى أعيد تقييمه برفع محتواه خلال السنة ، وتصاعد الطلب على أمتعة الاستهلاك المرتبط بعدم كفاية الانتاج المحلى وخصوصا فى الميدان الفلاحى أن تمخضا عن تكاثر طلبات امتعة التجهيز والمنتجات نصف المصنعة ، وعن تزايد المشتريات من المواد الغذائية وامتعة الاستهلاك . وموازاة لهذا لم يسمح انخفاض بعض المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير وكذا الوضع الاقتصادى الذى ساد لدى أهم عملاء المغرب ، ببقاء الصادرات عند المستوى المرتفع الذى ادركته فى عام 1974 . ولقد حصل هبوط المبيعات بشكل خاص فى صادرات الفوسفاط التى نزلت بنسبة 15،8 % من حيث القيمة وبنسبة 29،9 % من حيث الوزن.

وقد بلغت المصاريف الاجمالية للنقل والتأمين التى واكب ارتفاعها تصاعد الاستيرادات والتى ما زالت تمثل جزافا 12 % منها : 1.252 مليون درهم فى حين أن المداخيل المسجلة من هذا القبيل بانخفاضها بنسبة 20 % لم تصل الا الى 226 مليون درهم ، بحيث لم تغط سوى خمس النفقات التى هى من نفس النوع مقابل الثلث فى عام 1974 والنصف خلال سنة 1973 . وهكذا فان النفقات الصافية المحصاة فى هذا الباب قد تاهزت من جراء ذلك مبلغ المليار من الدراهم مقابل 670 مليونا منذ سنة مضت.

وبالرغم من أن عدد الواردين من السياح قد اعتراه الركود فى عام 1975 ، فان المداخيل المسجلة فى باب الاسفار والمقدرة بـ 1.200 مليون درهم ، قد نمت بنسبة 17 % . وبضمها الى تخفيض بنسبة 24 % فى النفقات المحسوبة فى هذا المجال والتى تحددت فى 300 مليون درهم تكون قد اسفرت فيما يخص ميزان الاداءات ، عن فائض صاف قدره 900 مليون درهم مقابل 630 مليونا لكل واحدة من السنتين السالفتين . وقد شملت حركات العملات الاجنبية المتعلقة بها والتى مرت بالفعل عن طريق النظام البنكى ، 920 مليون درهم من المداخيل و 225 مليون درهم من النفقات ، مسفرة بذلك عن فائض قدره 695 مليون درهم مقابل 590 مليون فى سنة 1974.

ولم يدخل أى تغيير يستحق الذكر على العجز الناتج عن عائدات الاستثمارات والذى تراوح بين 200 مليون و 300 مليون درهم منذ نحو عشرة اعوام . أما النفقات التى زادت نوعا ما عما كانت عليه فى السنة السابقة ، فقد فاقت المداخيل بمقدار 271 مليون درهم بحيث بلغت 383 مليون درهم . وبالنسبة للنفقات الصادرة عن القطاع الخاص وهى 160 مليون درهم ، فانها تكونت بنسبة 86 % من تحويلات الارباح وانصبة أسهم المؤسسات الصناعية أو التجارية التى يمتلكها غير المقيمين ، بينما دفع القطاع العمومى ما مقابله 223 مليون درهم برسم فوائد الدين العمومى ، كما أن التوظيفات المالية التى تمت بالخارج قد عادت فى الاتجاه المعاكس بـ : 112 مليون درهم.

وسجلت المعاملات الحكومية فى مضمار الامتعة والخدمات التى لم تدرج فى الابواب السابقة ، عجزا قدره 847 مليون درهم مقابل 335 مليونا فى سنة 1974 . وبينما لم يسجل مقدار المداخيل المكونة من تحويلات الاموال لصالح المنظمات الدولية وهيئات التمثيل الديبلوماسى أى تغيير من سنة الى أخرى ، فان النفقات التى تفاقمت زيادتها خلال الشهور الاخيرة من السنة قد بلغت المستوى الاستثنائى الذى يعادل 1.059 مليون درهم ، أى أكثر من ضعف النفقات المحسوبة خلال عام 1974.

أداءات التحويل

لقد اسفرت التحويلات بدون مقابل ، التى ما فتئت تسجل تصاعدات قوية جدا منذ سنة 1973 عن رصيد ايجابى فى عام 1975 يفوق مليارين من الدراهم ويتجاوز بنسبة 37 % الرقم الذى تحقق فى نهاية السنة السابقة كما يساوى ضعف الفائض الذى احصى خلال عام 1973.

وقد تحققت هذه النتيجة اساسا بفضل تزايد ترحيل الموفرات من الاجور التى يقوم بها العمال المغاربة بالخارج . وهذه العمليات التى تمثل 92 % من المداخيل الواردة من التحويلات الخاصة بلغت فى مجموعها 2.160 مليون درهم . أى بزيادة 39 % عن سنة الى أخرى ، وتضاف اليها 122 مليونا وهى ما يعادل المدفوعات برسم المعاشات . ويبدو أن اتساع هذه الحركة مرتبط ، فى نفس الوقت ، بتخصيص منحة 5 % للترحيلات وبالجهود التى تبذلها بعض البنوك الوطنية ليتم جمع هذه الموارد بصورة أفضل . وتتضمن اتفاقيات المساعدة المبرمة مؤخرا مع المجموعة الاقتصادية الاوربية بنودا نوعية تحمل على الاعتقاد بوجوب تدعيم هذه الحركة خلال السنوات المقبلة.

وفيما يخص النفقات الخاصة ، بلغت التسديدات 269 مليون درهم ، واشتملت بنسبة 176 مليونا ، على تحويلات الموفرات من أجور المقيمين ذوى الجنسية الاجنبية . اما التحويلات المتعلقة بالرحيل النهائى عن البلاد والتى رفع من حدها الاعلى فى شهر مايو من 100.000 الى 250.000 درهم بالنسبة للاجانب الذين اقاموا بالمغرب اكثر من 15 سنة ، وقد انصبت على 63 مليون درهم مقابل 154 مليونا فى السنة السالفة التى كان قد تم خلالها دفع 104 ملايين درهم برسم تعويضات عن نزع ملكية الاراضى الفلاحية التى كانت ما زالت فى ملك اجانب.

وقد آلت اداءات التحويل ذات الاصل العمومى ، اثناء السنة المالية التى هى قيد النظر ، الى عجز قدره 59 مليون درهم ، فى حين

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

انها تمخضت في عام 1974 عن فائض قدره 69 مليون درهم . وعرفت المداخيل التي تكونت فقط في سنة 1975 ، من الاعانة العمومية المجانية ، انخفاضا قدره 70 مليونا في سنة واحدة بحيث استقرت عند 116 مليونا منها 71 مليونا وردت من فرنسا في شكل مساعدة تقنية ، و 26 مليونا مقدمة من الولايات المتحدة على صورة بضائع وخدمات.

وتتعلق النفقات ، التي انتقلت من 117 مليون الى 175 مليون درهم ، بمدفوعات المعاشات الى غير المقيمين ، ومساهمة المغرب في مصاريف سير المنصات الدولية ، وكذا بالهبات الممنوحة لبعض الحكومات.

وفي المجموع ، سجل ميزان الاداءات الجارية الذي يضم مبادلات الامتعة والخدمات واداءات التحويل ، نفقات قدرها 12.967 مليون درهم ، مسفرا بدلك عن زيادة بنسبة 26 % . وفي الوقت الذي تمثل فيه هذه الاداءات ما يزيد على المليار في الشهر ، فان المداخيل التي انخفضت بنسبة 5 % ، لم تبلغ بالنسبة الى مجموع السنة ، الا 10.754 مليونا . ولقد تمت التغطية الكلية تقريبا للعجز المقدر بـ 2.213 مليونا الناشيء عن ذلك ، والذي حل مكان الرصيد الايجابي المسجل خلال سنة 1974 بمبلغ 1.035 مليون درهم عن طريق التدفقات الصافية للرساميل غير النقدية.

الرساميل غير النقدية

تمخضت الحركة الصافية في عام 1975 للرساميل غير النقدية ، التي عرفت عجزا خلال السنتين الاخيرتين ، عن فائض قدره 2.145 مليون درهم . وقد نتج هذا التحول ذو الاتساع الاستثنائي لرصيد العمليات المالية ، العمومية منها والخصوصية ، عن تخفيف نسبته 44 % في النفقات التي لم تتعد 928 مليونا وعن نمو بمعدل 168 % في المداخيل التي بلغت 3.073 مليونا ، بالرغم من بقاء الاعتمادات التجارية في مستوى ضعيف نسبيا بالقياس الى حجم المبادلات (1).

الرساميل الخصوصية

استفادت عمليات الرساميل للقطاع الخاص في عام 1975 من توسيع دائرة الاعتمادات التجارية الممنوحة للمشترين الاجانب خلال السنة السالفة . وقد تظافرت المداخيل المتأتية من تسديد استحقاقات الديون القديمة مع تحديد التسهيلات الجديدة الممنوحة من قبل المكتب الشريف للفوسفاط ، لتسفر على صعيد الارصدة عن فائض قدره 511 مليون درهم مقابل عجز بلغ 828 مليونا في نهاية السنة المنصرمة . وفي سنة 1975 تمت تقريبا موازنة باب الاقتراضات والاستثمارات الخاصة . الذي اعتراه عجز في عام 1974 على اثر النفقات المتصلة بتدابير المغربة . وهكذا تحددت النفقات في 145 مليون درهم مقابل 191 مليونا في العام الماضي ، في حين ارتفعت المداخيل من 96 الى 147 مليون درهم ، تحت التاثير الذي خلفته بصفة خاصة الاستثمارات التي قامت بها فرنسا والكويت ، وسويسرا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، بمقدار 137 مليون درهم . وقد تكونت المداخيل المطابقة من الرساميل من تحويل للعملات الاجنبية بمبلغ 98 مليون درهم ، ومن ادماج الاحتياطيات بمقدار 22 مليونا ، وباستعمال « حسابات الراسمال » بلغ 17 مليونا عمليات « حسابات الراسمال » تطبق حاليا في نطاق التحديد المزدوج بنسبة 50 % للمشاركة الاجنبية وبنسبة 25 % من راسمال الموسسة.

الرساميل العمومية

سجل الفائض الناتج عن حركات الرساميل غير النقدية العمومية رقما ملحوظا بلغ 1.535 مليون درهم مقابل 288 مليونا في سنة 1974 . حيث ان تصاعد المداخيل التي ارتفعت من 650 مليون الى 2.182 مليون درهم كان اكثر بروزا من زيادة النفقات التي انتقلت من 362 مليون الى 546 مليون درهم . وتشمل نفقات الرساميل بصفة اساسية المساعدات بالعملات الاجنبية التي قدمها المغرب لبعض الدول الافريقية ، بما يعادل نحو 200 مليون درهم ، والمساهمات بمبلغ حوالي خمسين مليون درهم ، في رسمال البنك العربي للتنمية الاقتصادية لافريقيا ، وفي رسمال البنك الاسلامي للتنمية ، كما تشمل أخيرا استهلاك الدين العمومي الذي تم تخفيضه في سنة واحدة من 342 مليون الى 295 مليون درهم . واذا ما اضيف الى هذه التسديدات في الرسمال الفوائد المحصاة بمقدار 223 مليون درهم في باب « عائدات الاستثمارات » فسيكون التحمل الاجمالي للدين العمومي الخارجي هو 518 مليون درهم مقابل 536 مليونا منذ سنة خلت . وتمثل مصلحة الدين بهذا المستوى 6،3 % من تصديرات الامتعة والخدمات غير العاملة مقابل 5،8 % في عام 1974.

ووصلت المساعدات العمومية الواردة من الخارج باستثناء الهبات المحصاة في باب اداءات التحويل بمقدار 116 مليون درهم ، الى مستوى مرتفع بصفة استثنائية هو 2.121 مليون درهم عوض 614 مليون خلال عام 1974 . وهذه الزيادة في الاقتراضات المتلقاة والممنوحة خاصة على شكل اعانة مقيدة ، ترجع جزئيا الى الاسراع في انجاز مشروعات التجهيز المقررة في التخطيط . وقد قدمت هذه الاعانات المتكونة بنسبة 81 % على شكل اقراضات بالعملات الاجنبية ، الى الخزينة بمقدار 1.535 مليون درهم والى المؤسسات العمومية بمبلغ 586 مليونا.

وعلاوة على ذلك ، فان استعمال الودائع في « حسابات الرسمال » من أجل اقتناء سندات الخزينة والتي ارتفع معدل فائدتها من 4 % الى 5،5 % وتم تخفيض أجل استحقاقها من 10 الى 7 سنوات ، قد انتقل من 19 مليون الى 35 مليون درهم.

وحسب التوزيع الجغرافي للاعانات الخارجية ، تحتل فرنسا الصف الاول من بين المقرضين بمبلغ 472 مليون درهم مقابل 192 مليون في السنة الماضية . وتتوزع الاقراضات التي قدمتها مجموعة البنك الدولي والتي تبلغ في مجموعها 460 مليون درهم بنسب تقارب 25 % لفائدة الخزينة و 25 % برسم اعادة تمويل

(1) يشمل بابا « الاعتمادات التجارية وغيرها » في ميزان الرساميل غير النقدية الخصوصية ، الارصدة وليس الحركات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قروض التجهيز التي منحتها المؤسسات المالية المتخصصة و 50 % لفائدة المكتب الشريف للفوسفاط ، والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب ، والمكتب الوطني للكهرباء . وبلغت اقراضات المملكة العربية السعودية التي تحتل الصف الثالث في قائمة المقرضين ، ما قدره 413 مليون درهم . وقدمت جمهورية المانيا الاتحادية 120 مليون درهم ، خصص أكبر قسط منها لتوسيع المركب الكيماوي بآسفي ، ولتمويل سدي **تارجيست ويوسف بن تاشفين** . أما الاقراضات التي قدمتها كل من الكويت ، وقطر ، وامارات الخليج فقد بلغت في مجموعها 185 مليون درهم في حين قدمت ايران ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول والبنك الافريقي للتنمية على التوالي 57 مليون ، و 33 مليون ، و 18 مليون درهم.

وزيادة على المساعدات التقليدية المحصل عليها بهذه الصورة ، في نطاق التعاون الثنائي او المتعدد الاطراف ، لجأ المغرب لاول مرة ، في عام 1975 الى السوق العالمية للرساميل ، حيث تعاقد في شهر غشت مع اتحاد بنكي دول على اقتراض قدره 200 مليون دولار لمدة سبع سنوات تمت تعبئته في حدود 50 مليون دولار خلال شهر دجنبر واستعمل الرصيد الباقي في مستهل سنة 1976 . ومع الاصدار الذي قام به البنك الوطني للانماء الاقتصادي بقيمة 100 مليون ريال سعودي فان الطلبات الموجهة الى السوق المالية العالمية قد شملت في سنة 1975 ما يعادل 325 مليون درهم.

التعاون الدولي

ان ضرورة التعاون الدولي التي جعلها الوضع العام اكثر الحاحا في سنة 1975 منها في السنوات السالفة ، قد تجلت في آن واحد ، الصعيد العالمي ، في متابعة المفاوضات المتعلقة سواء باصلاح على الصعيد الوطني في اللجوء الكبير الى الاعانة المالية وعلى النظام النقدي أو بمشاكل التنمية.

وقد وصل المبلغ الاجمالي للتحويلات العمومية التي تمت في سنة 1975 لصالح المغرب الى اكثر من مليارين من الدراهم . وفيما يخص سنة 1976 تبدو الاعتمادات المفتوحة منذ الان هامة جدا . وتأتي امكانيات التمويل التي سبق جمعها ، بشكل اساسي من البلدان والمنظمات المالية العربية بمقدار 310 مليون دولار ، ومن فرنسا بمبلغ يحاذي مليارا من الفرنكات الفرنسية ، ومن المجموعة الاقتصادية الاوربية بما قيمته 130 مليون وحدة حسابية لمدة خمس سنوات ، أي ما يقارب 700 مليون درهم ، ومن البنك العالمي بمقدار 76 مليون دولار ، ومن قرض جديد قدمه في شهر مايو 1976 اتحاد بنكي دولي يبلغ 300 مليون دولار. واهتماما من السلطات النقدية بتدعيم اوسع لوسائلها من مجال التمويل الخارجي ، فانها قامت ايضا منذ الايام الاولى من عام 1976 بتعبئة حقوق السحب غير المشروط لدى صندوق النقد الدولي بقيمة تعادل نحو 140 مليون درهم ، كما قامت من جهة اخرى خلال شهري ابريل ومايو 1976 بطلب اعانات أخرى لهذه الهيئة بمقدار اجمالي يقارب 580 مليون درهم سواء برسم القسط الاول من الاعتماد او برسم التسهيل البترولي او برسم التمويل التعويضي لتقلبات مداخيل التصدير.

وتابع المغرب بصفته عضوا في اللجنة المنتدبة لصندوق النقد الدولي ، المشاركة عن كتب في الجهود المبذولة منذ ما يزيد على ثلاثة اعوام من أجل تحسين النظام النقدي الدولي . وبفضل الاتفاق السياسي الذي حصل اثناء اجتماع القمة برامبويي في نونبر 1975 ، فان الاشغال التي تمت في هذا المضمار قد افضت في يناير 1976 بجمايكا ، الى حل وسط بخصوص نقط الخلاف الرئيسية . وبالرغم من ان الرجوع الى الاسعار الثابتة للعملات يشكل هدفا بعيد المدى ، فان نظام التعويم للعملات قد تقرر بصفة رسمية . كما الغى السعر الرسمي للذهب الذي لم يعد يرجع في صدده الى القوانين الاساسية لصندوق النقد الدولي . في اطار هذه الرؤيا ، وفي الوقت الذي تاكد فيه دور حقوق السحب الخاصة كاداة نقدية مركزية اتخذ الصندوق التدابير الكفيلة بالقيام ببيع جزء من احتياطه الذهبي . واخيرا سترتفع حصص البلدان الاعضاء بصفة اجمالية بنسبة 32,5 % عن طريق زيادات انتقائية تنتقل معها الحصة النسبية للبلدان المصدرة للبترول في رسمال الصندوق من 5 الى 10 % بينما ستبقى حصة البلدان السائرة في طريق النمو على مستواها الحالي اي 22 % ، وستنزل حصة البلدان المصنعة من 73 الى 68 . وفي انتظار تحقيق هذا الارتفاع ، عمد الى رفع اقساط الاعتماد موقتا بمقدار 45 % ، كما ادخلت مرونة على شروط الاستفادة من التمويل التعويضي لتقلبات مداخيل التصدير.

وبتواز مع اللجنة المنتدبة واصلت لجنة التنمية ، وهي جهاز مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، اشغالها من أجل توسيع نطاق العون المقدم الى بلدان العالم الثالث التي تواجه مشاكل متزايدة بخصوص موازنة ميزان الاداءات . وهكذا تقرر فتح شباك ثالث سيمكن من منح اعتمادات بفوائد تتوسط تلك التي طبقها كل من البنك الدولي والوكالة الدولية للتنمية وذلك بفضل صندوق لتخفيض الفوائد يتم تمويله من قبل البلدان الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول وفي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . كما أن هناك صندوقا ائتمانيا يقع تمويله بواسطة الارباح التي ستعود على صندوق النقد من مبيعاته من الذهب وعن طريق المساهمات الطوعية لبعض البلدان الاعضاء ، سيتيسح منح قروض لامد متوسط وطويل ، بشروط ملائمة جدا الى البلدان المحرومة الى حد كبير . ان المكانة التي احتلتها البلدان العربية المصدرة للبترول منذ بضع سنوات في مجال التعاون الدولي قد زادت تأكدا في افريقيا وفي مختلف البلدان الاخرى . وكان توقيع الوثيقة التاسيسية لصندوق النقد العربي ، الذي تم في الرباط بتاريخ 27 أبريل 1976 احسن تجسيد لذلك . والهدف الاساسي لهذه الهيئة التي تضم الواحد وعشرين بلدا الاعضاء بالجامعة العربية والتي ستتصرف في رسمال قدره 250 مليون دينار عربي أي ما يعادل 750 مليونا من حقوق السحب الخاصة ، هو ان تمول بواسطة اعتمادات ملائمة ، اختلالات موازين الاداءات للدول المنخرطة فيها ، او تمنح ضمانتها للاقتراضات التي تعاقدت عليها البلدان الاعضاء من جهات أخرى لاستعمالها لنفس الغرض . واخيرا توبعت دراسات حول امكانيات توسيع استعمال الدينار العربي كعملة حسابية ، وحول شروط انشاء وحدة تسديد مشتركة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبالرغم من سعة التدابير المرتقبة سواء على الصعيد الدولي ام على المستوى الجهوي ، فان الاعمال المقررة لا تستطيع ، على اية حال ، ان تستجيب للحاجيات الجسام للبلدان السائرة في طريق النمو ، التي لا يمكنها ان تحل المشاكل المقلقة التي تواجهها الا باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وهذا ما سيسعى « الحوار بين الشمال والجنوب » الذي شرع فيه بباريس في نهاية عام 1975 ، الى تحديده خلال الشهور القادمة.

تنظيم العلاقات المالية مع الخارج

ان عملية الغاء اتفاقيات الاداءات الثنائية التي شرع فيها في نهاية عام 1973 ، قد استمر العمل بها في سنة 1975 بتصفية الحسابات القائمة مع الصين الشعبية وجمهورية المانيا الديموقراطية . ولم تعد مسطرة المقاصة تشمل سوى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ومالي ، وغينيا ، ومصر.

اما مقتضيات مراقبة الصرف فلم تطرأ عليها اية تغييرات تستحق الذكر خلال السنة المنصرمة . وكان اهم تعديل هو ما شمل زيادة المبلغ الاقصى للمنح المسماة « منح الرحيل النهائي » حيث رفعت هذه الاخيرة ابتداء من 5 مايو 1975 ، على الخصوص من 100.000 الى 250.000 درهم ، بالنسبة للاشخاص الذين أقاموا بالمغرب أكثر من 15 سنة.

ولقد تأكد الدور المصحح لنظام تسعير العملات ، الذي وضع في مايو 1973 انطلاقا من مجموعة العملات الممثلة للتجارة الخارجية ، حيث سمح طوال السنة ، وفي نطاق التعبير بالدرهم ، بالحد من التقلبات المفرطة المسجلة في اسواق الصرف (1).

وأخيرا ، فبعد أن تم في 20 نونبر 1975 توقيع اتفاقية مالية تحدد كيفيات تسديد الديون والقروض المتبادلة بين المغرب وتونس ، فان بنك المغرب يقوم منذ فاتح يناير 1976 بتسعير يومي للدينار التونسي ، في حين اخذ البنك المركزي التونسي يطبق مسطرة مماثلة فيما يخص الدرهم.

المالية العمومية

ان ميزانية الدولة التي عرفت توسعا قويا ، قد تعرضت سواء من حيث اعدادها أو من حيث تنفيذها لضغوط نشأت من جهة عن التوترات التضخمية المتفاقمة التي سادت في سنة 1974 ، والتي امتدت على الرغم من خفة حدتها نسبيا ، لتستمر في سنة 1975 ، كما نجمت من جهة أخرى عن ضرورة النمو التي تقتضي زيادة الاستثمارات.

ولهذا ، سعت السلطات العمومية في اطار سياستها في مجال الميزانية الى أن تتيح أول الامر انطلاقا حاسما للتنمية الاقتصادية للبلاد عن طريق مراجعة تهدف الى الزيادة في برامج التجهيز العمومية ، ثم الى مقاومة الاوتفاع المفرط في الاسعار عن طريق مدفوعات المقاصة ، وذلك مع حرصها من جهة أخرى على رفع مردود الضرائب بدون أن يؤول الامر ، مع ذلك ، الى زيادة عبء الجباية.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 55.

ففي نطاق هذا الهدف ، تم رفع النفقات التقديرية للدولة بنسبة بلغت اجمالية 59 % من سنة الى أخرى ، كما عرفت الموارد المقابلة معدل زيادة وصل الى 62 % . ووعيا من السلطات العمومية بالمضاعفات التي قد يحدثها هذا النوع من التوسع في التوازنات الاساسية لاقتصاد ، فانها بذلت بموازاة هذا ، جهودا مكثفة من أجل توفير ادخار عمومي مهم ، يتيح بالتالي ، تخفيضا في قسط الالتجاء الى الوسائل النقدية المحضة ، مع حرصها الموفق على الحصول على اعانات خارجية واسعة.

وهكذا ، فان قانون المالية ، المؤسس والمبرمج على هذا النحو ، قد اسفر عن عجز في الخزينة قدره ثلاث مليارات من الدراهم ، وهو مبلغ يفوق مرتين ما كان عليه في سنة 1974 . الا أن هذا العجز أمكنت تغطيته في حدود 63 % تقريبا عن طريق الالتجاء الى كل من الاعتمادات الخارجية والموارد الناتجة عن التوفير الداخلي.

قانون المالية

ومن أجل ابراز الاهمية المتزايدة لمجهود الدولة المالي الذي يقتضيه انجاز تصميم تنمية جد طموح ، قدمت السلطات العمومية ، فيما يخص سنة 1975 ، قانونا ماليا اتسم بطابع أكثر توسعا مما كان عليه في السنة الماضية . وهكذا حدد المبلغ التقديري للنفقات الاجمالية للدولة الذي تتضمنها الميزانية العامة ، والميزانيات الخمس الملحقة ، والحسابات الخصوصية للخزينة ، في 18.6 مليار درهم ، رذلك بزيادة 59 % بالنسبة الى قانون المالية لعام 1974.

وقد تطلبت تغطية حجم من النفقات كهذا ، موارد متزايدة جدا بلغ مستواها الذي رفع بنسبة 62 % ما يقرب من 15 مليار درهم (1)

وعلى أساس هذه التقديرات فان الرصيد السلبي للعمليات الاجمالية المدرجة في الميزانية العامة الذي يمكن مصدره في اتساع دائرة مشاريع الاستثمارات كان يتمثل في 2.606 مليار درهم.

بملايين الدراهم	النفقات	الموارد	الارصدة
I ـ الميزانية العامة	15.751	13.533	2.218 —
الميزانية العادية	9.463	10.283	820 +
ميزانية التجهيز	6.288	* 3.250	3.038 —
II ـ الميزانيات الملحقة	706	706	—
III ـ الحسابات الخصوصية للخزينة	2.108	1.720	388 —
المجموع	18.565	15.959	2.606 —

النفقات التقديرية للميزانية العامة

كشفت تقديرات نفقات الميزانية العامة المحددة في 15.751 مليون درهم عن زيادة 58 % بالنسبة الى قانون المالية السالف. وبالرغم

* ان هذا الرقم الذي جاء كنتيجة لطرح مبلغ الميزانية العادية من مجموع الميزانية العامة قد ورد هنا لحاجيات يقتضيها التحليل ، نظرا لعدم تخصيص نفقات لهذا الباب في الميزانية.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 34 و 35.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من تصاعد متواصل طرأ على الميزانية العادية ، فان أكثر من نصـف هذه الزيادة ناتج عن أعباء التجهيز التي تمثل 40 % مـن الميزانيـة العامة وثلث الميزانية الاجمالية.

وبلغت التقديرات المتعلقة بالميزانية العادية ، ما قدره 9.463 مليون درهم ، مرتفعة بذلك بنسبة 42 % وتتكون بصفة رئيسية من نفقات التسيير التي بلغ مجموعها 8.848 مليون درهم ، منها 3.741 مليونا يخص النفقات المشتركة . ومن بين هذه الاخيرة ، توجد ثلاثة ملايير من الدراهم كاعانات للاستهلاك وقع تخصيصها للتخفيف من انعكاس الزيادة القوية جدا التي عرفتها خلال سنة 1974 أسعـار مستوردات المنتجات ذات الضرورة الماسة ، على الاثمان الداخلية . في حين أن نفقات الموظفين والعتاد التي لم ترفع الا نسبيا ، وقع تقييمها على التوالي بـ 3.082 مليون و 1.348 مليون درهم . أما المبلغ الكلي الذي خصص للدين العمومي ، الداخلي منه والخارجي ، فقد حدد بـ 615 مليون درهم ، وذلك بزيادة نحو 18 % من سنة الى أخـرى.

وقد أسفر برنامج الاستثمارات المقدر بـ 6.288 مليون درهم عن تصاعد تفوق نسبته 88 % ، يرجع في آن واحد الى ضرورات التنمية والى كون شروط تنفيذ الصفقات العمومية قـد أعيد تعديلها حتـى تؤخذ بعين الاعتبار زيادة أسعار المنتوجات المستوردة . وارتفعت الاعتمادات ذات الصبغة الاقتصادية المخصصة للوزارات بما يتجاوز الضعف لتصل الى 4.852 مليون درهم . أما تدخلات وزارة المالية برسم الصندوق الخاص للتنمية الجهوية ، ومساهمات الدولـة ، والمكافآت المدفوعة في نطاق اجراءات التشجيع التي نـص عليها قانون الاستثمارات ، فقد انتقل مجموعها الى 2.067 مليون درهـم مقابل 346 مليونا في العام الماضي ، كما حظيت مشاريع البنيـات الاساسية بمبلغ 1.408 مليون درهم في حين أفرد مقدار 776 مليون درهم للفلاحة . وأخيرا ارتفع المبلغ الذي خصص للقطاعين الاداري والاجتماعي بشكل ملموس ، ولاسيما لفائدة الدفاع الوطني ، والتعليم والصحة العمومية.

الموارد التقديرية للميزانية العامة

لقد تم رفع مستوى المداخيل الى 13.533 مليون ، بزيادة نسبتها 66 % وذلـك حتى يتـأتى انجاز البرنامج الواسع الـذي وضعته السلطات العمومية والذي يتجسم في حجم النفقات التقديرية.

وقدرت الموارد العادية بما ينيف على 10 ملايين درهم دون حدوث أية زيادة في النسبة من شأنها أن تفاقم عبء الجبايات أو أن تدخل على بنيتها تعديلا أساسيا . وهكذا بقيـت الضرائب غير المباشرة ، المتكونة بما يزيد على الثلث من حقوق الجمرك ، تحتل المكانة الاولى في هذا الباب ، الا أن الارتفاع الضخم بما سيدفعه المكتب الشريف للفوسفاط ، بعد الزيادة المرتفعة في أثمان البيع ، قد خول لهذه الموارد ، الدور الاول في تقديرات المداخيل العادية للدولة ، التي تمثل منها بمبلغ 4.700 مليونا ، ما يقرب من 46 %.

أما الموارد التقديرية الاخرى فقد تحددت بصفة اجمالية في 3.250 مليون درهم . وعـلى الرغم مـن النمو البارز الذي طرأ على الموارد العادية ، فقد توقع قانون المالية اللجوء المكثف الى التمويل الخارجي الذي كان يتعين أن يصل حسب تقديراته ، الى المبلغ الذي لم يسبق تسجيله ، ألا وهو 3 ملايير درهم ، أي ما يزيد على 22 % من موارد الميزانية العامة.

وقد تجلت النفقات التقديرية مرتفعة الى حد بعيد ، بالرغم من أن سرعة تصاعدها كانت أقل من تلك التي عرفتها المداخيل التقديرية حيث أسفرت عن عجز قدره 2.218 مليون درهم . وباضافة الرصيد السلبي للحسابات الخصوصية ، فان العجز الاجمالي لمجموع القانون المالي يبلغ بذلك 2.606 مليون درهم.

ولم يطرأ على النظام الجبائي في عام 1975 أي تغيير هام ، وقـد انحصرت التدابير الوحيدة التي اتخذت في القيام بتعديلات طفيفة للنصوص المتعلقة بضريبة الارباح المهنيـة ، وحقـوق الجمـرك والرسوم المفروضة على المنتوجات والخدمات . أمـا اصلاح نظام الضرائب المباشرة عن طريق اقرار ضريبة عامة على الدخول ، فانه ما يزال قيد الدرس.

تنفيذ قانون المالية

اذا كانت بداية تنفيذ الميزانية مطابقة ، على العموم ، للخطوط العريضة المرسومة في قانون المالية ، فان تحليل النتائج النهائية يكشف مع ذلك على أن المبلغ التقديري للعمليات لم يدرك . ولم تنجز أعباء وموارد الميزانية العادية ، بسبب تأثرها البالغ بظروف الوضع الدولي الا في حدود 80 % و 83 % تواليا . وهكذا فـان الاستقرار الذي عرفته أسعار المواد الاوليـة ، وهبوطها فـي بعـض الاحيان ، قد أتاحا عدم زيادة نفقات صندوق المقاصة بالمقدار الذي كان متوقعا ، في حين أن المداخيل الفعلية المتأتيـة مـن صادرات الفوسفاط كانت هي الاخرى ، أدنى بكثير مـن تلك التـي كانت منتظرة ، وذلك نظرا لصعوبات التسويق التـي صودفت بالخارج . كما أن نفقات التجهيز الفعلية ، مع بقائها ، والحالة هذه ، في مستوى يتلائم مع قدرات الاستثمارات العمومية لم تتجاوز 71 % من مبلغها التقديري.

وظهرت مصاريف الخزينـة العمومية التـي بلغت ما يزيد عـلى 12 مليار درهـم ، في تصاعد نسبته 35 % . وقد ارتفعـت نفقات التجهيز وحدها بمعدل 99 % في ظرف سنة حيث أصبحت تكـون 37 % من الاعباء الاجمالية مقابل 25 % في عام 1974 . ومن حيث التغطية ، بلغت الموارد المدرجة في الميزانية التـي زادت بنسبة 18 % ، باستثناء الاقتراضات ، 8،5 ملايير درهـم بحيث استقـر العجز ، الذي كان على الخزينة العمومية أن تواجهه ، في مبلغ يناهز 3،3 ملايير درهم. وعند المستوى وباعتبار العمليات المنجزة خارج اطار الميزانية ، وكذا الاموال المخصصة للنفقات المأمور بدفعها ، فان هذا العجز تضاعف بالنسبة لمستواه في السنة المنصرمة (1).

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 36

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويتبين في الجدول الآتي التطور المقارن لعمليات الخزينة كما تبدو من خلال وضعية النفقات والموارد :

المبالغ بملايين الدراهم	1974 *	1975 **
المداخيل العادية	7.213	8.490
مساعدات للميزانيات الملحقة	55	121
رصيد الحسابات الخصوصية	123 +	274 —
النفقات العادية	6.670	7.567
نفقات التجهيز	2.236	4.454
الاموال المخصصة للنفقات المأمور بدفعها	48 —	386 +
عجز الخزينة	1.563 —	3.298 —
التمويل	1.563	3.298
مساعدات خارجية	333 +	1.509 +
الاقتراضات الداخلية	592 +	669 +
(منها السندات المكتتب فيها من طرف البنوك)	(569 +)	(504 +)
الودائع لدى المحاسبين العموميين ..	732 +	144 —
(منها الودائع ذات الصبغة النقدية) ...	(535 +)	(141 —)
تسهيلات بنك المغرب	232 +	868 +
العمليات المعدة للحفظ والتسوية	326 —	396 +

* ارقام مصححة
** ارقام مؤقتة

المداخيل

بلغت التحصيلات برسم المداخيل العادية 8.490 مليون درهم مقابل 7.213 مليون خلال سنة 1974 ، مسجلة بذلك تزايدا بنحو 18 % ، وباستثناء مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط البالغ مجموعها 2.466 مليون درهم ، فان الموارد العادية الاخرى قد وصلت الى 6.024 مليونا ، بزيادة مليار درهم تقريبا من سنة الى أخرى . وقد تكونت هذه الموارد أساسا ، من المداخيل الجبائية التي تمثل ببلوغها 5.628 مليون درهم ، كما أن الشأن في عام 1974 ، ثلثي مداخيل الميزانية العادية . وعرفت تحصيلات الضرائب التي ما لبثت تتسم بتفوق الرسوم غير المباشرة ، زيادة نحو 18 % جاءت ليس من رفع النسب ، ولكن فقط بفضل نمو النشاط الاقتصادي ونتيجة لمردود أفضل للضرائب . كما ارتفع بشكل ملموس ، الضغط الجبائي ، المعادل للنسبة بين الاقتطاعات والناتج الوطني الاجمالي ، حيث انتقل في ظرف سنة من 16،9 % الى 17،7 % تقريبا .

ويكشف تحليل التطور ، حسب كل باب لمجموع الموارد العادية للخزينة ، التوسع القوي للضرائب المباشرة ، التي وصلت الى 2.677 مليون درهم مقابل 1.230 مليونا في سنة 1974 ، ويرجع السبب في ذلك الى كيفية ادراج ما يدفعه المكتب الشريف للفوسفاط برسم الضريبة عن الارباح المهنية بمقدار بلغ 1.477 مليون درهم . وهكذا فان الاساس الذي تحسب عليه الضرائب ، قد تكون من نتائج السنة المالية السالفة ، التي كانت جد مرضية . وقد جلبت الضريبة الخاصة بالارباح المهنية في مجموعاتها ما قدره 2.100 مليون درهم ، بينما بلغت الاقتطاعات من المرتبات والاجور ، بما في ذلك الضريبة الاضافية 379 مليونا ، كما لبثت مداخيل الضريبة الفلاحية ، ببلوغها 42 مليونا ضئيلة نسبيا .

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 36.

وقد استقر النمو البارز للمستوردات ، على صعيد المداخيل الجبائية ، عن زيادة تقدر بنحو 25 % في حقوق الجمرك التي ظلت مع ذلك ، ببلوغها 1.516 مليون درهم مجدودة ، نظرا لضالة بعض النسب أو الاعفاء الذي تتمتع به على الخصوص المواد الغذائية الاساسية مثل الحبوب والمواد الاولية ، وكذا أمتعة التجهيز برسم تدابير التشجيع المتخذة تطبيقا لقانون الاستثمارات .

أما الضرائب غير المباشرة التي تضم الرسوم الداخلية للاستهلاك والرسوم المفروضة على المنتجات والخدمات فقد سجلت ، ببلوغها 2.516 مليون درهم ارتفاعا معدله 18 % . وبلغت اقتطاعات الخزينة وحدها ، فيما يخص استهلاك المنتوجات مثل المحروقات والتبغ والسكر 905 مليون درهم أي بزيادة 15 % ، في حين شهدت الرسوم على رقم الاعمال التي وصلت الى 1.611 مليون درهم ، تصاعدا نسبته 20 % .

وأخيرا بلغت الحقوق المستوفاة برسم التسجيل والتنبر 396 مليون درهم أي بزيادة 13 % .

ومن بين الموارد العادية الاخرى ، عرفت عائدات استغلالات واحتكارات الدولة ، والتي تحسب على أساس نتائج السنة المالية الجارية ، انخفاضا كبيرا في عام 1975 ، على اثر هبوط مبيعات الفوسفاط ، وانخفاض المقدار الذي يحتسب كمدفوعات للمكتب الشريف للفوسفاط التي لم تتجاوز فقط 989 مليون درهم بدل 1.939 مليون خلال السنة السالفة ، وقد نقلت الضرائب المؤداة في هذا النطاق من طرف مؤسسات الدولة الاخرى مجموع هذه العائدات الى 1.091 مليون درهم مقابل 1.980 مليونا في سنة 1974 .

وواصلت ايرادات أملاك الدولة الى 96 مليون درهم في حين بلغت العائدات المختلفة والمداخيل الناتجة عن التقليل من النفقات ما مجموعه 198 مليونا .

النفقات

بلغت النفقات الاجمالية للخزينة التي تصاعدت في ظرف سنة ، بمعدل 35 % مقابل 18 % فيما يخص المداخيل العادية ، 12.021 مليون درهم في سنة 1975 بدلا من 8.906 ملايين في العام الماضي . الا أن النفقات العادية لم تمثل سوى 63 % من مجموع التكاليف مقابل 75 % في سنة 1974 ، في حين عرفت نفقات التجهيز على العكس من ذلك ببلوغها 4.454 مليون درهم مقابل 2.236 مليونا ، توسعا بارزا في حصتها النسبية .

وقد عرفت النفقات العادية البالغة 7.567 مليون درهم ، اذا ما اعتبرت على حدة ، ميلا الى الصعود المعتدل نسبيا معدله 13 % ، نظرا لاستقرار الاعانات المالية الموجهة الى مؤازرة الاسعار الداخلية لاستهلاك المنتوجات ذات الضرورة الملحة . وهكذا فعلى اثر انخفاض أسعار المنتوجات الغذائية المستوردة بصفة خاصة ، فان النفقات الصافية للخزينة المنجزة في هذا المضمار والمساوية لـ 1.655 مليون درهم ، قد استقرت بجلاء دون اقتراحات الاعتمادات المقررة . ووصلت المبالغ الاجمالية المدفوعة 280 مليون درهم فيما يرجع الى تسويق الحبوب ، و 908 ملايين فيما يخص السكر و 644 مليونا فيما يتعلق بالمنتجات البترولية ، و 200 مليون بالنسبة للزيوت الغذائية و 112 مليون بخصوص الاسمدة ، و 31 مليونا فيما يرجع

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الى الاسمنت و 24 مليونا فيما يتعلق بالمنتجات البترولية . وسوف تتم مراجعة هذه النفقات بصورة تدريجية عن طريق رفع أسعار المنتجات المستفيدة من الاعانات المالية ، مثل ما كان الامر على الخصوص بالنسبة للمحروقات التي وقع تعديل في أسعار بيعها بالتقسيط في نهاية سنة 1975.

وتحددت نفقات التسيير الصرفة التي تصاعدت بنسبة 15 % ، في 5.346 مليون درهم بدل 4.605 ملايين في عام 1974 . كما أن نفقات مستخدمي الادارات التي تعادل 3.259 مليون درهم ، أي 43 % من النفقات العادية ، قد ارتفعت بنسبة 14 % ، في حين سجلت مصاريف العتاد والاشغال الكبرى المتعلقة بالصيانة ، ببلوغها 1.696 مليون درهم ، زيادة تفوق نسبتها 39 %.

أما أعباء الدين العمومي التي تصاعدت بمعدل 15 % ، فقد بلغت 566 مليون درهم ، منها 361 مليون درهم برسم اداءات الفوائد التي زادت بنسبة 27 % ، و 205 ملايين برسم التسديدات في الرأسمال التي بقيت على العكس من ذلك ثابتة من سنة لاخرى . وقد احتفظت التسديدات في الرأسمال والفوائد في مجموعها بنفس الاهمية النسبية التي كانت عليها في سنة 1974 ، أي بنسبة تقل عن 7 % من المداخيل العادية . غير أن التصاعد الاخير لاستدانة الخزينة لم يلبث أن ينعكس خلال السنوات المالية المقبلة على أعباء الدين العمومي ، التي ينتظر أن تصل في نهاية سنة 1976 الى 800 مليون درهم أي 9 % من المداخيل العادية التقديرية.

وقد استعملت الاعتمادات المفتوحة للتجهيز في قانون المالية ، في حدود 71 % تقريبا أي بنصيب أهم منها في عام 1974 ، الذي كانت فيه نفقات الاستثمارات تمثل 62 % من الاعتمادات التقديرية الواردة في الميزانية . أما النفقات التي تمت في هذا الصدد في سنة 1975 ، والتي عرفت تزايدا بارزا نسبته 85 % خلال عام 1974 ، فقد تضاعفت تقريبا من سنة لاخرى لتصل الى 4.454 مليون درهم (1) وبخصوص النفقات المدرجة في الميزانية فيما يتعلق بوزارة المالية ، فقد بلغت وحدها ما مجموعه 1.466 مليون درهم بدلا من 306 ملايين في السنة الماضية ، وذلك على اثر ما حدث في آن واحد ، من زيادة المدفوعات الى الصندوق الخاص للتنمية الجهوية ، التي تجاوزت 600 مليون درهم ، ومن مساهمات الدولة في انجاز مشاريع صناعية ذات مصلحة عمومية ، ومن تسديد مكافآت التجهيز . وكان الامر كذلك بالنسبة الى وزارة الاشغال العمومية والمواصلات التي ارتفعت نفقاتها البالغة 1.075 مليون درهم بمقدار الضعف في ظرف سنة واحدة ، من جراء الشروع المتزايد في تنفيذ أشغال البنايات الاساسية.

ويتبين من خلال هذا التحليل لنفقات وموارد الخزينة أن الميزانية العادية سجلت فائضا يعادل 923 مليون درهم مقابل 543 مليونا في عام 1974 . الا أنه نظرا للتوسع الذي عرفته نفقات التجهيز ، فإن هذا الفائض من الموارد الخاصة لم يمثل سوى 20،7 % من تمويل الاستثمارات مقابل 24،3 % في العام السالف . وبناء على أرصدة العمليات المنجزة خارج اطار الميزانية ، والاموال المخصصة للنفقات المأمور بدفعها فان عجز الخزينة تحدد في آخر الامر في 3.298 مليون درهم مقابل 1.563 مليونا خلال سنة 1974.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 37.

تمويل عجز الخزينة

ومن أجل الحفاظ على توازن ميزان الاداءات لجأت السلطات العمومية بقدر واسع الى مختلف الاعتمادات الخارجية وخاصة بطرحها لاول مرة اقتراضا على صعيد السوق الدولية للرساميل . وكانت هذه السياسة مصحوبة في نفس الوقت بتخفيض الالتجاء الى الموارد الداخلية من أصل نقدي التي لم تمثل الا 37،3 % من التغطية الاجمالية عوض 85،5 % خلال عام 1974 . وفي نهاية الامر تحقق تمويل العجز في حدود 1.509 مليون عن طريق المساعدات الخارجية والباقي أي 1.789 مليونا بواسطة الموارد الداخلية ، منها 1.231 مليونا من أصل نقدي.

المساعدات الخارجية

بلغت الاموال التي استلمتها الخزينة برسم الاقتراضات الخارجية في عام 1975 المقدار القياسي المتمثل في 1.509 مليون درهم عوضا عن 333 مليونا في السنة المنصرمة ، حيث غطت بذلك ما قرب من نصف عجز خزينة الدولة . وهذه المساعدات المتكونة من اعتمادات طويلة الامد ، بمبلغ 1.716 مليون درهم ، تم الحصول عليها في أغلبها في اطار التعاون الثنائي لدى الهيآت المالية الدولية . وبالاضافة الى هذا ، تم في 18 دجنبر ، سحب أول لقسط مقداره 50 مليون دولار ، من الاقتراض البالغ 200 مليون دولارا ، الذي طرح خلال شهر غشت في السوق الدولية . وهذا الاقتراض الذي يعتبر الاول من نوعه في المحياة الاقتصادية للمغرب المستقل ، وقع التعاقد عليه لمدة سبع سنوات مع مجموعة من البنوك العربية الامريكية والاروبية.

وقد توبعت خلال الاشهر الاولى في سنة 1976 هذه السياسة المتجسمة في اللجوء الى الاقتراضات الخارجية ، والتي أمكن انتهاجها كذلك ، بفضل قدرة الاستدانة الواسعة للبلاد ، عن طريق السحب من الاعتمادات التي سبق فتحها ، وعن طريق اصدارات جديدة سواء على صعيد سوق الرساميل أم لدى الدول الاجنبية أو الهيئات المالية الدولية.

الاقتراضات الداخلية

ارتفع الدين العمومي الداخلي بمقدار 669 مليون درهم منها 472 مليونا تتعلق بالاقتراضات القصيرة الامد ، و 227 مليونا برسم المساعدات ذات الامد الطويل . وما يزال المكتتب الرئيسي هو الجهاز البنكي الذي تصاعدت محفظته من السندات العمومية ، لوحدها ، مبلغ 504 مليون درهم.

الودائع بالخزينة وبمركز الشيكات البريدية

ان الودائع لدى المحاسبين العموميين ، التي نمت بصفة اجمالية بـ 732 مليون درهم في عام 1974 ، قد انخفضت على العكس في سنة 1975 ، بما قدره 144 مليونا ، وذلك أساسا ، بسبب التغييرات التي اعترت بصفة عابرة حسابات المكاتب العمومية للانتاج أو للتسويق . وارتفعت الاموال المتروكة رهن اشارة مركز

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الشيكات البريدية بمبلغ 123 مليون درهم ، في حين عرفت الاموال المودعة لدى الخزينة ، تقلصا مقداره 267 مليونا . أما الموارد ذات الصبغة النقدية المندرجة في هذا المجموع من الحسابات فقد نقصت في ظرف سنة بما قدره 141 مليون درهم.

الالتجاآت الى معهد الاصدار

تصاعدت التجاآت الخزينة الى التسهيلات المقدمة من لدن بنك المغرب ، بما قدره 868 مليون درهم بدل 232 مليونا في السنة التي خلت . غير أن تطور هذه التسهيلات قد كشف مع ذلك خلال السنة عن وضعية مالية للخزينة كانت أقل حدة منها في آخر السنة ، وهي الفترة التي قامت فيها الخزينة بتسديد بعض الاستحقاقات . وهكذا بقيت تسبيقات معهد الإصدار في أغلب الاحيان خلال الاشهر التسعة الاولى ، أدنى بكثير من مستواها المسجل في دجنبر 1974 ، حيث أن صعوبات السيولة لم تحمل الخزينة على اللجوء الى البنك المركزي الا ابتداء من شهر أكتوبر أولا في حدود 200 مليون درهم ثم بقدر واسع ، خصوصا في أواخر أيام السنة.

وقد بلغت الديون الاجمالية لبنك المغرب على الخزينة في مجموعها ، بتاريخ 31 دجنبر 1975 ، ما قدره 3.019 مليون درهم بدلا من 2.151 مليونا في نهاية السنة الماضية ، هذا وقد استعمل برمته التسبيق القانوني الذي وقع رفعه في مستهل السنة من 446 الى 748 مليون درهم ، ليطابق عشر المداخيل العادية للسنة السالفة . كما أن القسط الاخير بمقدار 500 مليون دلهم المتعين حسمه من التسبيق البالغ ملياراً واحدا من الدراهم والممنوح عام 1974 قد استعمل بكامله ناقلا بذلك الى ملياري من الدراهم مجموع التسهيلات الاتفاقية . أما المساعدات الاخرى فقد نتجت عن تعبئة الخزينة للسفاتيج الجمركية والالتزامات المكفولة بما قيمته 71 مليون درهم ، وعن زيادة 51 مليون درهم في الاموال التي أودعها البنك المركزي في حسابه الجاري البريدي والتي وضعت بالتالي بشكل غير مباشر رهن اشارة الخزينة.

ولقد بدت تدخلات البنك المركزي التي تمثل 70 % من وسائل التمويل النقدية بدل 17 % في سنة 1974 ، راجحة في 31 دجنبر 1975 غير أنه نظراً لاتساع دائرة المساعدات الخارجية ، فان المواد الداخلية ذات الصبغة النقدية التي ما زالت مرتفعة من حيث القيمة المطلقة حيث بلغت 1.231 مليون درهم مقابل 1.336 مليونا في العام المنصرم ، لم تساهم في تمويل عجز الخزينة الا في حدود 37،3 % بدلا من 85،5 % خلال سنة 1974.

حركة النقد

اذا كانت السنة الماضية قد سجلت توسعا في وسائل الاداآت بحوالي 29 % ، وذلك من خلال وضعية اتسمت بنمو اقتصادي قوي وبضغوط حادة في مجال الاسعار ، فان سنة 1975 تميزت بزيادة جديدة وقوية في الموجودات النقدية وشبه النقدية ، بلغت 20،5 % ، وذلك على الرغم من ارتفاع معتدل في الانتاج الداخلي قدر من حيث الحجم بـ 2،2 % ، وتصاعد في الاسعار في حدود 7،9 % .

أما معدل تكوين السيولات الجديدة ، الذي بلغ حسب المتوسط الشهري 23،6 % ، فقد ظهر مساويا للمعدل الذي لوحظ في السنة السابقة أي 23 % ، في حين أن الانتاج الداخلي الاجمالي محسوبا بالدراهيم الجارية لم يرتفع في سنة 1975 سوى بـ 11 % تقريبا مقابل 25 % في سنة 1974.

وفيما يخص متوسط المعدل الخاص باصدار العملات النقدية الجديدة في سنة 1975 ، فمع أنه يتناسب مع تصاعد الطلب الداخلي بما يناهز 24 % ، والذي يرجع الى الانتعاشة الملحوظة في مجال الاستثمارات وبدرجة أقل الى الزيادة في الاستهلاك ، الا أن هذا لا يمنع مع ذلك من وجود فارق محسوس خلال هذه السنة ، بين التطورات الخاصة بالانتاج الداخلي ، وبين المجموعة النقدية . وهذا التباين هو الذي يرجع اليه آخر الامر جانب كبير من الاختلال الذي لم يعهد حتى الآن ، والذي ظهر في غضون السنة ، بين الامكانيات المحدودة للعرض الداخلي من جهة ، وبين الطلب الاجمالي الذي ارتفع بقوة من جهة أخرى . وهكذا فان الحاصل الصافي لرؤوس الاموال الاجنبية الذي مول نتيجة لهذا العجز الحاصل في الموارد ، يبرز من جديد في ميدان النفقات الداخلية كما ينعكس جزء منه في الزيادة في المتداول النقدي.

وعلى صعيد مقابلات المجموعة النقدية ، فان مصدر الموجودات النقدية الجديدة التي أحدثت في سنة 1975 ، تجلى بنسب متساوية تقريبا ، في نمو الديون على الخزينة ، وفي اتساع دائرة القروض المقدمة للاقتصاد ، في حين أن الحجم الصافي لاحتياطات الصرف سجل نقصا طفيفا لاول مرة منذ سنة 1958.

الموجودات النقدية وشبه النقدية

وصل الحجم الاجمالي للموجودات النقدية وشبه النقدية عند نهاية دجنبر 1975 الى 14.275 مليون درهم ، مسجلا بذلك في مدى سنة زيادة 2.428 مليون درهم ، أي 20،5 % بدلا من 28،9 % في سنة 1974 و 16،6 % في سنة 1973 ، و 17،9 % في سنة 1972 . الا أن المتوسط السنوي لمستويات نهاية الشهر قد زاد بـ 23،6 % أي بمعدل يقترب من نسبة 23 % التي لوحظت قبل ذلك بسنة.

وباستثناء ما حدث في شهر فبراير ، من اندفاعة ناتجة عن تدعيم مؤقت لبعض الايداعات في دفاتر الخزينة ، فان الزيادة في المجموعة النقدية ظلت معتدلة طيلة الاشهر الخمسة من السنة بحيث لم يصل الفارق عند نهايتها ، بالقياس الى شهر دجنبر سوى 434 مليون درهم أي 3،7 % . أما التوسع في الرموز النقدية الذي ابتدأ بارتفاع قوي جدا في شهر يونيو بلغ 2،6 % ، فقد استمر بعد ذلك بدون انقطاع الى نهاية السنة ، وازداد بشكل خاص في شهر شتنبر ودجنبر وذلك خصوصا بسبب تصاعد نفقات الخزينة . فخلال شهر دجنبر وحده ، بلغت الزيادة في المجموعة النقدية 693 مليون درهم أي 5،11 % ، معادلة بذلك لما يزيد عن ربع الفارق السنوي الكلي.

ويبين الجدول التالي التطور المقارن للمجموعة النقدية ومكوناتها خلال السنوات الاربع الاخيرة (1).

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 38 الى 47

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

– المبالغ عند نهاية السنة (بملايين الدراهم).

– التغييرات بالقياس للسنة السابقة (بالنسبة المائوية).

	1972	1973		1974		1975	
	المبالغ	المبالغ	التغييرات	المبالغ	التغييرات	المبالغ	التغييرات
أ) الموجودات النقدية	7.338	8.574	+ 16،8	10.830	+ 26،3	12.838	+ 18،5
العملة الورقية	2.945	3.412	+ 15،8	4.064	+ 19،1	4.651	+ 14،4
العملة الكتابية	4.393	5.162	+ 17،5	6.766	+ 31،1	8.187	+ 21،0
ب) شبه العملة	547	620	+ 13،3	1.017	+ 64،0	1.437	+ 41،3
مجموع المجموعة النقدية (أ + ب)	7.885	9.194	+ 16،6	11.847	+ 28،9	14.275	+ 20،5

ورغم ارتفاع معدلات الزيادة الخاصة بكل من مكونات المجموعة النقدية ولاسيما بالنسبة للموجودات لاجل ، فقد ظلت مع ذلك ، دون الارقام التي تحققت في سنة 1974 . وهكذا استقرت هذه المعدلات عند 14،4 % بالنسبة للعملة الورقية مقابل 19،1 % في السنة الماضية ، وعند 21 % بالنسبة للودائع تحت الطلب مقابل 31،1 % ، ثم عند 41،3 % بالنسبة لشبه العملة مقابل 64 %.

ولقد أدى هذا التمايز المحسوس في معدلات الزيادة في مختلف هذه العناصر الى نوع من التغيير في بنية المجموعة النقدية . فقد انتقلت حصة الودائع لاجل في بحر سنة من 8،6 % الى 10 % ، في حين انخفضت حصة العملة الورقية بما يقترب من نقطتين حيث تحددت بـ 32،6 % ، أما حصة العملة الكتابية التي بلغت 57،4 % فقد كادت تعرف وضعية مستقرة من سنة لاخرى.

العملة الورقية

بلغ حجم الاوراق والقطع النقدية المتداولة في 31 دجنبر 1975 : 4.651 مليون درهم ، مسفرا بذلك بالقياس لنهاية السنة الماضية عن زيادة 587 مليون درهم ، أي ما نسبته 14،4 % . فبينما امتد التقهقر الذي يلاحظ عادة في بداية السنة ليشمل الاشهر الثلاثة الاولى منها ، وفي حين ظل مقدار العملة الورقية الى نهاية شهر يونيه يقل بـ 29 مليون درهم عن الحجم الذي وصل اليه في دجنبر 1974 ، فان النصف الثاني من السنة قد سجل حركة توسع مستمرة . وتحت تأثير العوامل الموسمية كحركة تسويق محصول الحبوب ، وانصراف الناس الى قضاء العطل ، ارتفع الرصيد المالي لدى المؤسسات والخواص بشكل كبير في شهر يوليوز . أما ما لوحظ بصورة أكثر استثناء ، من التوسيع في تداول العملة الورقية إبتداء من شهر أكتوبر ، فمرجعه الى الزيادة في النفقات التي تستوجبها بداية الدخول المدرسي والاعياد التي صادفت نهاية شهر رمضان ، كما أنه قد يعزى ايضا إلى التحضير للمسيرة الخضراء ، والقيام بها . وقد نتجت الزيادة في النقد خلال شهر دجنبر في آن واحد عن التقاء اعياد رأس السنة ، وعيد الاضحى ، وعن ارتفاع النفقات العمومية ، وتسويق منتجات الزيوت والحوامض . فكان من أثر هذه التطورات المتعاقبة للعملة الورقية التي ارتفعت على التوالي خلال أشهر يوليوز وأكتوبر ودجنبر إلى 144 و 115 و 248 مليون درهم ، ان مثلت في مجموعها 86 % من الارتفاع السنوي للارصدة.

العملة الكتابية

بلغ مجموع الحسابات الدائنة للمؤسسات والخواص لدى الجهاز البنكي ، والخزينة ومركز الشيكات البريدية في 31 دجنبر 8.187 مليون درهم ، مسجلا بذلك بالمقارنة مع نهاية سنة 1974 زيادة قدرها 1.421 مليون درهم أي 21 % ، الا أنها كانت أقل سرعة من الزيادة التي لوحظت أثناء السنة الفارطة ، والتي بلغت 1.604 ملايين درهم ، أي 31 %.

وقد تحقق هذا التكوين الجديد للودائع بصفة غير منتظمة على مدار السنة بسبب التقلبات الشديدة الاتساع التي انطبعت بها حركة بعض المكونات.

وهكذا ففي الوقت الذي سجلت فيه الودائع البنكية زيادة مطردة باستثناء شهر يبراير ونونبر – فان الموجودات المالية التي يديرها المحاسبون العموميون ، قد عرفت تغييرات واسعة ترجع بنوع خاص الى حركة نقل مداخيل متأتية من مكاتب عمومية مختلفة في الحسابات الخصوصية للخزينة.

وبعد أن كان التوسع في العملة الكتابية معتدلا خلال الاشهر الستة الاولى من السنة ، فانه عرف ارتفاعا في الاشهر الاخيرة منها ولاسيما في شهري شتنبر ودجنبر سيرا في ذلك مع نمو التداول النقدي.

وعن الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي ، التي بلغت ما مجموعه 7.073 مليون درهم في 31 دجنبر 1975 فانها تصاعدت بمعدل سنوي يناهز 28 % ، وبذلك تكون قد عادت الى الحصة التي كانت تمثلها ضمن مجمل العملة الكتابية في نهاية 1973 ، أي 86،4 % مقابل 81،5 % في سنة 1974 ، في حين وقع على العكس من هذا هبوط بنسبة 11 % في حجم الودائع لدى المحاسبين العموميين.

الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي

بعد أن تقلبت بصورة واسعة على مدار السنة كلها الحسابات التي يديرها بنك المغرب والتي تتكون أساسا من الموجودات المالية للادارات والمؤسسات المالية ، فانها بلغت 191 مليون درهم في 31 دجنبر ، محققة بذلك زيادة من نهاية سنة لاخرى قدرها 25 مليون درهم ، أي 15،1 % في حين أنها ارتفعت في سنة 1974

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بـ 37 مليون درهم أو 28،7 % . وبهذا المستوى تظل لا تمثل سوى 2 % تقريبا من الحجم الاجمالي للعملة الكتابية.

وبلغ مجموع الحسابات تحت الطلب لدى البنوك التجارية 6.882 مليون درهم محققا بذلك خلال سنة واحدة زيادة 28،8 % ، وهي نسبة تفوق بصورة ملموسة زيادة 23،9 % التي لوحظت خلال العام الماضي.

ولقد تجلى منذ الاشهر الاولى من السنة ، أن معدل نمو الودائع في البنوك أسرع من معدل الزيادة الاجمالية للمجموعة النقدية . وهكذا ، فعند نهاية شهر يونيه استفادت الحسابات البنكية تحت الطلب من تقهقر الارصدة من العملة الورقية ثم من استقرارها بعد ذلك ، بحيث سجلت ارتفاعا قدره : 712 مليون درهم ، أي 13،3 % في حين أن المجموعة النقدية الكلية لم تكن قد زادت عند نفس هذا التاريخ الا بـ 6،3 % . وفيما يخص تكوين الودائع البنكية تحت الطلب فعلى الرغم من أنها عرفت نوعا من التباطؤ الخفيف في بداية النصف الثاني من السنة من جراء استئناف خروج الاوراق النقدية وتزايد التسديدات مع الخارج ، الا أنها تمكنت مع ذلك من أن تواصل فيما بعد حركتها التصاعدية . وهكذا تم في نطاق واسع تعويض الانخفاض الطفيف الذي لوحظ بادىء الامر ، بالارتفاع الذي حدث في الشهر الاخير من السنة ، والذي بلغ 480 مليون درهم ، أي 7،5 % وقد شكل هذا الارتفاع بمفرده زهاء ثلث الفاوق السنوي.

أما الحسابات الجارية المفتوحة للمؤسسات التجارية والصناعية ، التي سجلت مسايرة في ذلك اتساع دائرة القروض ، ارتفاعا بنسبة 25،7 % ، فقد بلغت في نهاية السنة 3.496 مليون درهم ، أي ما يعادل أكثر من نصف مجموع الودائع تحت الطلب ، في حين ارتفعت حسابات الشيكات المفتوحة في جلها للخواص الى 3.190 مليون درهم بعد أن كانت قد عرفت معدلا سنويا للنمو متصاعد جدا وصل الى 31،3 % . ويرجع هذا الصعود الملموس في حسابات الشيكات في جزء منه الى الزيادة بمبلغ 310 ملايين درهم أي 48،9 % في ودائع الشغالين المغاربة بالخارج وما صاحبه من توسع جديد في حسابات الدفاتر التي احدثت في شهر يوليوز 1974 ، والتي انتقلت في مدى سنة من 85 الى 175 مليون درهم.

يوازي هذا ، أن الحسابات الدائنة المختلفة التي ظل رصيدها الاجمالي بدون تغيير تقريبا خلال سنة 1974 ، زادت بنسبة 45،2 % لكي تستقر عند مبلغ 196 مليون درهم.

الودائع التي يديرها المحاسبون العموميون

يبلغ الحجم الكلي للودائع ذات الصبغة النقدية التي يديرها المحاسبون العموميون في أعقاب تطور غير منتظم : 1.114 مليون درهم مسجلا بذلك في مدى سنة تراجعا مقداره 141 مليون درهم ، أي حوالي 11،2 % ، على أن هذه الحركة التراجعية الممتدة على مدى سنة ليست مع ذلك مهمة ، اذ سجل شهر دجنبر 1974 بصورة عابرة واستثنائية ، مستوى مرتفعا فيما يخص أموال المؤسسات والخواص المعهود بها للخزينة . وبصفة عامة ، فان أهم التغييرات التي لوحظت أثناء السنة تبدو وثيقة الصلة بحركة الودائع المتروكة في الحسابات من جانب المكاتب العمومية . وهكذا حدث عقب التحويلات التي قام بها على الخصوص المكتب الشريف للفوسفاط ، أن ارتفع مؤقتا رصيد هذه الحسابات بصفة ملموسة ، وخاصة في شهر يبراير وشتنبر ، ثم بصورة أقل في شهر يوليوز أي الشهر الذي تتعرض فيه الودائع لآثار الضغوط الناجمة عن عمليات السحب التي يقوم بها الخواص ولاسيما منهم الموظفون ، وذلك كما هو الحال في شهر دجنبر.

أما الموجودات المالية لاصحاب الحسابات الجارية البريدية التي بلغت في مجموعها 547 مليون درهم في نهاية دجنبر 1974 ، فقد انتقلت وحدها في مدى سنة الى 636 مليونا من الدراهم . الا أن هذا الارتفاع البالغ 89 مليون درهم أي 16،3 % والذي شمل جميع فئات المودعين – خواصا وجماعات خصوصية أو عمومية – لم يحدث مع ذلك سوى في شهر نونبر ، وهكذا فحتى هذا التاريخ ظل الحجم الكلي للاموال دون المستوى الذي بلغه في 31 دجنبر الماضي.

شبه العملة

بعد الزيادة الملحوظة التي شهدتها سنة 1974 والتي بلغت نسبتها 64 % بعد وضع اصلاح المعدلات الدائنة ، تدعم من جديد في سنة 1975 حجم شبه العملة التي تديرها بنوك الودائع ، والممثلة في الحسابات والسندات ذات الاجل المحدد ، بمقدار 420 مليون درهم أي أكثر من 41 % وباستثناء بعض التراجع في شهر يونيه ، فان الموجودات شبه النقدية قد نمت طيلة السنة بمعدل مرتفع . وقد ارتبط هذا التدعيم المتزايد في الودائع البنكية بالاصلاح الذي أدخل على هيكل الفوائد الدائنة في شهر يوليوز 1974 والذي امتد العمل به في غضون السنة بادخال تعديل جديد على اسعار الفائدة الدائنة . وهكذا تم مرة أخرى في شهر يوليوز من سنة 1975 رفع معدلات الفوائد التي تعطى عن الودائع لاجل بنقطة أو بنصف نقطة ، وذلك حسب آجال استحقاقها الاولية ، في حين احتفظ بقاعدة عدم تعيين حد أعلى للفوائد المؤداة عن الودائع التي تتجاوز سنتين.

سيولة الاقتصاد

يمكن استكمال تحليل حركة المجموعة النقدية بشكل مفيد عن طريق تقدير السيولة الكلية للاقتصاد ، التي تضم ليس فقط العملة الورقية ، والعملة الكتابية تحت الطلب والودائع البنكية لاجل ولكنها تشمل أيضا الاصول المالية القابلة للتعبئة فورا أو القابلة للتحويل بسرعة الى وسائل أداء من طرف المؤسسات أو الخواص الذين يمتلكونها . ويتعلق الامر بالودائع لدى صندوق التوفير الوطني ، ولدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي ، وكذا السندات القصيرة الاجل التي تصدرها الخزينة أو البنك الوطني للانماء الاقتصادي والتي يكتتب فيها القطاع الخاص غير البنكي.

وقد بلغت سيولة الاقتصاد على أساس هذا التحديد 13.242 مليون درهم في المتوسط الشهري ، مسجلة في بحر سنة ارتفاعا بنسبة 23،2 % بحيث تعادل بشكل محسوس مع ارتفاع 22،3 % الذي لوحظ في سنة 1974 . يقابل هذا ، أن زيادة الناتج الوطني الاجمالي لم تبلغ الا 13،2 % في نظير ما يربو على 27 % في السنة السابقة ، وبذلك تسفر على صعيد السيولات ، عن نفس الاختلال الذي ظهر على صعيد الكتلة النقدية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى اثر هذا ، ارتفع بشكل محسوس فى سنة 1975 معدل سيولة الاقتصاد الذى يوضح العلاقة بين المقدار الاجمالى للاموال السائلة ، والتوظيفات القصيرة الاجل المحسوبة على أساس المتوسط الشهرى من جهة ، وبين الناتج الوطنى المعبر عنه بالدراهيم الجارية ، بحيث انتقل من 38،2 % الى 41،6 % . ولا يعتبر هذا التوسع الا تأكيدا للاختلال الذى حدث خلال السنة بين العرض المحلى للامتعة والخدمات ، وبين الطلب ، بصورة لم يتأت معها سداد النفقات الفعلية الا على حساب تفاقم العجز فى موارد البلاد.

	1971	1972	1973	1974	1975
معدل الزيادة فى :					
ـ المجموعة النقدية :					
فى نهاية السنة	12،4	17،9	16،6	28،9	20،5
فى المتوسط الشهرى	7،8	15،9	15،5	23،2	23،6
ـ السيولات :					
فى المتوسط الشهرى	8،2	15،8	15،1	22،5	23،2
ـ الناتج الوطنى الاجمالى	9،9	9،0	7،1	27،3 (..)	13،2 (..)
معدل سيولة الاقتصاد	37،7	36،8	39،8	38،2 (.)	41،6 (..)

مقابلات الكتلة النقدية

اذا كان تكوين السيولات الجديدة فى سنة 1974 مصحوبا بزيادة مشتركة للمقابلات الثلاث الكبرى للمجموعة النقدية ، فى سنة 1975 فان القروض الداخلية ـ المكونة من الديون على الخزينة والقروض الاقتصادية ، هى التى بدت لوحدها وبنسب متساوية تقريبا ، وراء توسع الموجودات النقدية وشبه النقدية . ولاول مرة منذ سنة 1968 ، فان الموجودات الخارجية الصافية التى كان أثرها حتى الآن بارزا جدا فى توسيع سيولة الاقتصاد نظرا لنموها المستمر قد سجلت تراجعا طفيفا . وبالنظر للقروض الداخلية اجماليا ، فانها زادت بـ 2.449 مليون درهم ، أو 23،5 % مقابل 29،2 % فى سنة 1974 . وعقب هذا التطور نزلت الحصة التى تمثلها احتياطات الصرف فى بنية مقابلات المجموعة النقدية من 16 % الى 13 % فى حين ارتفعت حصة الديون على الخزينة الى 44 % مقابل 43 % فى 31 دجنبر 1974 ، وتصاعدت الاهمية النسبية للقروض المقدمة للاقتصاد فى ظرف سنة بحوالى نقطتين لتستقر عند 43 % تقريبا.

ويبين الجدول التالى تطور مقابلات المجموعة النقدية خلال السنوات الاربع الاخيرة :

ـ المبالغ عند نهاية السنة (بملايين الدراهم).

ـ التغييرات بالقياس للسنة السابقة (بالنسبة المائوية).

	1972	1973		1974		1975	
	المبالغ	المبالغ	التغييرات	المبالغ	التغييرات	المبالغ	التغييرات
الموجودات الخارجية الصافية	1.301	1.446	+ 11،1	1.984	+ 37،2	1.908	— 3،8
الديون على الخزينة منها :	3.584	3.998	+ 11،5	5.330	+ 33،3	6.558	+ 23،0
بنك المغرب	(1.678)	(1.872)	(+ 11،6)	(2.089)	(+ 11،6)	(2.948)	(+ 41،1)
محفظة السندات العمومية للبنوك	(1.172)	(1.400)	(+ 19،4)	(1.969)	(+ 40،6)	(2.473)	(+ 25،6)
القروض للاقتصاد	3.346	4.079	+ 21،9	5.110	+ 25،3	6.331	+ 23،9
مجموع المقابلات	8.231	9.523	—	12.424	—	14.797	— 522 —
عناصر مختلفة (تسوية العناصر غير المحسوبة)	— 346	— 329	—	— 577	—	14.275	—
المجموعة النقدية	7.885	9.194	—	11.847	—		—

وخلافا للسنوات الماضية فان تطور المجموعة النقدية فيما بين نهاية سنة وأخرى ، قد بدأ فى سنة 1975 مرتبطا فقط بنمو الديون على الخزينة والقروض للاقتصاد ، ما دامت الموجودات الخارجية قد أسفرت عن نقص . على أن التحليل الزمنى لمختلف الحركات التى حدثت فى غضون السنة ، يسمح بالتمييز بين التأثيرات المجتمعة لكل من المقابلات . وهكذا كان التوسع فى القروض مصحوبا حتى شهر أكتوبر بتقوية لاحتياطيات الصرف ، فى حين أن الديون على الخزينة ظلت عند مستوى منخفض جدا طيلة القسم الاكبر من السنة ـ ذلك أن مقدارها كان الى نهاية شهر غشت ما يزال دون الرقم المسجل فى 31 دجنبر الماضى ، ولم ترتفع التزامات الخزينة الا ابتداء من

(*) ارقام مصححة
(**) ارقام مؤقتة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

شهر شتنبر ، وقد تأكد هذا الارتفاع فى الاشهر التالية لكى يبلغ ذروته خلال الايام الاخيرة من السنة.

الموجودات الخارجية

حل محل النمو القوى فى الموجودات الخارجية الذى لوحظ فى سنة 1974 ، تقلص ضعيف فى سنة 1975 مقداره 76 مليون درهم أى 3،8 % الامر الذى نزل بالرصيد الصافى للاحتياطيات من العملات الاجنبية الى 1.908 ملايين درهم ، وبينما كان الوضع الدائن بازاء بلدان منطقة الاوفاق الثنائية قد تصاعد نسبيا بـ 71 مليون درهم ، على اثر زيادة فى الديون على الاتحاد السوفياتى ، فان الانخفاض شمل فقط الموجودات المحررة بالعملات القابلة للتحويل التى يتولى معهد الاصدار أساسا مهمة تدبيرها.

وشهد الحجم الاجمالى لوسائل التسديدات الخارجية خلال السنة تناوبا بين فترات انخفاضات محدودة ، ومراحل اعادة التكوين قوية جدا فى بعض الاحيان كما حدث فى شهر غشت بحيث أن المقدار الكلى للموجودات بالعملات الاجنبية ظهر عند نهاية شهر أكتوبر متجاوزا لمستوى سنة 1974 بـ 611 مليون درهم أو 30،8 % . على أن هذا الفائض قد استنفد بأكمله خلال الشهرين الاخيرين من السنة ، فى شهر نونبر أولا حيث بلغ التقلص 464 مليون درهم أى 17،8 % ، ثم بعد ذلك فى شهر دجنبر بانخفاض قدره 223 مليون درهم أو 10،5 % .

ويفسر انخفاض حجم الاحتياطيات من العملات الاجنبية الذى لم يتأت تجنبه على الرغم من أهمية المساعدات الخارجية ، العجز النهائى فى ميزان الاداءات الذى نتج بدوره عن الاختلال الكبير فى ميدان العمليات حول الامتعة والخدمات . وهكذا لم يتمكن من التعويض الكلى للضغط الواقع على الميزان التجارى والذى بلغ أكثر من 4 مليارات درهم ، عن طريق مجموع المداخيل المتأتية من السياحة ، والتحويلات والمساعدات المالية الخارجية.

الديون على الخزينة

بلغت الديون على الخزينة المحسوبة ضمن مقابلات المجموعة النقدية طيلة السنة ارتفاعا مقداره 1.228 مليون درهم ، أى 23 % غير أنه كان أقل حدة من زيادة 1.332 مليون درهم أو 33 % المسجلة خلال السنة الماضية.

وباستثناء توسع مؤقت حدث فى شهر يبراير ، والذى يرجع الى عبور أموال مودعة من طرف المكاتب العمومية للتسويق أو الانتاج ، فى حسابات الخزينة ، فان اتساع التزامات الدولة لم يقع الا خلال الاشهر الاربعة الاخيرة من السنة . وهكذا فان مقدارها الاجمالى كان حتى نهاية شهر غشت ما يزال يقل بـ 193 مليون درهم عن المبلغ الذى سجل فى 31 دجنبر 1974 . وقد كانت حركة التوسع التى ابتدأت فى شهر شتنبر بزيادة 9 % محسوسة بوجه خاص خلال الشهر الاخير من السنة ، وذلك تحت التأثير المزدوج لكل من الزيادة الموسمية القوية فى النفقات العمومية ، وارتفاع التسديدات الناجمة عن مجهود الاستثمار . وقد بلغت الزيادة أثناء هذا الشهر الاخير 718 مليون درهم ، أى 12،3 % بحيث مثلت بذلك 58 % من الزيادة السنوية الاجمالية.

ففى حين انخفضت ديون المؤسسات والخواص التى تتألف من ايداعاتهم لدى المحاسبين العموميين بـ 141 مليون درهم أى 11 % فان تصاعد التزامات الخزينة العامة تجلى على صعيد محفظة السندات العمومية للجهاز البنكى التى اتسعت بـ 26 % بدلا من 41 % قبل عام ، ثم خصوصا على صعيد مساعدات معهد الاصدار التى زادت بـ 41 % مقابل 12 % فى سنة 1974 . أما حجم سندات الخزينة المكتتب فيها من جانب البنوك ، فانه ارتفع فى مدى سنة 1969 الى 2.473 مليونا من الدراهم ، وقد تمت تعبئة 66 مليونا منها لدى بنك المغرب . ونظرا لما عرفته السيولات البنكية فى نهاية السنة من توترات فان مجموع سندات الخزينة الموجودة لديها آنذاك لم يتجاوز الا بقليل الحد الادنى الالتزامى المحدد بـ 30 % من التزامات البنوك . وعلى العكس من هذا ارتفعت ديون معهد الاصدار التى تمثل تغطية العجز النهائى للخزينة ، والالتجاء الاخير للتمويل النقدى ، حيث انتقلت فى ظرف سنة من 2.089 مليون درهم وقد حققت هذه الزيادة كلها تقريبا عند نهاية شهر دجنبر ، عقب سحب حصة 500 مليون درهم الاخيرة من التسبيق الاتفاقى البالغ مليارا ، والممنوح من طرف بنك المغرب للخزينة بتاريخ 13 مارس 1974 . واعتبارا للاستعمال الكامل لتسهيل الصندوق هذا والذى يحسب حده الاعلى بصورة تناسبية مع مداخيل الميزانية فى السنة السابقة ، فان الديون القانونية لمعهد الاصدار على الخزينة بلغت 2.748 مليون درهم فى 31 دجنبر . وقد تمثل رصيد المساعدات فى التسهيلات غير المباشرة مثل خصم الكمبيالات الجمركية أو السندات المكفولة واستعمال الخزينة العامة للاموال المتروكة من جانب بنك المغرب فى الحسابات الجارية البريدية.

القروض للاقتصاد

ساهمت القروض المقدمة للاقتصاد التى يوزعها مجموع الجهاز البنكى بما يزيد على النصف فى تكوين السيولات الجديدة ، وذلك بمقدار اجمالى بلغ 6.331 مليون درهم فى نهاية السنة ، وبتوسع سنوى قدره 1.221 مليون درهم أى ما يقرب من 24 % .

وقد نتج هذا التطور فى آن واحد ، عن اتساع دائرة القروض التى تقدمها البنوك والتى مثلت بمفردها فى 31 دجنبر ما يربو على 82 % من التسهيلات المعمولة بالموارد النقدية ، وعن نقص بسيط من المساعدات الممنوحة من طرف البنك المركزى ، وهكذا ارتفعت القروض التى تقدمها البنوك والتى اتجهت نحو الصعود منذ بداية السنة ، بمعدل ثابت الى نهاية شهر يوليوز ، الذى سجلت فى آخره زيادة 14،1 % فى نظير 11،9 % منذ سنة مضت ، وبعد نوع من التباطؤ خلال الشهرين التاليين ، شهدت القروض البنكية فى شهر أكتوبر ، بمعدل زيادة بلغ 5 % ، أقوى ارتفاع شهرى خلال السنة كلها مما يرتبط بتزايد التسديدات مع الخارج . وبفضل العمل التقييدى والمقنع الذى قام به البنك المركزى ، توقف تقدم هذا المعدل المفرط للنمو الشهرى فى القروض البنكية بحيث نزل الى 0،9 % فى نونبر ، و 2،6 % فى دجنبر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما حجم مختلف التسهيلات المقدمة من طرف معهد الاصدار بصورة أساسية الى البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة والذى بلغ 1.105 ملايين درهم . فقد انخفض من نهاية سنة لاخرى بـ 59 مليون درهم . وذلك على الخصوص عقب حركتين متعاكستين . فقد خفضت امكانية اعادة الخصم الممنوحة للبنوك بـ 151 مليون درهم ، فى حين رفع من التجاءات المؤسسات الائتمانية المتخصصة بمقدار 80 مليون درهم.

عناصر مختلفة

بلغ اذن مقدار الموارد المالية المدرجة فى المجموعة النقدية فى 31 دجنبر 1975 ، 14.275 مليون درهم ، فى الوقت الذى بلغت فيه المقابلات 14.797 مليون درهم وقد مثل الفارق وهو 522 مليون درهم ميزان العناصر المختلفة للاصول والخصوم غير المحسوبة فى الاحصائيات النقدية.

وقد بدا الفائض المتعلق بالاستخدامات النقدية عند هذا التاريخ فى تقلص اذا ما قورن بالرصيد من نفس النوع الذى تحقق فى السنة المنصرمة . أما مصدر هذا التغيير فيكن فى كون استخدامات الجهاز البنكى المعتبرة كمقابلات وخاصة منها بعض أصول بنوك الودائع ، قد زادت بسرعة أقل من سرعة الموارد النقدية . كما يرتبط بهذا كون الاصول التى لم تحسب فى مقابلات الكتلة النقدية قد تصاعدت بصورة اسرع من نمو الموارد المختلفة.

الائتمان

ارتفعت القروض المقدمة للاقتصاد من طرف البنوك فى سنة 1975 بأكثر من 1.225 مليون درهم ، أى بزيادة 25،5 % وهو معدل يقترب شيئا ما من المعدل التقديرى الذى أعلنت عنه السلطات النقدية فى مستهل السنة . فى حين أن المساعدات من نفس النوع التى وزعتها المؤسسات المالية المتخصصة قد تصاعدت فى نفس الفترة بـ 681 مليونا ، أى بمعدل 33،5 % . وكانت الزيادة فى القروض قد بلغت خلال السنة الماضية نسبة 30،2 % فيما يخص البنوك و 24،3 % بالنسبة للمؤسسات المالية المتخصصة.

وقد ارتبط توسع القروض هذا ، الذى ظل ملموسا جدا فى سنة 1975 ، بسلسلة من العوامل المختلفة . وهكذا فعلى الرغم من ارتفاع اجمالى معتدل فى الانتاج الداخلى ، فان بعض قطاعات النشاط كالصناعة أو البناء قد شهدت نموا بارزا . وكذلك كان الحال بالنسبة للاستثمارات الخصوصية وشبه العمومية ، وبالنسبة أيضا لصفقات الدولة المطابقة للزيادة القوية فى نفقات التجهيز المدرجة فى الميزانية . ولم يكن من شأن تصاعد الاستيرادات الا أن يوسع بدوره من دائرة القروض ، فى الوقت الذى تطلب فيه تمويل خزن بعض المنتجات المعدنية والقطن أو الزيوت النباتية ، تدخلا من جانب المؤسسات البنكية . وأخيرا فان ارتفاع الاسعار الذى وصل فى متوسطه الشهرى الى 7،9 % قد أثر هو أيضا على نمو القروض المقدمة للاقتصاد.

وأمام حالة من التوسع الاقتصادى مصحوبة بتوتر بعض القطاعات ووقوع ضغوط قوية على ميزان الاداءات ، فقد سارت سياسة القرض مهتمة من جهة بعدم عرقلة نمو النشاطات المنتجة فعلا ، وحريصة من جهة أخرى على التخفيف حتى من تدفقات التمويل وخاصة بفضل المراجعة الكاملة لنظام معدلات الفائدة والشروط البنكية.

وهكذا اذن ، فان السلطات النقدية قد نسقت خلال السنة بين الضبط الكمى والظرفى للقروض وبين أعمال متنوعة ذات طابع انتقائى وهيكلى . وستعرض فيما سيلى ظروف اعداد وتطبيق هذه السياسة قبل التصدى لدراسة التدخلات نفسها التى تقوم بها البنوك والمنظمات المتخصصة ، ومن جهة أخرى لبحث الآثار التى أحدثها توزيع القروض على سيولة واعادة تمويل عمليات هاتين الطائفتين من الوسطاء الماليين.

سياسة القرض

سارت المراقبة الكمية للقرض مثل السنوات الفارطة عن طريق ضبط السيولات البنكية ، وتهيئة تسهيلات اعادة التمويل الممنوحة للمؤسسات المالية المتخصصة . الا أن هذا العمل الاجمالى المحض قد صاحبته من جهة تدابير أو توجيهات ذات طابع انتقائى ، ورافقته من جهة أخرى بداية تطبيق الاصلاح الثانى لمعدلات الفائدة.

الضبط الكمى

لقد تم فيما يخص البنوك ، تحديد اتساع امكانيات اعادة التمويل المقدمة من طرف البنك المركزى بكيفية واقعية وعملية ، سيرا فى ذلك مع تطور العوامل التى تؤثر على السيولات البنكية مع المراعات فى نفس الوقت لوضعية الحسابات الخارجية والاسعار . ولئن ظل الحد الادنى للسندات العمومية بدون تغيير فى حدود 30 % قصد الاحتفاظ لصالح الخزينة فى كل سنة بحصة مالية تتناسب مع نمو ودائع البنوك ، فان المبلغ الاجمالى لمساعدات معهد الاصدار قد غير عدة مرات وبكيفيات متنوعة . ففى بداية السنة عندما كانت السيولات البنكية تتجه نحو التوسع ، اعيد تكوين معدل الاحتياطى النقدى الالزامى ، الذى كان قد خفض من 4 الى 1،50 % فى يوليوز 1974 ، بحيث رفع تدريجيا ابتداء من شهر أكتوبر ، ليستقر عند مستواه الاول وهو 4 % فى 10 يناير 1975 ، فى حين أن بطاقة « الحبوب » الخاصة التى يبلغ مقدارها 100 مليون درهم ، قد استمر العمل بها دون انقطاع لتسهيل تمويل استيرادات القمح . ففى وسط السنة وفى اطار ظروف اتسمت بزيادة التداول النقدى وانخفاض الموجودات الخارجية ، وقع فى 18 غشت رفع سقف اعادة الخصم لمدة شهر بمبلغ 100 مليون درهم ، وذلك قصد تمكين البنوك من أن تستجيب بدون صعوبات لطلبات القروض التى تعتبر عادية ، ولتسديد الاستحقاقات الجبائية . وعلى العكس من هذا ، قررت السلطات النقدية خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من السنة ، ترك السيولات البنكية تتوسع ، والتسبيقات الخصوصية تنمو بمعدل زائد . وبدلا من ذلك ، رفع القدرات العادية لاعادة التمول لدى معهد الاصدار فى وقت شجع فيه ارتفاع القروض على الزيادة فى التسديدات الخارجية والتقلص المتوالى فى موجودات البلاد من العملات الاجنبية.

أما بالنسبة للمؤسسات المالية المتخصصة، فان مساعدات البنك المركزى لها ، قد بقيت تناسبية فى آن واحد بين نمو عملياتها ، ووضعيتها ازاء الخزينة وبين المجهودات التى بذلتها لجمع موارد الادخار الداخلية أو رؤوس الاموال الخارجية . وهكذا تمت زيادة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الامكانيات الاجمالية لاعادة التمويل لصالح صندوق الايداع والتدبير لكي يتاح له توسيع نطاق القروض التي يمنحها للجماعات المحلية ، وحتى يكتتب من ناحية أخرى في الاقتراضات الصادرة من طرف البنك الوطني للانماء الاقتصادي أو القرض العقاري والفندقي . الا أنه تقرر قبل توظيف سيولات المؤسسات المالية المتخصصة ، الفائضة مؤقتا في السوق النقدية ، وجوب تخصيصها من باب الاسبقية وبفضل عملية الضمان بالسندات ، في تسديد التسهيلات الممنوحة لهذه المنظمات من طرف بنك المغرب.

وظلت بصفة عامة السلطات النقدية ، حريصة على أن تحاط علما باستمرار ، عن طريق التشاور مع ممثلي مؤسسات القرض ، أو بواسطة التحقيقات الدقيقة لتطور المساعدات الموزعة حسب القطاعات ، ووضعية السوق النقدية التي تنكشف فيها في النهاية سيولات البنوك والمنظمات المالية . ولقد أتاح هذا الاشراف المستمر ، التنسيق بين الرقابة الكمية على السيولات وبين التدابير أو التوجيهات ذات الطابع الانتقائي.

وهكذا فان توزيع قروض التجهيز الفلاحي والصناعي أو الفندقي الذي سبق أن اتخذ شكلا تخصصيا على صعيد المنظمات المالية ، قد استكمل على الصعيد البنكي بنظام مرن يتكون في وقت واحد من تدابير تشجيعية ومقنعة.

وقد أضيفت خلال السنة الى الالتزام المفروض على البنوك لتمويل حد أدنى من القروض المتوسطة الاجل يمثل 4،5 % من ودائعها ، والذي بقي بدون تغيير ، اصلاحات متنوعة ترمي الى تشجيع توزيع بعض المساعدات ، كقروض التجهيز البحري ، وتمويل الديون على الخارج وذلك بفضل تحسين اجراءات تعبئتها.

يضاف الى هذا ، أن السلطات النقدية قد أوصت البنوك في عدة مناسبات بأن تجعل قروضا متناسبة مع نمو النشاطات المنتجة حقا ، أو المتجهة نحو التصدير ، وأن توقف بعكس ذلك ، جميع المساعدات التي تبدو لها مهددة لاهداف النمو المتوازن للاقتصاد . وهكذا طلب من البنوك بصورة قاطعة أن تشجع الى أقصى حد القروض الخاصة بالتجهيز وبالتصدير ، وأن تتجنب منح القروض التي ترمي الى دعم التخزينات المفرطة ، والنشاطات المضاربية ، وأن تقدم مساعدات تعفي المؤسسات من الالتجاء الى التمويل الذاتي أو الى رؤوس الاموال الخارجية . وكذلك حضت السلطات النقدية البنوك بشدة على أن تسهل بدون مزايدات ، تنمية ايداعات التوفير ، بمعنى أن تحدد بصورة أوسع وفي شكل ودائع لاجل أصبحت أحسن مكافأة ، جانبا من العملة الكتابية . ومن شأن هذا الدعم لودائعها أن يتيح لها ضمان توسيع دائرة قروض التجهيز.

وقد تعزز الضبط الكمي للسيولات والعمل الانتقائي للبنوك في ميدان جمع الودائع ومنح القروض ، بالمحافظة على المعدلات الامتيازية سواء على مستوى التوزيع أم على مستوى اعادة التمويل ، وبصفة عامة بالمراجعة الكاملة والمعدلة لنظام معدلات الفائدة التي تعتبر أهدافها الآجلة من جهة أخرى ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي

اصلاح معدلات الفائدة

يشكل اصلاح معدلات الفائدة على نحو ما حدد وطبق أحد عناصر السياسة المالية العامة التي أعدت طبقا للتوجيهات المرسومة في مخطط 1973 – 1977 ، والتي ترمي في هذا الميدان الى تسهيل تكوين التوفير ودعمه من جهة ، ومن جهة أخرى الى اعطاء السلطات النقدية امكانية التحكم بصورة أفضل في حجم المساعدات المقدمة للاقتصاد مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع تمويل الاستثمارات والتصديرات ذات الاسبقية . وقد انتهى هذا الاصلاح ، الذي ابتدأ في يوليوز 1974 ، بعد ذلك بسنة . ومن بين النصوص التي تجلى فيها ، عدة قرارات وزارية مؤرخة بـ 8 جمادى الثانية 1394 (29 يونيه 1974) و 19 جمادى الثانية 1395 (30 يونيه 1975) ومتممة بالقرارات التنظيمية لبنك المغرب الحاملة للارقام 15 و 16 و 17 ، ثم أخيرا بالمنشور رقم 123 الصادر عن معهد الاصدار.

وكان الهدف العملي لهذا الاصلاح هو أولا تكييف معدلات اعادة التمويل لدى البنك المركزي التي لم تتغير منذ 1951 مع الظروف الاقتصادية الحالية ، وكذا معدلات الفائدة والعمولات الاخرى الواردة في الاوفاق المبرمة بين البنوك في سنة 1951 ، مع القيام في ذات الوقت بتوضيح طرف تطبيقها لكي يكون المقترضون على علم جلي بالكلفة الحقيقية لعمليات البنك ، ثم التوفيق جهد الامكان بين نظم المعدلات المطبقة من لدن مختلف الوسطاء الماليين ، واخيرا القيام من الآن بصياغة نص تنظيمي للمقتضيات الاساسية التي كانت حتى الآن تندرج ضمن الاتفاقيات المهنية ، قصد اعطائها مزيدا من القوة القانونية.

ولهذا الغرض ، وحسب الاصلاحات الاولى التي انطلقت في سنة 1974 ، فان المعدل الاساسي لعمليات بنك المغرب قد انتقل من 3،50 الى 4،50 % ، في الوقت الذي تقرر فيه معدلان مضافان بالنسبة للتسبيقات الخصوصية الممنوحة للبنوك بما يتجاوز السقف العادي لاعادة الخصم . الا أن هذا التعديل لكلفة الالتجاءات البنكية التي تجلى بصورة أكثر في تبسيط تفاوت معدلات اعادة التمويل ، قد أبقى مع ذلك بوازع من الانتقائية ، على بعض الشروط التفاضلية ، قصد تشجيع نمو الصادرات وتسويق الحبوب وكذا انعاش الاستثمارات (1) . يضاف الى هذا أنه اذا كان سلم المعدلات المدينة الخاص بالبنوك والناتج عن الاوفاق المبرمة بين هذه الاخيرة ، قد ظل مؤقتا بدون تغيير في يونيه 1974 ، فانه قد فصل في هذا التاريخ عن المعدل الاساسي لاعادة الخصم لدى البنك المركزي وشفع بضبط اولي ، لصالح المودعين ، للشروط المطبقة على عمليات الصندوق أو مسك الحسابات . وأخيرا أعيد رفع هيكل المعدلات الدائنة ورتب بشكل أحسن ، قصد اتاحة توسع ودعم التوفير ، الذي يتعين على حجمه ومدته ان يتلائما بصورة أفضل مع تمويل الاستثمارات المدرجة في المخطط.

وقد قطع الاصلاح مرحلة ثانية ابتداء من يوليوز 1975 ، وذلك من جهة ، بزيادة ثانية في الفوائد المدفوعة عن الودائع البنكية

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 53.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لاجل ، ومن جهة أخرى ، بتغيير شامل لهيكل الشروط المدينة المطبقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة.

كما وقع من جديد ، تحسين للفوائد المؤداة عن الودائع لاجل ، حتى لا تثبط عزيمة المدخرين من استمرار وجود نوع من التآكل النقدى ، وحتى لا تتباطا حركة دعم الموجودات المالية تحت الطلب التى ابتدأت بجلاء بعد اصلاح يوليوز 1974 مما ساهم بالتالى فى الحد من المحاطر المتولدة عن تحويل الاموال تحت الطلب الى قروض التجهيز . وقد تم رفع الفوائد المدفوعة عن الودائع الاطول أمدا بشكل أوسع منها فيما يتعلق بالتوظيفات الاقصر أمدا ، وهكذا زيد من جديد فى معدلات مكافأة الموارد البنكية لاجل بنصف نقطة بالنسبة للاموال التى تقل أمدها عن سنة ، وبنقطة فيما يخص الاموال التى يساوى أو يزيد أجل استحقاقها عن سنة (2).

ولقد أعيد ضبط السلم الجديد للمعدلات البنكية المدينة وتم تبسيطه وترتيبه بصورة أحسن ، فى الوقت الذى استمر فيه العمل الذى ابتدأ فى سنة 1974 لسن ضوابط موحدة للشروط البنكية الاخرى . وهكذا أعد النظام الجديد للفوائد المدينة مع مراعاة متوسط المعدل المتوازن لمردود استخدامات الجهاز البنكى ، والحد المحصل عليه فى حالة اعادة التمويل ثم الكلفة المتوسطة للموارد . ومع ترك المعدلات المدينة تتسع قليلا فى بعض الحالات ، فقد تقررت علاقة مضبوطة أكثر ، اعتبارا لوجود نوع من الانزلاق النقدى ، بين الكلفة الحقيقية للرأسمال ، وكلفة القرض البنكى . وقد سار التغيير الذى زيد بمقتضاه فى الشروط البنكية بكيفية لا تشجع معها الاستثمارات الجانبية أو التى تتطلب رؤوس أموال كبيرة ، وبصورة من شأنها حث المؤسسات على الالتجاء أكثر فأكثر الى التمويل الذاتى ، وموارد الاسواق الاجنبية ، كما توخى هذا التغيير فى الاخير تجنب الالتجاء المطلق للقروض الداخلية . فهو مراجعة تطورية بمعنى أنها ستتكيف على الدوام مع مستوى الاسعار الداخلية ، وتغيرات الايجار الدولى للنقود ، وعلى وجه العموم مع السياسة الكمية للقرض التى ستتدعم آثارها نتيجة لذلك . كما وقع تبسيط لهيكل المعدلات المدنية عن طريق اقرار تفاوت محدود فى معدلات أنواع القروض ، وبتحديد معدل صاف يضم أكثرية العمولات التى كانت موجودة من قبل . وقد تم كذلك ترتيب أفضل للسلم الجديد ، تجلى فى وجود نوع من التدرج فى المعدلات تبعا لمدة القروض ، ووضع جدول للمعدلات بالنسبة لكل نوع من المساعدات يتأتى معه الى حد ما تجسيد تكلفة توزيع المساعدات وضم بعض العمولات الملغاة (1) . وأخيرا استمر العمل على ضبط العمولات وغيرها من الشروط البنكية الاخرى ، الذى بدأ فى يوليوز 1974 . وهناك عدد معين من العمليات الاولية كتسليم دفاتر الشيكات والتحويلات المحلية سيواصل القيام بها مجانا . وقد روجع نظام توازيخ القيمة اعتبارا للاثر الحقيقى للعمليات على سيولة البنوك التى أصبح يتعين عليها من جهة أخرى أن تضع باستمرار رهن اشارة عملائها بيانا يلخص بوضوح المعدلات ، والعمولات ، والشروط البنكية التى تطبقها.

(2) يرجع للملحق الاحصائى رقم 52.

وبصفة عامة ، فان مراجعة الشروط البنكية التى استندت قبل كل شىء على اعتبارات اقتصادية ، قد أعدت سعيا وراء توضيح الكلفة الحقيقية للعمليات مع الحرص أيضا فى نطاق معين ، على مراعاة الوضع الفعلى للمعدلات ، والمزاعم المبررة للبنوك ، دون التغاضى بنفس الدرجة عن الآثار التى يمكن أن تحدثها كل هذه التعديلات على حسابها الخاص بالاستغلال . والحال أن النتائج الربحية للمؤسسات البنكية فى الصورة التى تبدو عليها بعد تطبيق هذه المراجعة ، ينبغى لها ليس فقط اتاحة توسع منهجى لشبكة الشبابيك عبر أنحاء البلاد وتحسين الخدمات المؤداة للعملاء ، بل يتعين عليها كذلك السماح بزيادة أصبحت فعلية فى يوليوز 1975 ، فى مكافأة الودائع لاجل.

وموازاة لهذا الاصلاح المدخل على نظام الشروط البنكية ، بدأ من الملائم مراجعة هيكل المعدلات المطبقة من جانب المؤسسات المالية المتخصصة قصد اقرار علاقة عادلة بين تكاليف مختلف أنواع القروض مع الاخذ بعين الاعتبار فى نفس الوقت للطابع الامتيازى الذى تكتسيه بعض القروض المقدمة للفلاحة أو للبناء ، وكذا شروط تسيير وتكاليف التمويل او اعادة التمويل التى تسود أسواق رؤوس الاموال الداخلية منها أو الخارجية (1).

المنظمات الموزعة للقرض

البنوك

الاطار التاسيسى للنشاط البنكى

بتاريخ 31 مايو 1975 ، انتهت مغربة الجهاز البنكى فى الآجال المحددة لها وطبقا للطرق التى عينها الظهير الشريف الصادر فى 2 مارس 1973 . وعقب هذه العمليات ، انتهى الامر باثنين من آخر البنوك التى كانت أغلبية رأسمالها ما تزال فى يد مساهمين أجانب ، الى تغيير عنوانهما التجارى فى سنة 1975 ، ويتعلق الامر بكل من البنك الامريكى الفرنسى السويسرى ، والبنك البريطانى للشرق الاوسط ، حيث أصبح الاول يسمى « شركة البنك والقرض » والثانى « البنك المغربى لافريقيا والشرق ».

وبعد ضم البنك المغربى للتجارة الخارجية لمؤسستين لم تتمكنا من القيام بعملية المغربة ، أصبح هناك عدد البنوك المرخص لها بمزاولة نشاطها فوق التراب المغربى خمسة عشر بنكا فى 31 دجنبر 1975 ، بدلا من سبعة عشر فى العام السابق.

وبالاضافة الى هذا ، فان الاتجاه نحو تركيز النشاط الذى سبق أن لوحظ من قبل ، قد تأكد تدريجيا . وهكذا انتقلت فى بحر سنة حصة البنوك السبعة التى يساوى حسابها الختامى على الاقل 500 مليون درهم ، ضمن الحساب الختامى لمجموع البنوك من 84 الى 87 % . كما أن أربعة من هذه البنوك جمعت وحدها حوالى ثلثى هذا القدر الاجمالى . وعلى اثر مختلف هذه الحركات والزيادات فى الرأسمال التى كانت تصاحب فى أكثر الاحيان عمليات المغربة ، وعقب

(1) يرجع للملحق الاحصائى رقم 54.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التوسع العام في النشاط البنكي ، فان مبلغ الوضعيات المحاسبية لكل بنك قد تجاوز عند نفس التاريخ ، 50 مليون درهم ، بينما كانت ثلاث مؤسسات حتى سنة 1974 دون هذا المستوى.

مبلغ الوضعيات المحاسبية

(عند نهاية السنة وبملايين الدراهم)

حجم الحساب الختامي	عدد البنوك		مجموع الوضعيات المحاسبية		النسبة المائوية من المجموع	
	1974	1975	1974	1975	1974	1975
ما يتجاوز 1.000	3	4	4.155	6.593	51	63
من 500 الى 1.000	4	3	2.728	2.485	33	24
من 300 الى 500	2	2	696	777	8	7
من 200 الى 300	—	1	—	206	—	2
من 50 الى 200	5	5	493	374	6	4
ما يقل عن 50	3	—	136	—	2	—
المجموع	17	15	8.208	10.435	100	100

وقد صوحبت هذه الحركة بنمو جديد في حقل التوزيع البنكي الذي اتسع نطاقه في سنة 1975 بافتتاح 27 شباكا جديدا مقابل 31 في سنة 1974 ، بحيث أصبحت الشبكة البنكية تضم عند نهاية السنة 380 شباكا . وعلى غرار النشاط الاقتصادي ، فان هذا الهيكل الاساسي ما زال يتركز في المنطقة الغربية في البلاد التي تشمل في الواقع 82 % من الشبابيك ، و 76 % من الودائع . وتضم الدار البيضاء وحدها 25 % من الشبابيك البنكية ، و 21 % من الودائع . الا أنه طبقا للاتجاهات الجديدة نحو الجهوية الاقتصادية فان السلطات النقدية ، حرصا منها على تحقيق توزيع اقليمي أكثر توازنا لمؤسسات القرض ، تهتم بمنح الاسبقية الى افتتاح الوكالات في المناطق التي تقل فيها ، وتعلق احداث الشبابيك في الجهات التي تحظى بنصيب وافر منها ، على الجهود المبذولة من طرف البنوك لافتتاحها في الاماكن التي تتسم بضعف الكثافة البنكية . وهكذا أحدث ما يقرب من نصف المراكز الجديدة في جهة المركز ، كما تعلقت الترخيصات الاخرى التي سجلها مجلس القرض والسوق المالية بالشبابيك التي ستفتح بداخل البلاد وشمالها.

وموازاة لهذا ، وسعيا وراء توسيع حقل نشاط الجهاز البنكي ، وتسهيل بعض العمليات مع الخارج ، فان السلطات العمومية رأت أن من الملائم الترخيص بفتح بنوك مغربية في مراكز مالية أجنبية . فبعد احداث 8 شبابيك بباريس خلال سنتي 1972 و 1973 ، من جانب البنك الشعبي خصوصا ، ثم من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية ، ازدادت الشبكة الخارجية امتدادا في سنة 1975 بافتتاح فعلي خلال شهر يناير ، لمكتب يمثل البنك المغربي للتجارة الخارجية في بيروت . وفي نفس الوقت أعطي ترخيص جديد لهذه المؤسسة نفسها ولبنك آخر لافتتاح مكتب تمثيلي لكل منهما في فرانكفورت . وبفتح هاتين الوحدتين الجديدتين سيصل مجموع عدد المراكز البنكية المحدثة أو الممثلة خارج حدود البلاد الى 11 وحدة.

حركة الموارد والاستخدامات البنكية

وصل مبلغ البيان الختامي الاجمالي لمجموع البنوك في 31 دجنبر 1975 الى 9.672 مليون درهم ، مسجلا بهذا المستوى زيادة واضحة بمقدار 1.963 مليون درهم ، أي 25،5 % وهي وان كانت أقل من الزيادة التي لوحظت في السنة المنصرمة ، والتي بلغت 31،7 % ، الا أنها تتجاوز تلك التي تحققت خلال سنتي 1973 و 1972 التي بلغت على التوالي 22 % و 15،7 % (1).

ويظهر أن التوسع في الاستخدامات يرجع الى تصاعد كل من المساعدات الممنوحة للخزينة ، والقروض المقدمة للاقتصاد ، التي ارتفعت اجماليا بـ 1.717 مليون درهم أي 25،5 % . وبالمقابل فان النمو في الموارد ناتج على الخصوص عن زيادة في الودائع تحت الطلب ولاجل بمبلغ 1.937 مليون درهم أي بمعدل أسرع نسبيا يناهز 31 %.

وفي نطاق هذه الظروف ، وباستثناء بعض الضغوط التي بلغت نوعا من القوة والتي ظهرت في غضون السنة ، فان توازن الخزائن البنكية قد تم تأمينه بدون صعوبات من نهاية سنة الى أخرى . وهكذا تبين أن الالتجاء لاعادة التمويل لدى معهد الاصدار كان أقل ارتفاعا في 31 دجنبر 1975 منه في السنة السابقة.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 48.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويبين الجدول التالي حركة الاستخدامات والموارد البنكية في ظرف سنة :

بملايين الدراهم	نهاية 1974	نهاية 1975
الاستخدامات :		
الاموال السائلة والاحتياطي النقدي	334	434
منها : الاحتياطي النقدي	(163)	(304)
الديون على الخزينة	1.986	2.496
منها : محفظة السندات العمومية	(1.969)	(2.473)
القروض المقدمة للاقتصاد	4.750	5.957
مساعدات للمؤسسات المالية المتخصصة	52	71
السندات بالمحفظة	174	216
الموجودات الخارجية (1)	187	150
التعقيرات والاستخدامات الاخرى الصافية	226	348
المجموع	7.709	9.672

بملايين الدراهم	نهاية 1974	نهاية 1975
الموارد :		
الاموال الخاصة الصافية	342	426
مخصصات للمخاطر	72	95
الودائع تحت الطلب	5.345	6.882
منها : التسبيقات على بياض (2)	(51)	(47)
الودائع لاجل	1.017	1.437
الالتزامات الخارجية	96	96
مساعدات معهد الاصدار (3)	769	592
مساعدات المؤسسات المالية المتخصصة	68	144
المجموع	7.709	9.672

الاستخدامات

بلغ مجمل القروض الى الاقتصاد الموزعة بواسطة البنوك ، بما فيها التسهيلات التي تقدمها للمنظمات المالية 6.028 مليون درهم عند نهاية السنة . ومع أن هذه القروض زادت بصورة أقل سرعة من زيادة السنة السابقة بحيث ارتفعت بـ 1.226 مليونا او 25،5 % بدلا من 28،9 % في سنة 1974 ، فانها ظلت تمثل أكثر من 62 % من الاستخدامات البنكية.

أما ديون البنوك على الخزينة التي بلغت 2.496 مليونا من الدراهم ، فقد نمت بـ 510 ملايين درهم أو 25،7 % وذلك بسبب ارتفع الحد الالزامي للسندات العمومية الذي بلغ أكثر من 25 % والذي ارتبط هو نفسه ، بارتفاع ودائع العملاء . وهكذا أصبحت هذه الاصول تمثل أكثر من ربع مجموع استخدامات الجهاز البنكي . وقد تم على العموم احترام قاعدة الحد الادنى للسندات العمومية ، ماعدا بالنسبة لبعض البنوك التي اضطرت خلال فترات الضغوط على سيولاتها ، الى الالتجاء للتسبيقات الخصوصية المضمونة بمحفظتها الالزامية من سندات الخزينة . ومع هذا ، فان حجم السندات العمومية الموجود فعلا في حوزة البنوك قد تجاوز بقليل عند نهاية السنة الحد الادنى القانوني.

وسجلت حسابات « الاحتياطي النقدي » الذي يعتبر استعمالا الزاميا للبنوك من نهاية سنة لاخرى زيادة مهمة نسبيا بلغت 86،5 % ، وهي ترجع في آن واحد الى تصاعد ودائع العملاء وما حدث في مطلع السنة من اعادة تكوين المعدل التنظيمي الى حدود 4 % بعد أن كان قد خفض مؤقتا خلال الاشهر الستة الاخيرة من سنة 1974.

اما محفظة السندات الممثلة للقروض المتوسطة الاجل التي كان عليها أن توازي كحد أدنى 4،5 % من مستحقات البنوك ، فانها لم تصل الى المستوى المفروض الا بالنسبة لبعض المؤسسات بحيث ان المعدل الحقيقي للاستخدام لم يتجاوز قط في المتوسط 3.6 % عن مجموع السنة.

وهناك نسبتان أخريان تنظمان الاستخدامات البنكية ، ويتعلق الامر بمعامل السيولة الذي أسفر ارتفاعه في ظرف سنة ، من 62 % الى 70 % ، بالنسبة لمجموع البنوك ، عن تحسن جلي في العلاقة الموجودة بين أصولها السائلة أو القابلة للتعبئة من جهة ، وبين مجموع مستحقاتها من جهة أخرى . ويتعلق الامر بعد ذلك بنسبة الملاءة التي بعد أن تجاوزت قليلا في بداية السنة مستواها الادنى ، انخفضت تدريجيا لكي تستقر مؤقتا عند ما دون المعدل القانوني المحدد بـ 5 % ، وذلك على اثر الزيادة السريعة في الودائع . على أن التصحيحات التي قامت بها بعض المؤسسات في نهاية السنة قد مكنت في هذا الصدد ، من تحسين الوضعية الاجمالية للجهاز البنكي.

الموارد

باستثناء اعادة التمويل الذي ستدرس حالته مع حركة السيولات البنكية ، فان موارد البنوك قد تكونت أساسا من ودائع العملاء ، ومن أموالها الخاصة.

وقد نمت الودائع تحت الطلب بـ 28،8 % بدلا من 24 % في سنة 1974 ، وبلغت في 31 دجنبر 6.882 مليون درهم مكونة بذلك 71 % من مجموع موارد البنوك . أما الودائع لاجل التي بلغت 1.437 مليون درهم في نهاية السنة فقد سجلت تصاعدا قدره 420 مليون درهم أو 41،3 % . الا أن هذا التوسع القوي ، الذي يرتبط في جزء منه بالرفع الجديد من معدلات الفائدة الدائنة ، يبدو شيئا ما أقل أهمية من الارتفاع الذي تحقق في السنة الماضية والذي وصل الى 597 مليونا أو 64 % ، وبعد هذا التوسع الجديد ، فان الحصة النسبية التي تحتلها الودائع لاجل ضمن المجموع الكلي للودائع قد تحسنت بنقطة ، اذ استقرت عند 17 % ، وذلك على حساب الودائع تحت الطلب التي لم تعد تمثل ارتباطا مع هذا ، سوى 83 % .

وأخيرا فان الاموال الخاصة الصافية ، بلغت 426 مليونا من الدراهم ، مرتفعة في ظرف سنة بنسبة تناهز 25 % في نظير 41 % سنة 1974 ، وبذلك تمثل عند هذا المستوى 4،4 % من مجمل الموارد البنكية.

(1) ـ باستثناء الديون على الخارج المدرجة في القروض المقدمة للاقتصاد.

(2) ـ يتضمن أيضا مبلغ الودائع تحت الطلب للبنوك ، الماخوذ عن الاخصائيات النقدية . ودائع المؤسسات المالية المتخصصة وكذا التسبيقات على بياض التي تمنح لها.

(3) ـ بما في ذلك اعادة خصم السندات المتوسطة الاجل التي تمر عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المؤسسات المالية المتخصصة

الاطار التأسيسي

باستثناء تغير بنية نظام معدلات الفائدة ، والتوسع الجديد في شبكة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي أصبح يتوفر بذلك في 31 دجنبر الاخير ، على 26 فرعا مقابل 23 في العام المنصرم ، فانه لم يدخل أي تعديل بارز في سنة 1975 على الاطار التأسيسي لنشاط المؤسسات المالية المتخصصة (1).

حركة المواد والاستخدامات

بعد أن ارتفع مجموع موارد واستخدامات مؤسسات القرض المتخصصة بـ 12،2 % في سنة 1973 ، و 18،6 % في سنة 1974 ، فانه واصل حركته الاتساعية في سنة 1975 ، بتسجيله لزيادة جد ملحوظة بلغت 32،6 % . وبوصول حسابها الختامي الاجمالي في آخر السنة الى 3.864 مليون درهم ، يكون قد مثل ما يعادل 40 % من الوضعية المالية لمجمل الوسائط ، وذلك مقابل 37،8 % في 31 دجنبر 1974 و 42 % في نهاية سنة 1973 (2).

ويوضح الجدول الآتي تطور الوضعية المالية للمؤسسات الخمس خلال سنة 1975 :

بملايين الدراهم	نهاية 1974	نهاية 1975	بملايين الدراهم	نهاية 1974	نهاية 1975
الاستخدامات :			الموارد :		
ديون على الخزينة	260	322	الاموال الخاصة	364	439
ديون على البنوك	197	299	مساعدات الدولة	173	270
قروض الى الاقتصاد	2.033	2.714	الاقتراضات الخارجية	389	696
قروض الى الجماعات العمومية	163	215	الاقتراضات الداخلية	376	509
محفظة السندات	203	252	ودائع لاجل قصير	1.186	1.448
استخدامات متنوعة	58	62	مساعدات معهد الاصدار	396	469
			موارد متنوعة صافية	30	33
المجموع	2.914	3.864	المجموع	2.914	3.864

ويتبين من دراسة هذه الوضعية الاجمالية ، أن ثلث الموارد الجديدة يأتي من الاقتراضات الخارجية التي ارتفع مجموعها بـ 307 مليون درهم أي حوالي 79 % ، بحيث وصل عند نهاية السنة الى 696 مليون درهم . وهذه الحركة التي تتفق مع التوجيه الذي توصي به السلطات العمومية قصد تمويل عجز الحسابات الخارجية للدولة ، قد نتجت عن العمليات التي تمت في آن واحد من جانب القرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي رفع بشكل كبير من هذا النوع من الموارد خلال هذه السنة ، بفضل قرض ايراني ، خصوصا على يد البنك الوطني للانماء الاقتصادي . وقد طرحت هذه المؤسسة الاخيرة في السوق الدولية أثناء شهر شتنبر ، اقتراضا لمدة خمس سنوات بمبلغ 100 مليون ريال سعودي أي ما يعادل 116 مليون درهم ، كما تلقت من جهة أخرى مساعدات مهمة من مختلف البنوك الفرنسية مع استمرارها في الاستفادة من القروض المحصل عليها من البنك الدولي.

واذا كانت الاموال الخارجية المصدرة ، قد أصبحت بذلك تكون 18 % من الموارد الاجمالية للمنظمات المتخصصة بدلا من 13 % منذ سنة مضت ، فان الودائع الداخلية لاجل قصير ، هي التي تمثل من حيث القيمة النسبية بحصتها البالغة 37،5 % ، أهم وسائل التمويل : فقد حققت زيادة 262 مليون درهم أي 22 % بحيث بلغت 1.448 مليون درهم في آخر السنة ، مقابل 1.186 مليون درهم في 31 دجنبر 1974 . وقد تم جمع هذه الودائع في كليتها تقريبا من طرف صندوق الايداع والتدبير ، ويتعلق الامر في الجانب الاكبر منها بالموجودات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، وصندوق التوفير الوطني ، ومنظمات التقاعد . وعلى الرغم من أن الودائع المتكونة لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي تقل جدا من حيث الحجم عما ذكر ، فانها ارتفعت بما يزيد عن الضعف خلال هذه السنة . الا أن مبلغها ما يزال ضعيفا بالمقارنة مع مقدار القروض التي يمنحها.

يضاف الى هذا أن جانبا كبيرا من موارد السوق المالية قد خصص للمؤسسات المالية المتخصصة وذلك نظرا لاتساع حاجيات التمويل التي تعين على مجموع هذه المؤسسات أن تجابهها ، ونظرا لوجود ميل مؤقت الى عدم اقتناء السندات القصيرة أو المتوسطة الاجل الصادرة عن البنك الوطني للانماء الاقتصادي ، والقرض العقاري والفندقي ، في تميز بمراجعة معدلات الفائدة . وهكذا انتقل مجموع اقتراضاتها على صعيد السوق الداخلية في بحر سنة ، من 376 مليون الى 509 مليون درهم.

ويرجع أساسا سبب توسيع مساعدات الدولة التي انتقلت في ظرف سنة ، من 173 مليون الى 270 مليون درهم ، الى التسبيق البالغ 40 مليونا الذي منح للقرض العقاري والفندقي في نهاية السنة ، والى ارتفاع العون الذي قدم في شهر مارس للبنك الوطني للانماء الاقتصادي بـ 50 مليون درهم وذلك في صورة قرض طويل الاجل من الخزينة ، قصد تدعيم وضعية سيولة هاتين المؤسستين أو هيكلهما المالي حسب ما يقتضيه الحال.

(1) البنك الوطني للانماء الاقتصادي وصندوق الايداع والتدبير والصندوق المغربي للصفقات والصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والفندقي.

(2) يرجع للملحق الاحصائي رقم 49.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما مساعدات معهد الاصدار التي تكتسي شكل تسبيقات مباشرة أو عمليات الخصم ، فقد ظلت خلال السنة عند مستوى يقل عن ذلك الذي بلغته في 31 دجنبر 1974 ، ثم اتسعت بعد ذلك بصورة محسوسة في شهري نونبر ودجنبر 1975 لتصل الى 469 مليون درهم في نهاية السنة ، مسجلة بذلك زيادة 18 % بالقياس لآخر السنة الفائتة . وترجع هذه الحركة فقط الى تقوية التسهيلات الممنوحة لصندوق الايداع والتدبير في شكل اعادة خصم للسندات المكتتب فيها من جانب صندوق التجهيز القروي لتمكينه من أن يساهم بدوره في الاقتراضات الصادرة عن المؤسسات الاخرى ، مع العلم بأن هذا الشكل من اعادة التمويل سيكون في المستقبل تناسبيا مع حجم العمليات الخاصة بالصندوق.

ولقد كان التوسع العام في موارد المؤسسات المالية المتخصصة مصحوبا بزيادة 20 % في أموالها الخاصة ، ناتجة من جهة عن ارتفاع حسابات النتائج وأموال الترصيد لصندوق الايداع والتدبير ؛ ومن جهة أخرى عن رفع رسمال البنك الوطني للانماء الاقتصادي من 32 الى 70 مليون درهم.

وقد ارتفع المقدار الاجمالي لاستخدامات المنظمات المالية البالغ 3.864 مليون درهم والمتكون في حدود 70 % منه من قروض للاقتصاد في مدى سنة ، بـ 950 مليونا أي بأكثر من 32 % . وقد خصصت هذه الزيادة بنسبة تناهز 72 % ، لتوسيع هذه المساعدات نفسها المقدمة للاقتصاد التي تصاعدت بذلك وحدها بـ 681 مليون درهم أو 33،5 % . وقد استمر هذا التوسع في القروض ، الذي ارتبط بالنمو السريع في النشاط والتخزينات التي لوحظت في بعض القطاعات الاقتصادية ، بصورة تكاد تكون منتظمة على مدار السنة كلها ، وهو يتجلى خصوصا في الزيادة في المساعدات المقدمة للتجهيز المتوسط والطويل الامد . وقد سجلت قروض البنك الوطني للانماء الاقتصادي زيادة قوية جدا بلغت نسبتها 74 % ، في حين رفع كل من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والفندقي مساعداتهما بـ 25 % . ومسايرة من صندوق الايداع والتدبير لاتساع تدخلاته في السوقين المالية والنقدية لصالح الخزينة أو البنوك ، فقد زاد من التسهيلات التي يمنحها من جهة أخرى لفروعه ، كما رفع بنسبة أوسع من هذا أي بمبلغ 53 مليون درهم من التسبيقات المخصصة للجماعات العمومية وخاصة بواسطة صندوق التجهيز القروي . وأخيرا فان القروض المشمولة بضمان الصندوق المغربي للصفقات قد نمت بشكل ملموس مرتبطة في ذلك بتصاعد الاستثمارات العمومية.

ويتعلق التغيير النسبي الاشد بروزا ، الذي لوحظ في استخدامات المؤسسات المتخصصة ، بديون هذه الاخيرة على البنوك التي ارتفعت بـ 51،8 % لكي تصل في 31 دجنبر 1975 الى 299 مليون درهم مقابل 197 مليون درهم في السنة السابقة . وهكذا فان الضغوط التي وقعت على السيولات البنكية خلال الاشهر الستة الاخيرة من السنة ، قد أدت بالمنظمات المتخصصة الى أن توسع بصورة جد ملموسة عمليات اقراضها لصالح الجهاز البنكي وخصوصا عن طريق السوق النقدية . وقد ساهم صندوق الايداع والتدبير بصورة رئيسية برفعه من تسبيقاته المضمونة بسندات بمبلغ 52 مليون درهم تقريبا في تمويل السيولات البنكية على نطاق واسع . غير أن هذه التدخلات جرت بصفة خاصة ابتداء من شهر أكتوبر وفي دائرة الحدود المعينة من طرف السلطات النقدية . وهكذا فحتى يتأتى التأثير على توزيع القروض خلال هذه الفترة من السنة ، فان امكانيات الاقتراض من طرف المنظمات المالية في السوق النقدية ، قد أخضعت لحد أعلى أو صوحبت ببعض الشروط ، ولاسيما ما يتعلق بعائد تعبئة سندات صندوق التجهيز القروي من جانب صندوق الايداع والتدبير لدى معهد الاصدار ، الذي يتعين عليه أن لا يستعمل لتمويل عمليات القروض أو التسبيقات على صعيد السوق النقدية.

أما ديون المنظمات المالية على الخزينة فقد ارتفعت من نهاية سنة لاخرى بـ 62 مليونا من الدراهم أي 23،8 % بحيث مثلت بذلك عند نهاية السنة ، بمبلغ 322 مليون درهم ، ما يزيد بقليل على 8 % من المجموع الكلي للاستخدامات وتنتج هذه الزيادة كلها تقريبا عن اكتتابات صندوق الايداع والتدبير في اقتراضات الخزينة لمدة 15 سنة.

وأخيرا ، فان محفظة السندات المدرجة بمبلغ 252 مليون درهم في البيان الختامي الاجمالي للمنظمات المالية الذي تم حصره في 31 دجنبر 1975 ، قد زادت في غضون السنة بـ 49 مليون درهم ، أي 24،1 % من جراء توسع في المساهمات والتوظيفات.

توزيع القرض

وصل المبلغ الاجمالي لوسائل التمويل المقدمة للاقتصاد على يد الوسطاء الماليين في 31 دجنبر 1975 ، الى 8.856 مليون درهم مسجلا بذلك زيادة ملموسة مقدارها 1.900 مليون درهم ، أي 27،3 % بحيث تشبه معدل 26،7 % الذي تحقق خلال العام الماضي.

ويلخص الجدول التالي توزيع هذه المساعدات بحسب مصدرها ، وكيفية تمويلها ، ومدتها ، كما يوضح تطورها خلال السنوات الاربع الاخيرة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

توزيع القروض المقدمة للاقتصاد

بملايين الدراهم	نهاية 1972	نهاية 1973 (*)	نهاية 1974	نهاية 1975
بحسب مصدر توزيعها :				
معهد الاصدار	140	206	173	185
بنوك الودائع	2.925	3.649	4.750	5.957
المؤسسات المالية المتخصصة	1.542	1.635	2.033	2.715
	4.607	5.490	6.956	8.856
بحسب تمويلها :				
معهد الاصدار	775	994	1.173	1.180
بنوك الودائع	2.719	3.264	4 130	5.358
المؤسسات المالية المتخصصة	1.113	1.232	1.653	2.318
	4.607	5.490	6.956	8.856
بحسب مدتها :				
القصيرة الامد	3.093	3.887	4.976	6.136
معهد الاصدار	140	206	173	185
بنوك الودائع	2.654	3.375	4.431	5.499
المؤسسات المالية المتخصصة	299	306	372	452
المتوسطة والطويلة الامد	1.514	1.603	1.980	2.720
بنوك الودائع	271	274	319	458
المؤسسات المالية المتخصصة	1.243	1 329	1.661	2.262
	4.607	5.490	6.956	8.856

(*) أرقام مصححة

بحسب مصدر التوزيع

بلغت القروض الممنوحة من طرف البنوك ، باستثناء التسهيلات المقدمة للمؤسسات المالية (1) ، 5.957 مليون درهم في 31 دجنبر 1975 . وبذلك تكون قد سجلت تصاعدا سنويا بنسبة 25 % مقابل 30 % في العام الماضي (2).

وبلغت المساعدات الموزعة من جانب المنظمات المالية 2.714 مليون درهم ، محققة زيادة 33،5 % مقابل 25 % سابقا ، بحيث أن حصتها ضمن مجموع القروض الموزعة ، قد انتقلت في بحر سنة من 29 % الى حوالى 31 % . وعلى العكس من هذا انخفضت قليلا الاهمية النسبية لمساعدات البنوك لتستقر عند 67 %.

أما القروض الاخرى المقدمة للاقتصاد ، والتي تمثل أقل من 3 % من المجموع ، فقد وزعت من طرف بنك المغرب الذي منح الى جانب تدخلاته كمؤسسة لاعادة التمويل ، وبمبالغ محدودة ، بعض التسبيقات المباشرة ولاسيما لمؤسسات ذات صبغة عمومية أو شبه عمومية.

بحسب التمويل

بالنظر الى توزيع القروض من زاوية التمويل ، يبدو أنها موزعة بصور مختلفة ، فالمساعدات التي يمولها معهد الاصدار بعدم تجاوزها مبلغ 1.180 مليون درهم ، لم تتغير تقريبا في سنة 1975 ، في حين أنها كانت قد نمت بـ 18 % خلال سنة 1974 . وعقب هذا الاستقرار الناجم عن حركة تحرر البنوك من الاستدانة ، والتي سجلت في نهاية السنة ، فان تدخلات بنك المغرب لم تعد تمثل في 31 دجنبر سوى 13،3 % من مجموع القروض المقدمة للاقتصاد ، مقابل 16،9 % في السنة الخالية . وقد بلغت التجاءات البنوك والمنظمات المالية التي تشكل في مجموعها الجانب الاساسي من هذه التسهيلات 995 مليون درهم ، مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا بالمقارنة مع سنة 1974 ، على اثر تقلص بمبلغ 78 مليون درهم في التجاءات البنوك على سندات خصوصية ، التي انحصرت عند مبلغ 526 مليون درهم وعوض جانب منها بزيادة 73 مليون درهم في التسهيلات الممنوحة للمنظمات المالية والتي بلغت 469 مليون درهم.

وعلى العكس من هذا ، فقد رفعت البنوك من حجم القروض التي تمولها بـ 29،7 % ، ووفرت بذلك 60،5 % من مجمل وسائل التمويل الموضوعة رهن اشارة الاقتصاد ، مقابل 59 % سابقا ، في حين دعمت المنظمات المالية بنسب ما تزال أوسع ، أي بـ 40،2 % ، القروض التي تمولها والتي أصبحت تمثل 26،2 % من المساعدات الموزعة.

بحسب المدة

مثلت القروض القصيرة الامد في آخر دجنبر ، 69 % من المساعدات الموزعة . الا أن حصة القروض القصيرة الاجل التي بلغت عند نهاية السنة 6.136 مليون درهم قد نقصت بعض الشيء في بحر سنة ، بسبب وجود تباطؤ نسبي في معدل نموها الذي تحدد بـ 23،3 % فقط بدلا من 28 % في سنة 1974 . وعلى العكس من هذا ، حققت القروض المتوسطة والطويلة الاجل الموجهة لتمويل التجهيزات ، تقدما ملموسا ، ذلك أن أهميتها النسبية ضمن مجموع القروض قد انتقلت من 28 % الى قرابة 31 % عقب توسع سنوي بمعدل 37 % بدلا من 23 % في سنة 1974.

(1) يمكن تشبيه هذه التسبيقات في الواقع باعادة تمويل مقدمة من البنوك للمؤسسات المالية المتخصصة التي تمكنت بذلك أن تزيد بنفس القدر ، مساعداتها المباشرة للاقتصاد.

(2) يرجع للملحق الاحصائي رقم 51.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما المساعدات القصيرة الامد ، والموزعة من طرف بنوك الودائع ، والتي بلغت عند 31 دجنبر 5.499 مليون درهم ، فقد زادت بسرعة أقل من تلك التي لوحظت في سنة 1974 ، أي بـ 24،1 % عوضا عن 31،3 % . وقد شمل الارتفاع المسجل في سنة 1975 على درجات متفاوتة جميع فئات القروض . وهكذا ارتفعت حسابات المكشوف غير المتميزة بـ 30 % ، والقروض المقدمة لقطاع الحبوب بـ 26،6 % ، والتسبيقات على البضائع بـ 14،8 % والسند التجاري المسحوب على المغرب بـ 11،6 %.

وزادت التسهيلات القصيرة الاجل التي منحتها المنظمات المالية والمقدمة أساسا من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي ، بـ 21،5 % بحيث بلغت 452 مليون درهم ، وهي بهذا المستوى لا تتجاوز قط 7 % من مجموع القروض القصيرة الاجل.

وموازاة لنمو القروض الطويلة الاجل الموزعة من قبل المؤسسات المالية ، سجلت القروض المتوسطة والطويلة الامد التي منحتها البنوك ، انتعاشا جليا حيث اتسع مداها بنسبة 43،6 % عوضا عن 16 % فقط في سنة 1974 ، تمشيا في ذلك مع ارتفاع نفقات التجهيز في القطاع الخصوصي أو الشبه العمومي . وقد وصل مجموع القروض المتوسطة الاجل عند نهاية السنة 445 مليون درهم ، مقابل 13 مليون درهم فقط فيما يتعلق بالقروض الطويلة الاجل التي لا تزال تعتبر استعمالات استثنائية بالنسبة لنشاط بنوك الودائع.

توزيع القروض القصيرة الاجل بحسب قطاعات النشاط

تمثل التسليفات المحصاة على أساس التصريحات المقدمة الى المصلحة المركزية للمخاطر من طرف مختلف الوسطاء الماليين بنكيين وغير بنكيين (1) ، حوالى 84 % من مجمل التسليفات الموزعة. وقد تبين أن توزيعها بحسب قطاعات النشاط قد ظل دون تغيير تقريبا من نهاية سنة لاخرى . فما زال القطاع المعدني والصناعي يتلقى دائما 46 % تقريبا من التسليفات المصرح بها بينما تسجل الفلاحة شيئا من التقدم حيث تزايدت حصتها من 14 % الى 15 % . أما النشاطات التجارية فتحظى بأقل من 26 % من المجموع العام للمساعدات في مقابل 29 % في سنة 1974.

ويوضح الجدول التالي مقدار القروض القصيرة الاجل عند نهاية السنتين الاخيرتين ، بناء على ما يستفاد من مركزية المخاطر :

قطاعات النشاط	نهاية 1974	نهاية 1975	التغييرات بالنسبة المائوية
الفلاحة والصيد	593	770	+ 29،8
منها : الفلاحة	128	159	+ 24،2
النشاطات الملحقة بالفلاحة	283	367	+ 29،7
المعادن والصناعات	1.983	2.390	+ 20،5
منها : الطاقة والمعادن	146	304	+ 108،0
معدات البناء والاشغال العمومية	345	353	+ 2،3
الصناعات الميكانيكية ..	211	289	+ 36،9
الصناعات الغذائية ...	521	615	+ 18،0
صناعات النسيج	376	418	+ 11،2
الصناعات الكيماوية ..	206	231	+ 12،1
التجارة	1.243	1.327	+ 6،7
منها : تجارة الجملة في المنتجات الفلاحية والغذائية	499	516	+ 3،4
تجارة الجملة في المواد الغذائية	389	414	+ 6،4
تجارة النسيج	129	103	+ 20،0
قطاعات أخرى	462	661	+ 43،0
منها : النقل	144	210	+ 45،8
قروض الاستهلاك	159	193	+ 21،4
المجموع	4.281	5.148	+ 20،3

(1) باستثناء صندوق الايداع والتدبير الذي لا يخضع لهذا التصريح.

استقرت الزيادة في مجموع القروض القصيرة الموزعة عند نسبة 20،3 % بدلا من 27 % . وبذلك يدل النمو الذي طرأ على المساعدات من هذا النوع باحصاء مركزية المخاطر دلالة وافية على الرغم من هذا الفارق ، على الضغط الذي وقع خلال السنة على الطلب الداخلي من القروض ، وخاصة عقب النمو السريع في بعض النشاطات المنتجة ، وارتفاع الاسعار ، وتكوين التخزينات في عدد من الفروع التي تتوقف منافذها على الاسواق الاجنبية.

وعلى الرغم من أن المنتجات الفلاحية ، وخاصة منتجات الحبوب منها ، قد نقصت بصورة مهمة ، فان القروض التي استفادت منها الفلاحة والنشاطات التجارية المرتبطة بها ، قد زادت بـ 29،7 % . وحقيقة أن النقص في المحاصيل قد ارتبط على الخصوص بالقطاع التقليدي الذي ما يزال طابعه النقدي محدودا ، في حين يلحظ على العكس ، أن زراعات أخرى صادرة عن القطاع العصري زادت بصورة ملموسة . ويفسر اتساع القروض أيضا بالنمو في التسهيلات الممنوحة لمكاتب التجديد الفلاحي وكذلك للشركات التعاونية الفلاحية برسم استيرادات القمح التي تعين على هذه المؤسسات تمويلها.

أما القروض المخصصة لقطاعي المعادن والطاقة فقد شهدت مبلغها يتضاعف في مدى سنة ، وذلك بسبب عدم ملائمة الظروف بالنسبة لاكثرية النشاطات المعدنية من جهة ، وبسبب تكوين التخزينات الاحتياطية في قطاع المحروقات السائلة من جهة أخرى . وقد تأكد هذا الميل نحو الارتفاع أيضا ولو بشكل أقل وضوحا في الصناعات الغذائية وذلك بنسبة 18 % ثم في قطاع النقل بنسبة 45،8 % ، وخاصة عقب الزيادة في النشاط الذي تميز به النقل البحري والنقل الجوي . ويقابل هذا أن القروض الممنوحة لقطاع التجارة لم تشهد سوى نمو معتدل بنسبة 7 % في نظير 30 % في سنة 1974.

توزيع القروض المتوسطة والطويلة الاجل بحسب قطاعات النشاط

تمثل القروض المتوسطة والطويلة الاجل التي احصاها مركز المخاطر 70 % من مجموع المساعدات لنفس المدة مما تم توزيعه فعلا . ويوضح الجدول التالي توزيعها بحسب قطاعات النشاط الاقتصادية :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قطاعات النشاط	بملايين الدراهم		
	نهاية 1974	نهاية 1975	التغييرات بالنسبة المائوية
الفلاحة	106	146	+ 37،7
منها : الزراعات	55	70	+ 27،3
المعادن والصناعات	614	722	+ 17،6
منها : البترول والموارد الوقودية			
المعادن	62	45	— 25،8
الصناعات الغذائية والمواد الدهنية	77	75	— 2،6
صناعة النسيج	152	177	+ 16،4
البناء والاشغال العمومية .	97	127	+ 30،9
الصناعات الميكانيكية ..	76	95	+ 25،0
الصناعات الكيماوية ...	24	50	+ 108،0
الخدمات	98	103	+ 5،1
منها : التجارة	561	1.037	+ 84،8
وسطاء التجارة والصناعة	43	84	+ 95،0
النقل	34	103	+ 164،0
القطاع الفندقي	108	376	+ 248،0
التسوّون العقارية	164	171	+ 4،3
قطاعات أخرى	99	90	— 9،1
	108	213	+ 97،2
المجموع	1.281	1.905	+ 48،7

بعد أن ارتفعت القروض المتوسطة الاجل بـ 17 % في سنة 1974 ، عرفت خلال سنة 1975 توسعا مرموقا نسبته 48،7 % وقد نجم بدرجات متفاوتة عن قطاعات النشاط المختلفة.

وقد بقيت الفلاحة التي حظيت بمساعدات بلغت ارتفاعها زهاء 38 % ، عند مستواها البسيط والبالغ 8 % أما قطاعا المعادن والصناعة ، فقد عرفا نموا بسرعة أقل وهي 17،6 % وبذلك شهدا حصتهما تنخفض بـ 10 نقط وتستقر عند 38 % . وتتضمن هذه الحركة نقصا بينا في القروض المقدمة لنشاطات الطاقة واستخراج المعادن عوضه النمو المسجل في فروع الصناعة الاخرى وخاصة في النسيج والمباني ، والاشغال العمومية ، والصناعات الميكانيكية . وكان أكبر توسع على الاطلاق ، هو الذي لوحظ في قطاع الخدمات الذي زادت التجاآته للقروض بحوالي 85 % ، بحيث أصبح يمثل منذئذ 54 % من مجموع القروض المحصاة بدلا من 44 % سنة من قبل وقد نتجت هذه الوضعية بنوع خاص عن نمو الاستثمارات المكرسة في نشاطات التجارة والنقل البحري والجوي.

السيولات البنكية

باعتبار ضبط البنك المركزي لكمية السيولات البنكية ، فان حركة تطور سيولات البنوك بدت في النهاية كنتيجة لعمليات القرض المتعددة التي اشتركت في القيام بها البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة . ويمكن قياس حالة سيولة البنوك في تاريخ ما بالحد المهيأ لها من امكانيات اعادة التمويل المفتوحة لها بسعر محدد من طرف البنك المركزي . على أن هذا الحد يضاف اليه عرض للسيولات بسعر متفاوت من طرف المؤسسات المالية أو السوق النقدية.

وعلى ما يستفاد من دراسة الوضعيات عند 31 دجنبر ، فان الزيادة السنوية في التزامات البنوك لدى منظمات اعادة التمويل ، قد سجلت تقهقرا بالنسبة للسنة الماضية بحيث انتقلت من 837 مليون درهم الى 736 مليون درهم . على أن تحليل الاستدانة الاجمالية للبنوك من خلال تطور المستويات المتوسطة في نهاية كل شهر ، يظهر بعكس ذلك أن هذه الاستدانة أثقل بكثير منها في سنة 1974 . فقد ارتفعت في الواقع من 636 الى 760 مليون درهم ، معربة بذلك في صورة أدق ، عن الضيق الذي تميزت به السيولة البنكية خلال بعض الفترات ، وهي التي تأثرت في مجملها بكون توزيع القروض كان في سنة 1975 أسرع من تكوين الودائع.

التجاآت البنوك الى معهد الاصدار

يبين الجدول الآتي حركة تطور التجاآت المؤسسات البنكية الى بنك المغرب (1).

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 50.

(في نهاية كل شهر وبملايين الدراهم)

الستة أشهر الاولى	يناير	فبراير	مارس	ابريل	ماي	يونيه
1974	439	413	539	610	512	429
1975	638	749	605	600	578	562

الستة الاشهر الثانية	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
1974	419	620	588	607	869	769
1975	816	786	648	734	748	592

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الظاهر أن الانحدار الذى طرأ فى دجنبر 1975 على التجاآت البنوك التى بلغت 592 مليون درهم فى نظير 748 قبل شهر ، كـان مـن باب المصادفة فهذا الانكماش نتج على الخصوص عن الاسـراع القـوى فى نفقات الخزينة خلال الايام الاخيرة من السنة وعن اعـادة تكـوين خزائن البنوك . أما عبر السنة فقد ارتسمت حركة وضعية السيولات البنكية حسب الترتيب الزمنى وفق مرحلتين متميزتين شملتا نصفى السنة تقريبا.

فالواقع أنه طيلة الاشهر الستة الاولى ، ظلت السيولات البنكيـة غزيرة ، باستثناء شهر يبراير الذى ظهرت فيه ضغوط شديدة القـوة عقب نقص ملموس فى الودائع يرجع على الخصوص للتحويلات التى أجريت لصالح الخزينة من طرف مكاتب الانتـاج والتسويـق ، كمـا يرجع بنسبة أقل ، للانخفاض الخفيف فى الموجـودات الخارجيـة . أما في شهر يناير فقد ساعد على تقوية سيولة البنوك للانكماش فـى روجان العملة الورقية مصحوبا باتجـاه حسـن لعمليـات الخزينـة ، وبتوسع معتدل فى القروض للاقتصاد . وابتداء من شهر أبريل اخذت سيولة البنوك تتسع من جديد وخاصة بفضل المجلوبات مـن العملات الاجنبية ، وما لبث هذا الاتساع أن انخفض فى شهر يونيه فى الوقت الذى سجلت فيه الموجودات المالية الخارجية نقصا، وفى الوقت الذى تعين فيه على البنوك أن تواجه التوسع فى روجان العملة الورقية . وخلال هذه الاشهر الستة الاولى تجاوزت الى حد بعيد التجاآت البنوك الاجمالية الى معهد الاصدار ـ وتقدر فـى المتوسط الشهـرى بـ 622 مليـون درهم ـ المستويات التى حققت طيلة نفس هـذه الفترة مـن السنـة الماضية . فبعد الارتفاع الملموس الذى حدث فـى شهر يبراير حيـث بلغت الالتجاآت 749 مليون درهم ، أخذت هذه الاخيرة تنحدر تدريجيا لتستقر فى شهر يونيه عند 562 مليون درهم أى عند أدنى مستوى لها فى السنة . وقد استقر متوسط الاستخدام الفعلى خلال الاشهر الستة الاولى لامكانيات اعادة التمويل لدى البنك المركزى عند حد 66 % من المستويات العليا المرخص بها ، بينما انتقلت هذه النسبة المائوية الى 73،5 % عن مجموع السنـة كنتيجـة للتضييـق الـذى حصـل فى سيولات البنوك طيلة الاشهر الستة الاخيرة.

وبالتالى فان النصف الثانى من السنة قد انطبع بتضاؤل محسوس فى السيولة البنكية . ومع خضوع البنـوك ابتداء مـن شهـر غشـت للضغوط الموسمية وغير الموسمية ، الناجمة عن العناصر التى تحد من سيولتها ، كانخفاض الموجودات الخارجية ، والاقتطاعات الجبائية وانتعاشة روجان العملة الورقية ، فان هذا لم يمنعها مـن أن توسـع بصورة محسوسة دائرة توزيع قروضها . وبعد توقف قصير لحركـة التقلص فى شهر شتنبر بفضل مجلوبات جديدة من العملات الاجنبيـة والتسهيلات الاضافية من جانب البنك المركزى ، ظلت السيولة البنكية فى ضيق حتى شهر دجنبر . ولم تعد للتكوين من جديد الا فى الايام الاخيرة من السنة ، وذلك تحت تأثير التوسع فى النفقات العمومية ، وعلى الرغم من ارتفاع روجـان العملة الورقيـة والانخفاض المستمـر فى الاحتياطيات الخارجية . وقد تبلور هذا التضييـق الذى جـرى اثناء الاشهر الستة الاخيرة من السنة خصوصا فى إستئنـاف تشيط لالتجاءات البنوك الى معهد الاصدار التى انتقلت من 562 مليون درهم فـى نهاية شهر يونيه ، الـى 816 مليون درهـم فـى شهر يوليـوز ، واستمرت فى تصاعدها حتى شهر نونبر بمستوى لايقـل عـن هـذا الا قليلا . وخلال هذه المدة ، كانت امكانيات اعادة تمويـل البنـوك لدى بنك المغرب مستخدمة فى المتوسط فى حدود 84 % فـى حيـن أن هذه النسبة لم تتجاوز 66 % عن النصف الاول من السنة . ومما يزيد من ظهور هذا التوسع فى الالتجاءات هو كون المؤسسات البنكية حصلت ، فى مدة لم تتجاوز شهرا وتتراوح بين 18 غشت و 19 شتنبر على خط تسليف اضافى بمبلغ 100 مليون درهم طبق المستوى الاعلى العادى لاعادة الخصم . ولقـد أتـاح هـذا التسهيل الجديد للبنـوك على الخصوص ، أن تخفض الى حد ملموس سحوباتهـا على تسبيقـات فى الحساب الخاص بسعر مرتفع ، والتى بلغت منذ يوليوز 80 مليون درهم وتجاوزت عدة مرات 100 مليون درهم خـلال الخمسـة عشـرة يوما الاولى من شهر غشت . وفـى شهر نونبـر ، وعـلى الرغـم مـن الصعوبات التى شهدتها البنوك من جديد فان السلطات النقدية لم تر من المفيد منح امكانيات اضافية لاعـادة التمويـل بالسعـر العـادى فى الوقت الذى كان توسع القروض يتجـه الـى تفضيـل الاسـراع فى التسديدات الخارجية ، بل انها فضلت على العكس من ذلك وفـى عدة مناسبات خلال الشهرين الاخيرين من السنة ، ان تترك السيولـة فى ضيق ، وأن تترك التسبيقات الخاصة تنمو بشكل ملموس.

وتجلى تحول الاتجاه نحو التوسع الـذى حدث فـى الايـام الاخيرة من السنة ،فى نقص محسوس فى المساعدات الممنوحة مـن البنـك المركزى حيث نزل مقدارها الـى 592 مليـون درهـم . وعنـد هـذا المستوى لم يتجـاوز معامـل استخـدام خطـوط اعـادة التمويـل نسبة 65 % .

التجاآت البنوك للسوق النقدية

بموازاة المساعدات التى تتلقاها البنوك من معهد الاصدار ، فانهـا تسعى لدى المؤسسات المالية المتخصصة الـى الحصول على مـوارد تكميلية لموازنة سيولاتها . وتأتى هذه التسهيلات التى تمنح مباشرة أو التى تمر عن طريق السوق النقدية من مصـدر واحـد تقريبا هـو صندوق الايداع والتدبير . أمـا التسبيقـات المباشـرة المسجلـة فى حساباتها والتى تكون فعلا من حيث طابعهـا تسهيـلات نقديـة ، فانها لا تحسب مع ذلك برسم السوق النقدية ، وانما تدخـل ضمـن الودائع تحت الطلب التى تديرها البنوك . وباستثناء هذه التسبيقات فان حجم هذه الاموال التى تضعها المؤسسات المالية رهـن اشـارة البنوك فى صورة خصوم ، مثلث فى متوسطها هذه السنة 11،7 % من مجموع المساعدات التى تلقتها البنوك ، فـى نظير 10،5 % فـى سنـة 1974 . وفـى نهايـة السنـة بلـغ حـجـم هـذه العـمليـات 144 مليون درهم.

وأخيرا ، فعلى الرغم من أن الاموال المتبادلة بين البنوك لا تكـون مجلوبا صافيا من الموارد فى الوضعية الاجمالية للجهاز البنكى ، فانها مع ذلك ساهمت خلال السنة فى تحسين سيولـة البعض مـن هـذه البنوك فى فترة الضغط على السيولات مظهرة بذلك الدور الحاسم الذى يتعين على السوق النقدية أن تقوم به فى مسالـك تمويل الاقتصاد . وهكذا نجد بمعزل عن وسائل اعادة التمويل الاخرى التى حظيت بهـا المؤسسات البنكية ، أن هذه المؤسسات توافرت على سيولات بلـغ حجمها المحضى فى نهايـة الشهر 270 مليون درهم فـى المتوسط ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مقابل 170 مليون درهم فقط في سنة 1974 . وقد اتسعت المعاملات خصوصا في وسط السنة من أبريل الى غشت حيث بلغت في أكثر الاحيان مبلغا اجماليا يزيد على 300 مليون درهم . ويفسر جزء من الاتجاه الى الانحدار الذي لوحظ خلال الاشهر الاخيرة من السنة بالتقتير العام على السيولات مما اضطر الجهاز البنكي الى الالتجاء كملاذ أخير للتسبيقات الخاصة ذات السعر المرتفع للبنك المركزي.

وقد غلب على نسبة السوق النقدية فيما يرجع للمنظمات المقرضة التأثر الشديد بالقرض الشعبي الذي قدم بمفرده للمؤسسات الاخرى بفضل غزارة السيولة الناتجة خصوصا عن تحويلات أجور الشغالين المغاربة بالخارج ، 226 مليون درهم في المتوسط ، أي أكثر من نصف العروض مقابل 100 مليون درهم في سنة 1974 ، و 47 مليون درهم في سنة 1973 . ويلحظ بهذا الصدد أنه أصبح بذلك يفوق الى حد بعيد صندوق الايداع والتدبير الذي كان يشغل حتى الآن الى حد بعيد مكان الصدارة في مجال الاقراض على صعيد السوق النقدية . وعلى الرغم من أن التركيز على صعيد المؤسسات المقترضة كان أقل ظهورا كما لوحظ في سنة 1974 ، فانه أسفر عن بروز أربع من بين هذه المؤسسات استحوذت في المجموع على 70 % من الموارد المتاحة بدلا من 65 % في العام الماضي.

ولما كان لابد من أن تتأثر الشروط التي سادت السوق النقدية في سنة 1975 ، بالمراجعة العامة لنظام معدلات التوظيف والتمويل ، واعادة التمويل ، فقد اتضح في الاخير أن هذه الشروط كانت نتيجة للتفاعل المشترك بين العرض والطلب في مضمار السيولات . وهكذا فخلال الاشهر الستة الاولى من السنة حيث كانت سيولات البنوك في الغالب ميسورة الحصال ، فان متوسط سعر الفائدة انخفض باستمرار تقريبا بحيث انتقل من 5،50 % في يناير الى 4،60 % في يوليوز . وبالعكس ، فمع الضغط الذي تميز به النصف الثاني من السنة في عدة مناسبات ، فان سعر الاقراض اتسع من 5،15 % في يوليوز الى 6،70 % في غشت والى 6،80 % في دجنبر مع درجات عليا بلغت 7 % ، بحيث ان المعدل المتوسط وصل خلال هذه الفترة الى 5،80 % بينما لم يتجاوز 4،90 % عن الاشهر الستة الاولى من السنة.

التوفير والاستثمارات

ان التوفير الوطني الاجمالي الذي سجل ، كما يتضح من خلال الارقام الواردة في المحاسبة الوطنية ، زيادة بنسبة 75 % في بحر السنة السالفة ، قد استقر على العكس من ذلك ، في عام 1975 حيث تحدد في مبلغ 5.560 مليون درهم . وقد أصبح ، بهذا المستوى ، لايمثل سوى 17،5 % من الناتج الوطني الاجمالي مقابل 19،9 % في عام 1974 (1) .

وبالرغم من هذا الركود ، بلغت الاستثمارات 7.600 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 73،5 % أتى بعد التصاعد البارز بمعدل 67،8 % الذي سبق تسجيله في عام 1974 . ونظرا للاقتطاعات من المخزونات ، بمقدار 110 مليون درهم ، فان التكوين الاجمالي للرأسمال الثابت ، المحدد في 7.710 مليون درهم ، قد أسفر عن معدل زيادة سنوي بلغ 82،3 % مقابل 44،4 % في سنة 1974 ، وهو معدل يفوق نسبتي التنمية اللتين عرفهما الانتاج الداخلي الاجمالي والاستهلاك ، واللتين بلغتا على التوالي 10،5 % و 17 % .

وقد قدر العجز في التمويل ، والذي يمثل الفارق بين مبلغ الاستثمارات ومبلغ التوفير ، بـ 2.040 مليون درهم في سنة 1975 ، في حين أن المحاسبة الوطنية كانت قد كشفت على العكس من ذلك في السنة الماضية عن فائض في قدرة التمويل يناهز 1.200 مليون درهم . وقد وقعت تغطية العجز الناتج عن ذلك ، من جهة ، بواسطة المساعدات الخارجية في حدود 1.970 مليون درهم ، مثل منها ما حصل عليه القطاع العمومي 1.640 مليون درهم ، ومن جهة أخرى باستعمال ما يعادل 70 مليون درهم من احتياطيات الصرف للبلاد.

ونظرا لما هو عليه الامر حاليا من عدم كفاية المعطيات الاحصائية التي لا تتيح احصاء مفصلا لمجموع العناصر المكونة للتوفير ، فان هذا التحليل سوف لا ينصب الا على حركة التوفير السائل أو لاجل قصير ، وعلى وضعية سوق الرساميل المتوسطة والطويلة الامد ، وعلى أهم عناصر التكوين الاجمالي للراسمال الثابت كما تبدو من خلال المحاسبة الوطنية ، وأخيرا على قائمة مشاريع التجهيز التي حظيت بالقبول اثناء السنة طبقا لقانون الاستثمارات . كما أنه لا يمكن تقديم توزيع للتوفير المالي محللا حسب فئات المدخرين والقطاعات الاقتصادية ، اللهم الا اذا تعلق الامر بالتوفير العمومي الذي يمكن ضبطه بسهولة (1)

التوفير والسوق المالية

واصل التوفير السائل أو لاجل قصير توسعه حيث بلغ هذه السنة معدل 38 % تقريبا بعد التوسع الملاحظ في عام 1974 ، الا أنه في نفس الوقت أخذ جمع الرساميل في السوق المالية يتباطأ بشكل ملموس جدا مقابل 71 % لم يسجل الا نسبة نمو تحددت في 14 % بحيث في السنة المنصرمة.

التوفير السائل أو القصير الاجل

ان التوفير السائل أو القصير الاجل ، الذي يضم مجموع الاصول الميسر تعبئتها دون التعرض لمخاطر الخسارة في الراسمال ، ماعدا الموجودات تحت الطلب للمؤسسات والخواص ، المحصاة من جانب آخر ، قد شهد منذ سنتين ، نموا تأثر بصورة جد ملائمة ، باعادة اصلاح نظام معدلات سعر الفائدة . فبعد أن بلغ 1.009 ملايين من الدراهم في 31 دجنبر 1973 و 1.402 مليون في نهاية سنة 1974 ، فانه وصل الى 1929 مليون درهم في نهاية سنة 1975 ، مسفرا بذلك عن معدل زيادة مستوى بمقدار 37،6 % مقابل 38،9 % في العام الماضي ، و 14،7 % في عام 1973 بحيث أصبح يمثل تبعا لذلك 13،1 % من سيولات الاقتصاد مقابل 11،5 % في نهاية عام 1974.

ويبين الجدول الآتي ان الودائع البنكية لاجل ، التي تشكل ثلاثة أرباع المبلغ الاجمالي للتوفير السائل والقصير الاجل ، كانت أهم من استفاد من التطور الذي تواصل منذ سنتين :

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 7.

(1) بلغ التوفير العمومي بتاريخ 31 دجنبر 1975 ، 975 مليون درهم وذلك بزيادة 5،2 % بالتناسب لنهاية سنة 1974.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التوفير السائل أو القصير الاجل

المجموع في نهاية دجنبر بملايين الدراهم	1971	1972	1973	1974	1975
الودائع البنكية لاجل	476	547	620	1.017	1.437
الودائع بصندوق التوفير الوطني	216	224	243	262	294
الودائع بالصندوق الوطني للقرض الفلاحي	17	30	56	67	141
سندات الخزينة :					
لمدة 6 أشهر في نماذج	41	31	36	19	30
لمدة 6 أشهر او سنة في الحساب الجاري :					
(شركات التأمين وغيرها)	42	39	45	32	25
سندات الصندوق للبنك الوطني للانماء الاقتصادي	10	9	9	5	2
المجموع	802	880	1.009	1.402	1.929
معدل الزيادة (بالنسبة المائوية)	+ 13،9	+ 9،7	+ 14،7	+ 38،9	+ 37،6

الودائع شبه النقدية التي تديرها البنوك

ان الموجودات لاجل المتكونة لدى المؤسسات البنكية قد أكدت الاتجاه الملاحظ منذ الارتفاع الاول الذي طرأ في يوليوز 1974 على معدلات الفوائد الدائنة اذ ازدادت نموا عقب التحسين الجديد الذي تناول في يوليوز 1975 شروط المكافأة بحيث وصل مبلغها الى 1.437 مليون درهم مقابل 1017 مليون في السنة السالفة . وعلى اثر هذه الزيادة البالغة 41،3 % ، اصبح حجم شبه النقد الذي تديره البنوك التجارية يعادل 20،9 % من الودائع تحت الطلب ، و 15،2 % من مواردها الاجمالية . وبموازاة هذا التدعيم الكمي ، ادت اعادة تغيير هيكل المعدلات الى تمديد متوسط في أجل الودائع حيث لم تعد الموجودات التي يقل امدها عن أربعة أشهر تمثل في 31 دجنبر 1975 سوى 39 % من شبه النقد عوض ما يقرب من 50 % في سنة 1974.

الودائع لدى صندوق التوفير الوطني

ما زال جمع الاموال الذي يتم عن طريق صندوق التوفير الوطني محددا بالرغم من تزايده في ظرف سنة واحدة بنسبة 12،2 % . وقد كانت الودائع التي بلغت في مجموعها 294 مليون درهم في نهاية سنة 1975 موزعة بين 440.862 ممتلكا للدفتر أي بمتوسط 666 درهما لكل واحد ، مقابل 636 درهما في العام الماضي.

ويبدو أن رفع معدل المكافأة الذي أصبح 3،50 % والمشفوع بعلاوة سنوية عن استقرار الودائع تساوى 0،50 % ، لم يكن وحده حافزا قويا من شأنه احداث توسيع ملموس في هذا النوع من الودائع . لذلك تقرر تكثيف جهود الانعاش في المستقبل وخاصة بواسطة القيام باعمال اشهارية وفتح شبابيك بريدية تقتصر بالخصوص على عمليات التوفير ، كما ستتخذ تدابير مختلفة من أجل ادخال مزيد من المرونة على سير المصالح.

الودائع الاخرى والسندات

ان الودائع التي تم جمعها من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والتي ما زالت لم تدرج بعد في المجموعة النقدية قد عرفت في سنة 1975 نموا بارزا حيث انتقلت من 67 مليون الى 141 مليون درهم . وقد استفاد هذا النوع من الودائع الذي وقع ترخيصه منذ سنة 1970 من امتداد شبكة الصندوق الى المراكز الصغرى ، كما استفاد أكثر وبصفة غير مباشرة من تكاثر القروض الممنوحة الى المستغلين الفرديين والى التعاونيات الفلاحية.

ومن ناحية أخرى ، فان الاكتتابات في سندات الخزينة في نماذج لمدة 6 شهور ، والمحصاة بمقدار 30 مليون درهم ، كادت ، بعد التراجع المسجل سنة 1974 أن تستعيد المستوى الذي كانت قد بلغته في نهاية عام 1973 في حين ان السندات في الحساب الجاري ، التي اكتتبت فيها شركات التأمين عن طريق استعمال احتياطاتها التقنية قد استمرت في الانخفاض لتستقر عنه بمبلغ 25 مليون درهم (1).

وأخيرا فان عمليات اصدار سندات الصندوق من طرف البنك الوطني للانماء الاقتصادي لم تتجاوز مليونين من الدراهم بالرغم من أن الحد الاعلى لهذه العمليات التي تحظى بضمانة الدولة كان قد حدد في 20 مليون درهم.

السوق المالية وبورصة القيم

ان ارتفاع الاصدارات المتوسطة والطويلة الامد الصادرة عن الدولة ، وعن الهيئات شبه العمومية والشركات الخصوصية قد ظهر معتدلا نسبيا في سنة 1975 ، بعد التصاعد القوي جدا الذي لوحظ خلال عام 1974 . وهكذا فمن خلال مجموع المبلغ الاجمالي الذي وصل الى 1.547 مليون درهم ، سيجلب زيادة بمعدل 14 % مقابل 71،1 % في السنة الخالية ولا يرجع هذا التباطؤ الجلي الى سوق السندات التي تصدرها أو تضمنها الدولة والتي اجتذبت 497 مليون درهم مقابل 383 مليونا في سنة 1974 أي بنسبة ارتفاع بلغت 30 % ، بل الى عمليات الشركات الخصوصية التي ارتفعت بانتقالها من 974 مليون الى 1.050 مليون درهم بنسبة تقل شيئا ما عن 8 % كما يتضح في الجدول الآتي :

(1) ان السندات المتوسطة الاجل المكتتب فيها من طرف البنوك والمؤسسات المالية المختصة لم يشملها الاحصاء في هذا الباب لانها تشكل استعمال موارد سبق الاخذ بها ، أما في حظيرة الموجودات النقدية (الودائع تحت الطلب) ، واما داخل عناصر أخرى من التوفير السائل أو القصير الاجل (الودائع البنكية لاجل والودائع بصندوق التوفير الوطني).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاصدارات الاجمالية المتوسطة والطويلة الاجل (*)

بملايين الدراهم	1971	1972	1973	1974	1975
سندات الدولة لمدة 5 سنوات	44	84	24	68	40
التزامات وسندات الدولة الطويلة الاجل	84	123	153	97	227
(منها الالتزامات لمدة 15 سنة)	(45)	(90)	(107)	(35)	(150)
الاصدارات شبه العمومية المضمونة من قبل الدولة	59	30	135	218	230
اصدارات الشركات (**)	227	356	481	974	1.050
المجموع	464	593	793	1.357	1.547
معدل التغير (بالنسبة المائوية)	– 30،5	+ 27،8	+ 33،7	+ 71،1	+ 14،0

(*) نظرا لانعدام المعلومات الاحصائية حول التسديدات المتعلقة ببعض الاصدارات ، فانه لا يمكن تحديد مجموع مبلغ الاكتتابات الصافية.

(**) الزيادات فى الرسمال وتكوين الشركات ، وفى ضمنها تلك التى لم تفض الى احداث قيم منقولة.

الاصدارات العمومية والاصدارات المضمونة من قبل الدولة

شملت عمليات الاقتراضات التى أصدرتها أو ضمنتها الدولة 497 مليون درهم فى عام 1975.

عرفت الاصدارات العمومية الطويلة الامد بعد انخفاضها الملموس فى عام 1974 تدعيما قويا فى سنة 1975 اذ ارتفعت من 97 الى 227 مليون درهم أى بزيادة 134 % ، وتشمل هذه العمليات على الخصوص اكتتاب صندوق الايداع والتدبير وشركات التأمين بمبلغ 150 مليون درهم ، فى الالتزامات لمدة 15 سنة بمعدل 7،50 % . أما توظيفات المؤسسات والخواص فى سندات الدولة الطويلة الاجل المقدرة بـ 77 مليون درهم ، فانها اقتصرت على اقتناء سندات لمدة 10 سنوات باستعمال احتياطى الاستثمار وعلى الاكتتاب فى السندات لمدة 7 سنوات باستعمال « حسابات الرأسمال ».

وعلاوة عن ذلك ، وقع التوظيف فى اصدار السندات لمدة 5 سنوات ، بمقدار 40 مليون درهم ، لدى المؤسسات البنكية.

وفى اطار الاصدارات المضمونة من قبل الدولة ، طرحت الهيآت شبه العمومية فى سنة 1975 سلسلة من الاقتراضات مجموعها 230 مليون درهم ، وقع توزيعها بمبلغ 110 مليون درهم للقرض العقارى والفندقى ، و 100 مليون للبنك الوطنى للانماء الاقتصادى و 20 مليونا للشركة العامة العقارية.

وما يزال كل من صندوق الايداع والتدبير وقطاع التأمينات يلعبان فيما يخص مجموع الاقتراضات الصادرة عن القطاع العمومى والقطاع شبه العمومى ، دورا اساسيا فى مركزة الرساميل والاكتتاب فى القيم المنقولة . وهكذا فان اكتتاباتهما ، التى بلغت تواليا 190 مليون و 180 مليون درهم ، تمثل نحو 75 % من الاصدارات مقابل 40 مليونا فيما يخص البنوك و 87 مليون درهم بالنسبة للمؤسسات والخواص.

تكوين الشركات

الزيادات فى الرسمال

بينما ادت عدة عمليات مالية ، ناشئة على الخصوص عن تدابير المغربة الى مضاعفة المبلغ الاجمالى للموارد المخصصة لتكوين الشركات والزيادات فى الرسمال فى سنة 1974 ، فان الاسهامات المالية المقدمة لهذه الغاية لم ترتفع فى عام 1975 الا بنسبة 7،8 % حيث استقرت فى 1.050 مليون درهم . وقد تكونت الشركات الجديدة ، البالغ عددها 852 شركة برسمال اجمالى مقداره 248 مليون درهم ، أى نفس المبلغ الذى سجل فى عام 1974 ، فى حين بلغت الزيادات فى الرسمال ، المتعلقة بـ 360 مؤسسة 802 مليون درهم ، مرتفعة بذلك بنسبة 10،6 % عن سنة الى أخرى . وبالعكس ، فان تخفيضات الرسمال وحل الشركات واندماجها وافلاسها وتصفيتها القضائية وتحويلها قد تمخضت عن انخفاض فى الاموال الخاصة بلغ 45 مليون درهم بحيث انتقل الارتفاع الصافى للرسمال ، فى ظرف سنة واحدة ، من 888 مليون الى 1.005 مليون درهم . وذلك ما يتضح فى الجدول التالى :

بملايين الدراهم	1971	1972	1973	1974	1975
الزيادات فى الرأسمال	188	227	332	725	802
تكوين الشركات	89	79	149	249	248
الارتفاع الاجمالى للرأسمال	277	356	481	974	1.050
انخفاضات الرأسمال	– 45	– 59	– 64	– 86	– 45
الارتفاع الصافى للرأسمال	237	297	417	888	1.005

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ان توزيع الرساميل حسب فروع النشاط يبرز المكانة الراجحة للقطاع الصناعي الذى تلقى ما يقرب من 540 مليون درهـم ، وتتبعـه فى ذلك الانشطة التجارية بما قدره 142 مليونا والانشطة الماليـة بمبلغ 132 مليون درهم . ومن بين العمليات الرئيسية ، هناك على الخصوص احداث الشركة الوطنية لصناعة الحديد فى اطار انجاز مركب الناضور ، برأسمال أولى يبلغ 40 مليون درهم ، ثم الزيادات فى رأسمال الشركة الجديدة للتحليل الكهربائي والبتروكيمياء من مليون واحد الى 150 مليونا ، ورأسمال الشركة المغربية للملاحة من 43 مليون الى ما يفوق 118 مليونا ، ورأسمال شركة « سامير » من 35 مليونا الى 63 مليونا ، وكذا رأسمال كل من البنك الوطنى للانماء الاقتصادى ، والقرض العقارى والفندقى ، والبنك المغربى للتجارة الخارجية.

بورصة القيـم بالدار البيضاء

عرفت بورصة القيم بالدار البيضاء فى سنة 1975 ، نموا مطردا فى النشاط جاء تأكيدا للتطور الذى بدأ فى هذه السنين الاخيرة ، الا أنه لم يكن بنفس الارتفاع الذى كـان قـد سجل خـلال السنة السالفة . وهكذا بلغ رقم الاعمال الاجمالى 212 مليون درهم مقابـل 193 مليونا فى عام 1974 ، أى بتصاعد تناهز نسبته 10 % ، كمـا انتقل المقياس العام للسوق ، الـذى أصبحت سنـة 1967 حاليا تشكل أساسا له ، من 269،42 الى 344،63 فى ظرف سنة واحدة.

وفى الوقت الذى اعترى فيه سوق الذهب ، التى لا تشكل فـى الواقع الا جزءا ضئيلا جدا من رقم الاعمال الاجمالى ، ضعف كبير ، فان سوق القيم التـى شملت 990.000 سنـد وقـع تبديلها مقابل 920.000 فى عام 1974 ، قد حافظت عـلى مستوى نشاطها العـالى باستفادتها على الخصوص ، من ادخال قيم جديدة ، ومن القيام بعدة زيادات فى رساميل شركات سبق تسعيرها.

ويتضح من خلال التوزيع حسب نوع المعاملة تفوق سوق المزاد التى تمثل نحو 73 % من المجموع بالرغم من منافسة التحويلات المباشرة ، التى ما انفكت تتزايد ، مع أنه اتخذت تدابير ، كمضاعفة العمولات من أجل الحد من هذا النوع من العمليات وتيسير انفتاح السوق.

ان الرسملة البورصية التى تقاس بحاصل ضرب عدد السندات المقبولة فى التسعير ، فى متوسط قيمتها البورصية السنوية قد انتقلت من 1.038 مليون الى 1.618 مليون درهم أى بزيادة نسبتها 56 % مقابل 18 % خلال عام 1974 . وقد نتج اتساع هذا التغيير فى آن واحد عن تزايد عدد السندات المتداولة بيعا وشراء وعـن تصاعد الاسعار الذى يبلغ فى المتوسط 11،6 % من سنة الى أخرى وارتفع فائض القيمة الناتج عن الفارق بين الرسملة البورصية والقيمة الاسمية للسندات الى 602 مليون درهم مقابل 316 مليونا فى آخر السنة السالفة.

وأخيرا ، ارتفع حجم الاسهم المتعلقة بسنة 1974 والموزعة فـى عام 1975 الى 99 مليون درهم مقابل 71 مليونا فى السنة المنصرمة.

الاستثـمـارات

ان الاضطرابات التـى اعترت الوضع الاقتصادى الدولى خـلال السنتين الاخيرتين ، حملت السلطات العمومية فى عـام 1975 عـلى القيام بمراجعة ورفـع أهداف التصميم الخماسى 1973 — 1977 . ففيما يخص السنوات الثلاث الاخيرة من المخطط ، كان من المفروض حسب هذه التقديرات ، أن ينمو مبلغ التكوين الاجمالى للرأسمال الثابت ، بمعدل سنوى متوسط قدره 42،2 % ، وأن يستقر بذلك على التوالى فى 6.333 مليونا ، و 9.365 مليونا ، ثم 12.048 مليون درهم . ويفترض تحقيق هذه الاهداف زيادة ضخمة فـى نفقـات التجهيز للدولة ، بينما يقتضى الفارق الموجود بين التوفير الوطنى والمستوى الاعلى للاستثمارات المنشودة مـن جهة أخـرى ، لجـوء متزايدا الى الرساميل الخارجية.

وقـد بلغت الاستثمارات المنجزة ، فيما يتعلـق بسنـة 1975 ، ما قدره 7.600 مليون درهم . ونظرا لاستعمال المخزونات الموجودة فى حدود 110 مليون درهم ، ارتفع التكوين الاجمالى للرأسمال الثابت الى 7.710 مليون درهم مسجلا بذلك زيادة قدرها 82،3 % بالقياس الى السنة السالفة التى سبق أن عرف خلالها نموا ملحوظا جدا بلغت نسبته 67،8 % . وبالنظر الى هذه المستويات ، فان مبلغ التجهيزات والمعدل المتوسط للنمو المقررين فى التصميم وقع فعلا تجاوزهما الى حد بعيد ، كما أن معدل الاستثمار ، المتطابق مع النسبة بين التكوين الاجمالى للرأسمال الثابت والانتاج الداخلى الاجمالى ، قد تصـاعـدا الى 29،6 % مقـابـل 17،9 % فى عـام 1974 و 15،6 % فى عام 1973.

ويبين الجدول الآتـى المكونـات الرئيسية للتكويـن الاجمـالى للرأسمال الثابت خلال السنوات الاخيرة :

بملايين الدراهم الجارية	1971	1972	1973 (*)	1974 (*)	1975
المعدات والادوات	1.130	1.060	1.250	2.040	3.470
البنـاء	670	750	880	1.090	1.850
الاشغال العمومية	900	860	800	1.100	2.390
التكوين الاجمالى للرأسمال الثابت	2.700	2.670	2.930	4.230	7.710
الانتاج الداخلى الاجمالى	16.440	17.850	18.830	23.570	26.040
معدل الاستثمار بالنسبة المائوية	16،4	14،9	15،6	17،9	29،6

(*) أرقام مصححة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ما زالت المقتنيات من المعدات والادوات البالغة قيمتها 3.470 مليون درهم ، والتي تصاعدت بنسبة 70 % من سنة الى أخرى ، تمثل نحو نصف نفقات التجهيز ، وبلغت الاستثمارات المتعلقة بقطاع البناء ، التي ارتفعت بدورها بمعدل 70 % : 1.850 مليون درهم ، في حين انتقلت النفقات الخاصة بالاشغال العمومية بتسجيلها وثبة نسبتها 117 % ، من 1.100 مليون الى 2.390 مليون درهم.

وقد نشأ هذا التطور عن الجهود المتضافرة المبذولة من طرف الدولة والقطاعين الخاص وشبه العمومي . ويتجلى تدخل الدولة المتزايد في النشاط الاقتصادي في كون نفقات التجهيز العمومية قد تضاعفت في سنة واحدة حيث بلغت 4.454 مليون درهم ، رافعة بذلك نصيبها في التكوين الاجمالي للرأسمال الثابت الى نحو 58 % في سنة 1974 و 41 % في سنة 1973 . واذا كانت المنجزات تقل عن افتتاحات اعتمادات قانون المالية ، المحددة في 6.288 مليون درهم ، فانها جاءت مع ذلك متناسبة مع الامكانيات التقنية للادارات ، وأعلى بكثير من التقديرات التي أعيد تقييمها والمنصوص عليها في التصميم بمقدار 3.800 مليون درهم.

ونظرا لاتساع دائرة النفقات العمومية ، فان الاستثمارات ذات المصدر الخصوصي أو شبه العمومي ، شهدت نصيبها النسبي في التكوين الاجمالي للرأسمال الثابت ينخفض من 47 % الى 42 % بالرغم من نمو طرأ عليها بنسبة 63 % ورفعها الى 3.256 مليون درهم.

وقد استفاد من مقتضيات القوانين الجديدة للاستثمارات المنشورة في غشت 1973 والمعدة لتيسير تنفيذ برامج التجهيز المسجلة في التصميم ، 530 مشروعا تتعلق بانشاء 230 معملا وتوسيع 300 وحدة موجودة . ووصل المبلغ الاجمالي لهذه العمليات الى أكثر من 2.703 مليون درهم وذلك بزيادة 85 % بالنسبة الى السنة السابقة بحيث انتقل الاستثمار المتوسط في كل وحدة من 4 ملايين الى ما يزيد قليلا عن 5 ملايين من الدراهم . ومثلث الالتزامات المتعلقة بمشاريع تفوق قيمتها 30 مليون درهم والمبرمة في اطار اتفاقيات بين الدولة والمتعهد ، 47 % من المجموع أي ما قدره 1.271 مليون درهم . خصص منها أكثر من 80 % ، للشركة الوطنية للتحليل الكهربائي والبتروكيمياء ، ولمعمل الاسمنت بمراكش ، وللبرامج السياحة الخاصة بشركة « فرح – المغرب » وبشركة « الخطوط الملكية المغربية ».

ان الانجازات ذات الاصل العمومي أو شبه العمومي المستفيدة من اجراءات التشجيع قد وصلت ، اذا ما اعتبرت على حدة ، الى ما مجموعه 1.375 مليون درهم ، أي أكثر من نصف قدر المشاريع المنصوص عليها . وعلى العكس ، فان اسهام الرأسمال الخاص الاجنبي ظل ضئيلا اذ لم يتجاوز 16 % . ومثلت الاسهامات الواردة على الخصوص ، من فرنسا ، والدول العربية ، واسبانيا ، وجمهورية ألمانيا الفيدرالية ، وسويسرا ، نحو 426 مليون درهم.

ويبين التوزيع حسب القطاعات للاستثمارات المقبولة ، الاهمية القصوى التي ما فتئت تكتسيها مشاريع التصنيع . وهكذا بلغت ، بزيادة 66 % مقدار 1.428 مليون درهم ، ممثلة بذلك أكثر من نصف قيمة البرامج . وقد استأثر فرعا الكيمياء والبناء وحدهما ، بمبلغ 971 مليون درهم من الاستثمارات الجديدة ، بحيث سجلا زيادة تفوق 222 % . غير أن التوسع النسبي الاكثر بروزا هو الذي شمل الانشطة السياحية التي حظيت بـ 550 مليون درهم ، وذلك بزيادة 313 % بالنسبة الى عام 1974 ، ويرتبط هذا على الخصوص بمشاريع شركة « فرح – المغرب » وشركة « الخطوط الملكية المغربية » . هذا وفي الوقت الذي تناقصت فيه النفقات المبرمجة في القطاع المعدني ، بنسبة 55 % لتحدد في 107 مليون درهم ، فان قيمة مخططات التجهيز المتعلقة بالصيد والنقل البحري ، وصلت الى ما مجموعه 616 مليون درهم ، مسجلة زيادة قدرها 175 % . وسيعتني التجهيز البحري بـ 66 وحدة ، بمبلغ اجمالي مقداره 104 مليون درهم ، وهو ما يعادل ثلثي قيمة الاستثمارات المقررة لهذا القطاع في التصميم الخماسي ، في حين توجد عشر بواخر للنقل قيد الاقتناء بما قدره 512 مليون درهم . وأخيرا ، فان مبلغ المشاريع المتعلقة بالصناعة التقليدية لم يتجاوز قط مليونين من الدراهم.

ويبرز التوزيع الجهوي للتجهيزات المقررة ، وجود نوع من اللا مركزية . واذا ما كان محور الدار البيضاء – المحمدية ، الذي ما لبث يشكل قطب الاجتذاب الاقوى ، يجمع ثلثي قدر الاستثمارات الصناعية ، فان معدل نمو الرساميل الجديدة الموجهة اليه ، قد حدد في 16 % ، في حين اتسع مجموع النفقات المقررة للمشاريع الخاصة بالصناعة بنسبة 66 % .

ويتعين على النمو المتواصل لمشاريع التجهيز المقبولة أن يكون مصحوبا في ميدان اليد العاملة ، باحداث 23.000 وظيفة جديدة ، منها 16.000 في مجال الصناعة ، و 3.000 في القطاع السياحي.

مولاي صاحب الجلالة ،

عرفت سنة 1974 نشاطا انتاجيا تميز بحيوية فائقة وذلك على الرغم من التدهور الجلي في الوضع الدولي وكذا الضغوط القوية التي وقعت على الاسعار الداخلية . وقد أتاحت الزيادة الاستثنائية في أثمان مبيعات الفوسفاط تحقيق نمو سريع في الاستثمارات العمومية بدون أشكال . كما أتاحت توسعا سريعا في نفقات ميزانية التسيير ، وخاصة منها الاعانات المتعلقة ببعض المنتجات المستوردة التي أثقل كلفتها التضخم النقدي العالمي . وقد ظلت زيادة المجموعة النقدية التي صاحبها فائض في ميزان الاداءات متمشية في الاخير مع حركة تطور الانتاج الداخلي مما أدى الى أن الحالة المالية كانت مرضية.

أما في سنة 1975 ، فان النمو الاقتصادي الداخلي قد عرف انخفاضا جليا يرجع السبب فيه خصوصا الى نقصان الانتاج الفلاحي وما صاحبه من هبوط في مبيعات الفوسفاط ، مع ما حدث في الوقت نفسه من الارتفاع المرموق في نفقات الاستثمارات العمومية والخصوصية مما زاد في الطلب الاجمالي بصورة محسوسة جدا . وجاءت نفقات التجهيز والنفقات التكميلية الخاصة بالاستهلاك الناتجة عن ذلك ، لتضاف الى الزيادة في المداخيل ، ولتأثر ، على كل من الطلب الداخلي والاستيرادات معا . ولا شك في أن هذا الارتفاع في الطلب كان له أثره البالغ والحميد على عدة من القطاعات المنتجة ، الا أنه لم يفته أيضا أن يسهم في المحافظة على نوع من الضغط على

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاسعار ، وخاصة على الميزان التجارى الذى تضرر من جهة أخـرى بانخفاض مستوى الصادرات لدرجة أن عجز البلاد من الموارد أصبح هاما جدا.

وفى خضم هذه الوضعية المالية المتسمة بنوع من التوتـر ، فان السلطات العمومية عمدت عن علم ودراية بذلك الى مضاعفـة الجهود من أجل دعم السياسـة الجديـدة للتوسـع الاقتصـادى والاجتماعى التى كـان قد بـدأ تطبيقها فى السنة السالفة . اذ أن الاهداف الاولية المقررة فى المخطط الخماسى 1973 ـ 1977 وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات العمومية كانت قد روجعت بحيث زيد فى حجمها . بينما عمدت السلطات النقدية من جهتها الى المضاعفة من القروض لصالح القطاعات الاقتصادية . ذلك انه لم يكن من الممكن التفكير بثاتا فى اعادة النظر فى النمو الذى كان لازال عند المستوى العالى الذى سبق أن بلغه من قبل زيادة على أن البلاد كانت تحضى من جهة أخرى بازاء الخارج بطاقة استدانة تكاد تكون كاملة.

وعلى هذا الاساس فقد أصبح من الممكن تحدى الضغط الاساسى الذى كان يعترض سبيـل تطبيق هذا البرنامج الجديـد للتنمية ، وهو الذى كان يتمثل فى عدم كفايـة المـوارد الماليـة المحليـة . وقد تم ذلك بفضل التمويل الخارجى وبدون المساس بالتوازنين الاساسيين حيث أن ارتفاع الاسعار لم يكن شديدا ، وان موارد ميزان الاداءات كانت تـوازى تقريبا مدفوعاته . غيـر أن النتائج المحصل عليها فى نهاية السنة فى ميـدان الزيـادة فى الانتـاج الداخلى المجمل ، ظلت من حيث القيمة الثابتة تقل جدا عن الاهداف التى سبق حصرها بحيث أبرزت مرة أخرى مدى الدور الفعال الذى يلعبه الانتاج الفلاحى وكـذا أهميـة تأثيـر الوضـع الـدولى على اقتصادنا . ونجد فى الاخير أن التوترات المختلفة الانواع التـى ظهرت خلال سنة 1975 قد امكـن التغلب عليهـا . الا أنـه نظـرا لمتطلبات الاستهلاك الداخلى ، ومشاريع الاستثمار الطموحة حقا ، فان الآفاق القريبة لا تبعث كلها على الارتياح.

ولقد استهلت سنة 1976 بعلامات تبشر باستئنـاف طفيف فى النشاط العالمى ، وبتحسن جلى فى المنتجات الفلاحية الداخلية . وفى هذا الوضع الحسن فان برنامج التنمية الاقتصادية والانعاش الاجتماعى أو الجهوى يطبق بحـزم أكبـر مـع اتبـاع الطريقيـن المتلازمين وهمـا مضاعفـة الاستثمـارات والرفـع من مستـوى الصادرات . الا أنه نظرا للزيادة فى عبء الاستيرادات وكذا الطلب الداخلى الناتجة عن ذلك ، فان هذا السعى المتعمـد وراء تحقيـق الزيادة فى النمو سيتعرض لا محالة الى توترات جديدة خارجية وداخلية تكون أكثر حدة لاسيما وان ارتفاع مداخيـل صـادرات الفوسفاط يبدو غير مؤكد ، وان تغطية العجز التقديرى فى الميزانية العامة يوشك أن يحتاج الامر معه للالتجاء المتزايـد الى التمويـل النقـدى.

وعلى الصعيد الخارجى يلحظ أنه على الرغم من عدة عوامل حسنة كتباطؤ الاستيرادات من المواد الغذائية الاساسيـة ، وكازدهـار صادرات المعادن باستثناء الفوسفاط ، وضمـان منافـذ للمـواد الفلاحية والصناعية داخل السوق الاروبية المشتركة ، فان العجز النهائى فى الميزان التجارى الذى بلغ مستوى عاليا فى آخر 1975 ، سيكون من شأنه أن يزداد تفاقمـا بسبب الزيـادة المهمـة فـى المشتريات الخارجية من منتجات الاستهلاك وخاصة أمتعة التجهيز ، وهو الشىء الناجم عن النمو المتزايد فى نفقات الاستثمارات العمومية والخصوصية . وستتطلب تغطية هذا الاختلال توسعا جديدا فـى الالتجاءات المختلفة الانواع الى المساعدات الخارجية الى أبعد حد تسمح به طاقة البلاد الاستدانية.

أما على الصعيد الداخلى ، فـان التوسع فى الطلب الاجمالى يوشك أن يضعف الادخـار الوطنى ، وأن يزيد فى قوة الضغوط علـى الاسعار بحيث يمكـن أن يؤدى ذلك الى تقليل المجهودات المتخذة لتحسين متوسط مستوى المعيشة وخاصة بالنسبة لطبقات السكان الاكثر حرمانا . ومن هنا يتضح أن تقوية التوفير الوطنى العمومى والخصوصى ضرورى للتخفيف مـن حدة هذه الضغوط المتولدة فى جانب منها عن متطلبـات التنمية العامة والجهوية ، وهـى الضغوط التى سيسـرى أثرها فى غضون السنة بصورة تتفاوت قوة وضعفا ، على ميزان الاداءات وعلى الاسعار الداخلية . ومن المتعين على التوفير العمومى أن يتمكن من الاتساع بصورة ملموسة عن طريق الرفع من المداخيل الجبائية ، ومراجعة تحملات صندوق المقاصة . أما التوفير الخصوصى الذى أصبح معبأ بصورة أكثر فعالية منذ الزيادة فى الاجور ، ينبغى أن يكون أكثر أهميـة وذلك عن طريق التحكيم بصورة أدق فى المداخيل ، والقروض ، والاسعار.

كما أن السلطات النقدية حرصا منها على عدم عرقلـة تمويـل القطاعات المنتجة ، ستهتم من جهتها بتشجيـع النمـو الانتقائـى للقروض مما يتفـق مـع متطلبـات حالـة الحسابـات الخارجيـة والاسعار الداخلية.

وهكذا فان الاخذ بأسباب النمو الاقتصادى وارساء دعائم العدالة الاجتماعية على أسس قارة ودائمة ، رهين بتكوين ملائـم للادخـار الوطنى وبدعم اضافى للمساعدات الخارجية.

تغييرات بيان الحساب الختامى لبنك المغرب

بلـغ مجمـوع بيـان الحسـاب الختامـى لبنـك المغـرب ، فى 31 دجنبر 1975 ، 6.072،2 مليون درهم بدلا من 5.365،1 مليون فى آخر 1974 ، مسجلا بذلـك نمـوا بنسبـة 13،2 % عوضـا عن 24،2 % فى سنة 1974.

أما أهم التغييرات التى سجلت فى ركنى المـا لـه (الاصـول) والما عليه (الخصوم) : فقد كانت كالآتى :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الما له (الاصول)

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل

بلغ مجموع هذا الباب فى 31 دجنبر 1975 : 1.616،8 مليون درهم بدلا من 1.728،2 مليون درهم فى آخر السنة الماضية ، ويتوزع هذا المبلغ على الشكل التالى :

- الموجودات من الذهب ..... 107،6 مليون درهم.
(مبلغ مخصص لتغطية تداول الاوراق النقدية)
- حصة الذهب لدى صندوق الدولى 143،0 مليون درهم.
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة ..... 74،9 مليون درهم.
- الموجودات من العملات القابلة للتحويل ..... 1.291،3 مليون درهم.
(منها 415،9 مليون مخصصة لتتميم تغطية تداول الاوراق النقدية)

ويرجع الانخفاض الذى أسفر عنه هذا الركن ، والذى بلغ 111،4 مليون درهم الى النقص الذى سجلته كل من الموجودات من العملات القابلة للتحويل ، وحقوق السحب الخاصة والذى وصل الى 106،1 مليون درهم بالنسبة للاولى و 5،3 مليون درهم بالنسبة للثانية

أوفاق الاداء

ادرج ركن « أوفاق الاداء » فى البيان الختامى بمبلغ 103،9 مليون درهم ، أى بزيادة 37،7 مليون بالنسبة للمستوى الذى بلغه فى نهاية سنة 1974.

المساعدات المالية المقدمة للدولة

ارتفع ركن « المساعدات المالية المقدمة للدولة » الى 2.957،8 مليون درهم ، وهو بذلك يكون قد تجاوز بـ 867 مليون المستوى الذى عرفه عند 31 دجنبر 1974.

وقد انتقلت التسبيقات الاتفاقية الممنوحة للدولة ، من نهاية سنة لاخرى ، من 1.500 مليون الى 2.000 مليون درهم ، بعد أن التجأت الخزينة فى نهاية الفترة ، الى استعمال مجموع التسبيق البالغ 1.000 مليون درهم ، المقدم من طرف بنك المغرب للدولة ، بمقتضى اتفاقية 13 مارس 1974 . أما فيما يخص التسبيقات الاخرى المقدمة بمقتضى اتفاقية ، وعددها ثلاثة ، فيرجع تاريخ التسبيقين الاولين منها الى 12 مارس 1964 و 31 دجنبر 1967 ، ويقدر مبلغ كل واحد منهما بـ 250 مليون درهم ، وتبلغ قيمة التسبيق الثالث 500 مليون درهم ، وهو ناتج عن الاتفاقية المبرمة بين الدولة وبنك المغرب فى 7 مايو 1970.

وقد استعملت تسهيلات الصندوق التى قدمت للدولة ، طبقا لمقتضيات الظهير الشريف الذى احدث بموجبه بنك المغرب (الفصل 35 الفقرة 3) ، بمقدار 748 مليون درهم بدلا من 446 مليون فى نهاية سنة 1974.

ولم يطرأ على المساعدات المباشرة الاخرى أى تغيير . وهى ممثلة فى سندين للخزينة أولهما بمبلغ 100،5 مليون وثانيهما بمبلغ 38،4 مليون درهم ، وقد تم تمديد أجل استحقاقهما الى 31 دجنبر 1975 عن نفس المبلغين ، ويشكل الاول منهما مقابل قيمة التسبيق الذى كان قد قدم للدولة فى سنة 1958 قصد تأمين سحب البسيطة من التداول فى المنطقة الشمالية سابقا ، ويمثل الثانى مقابل تكليف معهد الاصدار بالقطع النقدية المتداولة فى 30 يونيه 1959 (الفصل 70 من الظهير الشريف القاضى بانشاء بنك المغرب).

وقد بلغت التسبيقات لصالح الخزينة ، بواسطة خصم السفاتج الجمركية والالتزامات المكفولة من طرف الدولة ، 70،9 مليون درهم ، أى بزيادة تقدر بـ 65 مليون درهم.

الحسابات الجارية البريدية

بلغت « الحسابات الجارية البريدية » لبنك المغرب 61،3 مليون درهم محققة زيادة طفيفة قيمتها 1،2 مليون درهم.

عمليات القرض

استقر مجموع « عمليات القرض » فى 1.246،7 مليون درهم مسفرا بذلك عن تراجع قدره 90،7 مليون.

وسجلت « محفظة السندات التجارية المسحوبة على المغرب » التى ادرجت فى البيان الختامى لـ 31 دجنبر 1975 بمبلغ 881،7 مليون درهم ، نقصا مقداره 139،1 مليون بالقياس للمستوى الذى كانت عليه فى 31 دجنبر 1974 . ويلاحظ ضمن هذا الركن ، أن محفظة خصم السندات المسحوبة على المغرب ، تقدر بـ 847،1 مليون ، فى حين ادرجت « محفظة خصم سندات الخزينة » بمبلغ 129،9 مليون.

أما « محفظة السندات المسحوبة على الخارج » فقد وردت بمبلغ 72،2 مليون درهم ، وهى بذلك تكون قد سجلت زيادة مقدارها 66،5 مليون بالمقارنة مع مستواها فى نهاية دجنبر 1974.

ووصلت « التسبيقات » الى 238،7 مليون درهم ، مرتفعة بذلك فى ظرف سنة واحدة بما قيمته 6،5 مليون ، أما التسبيقات على السندات العمومية فقد نقصت بصفة اجمالية بـ 3،8 مليون . وكما كان الشأن فى السنة السابقة ، لم يستعمل فى نهاية 1975 التسبيق على سندات الخزينة لاقل من سنة الممثل بسند الصندوق الوطنى للقرض الفلاحى ، والذى قدره 135،5 مليون درهم . وعرفت التسبيقات على السندات التجارية المقدمة كضمانة من جهتها ، نقصا قيمته 26 مليونا بالقياس لمستواها فى السنة الفارطة.

وبلغت التسبيقات على « السندات الجارى تحصيلها » 51،1 مليون درهم ، وهى بذلك تكون قد انخفضت فى ظرف سنة بـ 24،6 مليون.

استخدام الرأسمال والاحتياطيات

بعد طرح الاستهلاكات التى تمت برسم السنة المالية 1975 ، تحدد ركن « استخدام الرأسمال والاحتياطيات » عند 31 دجنبر 1975 بـ 65،3 مليون درهم عوضا عن 54،7 مليون سنة من قبل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الخصـوم (الما عليـه)

الاوراق النقدية المتداولة

بعد أن كان مقدار الاوراق النقدية المتداولة الى نهاية دجنبر 1974 هو : 4.128،3 مليون درهـم ، فانـه بلـغ فى 31 دجنبـر 1975 : 4.711،7 مليون . وهكذا اسفرت الزيادة من نهاية فترة الى أخرى عن مبلغ قدره : 583،4 مليون ، أى بنسبة 14،1 % بدلا من 19،9 % فى سنة 1974 و 15،5 % فى سنة 1973.

وكانت الاوراق المتداوله فى نهاية دجنبر 1975 موزعة على النحو التالى (1) :

أ) الاوراق المحررة بالدرهم :

		بالدرهم
19.775.721	ورقة من فئة 5 دارهم	98.878.605،00
34.457.749	ورقة من فئة 10 دراهم	344.577.495،00
18.774.881	ورقة من فئة 50 درهما	938.744.075،00
33.097.189	ورقة من فئة 100 درهم	3.309.718.950،00

ب) الاوراق المحررة بالفرنك :

198.199	ورقة من فئة 10.000 فرنك	19.819.950،00
	المجموع	4.711.739.075،00

النقود المعدنية المتداولة :

لقد انتقل مبلغ النقود المعدنية المتداولة من سنـة الى أخـرى من 100،5 مليون الى 108،7 مليون درهم ، مسجـلا بذلـك زيـادة تقدر بـ 8،2 مليون أو 8،2 % فى نظير 11 % فى سنة 1974 و 4 % فى سنة 1973.

وكانت النقود المعدنية المتداولة فى 31 دجنبر 1975 ، تتركب مما يأتى :

أ) قطـع الذهـب :

		بالدرهم
1.852	قطعة من فئة 250 درهما تذكارية	463.000،00

ب) قطـع الفضـة :

		بالدرهم
6.377.796	قطعة من فئة 1 درهم	6.377.796،00
652.566	قطعة من فئة 5 دراهم	3.262.830،00
3.533	قطعة من فئة 50 درهما تذكارية	176.650،00
2.520.708	قطعة من فئة 100 فرنك	2.520.708،00
531.553	قطعة من فئة 200 فرنك	1.063.106،00
359.595	قطعة من فئة 500 فرنك	1.647.975،00

ج) قطـع النيكـل :

13.713.740	قطعة من فئة 50 سنتيما	6.856.870،00
54.118.288	قطعة من فئة 1 درهم	54.118.288،00
95.874	قطعة من فئة 5 دراهم تذكارية	479.370،00

(1) تجدر الاشارة الى أن الاوراق المبتورة جزئيا الواردة فى بيان الحساب الختامى ، لم تدرج فيه بقيمة تداولها بل بقيمة تسديدها.

د) قطع برونز الاليمنيوم :

		بالدرهم
9.923.733	قطعة من فئة 5 سنتيمات ..	496.186،65
15.592.724	قطعة من فئة 10 سنتيمات ..	1.559.272،40
74.010.607	قطعة من فئة 10 فرنكـات	7.401.060،70
14.448.900	قطعة من فئة 20 سنتيمـا ..	2.889.780،00
42.083.661	قطعة من فئة 20 فـرنكـا ..	8.416.732،20
14.599.182	قطعة من فئة 50 فـرنكـا ..	7.299.591،00

هـ) قطـع الاليمنيوم :

2.894.206	قطعة من فئة 1 سنتيم	28.942،06
57.677.844	قطعة من فئة 1 فرنـك	576.778،44
23.604.937	قطعة من فئة 2 فرنكين	472.098،74
51.882.991	قطعة من فئة 5 فرنكات	2.594.149،55
	المجموع	108.701.184،74

الالتزامات ازاء الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل

انتقل مجموع هذا الباب من 52،9 مليون الى 66،3 مليون درهم ، مسجلا بذلك زيادة تقدر بـ 13،4 مليون درهم . وقد نتجت هذه عن تلك التى عرفتها الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل ، والالتزامات بالدرهم القابل للتحويل ، التى بلغت عـلى التوالـى 11،6 مليون و 1،8 مليون درهم . أما حسابات المنظمات الدوليـة فقد ظلت مستقرة عند مستواها فى الوضعية السابقة.

أوفـاق الاداء

لم يبلغ ركن « أوفاق الاداء » الا 10،5 مليون درهم ، وبذلك يكون قد نقص بـ 32،6 مليون بالقياس لنهاية دجنبر 1974.

الودائع وغيرها من الالتزامات

بلغ مجموع باب « الودائع وغيرها من الالتزامات » 549،6 مليون درهم ، محققا بذلك زيادة سنوية قيمتها 107،9 مليون.

وقد زادت حسابات الاحتياطيات النقدية للبنوك ، و « الحسابات الاخرى » على التوالى بـ 140،9 و 24،6 مليون درهم . وعلى العكس من هذا ، فان الحساب الجارى للخزينة ، والحسابـات الجاريـة للبنوك وغيرها من الالتزامات ، قـد انخفضت بصـورة اجماليـة بـ 57،7 مليون درهم.

منح حقوق السحب الخاصة

ظل مجموع منح حقوق السحب الخاصة بدون تغييـر بالنسبـة لمستوى السنة المنصرمة.

الرأسمال والاحتياطيات المختلفة

يمثل ركن « الرأسمال والاحتياطيات » رصيد يبلغ 157،8 مليون درهم مقابل 133،3 مليون ، فى 31 دجنبر 1974 ، وهو بذلك يكون قد أسفر عن زيادة تقدر بـ 24،5 مليون.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بيان الحساب الختامي في 31 دجنبر 1975

الما له (الاصول)		الما عليه (الخصوم)	
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل	1.616.821.391،14	الاوراق والنقود المتداولة	4.820.440.259،74
الموجودات من الذهب (1)	107.623.758،18	الاوراق	4.711.739.075،00
الاكتتاب في حصة الذهب لدى صندوق النقد الدولي	142.958.842،50	النقود	108.701.184،74
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	74.913.955،57	الالتزامات ازاء الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل	66.304.348،24
الموجودات من العملات القابلة للتحويل (2)	1.291.324.834،89	الالتزامات ذهبا	
أوفاق الاداء	103.921.756،72	الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل	53.511.255،18
المساعدات المالية المقدمة للدولة	2.957.794.210،16	الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	10.665.678،08
سندات الخزينة « التبادل النقدي » (3)	100.439.060،00	المنظمات الدولية	2.121.414،98
سندات الخزينة « النقود المعدنية » (4)	38.419.235،10	اوفاق الاداء	10.442.036،73
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الاساسي)	2.000.000.000،00	الودائع وغيرها من الالتزامات	549.580.509،42
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الاساسي)	748.000.000،00	الحساب الجاري للخزينة العمومية	1.026.082،68
تعبئة السفاتج الجمركية والالتزامات المكفولة	70.935.915،06	البنوك « العمليات الجارية »	54.019.938،46
الحسابات الجارية البريدية	61.330.453،28	البنوك « حسابات الاحتياطيات »	303.616.000،00
عمليات القرض	1.246.702.751،71	حسابات أخرى	184.928.799،97
محفظة الاوراق التجارية المسحوبة على المغرب	881.671.074،53	التزامات أخرى	5.989.688،31
محفظة الاوراق المسحوبة على الخارج	75.191.662،94	منح حقوق السحب الخاصة	198.315.542،61
التسبيقات	238.726.843،94	الرأسمال والاحتياطيات	157.828.883،44
السندات الجاري تحصيلها	51.113.170،30	الرأسمال	30.000.000،00
استخدام الرأسمال والاحتياطيات (5)	65.339.197،71	الاحتياطيات	127.828.883،44
موجودات أخرى	20.269.502،52	عناصر أخرى	269.267.683،06
	6.072.179.263،24		6.072.179.263،24

(1) مبلغ مرصود لتغطية تداول الاوراق النقدية.

(2) منها : 415.902.805،70 درهم رصدت لتغطية تداول الاوراق النقدية.

(3) الفصل 35 فقرة 1 من الظهير الشريف المؤرخ بـ 23 ذي الحجة 1378 (30 يونيه 1959) ، تسبيق تقرر بموجب الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والبنك المغربي سابقا.

(4) الفصل 70 من الظهير الشريف المؤرخ بـ 23 ذي الحجة 1378 (30 يونيه 1959).

(5) بعد طرح الاندثارات.

حساب الارباح والخسائر لسنة 1975

الخصوم (عليه)			الاصول (له)		
		بالدراهم			بالدراهم
نفقات الادارة		43.993.563،74	الفوائد		101.465.276،14
تحملات مختلفة		9.872.343،75	العمولات		10.830.641،68
منها :			ايرادات الخصم		39.688.213،17
تحملات الفوائد والعمولات	9.054.393،71		ايرادات مختلفة		1.600.354،56
		53.865.907،49			
اندثار العقارات		1.438.298،49			
اندثار المعدات والاثاث		9.054.393،71			
مخصصات لمصاريف طبع الاوراق النقدية		3.100.000،00			
		59.038.861،99			
صافي أرباح السنة المالية		94.500.623،56			
		153.584.485،55			153.584.485،55

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 1 – تطور الانتاج الداخلي الاجمالي

(سعر السوق في سنة 1960)

بملايين الدراهم	1971	1972	1973	1974	* 1975
الفلاحة	3.950	4.090	3.650	4.150	3.660
الطاقة	370	430	480	520	560
المعادن	630	760	870	990	730
الصناعة الحديثة والتقليدية	1.780	1.840	2.020	2.100	2.430
البناء والاشغال العمومية	750	740	710	830	1.390
النقل والخدمات	2.300	2.390	2.510	2.660	2.800
التجارة	2.840	2.950	3.150	3.390	3.590
الانتاج الداخلي الاجمالي	12.620	13.200	13.390	14.640	14.960
المقياس (الاساس 100 في 1960)	154	161	163	178	182

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م.2 – الانتاج الداخلي الاجمالي

(سعر السوق في سنة 1960)

التغييرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة					
	1971	1972	1973	1974	* 1975
الفلاحة	6،2	3،5	11،8 —	13،7	11،8 —
الطاقة	5،7	16،2	11،6	8،3	6،8
المعادن	1،6	20،6	14،5	13،8	26،3 —
الصناعة الحديثة والتقليدية	4،7	3،4	9،8	4،0	6،2
البناء والاشغال العمومية	7،1	1،3 —	4،1 —	16،9	67،5
النقل والخدمات	5،0	3،9	5،0	6،0	5،3
التجارة	4،0	3،9	6،8	7،6	5،9
الانتاج الداخلي الاجمالي	5،1	4،6	1،4	9،3	2،2

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 3 ـ تطور الموارد والاستخدامات للسلع والخدمات المتاحة داخل التراب المغربي

(انظر الاحالة)

بالاسعار الجارية وبملايين الدراهم

	1971	1972	* 1973	* 1974	** 1975
الموارد :					
الانتاج الداخلي الاجمالي	16.440	17.850	18.850	23.570	26.040
الواردات (1)	3.850	3.920	5.090	8.820	11.680
مجموع الموارد	20.290	21.770	23.940	32.390	37.720
الاستخدامات :					
الاستهلاك الداخلي	13.790	14.830	16.990	18.770	21.940
الخصوصي (2)	13.220	14.230	15.330	17.950	20.860
العمومي (3)	570	600	660	820	1.080
الخارج	3.730	4.340	5.340	9.240	8.180
الاستهلاك بالمغرب (4)	960	1.090	1.210	1.240	1.410
الصادرات (1)	2.770	3.250	4.130	8.000	6.770
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	2.700	2.670	2.930	4.230	7.710
التغييرات في المخزون (5)	+ 70	— 70	— 320	* 150	— 110
مجموع الاستخدامات	20.290	21.770	23.940	32.390	37.720

(*) أرقام مصححة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) السلع والخدمات.

(2) يحصل على استهلاك الخواص باستخلاص الرصيد.

(3) باستثناء مرتبات الموظفين (نظرا لكونها لا تدخل في حساب « الانتاج الداخلي الاجمالي » وانما في حساب « الناتج الوطني الاجمالي »).

(4) السياح والادارات الاجنبية ، ويشمل استهلاك هذه الاخيرة نفقات الموظفين ونفقات المعدات.

(5) يتمثل تغيير المخزون بصفة رئيسية في تغيير مخزون الحبوب الذي يقدر بالضرورة على وجه التقريب.

الاحالة :

لا يضم هذا الجدول نفقات الادارات والمواطنين المغاربة بالخارج والتي تطور مبلغها كما يلي :

(بملايين الدراهم) : 390 (1971) ، 470 (1972) ، 470 (1973) ، 500 (1974) 460 (1975).

ويمكن ادراج هذه النفقات ضمن الموارد المستوردة وضمن الاستخدامات على شكل استهلاك خصوصي أو عمومي . وينتج عن هذا أن صافي ما يستفاد من الخارج من سلع وخدمات قد ارتفع الى 510 مليون في سنة 1971 ، 50 مليونا في سنة 1972 ، 220 مليونا في سنة 1973 ، 80 مليونا في سنة 1974 و 3.960 مليونا في سنة 1975.

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م. 4 ـ موارد واستخدامات السلع والخدمات المتاحة داخل التراب المغربي

(بالاسعار الجارية)

التغييرات بالنسبة المائوية وبالقياس للسنة السابقة

	1971	1972	* 1973	* 1974	** 1975
الموارد	7،5	7،3	9،9	35،3	16،5
الانتاج الداخلي الاجمالي	9،3	8،6	5،6	25،0	10،5
الواردات	0،5	1،8	29،8	73،3	32،4
الاستخدامات :					
الاستهلاك الداخلي	7،8	7،5	7،8	17،4	16،9
الخصوصي	7،9	7،6	7،7	17،0	16،2
العمومي	5،6	5،3	10،0	24،2	31،7
الخارج	5،7	16،4	23،0	73،0	11،5
الاستهلاك بالمغرب	14،3	13،5	11،0	2،5	13،7
الصادرات	3،0	17،3	27،1	93،7	15،4
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	3،4	1،1	9،7	44،4	82،3

(*) أرقام مصححة.

(**) أرقام مؤقتة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 5 – تطور الناتج الاجمالي والدخل الوطني

(بالاسعار الجارية وبملايين الدراهم)

	1971	1972	* 1973	* 1974	** 1975
الانتاج الداخلي الاجمالي	16.440	17.850	18.850	23.570	26.040
مرتبات الموظفين (1)	2.130	2.300	2.460	3.170	3.850
صافي المدخل الخارجي (2)	330	450	770	1.370	1.930
الناتج الوطني الاجمالي	18.900	20.600	22.080	28.110	31.820
الدخل الوطني (3)	16.610	18.270	19.440	24.680	27.940

(*) أرقام مصححة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) في اطار المحاسبة الوطنية يضم الحساب العمومي الادارات المركزية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية.

(2) يمثل هذا الركن الفارق الحاصل بين الدخل المتأتي عن الشغل وعن الرسمال الذي يدفعه الخارج من جهة والدخل من نفس النوع الذي يدفعه المغرب للخارج من جهة أخرى.

(3) المدخل الوطني يساوي : الناتج الوطني الاجمالي بعد طرح الاندثار والضرائب غير المباشرة خالصة من المساعدات (وبصفة عامة فان الدخل الوطني يمثل الناتج الوطني الصافي بسعر العوامل)

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م . 6 – علاقة التوازن بين الناتج الوطني الاجمالي والنفقات الاجمالية الوطنية

(بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1971	1972	* 1973	* 1974	** 1975
الموارد :					
الناتج الوطني الاجمالي	18.900	20.600	22.080	28.110	31.820
– صافي الدخل الخارجي	330 —	450 —	770 —	1.370 —	1.930 —
الناتج الداخلي الاجمالي (1)	18.570	20.150	21.310	26.740	29.890
+ العجز في الموارد	510 +	50 +	220 +	80 +	3.960 +
الواردات (السلع والخدمات) (2)	(4.240)	4.390	(5.560)	(9.320)	(12.140)
الصادرات (السلع والخدمات) (3)	(3.730 —)	(4.340 —)	(5.340 —)	(9.240 —)	(8.180 —)
مجموع الموارد المتاحة	19.080	20.200	21.530	26.820	33.850
الاستخدامات :					
استهلاك الخواص	13.570	14.670	15.770	18.410	21.260
بالمغرب	(13.220)	(14 230)	(15.330)	(17.950)	(20.860)
بالخارج (4)	(350)	(440)	(440)	(460)	(400)
– الاستهلاك العمومي	2.740	2.930	3.150	4.030	4 990
مرتبات الموظفين	(2.130)	(2.300)	(2 460)	(3 170)	(3.850)
شراء السلع والخدمات (5)	(610)	(630)	(690)	(860)	(1.140)
– التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	2.700	2.670	2.930	4.230	7.710
– تغيير المخزون	70 +	70 —	320 —	150	110 —
مجموع الاستخدامات (النفقات الوطنية الاجمالية)	19.080	20.200	21.530	26.820	33.850

(*) أرقام مصححة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) يضم الناتج الداخلي الاجمالي الانتاج الداخلي الاجمالي وقيمة الخدمات غير المتجر فيها والتي تمثلها مرتبات الموظفين.

(2) بما في ذلك النفقات في السلع والخدمات التي يؤديها المواطنون والادارات المغربية بالخارج

(3) بما في ذلك النفقات في السلع والخدمات التي يؤديها السياح والادارات الاجنبية بالمغرب.

(4) نفقات المواطنين بالخارج (السياح والموظفون).

(5) تصحيحات نفقات الادارات المغربية بالخارج (السلع والخدمات).

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 7 – الاستثمارات والتوفير

بملايين الدراهم	1971	1972	* 1973	* 1974	** 1975
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	2.700	2.670	2.930	4.230	7.710
تغيير المخزون	70 +	70 —	320 —	150 +	110 —
الاستثمارات	2.770	2.600	2.610	4.380	7.600
العجز في الموارد	510 —	50 —	220 —	80 —	3.960 —
التوفير الداخلي الاجمالي	2.260 —	2.550	2.390	4.300	3 640
صافي الدخل الخارجي	330 +	450 +	770 +	1.370 +	1.930 +
الهبات الصافية	50 +	20 +	50 +	90 —	10 —
التوفير الوطني الاجمالي	2.640	3 020	3.210	5.580	5.560

(*) أرقام مصححة.
(**) أرقام مؤقتة.

م. 8 – بيان مساحات ومحاصيل الحبوب الرئيسية

بالآلاف الهكتارات وآلاف القناطير	1973 — 1972		1974 — 1973		1975 — 1974	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
القمح الصلب	1.478	11.800	1.389	13.800	1.238	12.000
القمح الطري	562	3.900	529	4.730	453	3.700
الشعير	2.016	12.600	1.973	23.870	1.819	15.900
الذرة	446	2.200	447	3.900	492	3.700
المجموع	4.502	30.500	4.338	46.300	4.002	35.300

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.
قسم الشؤون الاقتصادية.

م. 9 – التسويق الرسمي للحبوب
(الانتاج المحلي)

بالآلاف القناطير	من يونيو 1973 الى مايو 1974	من يونيو 1974 الى مايو 1975	من يونيو 1975 الى دجنبر 1975
القمح الصلب	514	667	220
القمح الطري	1.361	2.139	679
الشعير	185	453	202
الذرة	90	274	188
المجموع	2.150	3.533	1.289

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

م. 10 – بيان تطور مساحات وانتاج القطاني

بالآلاف الهكتارات وآلاف القناطير	1973 — 1972		1974 — 1973		1975 — 1974	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
الفول	279	1.887	227	3.455	220	2.127
الحمص	84	789	158	1.638	99	608
الجلبان	102	371	109	1.243	137	986
العدس	31	114	41	275	47	343
قطاني مختلفة	57	376	51	437	60	445
المجموع	553	3.537	586	7.048	563	4.509

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.
قسم الشؤون الاقتصادية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 11 – تصديـر الخضـر

بالآلاف الاطنان	من أكتوبر 1973 الى شتنبر 1974		من أكتوبر 1974 الى شتنبر 1975		من أكتوبر 1975 الى مارس 1976	
	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع
الطماطم	130،0	148،0	102،0	136،4	45،4	72،3
البطاطس	62،9	69،6	54،9	75،4	15،2	23،3
خضر أخرى	17،7	19،2	16،4	18،0	7،1	10،1
المجموع	210،6	236،8	173،3	229،8	67،7	105،7

المصدر : مكتب التسويق والتصدير.

م. 12 – انتاج وتصدير الحوامض

بالآلاف الاطنان	من أكتوبر 1973 الى يوليوز 1974			من أكتوبر 1974 الى يوليوز 1975		من أكتوبر 1975 الى يوليوز 1976		
	الانتاج	الصادرات الرابطة الأوروبية الاقتصادية	الصادرات المجموع	الانتاج (*)	الصادرات الرابطة الأوروبية الاقتصادية	الصادرات المجموع	الانتاج (**)	الصادرات من أكتوبر الى مارس الرابطة الأوروبية الاقتصادية	الصادرات من أكتوبر الى مارس المجموع
البرتقال	627	256 (*)	451	477	175	394	550	71	184
الفواكه الصغيرة	188	110 (*)	133	100	68	86	120	68	86
حوامض أخرى	27	2	2	6	1	2	30	1	1
المجموع	842	368	586	583	244	482	700	140	271

(*) أرقام مصححة.
(**) أرقام تقديرية.
المصدر : مكتب التسويق والتصدير.

م . 13 – بيان تطور زراعة الشمندر وانتاج السكر

	المساحات المزروعة (بالهكتارات)	المحاصيل بالاطنان	المردود الاطنان الهكتارات	انتاج السكر الخام (بالاطنان)	انتاج السكر المنتهى الصنع (بالاطنان)	انتاج السكر المجموع (بالاطنان)
1974 – 1973 :						
الغرب	25.400	730.800	28،8	75.900	28.500	104.400
تادلة	22.200	871.400	39،2	81.500	37.000	118.500
دكالة	6.000	235.800	39،3	40.000	—	40.000
ملوية	3.000	109.500	36،5	—	9.400	9.400
المجموع	56.600	1.947.500	34،4	197.400	74.900	272.300
1975 – 1974 :						
الغرب	29.826	531.200	17،8	60.800	22.500	(*) 83.300
تادلة	22.182	886.000	39،4	81.200	36.800	118.000
دكالة	6.051	252.700	41،8	40.800	—	40.000
ملوية	4.119	122.100	29،6	—	17.300	17.300
المجموع	62.178	1.792.000	28،8	182.800	76.600	259.400

(*) بما في ذلك 2.850 طن ناتجة عن معالجة قصب السكر.
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 14 — بيان تطور مساحات وانتاج القطن الخام

بالهكتارات وبالقناطير	1973 — 1972		1974 — 1973		1975 — 1974 (*)	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
تادلة	13.300	143.600	11.500	105.600	11.540	64.800
الغرب	1.600	20.000	2.500	34.000	2.400	30.060
عبدة ودكالة	900	9.900	2.400	21.000	2.390	17.410
الحوز	500	4.700	1.000	12.200	1.140	11.630
المجموع	16.300	178.200	17.400	172.800	17.470	123.900

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

قسم الشؤون الاقتصادية.

م. 15 — الحبوب الزيتية

بالاطنان	1973 — 1972	1974 — 1973	1975 — 1974	1976 — 1975
انتاج الزيتون (1)	195.000	200.000	(*) 200.000	(*) 400.000
انتاج الزيوت	32.700	28.000	30.000	50.000
المخزونات السابقة	2.300	—	—	3.000
الاستهلاك الداخلي	13.500	7.500	13.415	غ.م
تقدير الزيوت	21.500	20.500	13.585	غ.م

(*) أرقام تقديرية.

(1) ابتداء جنى المحاصيل في نهاية السنة الاولى المذكورة . أما عملية التسويق فتستمر في غضون السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

قسم الشؤون الاقتصادية.

م. 16 — انتاج الانبذة

بالهكتوليتر وبحسب كل مقتشية	1973 — 1972	1974 — 1973 *	1975 — 1974 **
مكناس	666.000	732.100	412.700
فاس	13.600	46.700	28.400
القنيطرة	231.100	199.000	97.800
الدار البيضاء	170.500	111.600	55.400
وجدة	194.100	207.100	104.700
المجموع	1.275.300	1.296.500	699.000

(*) أرقام مصححة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 17 – تربية الماشية : احصاء القطعان البالغة

بالآلاف الرؤوس	1973	1974	1975 *
البقر	2.751	2.740	
الغنم	13.241	12.162	
المعز	5.527	4.854	
الجمال	115	110	
الخنازير	10	10	
المجموع	21.644	19.876	

(*) أرقام غير متوفرة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م. 18 – بيان حركة الانتاج المعدني

بالآلاف الاطنان	الاستخراج				التصدير			
	1972	1973	1974	1975	1972	1973	1974	1975
الفحم الحجري (الانتراسيت)	546،8	565،0	574،0	652،0	18،8	30،7	34،1	18،0
البترول الخام	28،4	42،1	25،1	20،3	—	—	—	—
مقياس الاستخراج (1) الاساس = 100 في 1969 (2)	123	139	157	114	—	—	—	—
الفوسفاط الجاف	14.971،3	17.076،9	19.721،2	14.119،3	13.558،6	16.103،6	18.690،7	13.011،5
معدن الحديد	234،2	374،2	531،3	554،2	330،6	486،3	537،0	300،6
معدن الرصاص	146،3	158،8	141،4	104،3	151،1	150،2	155،8	78،3
معدن الزنك	36،4	32،7	27،3	36،1	17،9	27،8	33،7	26،4
مدن الكوبالت	11،4	10،1	12،5	14،0	10،8	10،5	14،5	11،9
معدن النحاس	13،5	14،6	16،5	18،0	10،3	9،7	16،6	8،4
المانغنيز الكيماوي	96،0	146،1	174،8	130،9	114،9	147،0	164،8	106،3
الفليورين	—	—	19،0	47،4	—	—	5،6	27،1

(1) لا يتعلق هذا المقياس الا بالفوسفاط الجاف ومعادن الحديد والرصاص والزنك والمانغنيز والكوبالت ، أما الفحم الحجري (الانتراسيت) والبترول الخام فمدرجان في مقياس الطاقة.
(2) وقع تعديل أساس هذا المقياس في سنة 1975.
المصدر : مديرية المعادن.

م . 19 – بيان حركة قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية
(ثمن المعدن في مكان استخراجه) (1)

بالآف الدراهم	1970	1971	1972	1973	1974	1975	بالنسبة المائوية لمجموع 1975
الفوسفاط	543.061	567.515	711.603	789.429	4.233.789	3.782.975	91،1
معدن الرصاص	97،421	83.956	94.540	102.381	155.673	76.523	1،8
الفحم الحجري (انتراسيت)	25.285	33.294	32.041	32.679	52.102	60.310	1،4
المانغنيز الكيماوي	20.004	20.070	14.429	23.968	40.039	36.250	0،9
معدن الحديد	24.271	17.370	7.287	15.156	53.260	58.325	1،4
معدن النحاس	14.380	15.342	14.324	17.915	25.938	20.948	0،5
معدن الكوبالت	5.722	11.674	14.464	9.240	17.600	23.144	0،6
معدن الزنك	10.456	9.874	16.031	13.355	21.580	29.794	0،7
الغاز الطبيعي	4.359	4.757	5.161	6.520	5.894	7.080	0،2
البترول الخام	4.117	2.036	2.556	3.794	7.566	6.090	0،1
الفليورين	—	—	—	—	4.762	8.905	0،2
معادن أخرى	26.567	34.833	33.238	35.137	46.903	40.759	1،1
المجموع	775.652	800.721	947.674	1.049.574	4.665.105	4.151.103	100،0

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان استخراجه الى ميناء شحنه.
المصدر : مديرية المعادن

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 20 – بيان حركة مقاييس انتاج الطاقة

(الاساس 100 في 1969 *)	1973	1974	1975	1975/1974 %
المقياس العام	147	160	170	+ 6،2
الكهرباء	144	154	166	+ 7،8
الفحم المستخرج	157	159	181	+ 13،8
البترول المصفى	149	168	174	+ 3،6

(*) وقع تعديل في مدة الاساس.

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية
قسم الاحصائيات

م . 21 – بيان حركة انتاج الطاقة

	الوحدات	1972	1973	1974	1975	1975/1974 %
انتاج الفحم الحجري (انتراسيت)	آلاف الاطنان	546،8	565،0	574،0	652،0	+ 13،6
انتاج البترول الخام	»	28،4	42،1	25،1	20،3	— 19،1
انتاج الغاز الطبيعي	ملايين الامتار المكعبة	62،9	83،5	77،2	70،8	— 8،3
الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية	ملايين الكلواط الساعة	2.470،3	2.790،0	3.068،3	3.269،5	+ 6،6
من أصل مائي	»	1.631،6	1.233،0	1.382،0	1.029،8	— 25،5
من أصل حراري	»	838،7	1.557،0	1.686،3	2.239،7	+ 32،8

المصدر : قسم الطاقة – المكتب الوطني للكهرباء.

م . 22 – بيان حركة ميزان الطاقة

بآلاف الاطنان المعادلة للفحم	1971		1972		1973		1974		1975	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك :										
الفحم	373	10	543	14	520	12	516	11	646	13
المنتوجات البترولية المصفاة	2.664	74	2.850	72	3.489	78	3.775	79	3.960	79
الكهرباء المولدة مائيا	562	16	587	14	444	10	495	10	410	8
المجموع	3.599	100	3.980	100	4.453	100	4.786	100	5.016	100
الموجودات منها محليا :										
الفحم الحجري (انتراسيت)	316	33	485	41	482	45	487	44	618	55
البترول والغاز الطبيعي	85	9	106	9	154	14	124	11	105	9
الكهرباء المولدة مائيا	562	58	587	50	444	41	495	45	410	36
	963	100	1.178	100	1.080	100	1.106	100	1.133	100
العجز في الطاقة	2.636		2.802		3.373		3.680		3.883	
بالنسبة المائوية للاستهلاك الاجمالي		73		70		76		77		77

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 23 – بيان حركة استهلاك الطاقة

	1972	1973	1974	1975	1975/1974 ٪
1 – المنتوجات البترولية :					
المنتوجات البيضاء بآلاف (الامتار المكعبة)					
الوقود العادي	191،9	194،3	* 199،3	189،9	4،7 —
الوقود الممتاز	279،8	310،5	* 270،4	302،7	11،9 +
بترول المصابيح	96،2	91،1	* 92،0	90،4	1،7 —
زيت الغاز	649،1	734،2	* 798،7	931،0	16،6 +
المنتوجات السوداء (بآلاف الاطنان)					
زيت الفويل	638،8	839،3	988،8	1.006،7	1،8 +
الغازات السائلة (بآلاف الاطنان)					
البوطان	103،5	116،9	* 134،0	157،8	17،8 +
البروبان	8،5	8،9	* 9،0	9،9	10،0 +
2 – الكهرباء (بملايين الكيلواط الساعة)	2.158،7	2.420،0	2.600،0	2.726،0	4،8 +
3 – الفحم (بآلاف الاطنان)					
الفحم الحجري (الانتراسيت)	569،9	582،3	573،2	727،4	26،9 +
الفحم البستورد	58،2	24،5	29،2	27،8	4،8 —

(*) أرقام مصححة.
المصدر : قسم الطاقة.
المكتب الوطني للكهرباء.

م. – 24 – بيان تطور الطاقة التي تزود بها الطائرات والسفن

	1972	1973	1974	1975 (1)	1975/1974 ٪
1 – تزويد الطائرات :					
وقود الطائرات النفاثة (بآلاف الامتار المكعبة)	165،8	187،5	180،2	171،2	5،0 —
وقود الطائرات (بآلاف الامتار المكعبة)	5،1	2،1	2،0	*	
2 – تزويد السفن :					
زيت الفويل (بآلاف الاطنان)	37،1	67،9	24،0	*	
زيت الغاز (بآلاف الامتار المكعبة)	13،4	25،1	19،6	*	
زيت الديزيل (بآلاف الامتار المكعبة)	12،0	15،3	1،2	*	

(*) أرقام غير متاحة.
(1) ان هذه المبيعات لا تشمل الكميات المسلمة للقوات المسلحة الملكية.
المصدر : وزارة التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية.

م . 25 – بيان حركة مقاييس الانتاج الصناعي (1)

(الاساس 100 في 1969)	1972	1973	1974	1975	1975/1974 ٪
مجموع صناعات التحويل (باستثناء البناء والاشغال العمومية)	116	129	132	140	6،0 +
منتوجات الصناعات الغذائية	127	134	145	151	4،1 +
منتوجات أخرى للصناعات الغذائية	133	153	148	142	4،1 —
المشروبات والتبغ	114	125	134	164	22،4 +
منتوجات النسيج	105	113	105	109	3،8 +
الجلد والاحذية الجلدية	108	98	114	118	3،5 +
الخشب والمنتوجات الخشبية	122	142	112	77	31،2 —
الورق والورق المقوى	85	131	128	110	14،1 —
منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع	128	142	166	180	8،4 +
منتوجات صناعة الحديد	86	107	123	136	10،6 +
منتوجات معدنية	114	130	149	148	0،7 —
معدات النقل	92	109	107	127	18،7 +
معدات كهربائية والكترونية	106	133	122	138	13،1 +
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية (باستثناء المنتوجات الصيدلية)	134	140	137	138	0،7 +
منتوجات من المطاط والبلاستيك	105	113	109	102	6،4 —

(1) تم مؤخرا احلال مقاييس جديدة ذات أساس ينطلق من سنة 1969 محل مقاييس الانتاج الصناعي التي كان يرجع أساسها وتكوينها الى سنة 1958 ، وذلك اعتبارا لعدم ملائمتها مع الهياكل الحالية لصناعات التحويل.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 26 – بيان حركة مقاييس أثمان الجملة وتكاليف المعيشة (210 مواد)

	دجنبر 1974	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	التغييرات بالنسبة المائوية: دجنبر 75 / دجنبر 74	التغييرات بالنسبة المائوية: * 1975 / * 1974
أثمان الجملة ..... (الاساس 100 = 1939)	7.404	7.619	7.130	7.567	7.563	7.095	7.140	7.201	7.092	7.298	7.308	7.332	7.384	0,3 –	3,8 +
المنتوجات المحلية ..	7.663	7.957	7.331	7.494	7.922	7.316	7.374	7.462	7.328	7.594	7.608	7.637	7.634	0,4 –	4,9 +
المنتوجات المستوردة	6.632	6.582	6.544	6.494	6.453	6.439	6.439	6.408	6.380	6.384	6.388	6.393	6 639	0,1 +	0,4 –
المواد الغذائية	7.969	8.289	7.600	8.240	8.247	7.583	7.651	7.747	7.590	7.884	7.891	7.925	7.922	0,6 –	4,4 +
المنتوجات الصناعية ..	6.085	6.055	6.034	5.998	5.968	5.956	5.948	5.927	5.929	5.929	5.947	5.947	6.128	0,7 +	2,1 +
تكاليف المعيشة	126.9	128,7	129,1	130,3	130.9	130,9	129,5	130,0	131,8	134,2	134,5	134,4	134,7	6,1 +	7,9 +
(210 مواد) (الاساس 100 : مايو 1972 – أبريل 1973)															
التغذية	133,4	135,9	136,0	137,2	138.0	137,4	134,6	135,3	138,3	142,3	142,8	141,9	141,8	6,3 +	7,5 +
الملبس	127,3	128,2	128,3	129.4	129.3	129,6	129,5	129,4	129,5	129,9	130,0	131,1	131,0	2,9 +	8,5 +
المسكن	114,7	116,0	117,0	116.9	117,5	117,9	118,0	117,8	118,9	119,3	119,4	121,3	121,7	6,1 +	7,5 +
الصيانة والصحة والعلاج	114,5	115,1	115,2	117,2	117,5	117,1	117,6	117,7	119,0	119,1	119,1	120,2	120,5	5,2 +	7,0 +
النقل والتسلية وغير ذلك	120,5	121,6	122,6	124,6	124,5	125,9	126,7	127,4	127,5	127,8	127,8	127,7	129,3	7,3 +	9,0 +

(*) المتوسط السنوي.
المصدر : قسم الاحصائيات.
كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

م . 27 – ميزان التجارة الخارجية

بآلاف الاطنان وملايين الدراهم	1973 الوزن	1973 القيمة	1974 الوزن	1974 القيمة	1975 الوزن	1975 القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتامين	5.742	4.684	6.064	8.292	7.143	10.394
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	19.957	3.746	22.031	7.440	15.643	6.238
الرصيد	+ 14.215	– 938	– 15.967	– 852	– 8.500	– 4.156
التغطية بالنسبة المائوية	–	80,0	–	89,7	–	60,0

المصدر : مكتب الصرف

م . 28 – الواردات باعتبار القيمة والشحن والتامين

بآلاف الاطنان وملايين الدراهم	1974 الوزن	1974 القيمة	1974 %	1975 الوزن	1975 القيمة	1975 %
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1.266	1.833	22	1.897	2.594	25
الطاقة	2.866	1.128	13	3.054	1.121	11
المواد الاولية	723	1.135	14	637	996	9
من أصل حيواني ونباتي	532	1.005	12	514	891	8
من أصل معدني	191	130	2	123	105	1
انصاف المنتوجات (*)	1.016	1.972	24	1.285	2.071	20
منتوجات منتهية الصنع	193	2.224	27	270	3.612	35
أمتعة التجهيز	123	1.425	17	186	2.492	24
الفلاحي	(10)	(88)	(1)	(12)	(117)	(1)
الصناعي	(113)	(1.337)	(16)	(174)	(2.375)	(23)
أمتعة الاستهلاك	70	799	10	84	1.120	11
المجموع	6.064	8.292	100	7.143	10.394	100

(*) بما في ذلك الذهب الصناعي.
المصدر : مكتب الصرف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م : 29 – الواردات حسب اهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1971	1972	1973	1974	1975
المنتوجات الغذائية	701.2	624.8	1.078.0	1.833.5	2.593.9
السكر	148.7	169.3	245.1	632.4	971.4
القمح الطري	243.9	136.9	483.4	708.3	959.8
الشاي	83.5	86.1	67.0	105.3	104.5
المنتوجات اللبنية	73.3	69.7	72.6	119.0	124.2
القهوة	31.7	35.1	47.0	50.5	63.5
مواد أخرى	121.0	127.7	162.9	218.0	370.5
الطاقة	235.6	255.0	303.3	1.127.6	1.120.6
زيت البترول الخام	145.3	171.8	226.4	990.1	897.0
مواد أخرى	90.3	83.2	76.9	137.5	223.6
المواد الاولية	466.6	468.6	617.9	1.134.9	995.8
الخشب الخام	104.7	99.5	140.7	190.7	174.9
الزيوت والحبوب الزيتية	150.4	117.8	193.4	454.2	420.7
مواد أخرى	211.5	251.3	283.8	490.0	400.2
انصاف المنتوجات	794.6	957.5	1.182.2	1.971.7	2.071.0
المنتوجات من الحديد والصلب والنحاس	279.0	312.0	392.5	721.1	675.1
المواد الكيماوية	78.2	120.4	146.5	247.4	268.4
المواد البلاستيكية	63.7	69.4	91.3	144.8	158.9
خيوط النسيج	85.6	104.6	132.7	160.2	139.1
الورق والورق المقوى	55.1	55.3	69.2	129.5	100.0
مواد أخرى	203.0	295.8	350.0	568.7	729.5
أمتعة التجهيز	799.3	710.2	850.1	1.424.2	2.492.7
التجهيزات	27.6	17.8	28.4	55.2	78.1
آلات التدفئة والآلات والمعدات والآلات الميكانيكية	489.5	401.5	502.6	800.5	1.437.5
الآلات والاجهزة الكهربائية	186.2	177.7	187.2	276.2	393.0
مواد أخرى	94.7	113.2	131.9	292.3	584.1
أمتعة الاستهلاك	545.4	561.2	652.1	799.4	1.119.8
السيارات السياحية	117.2	97.3	124.7	166.4	226.2
الاجهزة وقطع الغيار للسيارات السياحية	75.7	75.0	75.3	86.8	185.8
الادوية	53.2	59.6	61.1	59.3	96.1
مواد أخرى	299.3	329.3	391.0	486.9	611.7
المجموع	3.532.7	5.577.3	4.683.6	8.291.3	10.393.8

المصدر : مكتب الصرف

م . 30 – الصادرات مسلمة بميناء الشحن

بالآلاف الاطنان وملايين الدراهم	1974			1975		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1.356	1.647	22	1.129	1.456	23
الطاقة	96	52	1	127	57	1
المواد الاولية	20.316	4.889	66	14.226	3.929	63
من أصل حيواني ونباتي	195	376	5	131	243	4
من أصل معدني	20.121	4.513	61	14.095	3.686	59
انصاف المنتوجات	239	374	5	136	252	4
المنتوجات المنتهية الصنع	24	478	6	25	544	9
أمتعة التجهيز	6	47	–	4	47	1
أمتعة الاستهلاك	18	431	6	21	497	8
المجموع	22.031	7.440	100	15.643	6.238	100

المصدر : مكتب الصرف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 31 – الصادرات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1971	1972	1973	1974	1975
المنتوجات الغذائية	1.206,2	1.383,9	1.826,7	1.646,8	1.456,3
الحوامض	389,1	428,5	494,1	388,4	406,4
البواكير	243,1	273,3	338,9	315,1	289,2
الاسماك المصبرة	147,7	134,4	189,5	243,6	171,3
مصبرات الفواكه والخضر	89,1	112,5	131,5	164,6	147,9
الانبذة	23,4	35,3	96,1	60,0	43,6
عصير الفواكه والخضر	21,8	30,9	31,7	25,6	18,4
منتوجات أخرى	292,0	369,9	544,9	449,5	379,5
منتوجات الطاقة	9,0	6,1	20,2	51,8	57,3
المنتوجات الخام ذات الاصل النباتي	153,0	259,3	296,1	375,7	242,2
زيت الزيتون	20,6	110,8	101,4	147,0	93,8
القطن	27,5	40,0	42,5	24,4	3,6
منتوجات أخرى	104,9	108,5	152,2	204,3	144,8
المعادن	762,3	877,1	1.040,5	4.512,7	3.686,0
الفوسفاط	588,1	673,2	788,1	4.075,0	3.430,4
الرصاص	68,7	90,3	102,1	164,5	65,2
المانغنيز	23,4	26,7	33,6	45,2	36,5
منتوجات أخرى	82,1	86,9	116,6	228,0	153,9
أنصاف المنتوجات	188,1	188,3	238,1	374,4	252,1
الاسمدة الطبيعية والكيماوية	71,7	68,9	83,9	138,9	105,6
الجلود والبطانات	26,7	26,7	18,0	15,2	8,8
منتوجات أخرى	89,7	92,7	136,2	220,3	137,7
المنتوجات المنتهية الصنع	207,4	238,1	324,5	478,5	543,7
الزرابي	38,6	58,7	80,9	89,4	114,3
الملابس الجاهزة	33,9	46,4	53,8	85,9	99,5
منتوجات أخرى	134,9	133,0	189,8	303,2	329,9
المجموع	2.526,0	2.952,8	3.746,1	7.439,9	6.237,6

المصدر : مكتب الصرف.

م. 32 – المبادلات بحسب المناطق النقدية

بملايين الدراهم	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الارصدة	
	1974	1975	1974	1975	1974	1975
منطقة الفرنك	2.404	3.242	1.751	1.402	653 –	1.840 –
فرنسا	2.283	3.140	1.705	1.357	578 –	1.783 –
بلدان أخرى	121	102	46	45	75 –	57 –
منطقة التحويل	5.532	6.852	5.386	4.590	146 –	2.262 –
الولايات المتحدة	746	795	79	46	667 –	749 –
المانيا الاتحادية	843	826	545	514	298 –	312 –
ايطاليا	352	405	554	465	202 +	60 +
بريطانيا العظمى	227	340	443	418	216 +	78 +
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبوغ	224	225	444	420	220 +	166 –
هولندا	224	390	236	224	12 +	195 +
بلدان أخرى	2.916	3.871	3.085	2.503	169 +	1.368 –
منطقة أوفاق الاداء الثنائية	356	300	303	246	53 –	54 –
الاتحاد السوفياتي	253	298	136	19	117 –	279 –
كوبا	66	–	29	–	37 –	–
بلدان أخرى	37	2	138	227	101 +	225 +
المجموع	8.292	10.394	7.440	6.238	852 –	4.156 –

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 33 ـ ميزان الأداءات مع الخارج

بملايين الدراهم	1974			1975		
	المداخيل	النفقات	الارصدة	المداخيل	النفقات	الارصدة
أ) الامتعة والخدمات	9.359,4	9.794,7	435,3 −	8.294,6	12.524,1	4.229,5 −
1 ـ البضائع مسلمة بميناء الشحن	7.397,4	7.333,2	64,2 +	6.198,0	9.122,1	2.924,1 −
2 ـ الذهب غير النقدي	−	0,3	0,3 −	−	57,9	57,9 −
3 ـ مصاريف النقل والتأمين على الارساليات الدولية	331,1	1.000,7	669,6 −	265,8	1.252,1	986,3 −
4 ـ أنواع نقل أخرى	152,0	127,1	24,9 +	157,7	125,3	32,4 +
5 ـ الاسفار	1.025,0	395,0	630,0 +	1.200,0	300,0	900,0 +
6 ـ المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	116,9	338,9	222,0 −	112,0	382,5	270,5 −
7 ـ معاملات حكومية	214,9	449,7	234,8 −	211,6	1.058,7	847,1 −
8 ـ خدمات أخرى	122,1	149,8	27,7 −	149,5	225,5	76,0 −
ب) أداءات التحويل	1.934,4	464,0	1.470,4 +	2.459,3	443,3	2.016,0 +
9 ـ القطاعات الخصوصية	1.749,2	347,5	1.401,7 +	2.343,7	268,6	2.075,1 +
10 ـ القطاعات العمومية	185,2	116,5	68,7 +	115,6	174,7	59,1 −
ج) الرساميل غير النقدية	1.145,5	1.643,8	498,3 −	3.073,2	927,9	2.145,3 +
11 و 12 ـ الخصوصية	495,6	1.281,8	786,2 −	891,6	382,3	509,3 +
رصيد الاعتمادات التجارية	234,1	1.061,6	827,5 −	588,6	77,3	511,3 +
القروض والاستثمارات	95,5	190,7	95,2 −	147,2	145,2	2,0 +
عناصر أخرى	166,0	29,5	136,5 +	155,8	159,8	4,0 −
13 و 14 ـ العمومية	649,9	362,0	287,9 +	2.181,6	545,6	1.636,0 +
الاعتمادات التجارية	216,4	164,9	51,5 +	394,4	135,9	258,5 +
قروض بالعملة الصعبة	391,1	153,4	237,7 +	1.726,1	383,6	1.342,5 +
قروض بالدرهم	6,9	23,4	16,5 −	0,1	20,8	20,7 −
عناصر أخرى	18,5	4,9	13,6 +	34,6	5,3	29,3 +
الاستثمارات الخارجية	17,0	15,4	1,6 +	26,4	−	26,4 +
د) منح حقوق السحب الخاصة	−	−	−	−	−	−
المجموع	12.439,3	11.902,5	536,8 +	13.827,1	13.895,3	68,2 −

المصدر : مكتب الصرف.

م. 34 ـ تقديرات النفقات وتنفيذ الميزانية العامة

بملايين الدراهم	1974		1975	
	الاعتمادات المفتوحة (1)	الانجازات (3)	الاعتمادات المفتوحة (1)	الانجازات (4)
الميزانية العادية (2)	6.646	6.156	9.463	7.967
أ) التسيير	6.123	5.654	8.848	7.409
السلطات العمومية	17	17	20	20
موظفو الوزارات	2.557	2.768	3.062	3.259
معدات الوزارات	1.248	1.174	1.669	1.628
التحملات المشتركة	1.811	1.649	3.745	2.434
أشغال الصيانة الكبرى	46	46	68	68
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	444	−	284	−
ب) الدين العمومي	523	502	615	558
ميزانية التجهيز (2)	3.337	2.081	6 288	4.882
الميزانية العامة	9.983	8.237	15.751	12.849

(1) الاعتمادات المفتوحة عن طريق القوانين المالية تضاف اليها المقتطعات من المخصصات الاحتياطية والنفقات الطارئة.
(2) بما في ذلك نفقات التسوية وأموال المساعدة للميزانية العامة ولكن بعد طرح التسبيقات الجديدة.
(3) أرقام مصححة.
(4) أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة المالية (قسم الميزانية).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 35 – تقديرات مداخيل وتحصيلات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	1974		1975	
	قانون المالية	التحصيلات (2)	قانون المالية	التحصيلات (3)
موارد الميزانية العادية	6.895	7.005	10.233	8.853
الضرائب المباشرة	2.597	1.170	3.382	2.736
الحقوق الجمركية	1.043	1.217	1.320	1.516
الضرائب غير المباشرة	2.119	2.137	2.391	2.516
حقوق التسجيل والتنبر	331	350	388	396
الاملاك المخزنية	84	83	93	96
الاحتكارات والاستغلال ودخل مساهمات الدولة	509	1.860	2.438	1.080
موارد مختلفة				
مداخيل ناجمة عن تخفيض النفقات	128	122	135	150
أموال المساعدات	84	60	86	59
موارد ميزانية التجهيز	–	6	–	304
الموارد الاستثنائية	1.193	326	3.250	1.420
الاقتراضات الاجمالية لاجل طويل ومتوسط (1)	13	–	–	27
مداخيل أخرى :	1.180	326	3.250	1.393
(اعادة دفع الاموال في الودائع الواردة في الميزانية)	50	1.787	50	2.996
المجموع العام	8.138	9.118	13.533	13.269

(1) يشمل هذا الركن كل القروض الطويلة الاجل والمساعدات الخارجية المتوسطة الاجل.
(2) أرقام مصححة.
(3) وضعية مؤقتة.
المصدر : وزارة المالية (قسم الميزانية).

م. 36 – بيان تطور تحملات وموارد الخزينة

بملايين الدراهم	(2) 1974	(3) 1975
1 – الموارد :	7.391	8.337
المداخيل العادية	7.213	8.490
الضرائب المباشرة	1.230	2.677
حقوق الجمرك	1.217	1.516
الضرائب غير المباشرة	2.137	2.516
حقوق التسجيل والتنبر	350	396
الاحتكارات والاستغلالات	1.980	1.091
(منها فائض الميزانيات الملحقة)	–	(11 +)
الاملاك المخزنية	83	96
مداخيل أخرى	216	198
موارد أخرى	178 +	153 –
أموال المساعدة للميزانيات الملحقة	55 +	121 +
رصيد الحسابات الخاصة	123 +	274 –
2 – التحملات :	8.906	12.021
النفقات العادية	6.670	7.567
الدين العمومي	491	566
(منها الفوائد)	(285)	(361)
التسيير	6.179	7.001
السلطات العمومية	17	20
الموظفون	2.856	3.259
المعدات والاشغال الكبرى	1.220	1.696
التحملات المشتركة	2.086	2.026
(منها نفقات المقاصة)	(1.574)	(1.655)
نفقات الاستثمار (1)	2.236	4.454
الفائض العادي	543 +	923 +

(1) الميزانية العامة والميزانيات الملحقة (يرجع للجدول الاحصائي رقم 37).
(2) وضعية نهائية.
(3) وضعية مؤقتة.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 36 – بيان تطور تحملات وموارد الخزينة (تابع)

بملايين الدراهم	(2) 1974	(3) 1975
3 – أموال مخصصة لنفقات وقع الامر بدفعها :		
عجز الصندوق (1 – 2 + 3)	– 48	+ 386
التمويل	+ 1.563	– 3.298
الودائع لدى الخزينة وبالشيكات البريدية	+ 1.563	+ 3.298
القروض الداخلية	+ 732	– 144
لاجل طويل	+ 592	+ 669
لاجل متوسط	+ 84	+ 227
لاجل قصير	– 9	– 30
المساعدات الخارجية	+ 517	+ 472
لاجل طويل	+ 333	+ 1.509
لاجل متوسط	+ 338	+ 1.416
لاجل قصير	+ 31	+ 96
تسبيقات بنك المغرب	– 36	– 3
العمليات التي ستوقف أو تسوى	+ 232	+ 868
	– 326	+ 396

(2) وضعية نهائية.
(3) وضعية مؤقتة.
المصدر : وزارة المالية (قسم الخزينة).

م. 37 – نفقات التجهيز الخاصة بالخزينة

بملايين الدراهم	1974	1975
اصدارات الخزينة العامة	2.081	4.882
ينقص منها :		
نفقات التصوية	–	– 4
أموال المساعدة	–	– 1.081
يضاف اليها :		
التسبيقات الجديدة ذات الطابع الاستثماري	+ 100	+ 391
نفقات التجهيز الخاصة بالصندوق الخاص بالتنمية الجهوية	–	+ 69
نفقات التجهيز الخاصة بالميزانيات الملحقة	+ 55	+ 197
المجموع	2.236	4.454

المصدر : وزارة المالية (قسم الخزينة)

م. 38 – بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

بملايين الدراهم	31 دجنبر 1973		31 دجنبر 1974			31 دجنبر 1975		
	المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
العملة الورقية	3.412	407	15.8	4.064	652	19.1	4.651	587	14.4
العملة الكتابية	5.162	769	17.5	6.766	1.604	31.1	8.187	1.421	21.0
الودائع لدى بنك المغرب	129	5	4.0	166	37	28.7	191	25	15.1
الودائع لدى البنوك	4.313	769	21.7	5.345	1.032	23.9	6.882	1.537	28.8
الودائع لدى الشيكات البريدية ولدى الخزينة	720	5–	0.7–	1.255	535	74.3	1.114	141–	11.2–
أ) الموجودات النقدية	8.574	1.236	16.8	10.830	2.256	26.3	12.838	2.008	18.5
ب) العملة شبه النقدية	620	73	13.3	1.017	397	64.0	1.437	420	41.3
مجموع الكتلة (أ + ب)	9.194	1.309	16.6	11.847	2.653	28.9	14.275	2.428	20.5

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بالنسبة المائوية لمجموع العملة	1973	1974	1975
العملة الورقية	37،1	34،3	32،6
العملة الكتابية	56،1	57،1	57،4
العملة شبه النقدية	6،8	8،6	10،0

المصدر : بنك المغرب

م. 39 ـ بيان حركة مقابلات المجموعة النقدية

بملايين الدراهم	دجنبر 1973			دجنبر 1974			دجنبر 1975		
	المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية		المبالغ	التغييرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	٪	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	٪	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	٪
الموجودات الخارجية الصافية	1.446	145	11،1	1.984	538	37،2	1.908	76 -	3،8 -
بنك المغرب	1.209	84	7،5	1.700	491	40،6	1.646	54 -	3،2 -
بنوك الودائع	237	61	34،6	284	47	19،8	262	22 -	7،7 -
الديون على الخزينة	3.998	414	11،5	5.330	1.332	33،3	6.558	1.228	23،0
الديون الخاصة بينك المغرب	1.872	194	11،6	2.089	217	11،6	2.948	859	41،1
البنوك (محفظة السندات العمومية)	1.400	228	19،4	1.969	569	40،6	2.473	504	25،6
الايداع لدى المحاسبين العموميين	726	8 -	1،1 -	1.272	546	75،2	1.737	135 -	10،6 -
(منها البنوك)	(6)			(17)			(23)		
فروض للاقتصاد	4.079	733	21،9	5.110	1.031	25،3	6.331	1.221	23،9
بنك المغرب	993	218	28،1	1.164	171	17،2	1.105	59 -	5،1 -
بنوك الودائع	3.086	515	20،0	3.946	860	27،9	5.226	1.280	32،4
مجموع المقابلات	9.523	1.292	15،7	12.424	2.901	30،5	14.797	2.373	19،1
العناصر الاخرى (تسوية الحساب)	329 —			577 —			522 —		

بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات	1973	1974	1975
الموجودات الخارجية الصافية	15،2	16،0	12،9
الديون على الخزينة	42،0	42،9	44،3
فروض للاقتصاد	42،8	41،1	42،8

المصدر : بنك المغرب

م. 40 ـ حركة الموجودات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

بملايين الدراهم	1974	1975											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
العملة الورقية	4.064	3.984	3.959	3.937	3.947	3.955	4.035	4.179	4.258	4.266	4.381	4.403	4.651
العملة الكتابية	6 766	6.833	7.026	6.963	7.080	7.103	7.362	7.443	7.344	7.760	7.698	7.758	8.187
مجموع الموجودات النقدية	10.830	10.817	10.985	10.900	11.027	11.058	11.397	11.622	11.602	12.026	12.079	12.161	12.838
العملة شبه النقدية	1.017	1 065	1.035	1.156	1.204	1.223	1.199	1.219	1.293	1.335	1.400	1.421	1.437
منها :													
الودائع لاجل	1 017	1 065	1.035	1.156	1.204	1.223	1.199	1.219	1.293	1.335	1.400	1.421	1.437
مجموع الموجودات النقدية والشبيهة بالنقدية	11.847	11.882	12.120	12.056	12.231	12.281	12.596	12.841	12.895	13.361	13.479	13.582	14.275

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 41 ـ بيان حركة التداول النقدي

بملايين الدراهم	1974	1975										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	4.128	4.013	3.978	3.985	3.972	3.994	4.074	4.242	4.320	4.317	4.412	4.487	4.712
النقد المعدني المتداول	101	102	102	101	101	100	101	102	104	105	107	108	108
المجموع	4.229	4.115	4.080	4.086	4.073	4.094	4.175	4.344	4.424	4.422	4.519	4.595	4.820
يسقط منها :													
الرصيد الباقي لدى البنوك والمحاسبين العموميين ...	165 ـ	131 ـ	121 ـ	149 ـ	126 ـ	139 ـ	140 ـ	165 ـ	166 ـ	156 ـ	138 ـ	192 ـ	169 ـ
المجموع	4.064	3.984	3.959	3.937	3.947	3.955	4.035	4.179	4.258	4.266	4.381	4.403	4.651

المصدر : بنك المغرب.

م. 42 ـ بيان حركة العملة الكتابية وشبه العملة

بملايين الدراهم	1974	1975										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
العملة الكتابية :													
الودائع تحت الطلب بمعهد الاصدار	166	232	148	172	183	157	207	173	209	178	175	151	191
الودائع تحت الطلب في بنوك الودائع	5.345	5.565	5.453	5.694	5.787	5.904	6.057	6.143	6.218	6.396	6.482	6.402	6.882
مجموعة الودائع تحت الطلب لدى مجموعة البنوك ...	5.511	5.797	5.601	5.866	5.970	6.061	6.264	6.316	6.427	6.574	6.657	6.553	7.073
الودائع بالشيكات البريدية ..	547	446	480	500	498	522	561	512	470	514	500	693	636
الودائع لدى الخزينة	708	590	945	597	612	520	537	615	447	672	541	512	478
المجموع	6.766	6.833	7.026	6.963	7.080	7.103	7.362	7.443	7.344	7.760	7.698	7.758	8.187
شبه العملة :													
الودائع لاجل	1.017	1.065	1.135	1.156	1.204	1.223	1.199	1.219	1.293	1.135	1.400	1.421	1.437
المجموع	1.017	1.065	1.135	1.156	1.204	1.223	1.199	1.219	1.293	1.135	1.400	1.421	1.437
المجموع العام	7.783	7.898	8.161	8.119	8.284	8.326	8.561	8.662	8.637	9.095	9.098	9.179	9.624

المصدر : بنك المغرب.

م. 43 ـ بيان حركة الايداع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

	1974	1975										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الحسابات الجارية العادية ...	2.781	2.917	2.733	2.882	2.888	2.895	2.851	2.907	3.028	3.189	3.204	3.102	3.496
حسابات الشيكات	2.429	2.501	2.573	2.636	2.743	2.855	3.028	3.038	3.013	3.042	3.092	3.130	3.190
الحسابات الدائنة الاخرى ...	135	147	147	176	156	154	178	198	177	165	186	170	196
المجموع	5.345	5.565	5.453	5.694	5.787	5.904	6.057	6.143	6.218	6.396	6.482	6.402	6.882

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 44 – حركة مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية

بملايين الدراهم	1974	1975											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوبر	دجنبر
الموجودات الخارجية (1)													
معهد الإصدار	1.700	1.705	1.682	1.745	1.949	2.012	1.933	1.797	2.129	2.148	2.286	1.822	1.646
بنوك الودائع	284	257	221	211	193	202	233	285	274	276	309	309	262
المجموع	1.984	1.962	1.903	1.956	2.142	2.214	2.166	2.082	2.403	2.424	2.595	2.131	1.908
ديون على الخزينة :													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	2.089	2.193	1.999	2.205	1.908	1.892	2.072	2.023	1.927	2.045	2.266	2.248	2.948
محفظة السندات العمومية													
للجهاز البنكي	1.969	2.046	2.189	2.222	2.225	2.240	2.196	2.263	2.284	2.350	2.382	2.373	2.473
ودائع البنوك لدى الخزينة	17	10	14	13	10	13	15	9	9	17	9	14	23
ديون المؤسسات والخواص	1.255	1.036	1.425	1.097	1.110	1.042	1.098	1.127	917	1.186	1.041	1.205	1.114
المجموع	5.330	5.285	5.627	5.537	5.253	5.187	5.381	5.422	5.137	5.598	5.698	5.840	6.558
قروض للاقتصاد (2) :													
معهد الاصدار	1.164	1.015	1.032	909	875	873	961	1.153	1.077	974	1.097	1.192	6.105
بنوك الودائع	3.946	4.183	4.133	3.305	4.509	4.582	4.618	4.676	4.728	4.849	5.019	4.979	5.226
المجموع	5.110	5.198	5.165	5.214	5.384	5.455	5.579	5.829	5.805	5.823	6.116	6.171	6.331
المجموع	12.424	12.445	12.695	12.707	12.779	12.856	13.126	13.333	13.345	13.845	14.409	14.142	14.797
ميزان العناصر الاخرى	– 577	– 563	– 575	– 651	– 548	– 575	– 530	– 492	– 450	– 484	– 930	– 560	– 522
مجموع مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية	11.847	11.882	12.120	12.056	12.231	12.281	12.596	12.841	12.895	13.361	13.479	13.582	14.275

(1) بما في ذلك الديون المترتبة عن الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة عن الخارج.
المصدر : بنك المغرب.

م. 45 – بيان تطور الموجودات الخارجية (1)

بملايين الدراهم	1974	1975											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية :													
الموجودات من الذهب لدى معهد الاصدار	108	108	108	108	108	108	108	108	108	108	108	108	108
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	1.397	1.375	1.366	1.365	1.549	1.602	1.494	1.352	1.682	1.729	1.863	1.484	1.291
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	80	80	80	80	80	75	75	75	75	75	75	75	75
حالة الرصيد الذهبي لدى صندوق النقد الدولي	143	143	143	143	143	143	143	143	143	143	143	143	143
المجموع	1.728	1.706	1.667	1.696	1.880	1.928	1.820	1.678	2.008	2.055	2.189	1.810	1.617
الموجودات الخارجية الاخرى :													
العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	66	91	85	123	133	182	188	193	177	167	154	114	104
العملات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع	380	347	316	305	282	290	321	378	374	372	407	403	358
المجموع	446	438	401	428	415	472	509	571	551	539	561	517	462
مجموع الموجودات الاجمالية	2.174	2.144	2.068	2.124	2.295	2.400	2.329	2.249	2.559	2.594	2.750	1.327	2.079

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 45 – بيان تطور الموجودات الخارجية (1) (تابع)

بملايين الدراهم	1974	1975											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الالتزامات الخارجية :													
الالتجاء لسلف صندوق النقد الدولي (2)	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
التزامات أخرى لمعهد الاصدار	94	92	70	74	64	98	75	74	56	74	57	102	75
منها : (بالعملات الغير القابلة للتحويل)	(43)	(50)	(18)	(10)	(10)	(12)	(12)	(12)	(13)	(15)	(15)	(10)	(10)
التزامات بنوك الودائع	96	90	95	94	89	88	88	93	100	96	98	94	96
المجموع	190	182	165	168	153	186	163	167	156	170	155	196	171
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	1.984	1.962	1.903	1.956	2.142	2.214	2.166	2.082	2.403	2.424	2.595	2.131	1.908

(1) بما فيها الديون على الخارج.
(2) لا تدرج ابتداء من أكتوبر 1974 الا الالتزامات بالدراهم تجاه المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي للانشاء والتعمير ، والوكالة الدولية للتنمية).
المصدر : بنك المغرب.

م. 46 – بيان حركة الديون على الخزينة

بملايين الدراهم	1974	1975											
	دجنبر	يناير	يبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيه	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار :													
تسبيقات للدولة	1.946	1.946	1.870	1.946	1.773	1.500	1.932	1.500	1.500	1.923	2.135	2.137	2.748
سندات الخزينة (التبادل النقدي والعملة المعدنية	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
الكمبيالات الجمركية والسندات المكفولة	6	111	—	97	—	116	—	171	159	—	—	—	71
تسبيقات على سند الصندوق الوطني للقرض الفلاحي ..	—	3	—	24	—	110	—	135	117	—	—	—	—
حسابات الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	60	50	40	45	46	78	47	45	65	40	50	64	61
تسبيقات على سندات صندوق التجهيز القروي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
تسبيقات على سندات القرض العقاري والفندقي	—	—	—	—	—	—	—	82	—	—	—	—	—
المجموع الاجمالي	2.151	2.249	2.049	2.251	1.958	1.943	2.118	2.072	1.980	2.102	2.324	2.340	3.019
يسقط منها : الحساب الجاري للخزينة والارصدة لدى المحاسبين العموميين	— 62	— 62	— 50	— 46	— 50	— 51	— 46	— 49	— 53	— 57	— 58	— 92	— 71
المجموع الصافي	2.089	2.193	1.999	2.205	1.908	1.802	2.072	2.023	1.927	2.045	2.266	2.248	2.948
سندات عمومية :													
معهد الاصدار	165	149	237	243	215	175	98	203	103	126	132	104	66
بنوك الودائع	1.804	1.897	1.952	1.979	2.010	2.065	2.018	2.060	2.181	2.224	2.250	2.269	2.407
المجموع	1.969	2.046	2.189	2.222	2.225	2.240	2.196	2.263	2.284	2.350	2.382	2.373	2.473
ودائع البنوك لدى الخزينة ...	17	10	14	13	10	13	15	9	9	17	9	14	23
ديـون المؤسسات والخواص :													
مقابل قيمة الودائع بالشيكات البريدية والخزينة	1.255	1.036	1.425	1.097	1.110	1.042	1.098	1.127	917	1.186	1.041	1.205	1.114
مجموع الديون الصافية على الخزينة	5.330	5.285	5.627	5.537	5 253	5.187	5.381	5.422	5.137	5.598	5.698	5.840	6.558

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 47 – قروض اقتصادية ممولة من الموارد النقدية (1)

بملايين الدراهم	1974	1975										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الاصدار :													
الخصم	940	822	839	666	669	673	717	855	880	693	793	908	870
التسبيقات	148	130	138	130	145	160	183	198	182	223	227	238	184
السندات الجارى تحصيلها ..	76	63	55	113	61	40	61	100	15	58	77	46	51
المجموع	1.164	1.015	1.032	909	875	873	961	1.153	1.077	974	1.097	1.192	1.105
بنوك الودائع :													
قروض لاجل قصير	3.637	3.860	3.800	3.962	4.163	4.214	4.235	4.283	4.328	4.451	4.598	4.549	4.787
قروض لاجل متوسط	303	316	325	335	338	360	374	384	390	387	408	417	426
قروض لاجل طويل	6	7	8	8	8	8	9	9	10	11	13	13	13
المجموع	3.946	4.183	4.133	4.305	4.509	4.582	4.618	4.676	4.728	4.849	5.019	4.979	5.226
مجموع القروض للاقتصاد ...	5.110	5.198	5.165	5.214	5.384	5.455	5.579	5.829	5.805	5.823	6.116	6.171	6.331

(1) باستثناء الديون المترتبة عن الخارج والتى توجد ضمن الموجودات الخارجية.
المصدر : بنك المغرب.

م. 48 – استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقرض الشعبى)

بملايين الدراهم	1973/12/31	1974/6/30	1974/12/31	1975/6/30	1975/12/31
الاستعمالات :					
1 – الارصدة	271	213	334	382	434
نقد في الصندوق	76	85	104	95	99
لدى بنك المغرب	22	51	67	29	31
الاحتياطى النقدى والحساب المغلق	173	77	163	258	304
2 – ديون على الخزينة	1.406	1.628	1.986	2.211	2.496
الودائع وما يشابهها	6	6	17	15	23
سندات الخزينة	1.400	1.622	1.969	2.196	2.473
3 – قروض للاقتصاد	3.648	4.044	4.750	5.125	5.957
قصيرة الاجل (1)	3.375	3.764	4.431	4.726	5.499
متوسطة الاجل	270	276	313	390	445
طويلة الاجل	3	4	6	9	13
4 – تسليفات للمؤسسات المالية المتخصصة	76	111	52	157	71
5 – سندات فى المحفظة	127	132	174	198	216
المساهمات	21	26	29	41	48
سندات أخرى	106	106	145	157	168
6 – الموجودات الخارجية (2)	134	154	187	134	150
النقود	9	8	14	9	10
البنوك والمراسلون بالخارج	125	146	173	125	140
7 – الاموال المعقرة	105	113	118	132	145
8 – استعمالات صافية أخرى	84	63	108	63	203
المجموع	5.851	6.458	7.709	8.402	9.672
	181	209	196	187	208

(1) بما فى ذلك الديون المترتبة عن الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة عن الخارج الممولة من طرف البنوك والمخصومة من طرف معهد الاصدار والمدرجة فى القروض الاقتصادية.
المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 48 مكرر — استعمالات وموارد بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1973/12/31	1974/6/30	1974/12/31	1975/6/30	1975/12/31
الموارد :					
1 — الاموال الخصوصية	243	258	342	320	426
الرأسمال والاحتياطات	244	262	305	328	394
المرحل من جديد والربح المنجز خلال السنة المالية	18	16	57	12	53
باسقاط : الخسائر السابقة ومصاريف التأسيس	19 —	20 —	20 —	20 —	21 —
2 — مخصصات للمخاطر	52	61	72	93	95
3 — الودائع تحت الطلب	4.313	4.887	5.345	6.057	6.882
حسابات الشيكات	1.845	2.201	2.429	3.028	3.190
الحسابات الجارية للمؤسسات غير المالية	2.191	2.437	2.678	2.728	3.369
حسابات المؤسسات المالية	144	92	103	123	127
دائنون مختلفون	133	157	135	178	196
4 — ودائع ذات أجل استحقاق	620	677	1.017	1.199	1.437
حسابات وسندات ذات أجل استحقاق ثابت	620	677	1.017	1.199	1.437
5 — الالتزامات الخارجية	77	90	96	88	96
حسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولاجل)	16	18	19	18	24
البنوك والمراسلون بالخارج	61	72	77	70	72
6 — تسبيقات معهد الاصدار	498	429	769	562	592
على سندات عمومية	86	59	165	98	66
على سندات خصوصية	403	369	604	459	519
على سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	9	1	—	5	7
7 — تسليفات المنظمات المتخصصة	48	56	68	83	144
8 — موارد صافية مختلفة	—	—	—	—	—
المجموع	5.851	6.458	7.709	8.402	9.672

المصدر : بنك المغرب.

م. 49 — استعمالات وموارد مجموع المؤسسات المالية المتخصصة

بملايين الدراهم	1973/12/31	1974/12/31	1975/6/30	1975/12/31
الاستعمالات :				
1 — الارصدة والقيم المتعين تحصيلها	8	4	15	4
2 — ديون على الخزينة	292	260	284	322
ودائع تحت الطلب وما شابهها	28	18	21	27
سندات والتزامات الدولة	264	242	263	295
3 — ديون على البنوك	192	197	243	299
ودائع تحت الطلب	54	78	127	107
ودائع لاجل وتسليفات	138	119	116	192
4 — قروض للاقتصاد	1.635	2.033	2.384	2.714
قصيرة الاجل	306	372	421	452
متوسطة وطويلة الاجل	1.329	1.661	1.963	2.262
5 — قروض للجماعات العمومية	105	163	184	215
6 — سندات في المحفظة	174	203	225	252
المساهمات	144	172	186	212
سندات أخرى	30	31	39	40
7 — الاموال المعفرة	51	54	55	58
8 — استعمالات صافية مختلفة	—	—	—	—
المجموع	2.457	2.914	3.396	3.864
الموارد :				
1 — الاموال الخصوصية	316	364	393	439
منها : امدادات مالية من الدولة	109	94	94	94
مخصصات لتغطية احتمالات النقص في الاصول	21	2	19	15
2 — مساعدات الدولة	139	173	226	270
3 — الاقتراضات الخارجية (لاكثر من سنة)	333	389	504	696
4 — الاقتراضات الداخلية	291	376	518	509
ودائع لاجل وسندات الصندوق	9	4	3	2
التزامات وسندات	299	320	358	436
مساعدات بنكية	76	52	157	71
5 — ودائع لاجل قصير	667	1.186	1.327	1.448
6 — مساعدات معهد الاصدار (1)	375	396	375	469
الخصم	299	345	322	419
مساعدات أخرى	76	51	53	50
7 — موارد صافية مختلفة	12	39	37	33
المجموع	2.457	2.914	3.396	3.864

(1) باستثناء اعادة خصم السندات المتوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي والمدرجة ضمن المساعدات التي يقدمها معهد الاصدار للبنوك.
المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 50 – بيان حركة التجاء البنوك لمعهد الاصدار

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1973												
التجاء بواسطة سندات عمومية	40	33	79	72	51	67	77	43	70	59	61	86
التجاء بواسطة سندات خصوصية	258	212	268	284	273	266	331	337	327	389	353	403
التجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	2	3	11	17	2	3	9	16	15	4	3	9
المجموع (1)	300	248	358	373	326	336	417	396	412	452	417	498
المتوسط اليومي للالتجاءات	305	292	267	347	347	340	334	454	405	426	427	474
1974												
التجاء بواسطة سندات عمومية	53	62	102	120	53	59	78	124	165	160	277	165
التجاء بواسطة سندات خصوصية	382	348	430	482	456	369	336	482	418	437	590	604
التجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	4	3	7	8	3	1	5	14	5	10	2	–
المجموع (1)	439	413	539	610	512	429	419	620	588	607	869	769
المتوسط اليومي للالتجاءات	481	428	414	596	561	516	388	531	560	574	752	882
1975												
التجاء بواسطة سندات عمومية	149	237	243	215	175	98	203	103	126	132	104	66
التجاء بواسطة سندات خصوصية	485	511	360	379	399	459	602	675	515	589	636	519
التجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	4	1	2	6	4	5	11	8	7	13	8	7
المجموع (1)	638	749	605	600	578	562	816	786	648	734	748	592
المتوسط اليومي للالتجاءات	704	701	658	654	608	538	638	869	685	640	811	742

(1) الالتجاء في نهاية الشهر ، أرقام مأخوذة من الاحصائيات النقدية.
المصدر : بنك المغرب.

م. 51 – القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع (1)
(الممولة والمعاد خصمها والمأخوذة كضمانة)

بملايين الدراهم	1974	1975					
	دجنبر	مارس	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	دجنبر
التزامات لامد قصير :							
السندات التجارية المسحوبة على المغرب	849.6	716.6	880.6	917.7	919.8	820.8	948.4
قروض للاستهلاك	140.3	141.4	154.5	150.8	169.1	162.3	194.5
السندات التجارية المسحوبة على الخارج	196.4	140.7	186.7	231.1	202.5	203.7	207.9
تسبيقات على مصبرات السردين	48.4	44.8	46.1	46.7	51.6	57.5	61.9
المنظمات التعاونية الفلاحية	208.6	176.0	191.8	210.9	235.4	255.3	288.7
قروض أخرى مضمونة من طرف الدولة أو من طرف الصندوق المركزي للضمان	118.6	8.9	10.4	10.2	3.7	10.2	97.1
قروض أخرى حاملة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات	60.8	57.2	87.0	86.7	95.8	101.6	104.1
تسبيقات على البضائع وسندات التخزين	548.8	587.6	596.3	600.0	613.7	607.2	630.0
قروض لاصحاب الحبوب الاحراز	196.2	213.7	200.2	231.4	313.5	322.0	223.6
قروض أخرى بضمانات عينية	374.6	412.5	457.1	505.7	544.8	344.0	520.0
قروض بدون تعيين ولا ضمانات عينية	1.367.4	1.524.2	1.523.9	1.564.3	1.570.9	1.623.6	1.783.8
اعتمادات أخرى	321.8	349.9	391.6	390.0	397.1	366.0	438.5
المجموع	4.431.5	4.373.5	4.726.2	4.945.5	5.117.9	5.074.2	5.498.5
التزامات لامد متوسط :							
بدون ضمانات عينية	26.7	33.7	36.1	27.8	33.7	33.3	38.7
بضمانات عينية	158.4	182.6	196.0	206.3	214.6	211.6	235.7
بضمانات من الدولة أو الصندوق المركزي للضمان ..	126.3	130.2	155.6	159.3	163.4	161.4	169.1
تسليفات للمغربة	1.4	1.5	1.8	1.7	1.7	1.9	1.8
المجموع	312.8	348.0	389.5	395.1	413.4	408.2	445.3

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 51 ـ القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع (1) (تابع)
(الممولة والمعاد خصمها والمأخوذة كضمانة)

بملايين الدراهم	1974	1975					
	دجنبر	مـارس	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	دجنبر
التزامات لامد طويل :							
الخواص	1.0	0.9	1.2	2.1	2.7	3.4	5.0
تسليفات للمغربة	5.4	6.4	8.0	7.3	7.5	8.0	8.1
المجموع	6.4	7.3	9.2	9.4	10.2	11.4	13.1
مساعدات للمؤسسات المالية المتخصصة	51.7	113.7	157.2	170.2	106.9	88.9	70.9
المجموع العام	4.802.4	4.842.5	5.282.1	5.520.2	5.648.4	5.582.7	2.027.8

(1) بما في ذلك المساعدات البنكية للمؤسسات المالية المتخصصة.
المصدر : بنك المغرب.

م. 52 ـ هيكل معدلات الفائدة الدائنة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1974 (معدلات وحيدة)	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1975 (معدلات وحيدة)
1 ـ بنوك الودائع (1) :		
أ) الحسابات لاجل :		
الحسابات الغادية	(دون مقابل)	(دون مقابل)
الاموال المحولة من طرف الاشخاص الطبيعيين المغاربة العاملين بالخارج	3	3
ب) الحسابات على الدفاتر	3	3
ج) الحسابات لاجل وسندات الصندوق :		
من شهر الى أقل من 3 أشهر	1.50	2
من 3 أشهر الى أقل من 6 أشهر	3	3.50
من 6 أشهر الى أقل من 12 شهرا	4	4.50
من 12 شهرا الى أقل من 18 شهرا	4.50	5.50
من 18 شهرا الى 24 شهرا (كاملة)	5.50	6.50
ما يفوق 24 شهرا	(معدل حر)	(معدل حر)
2 ـ صندوق التوفير	3.50 (2)	3.50 (2)
3 ـ المؤسسات المالية المتخصصة :		
أ) القرض العقاري والفندقي :		
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	5.75	5.75
سندات لمدة 15 سنة	7.50	7.50
ب) البنك الوطني للانماء الاقتصادي :		
سندات الصندوق لمدة 3 أشهر	4	4
سندات الصندوق لمدة 6 أشهر	4.25	4.25
سندات الصندوق لمدة 12 شهرا	4.75	4.75
سندات لمدة 15 سنة	7.50	7.50
ج) الصندوق الوطني للقرض الفلاحي :		
ودائع لاجل	1.50	1.50

(1) قرار وزير المالية بتاريخ 29 يونيو 1974 ، المطبق ابتداء من فاتح يوليوز 1974 والمعدل بقرار 30 يونيو 1975 المطبق ابتداء من فاتح يوليوز 1975.
(2) يصحب هذا المعدل بمكافأة على استقرار الودائع نسبتها 0.50 % سنويا.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 52 – هيكل معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1975 (معدلات وحيدة) (1)
4 – الخزينة :	
سندات لمدة 6 أشهر موجهة للجمهور	4.50
(المردود الحقيقي عند انتهاء مدة 6 أشهر : 4.548)	
(المردود الحقيقي في حالة التسديد بعد انصرام 3 اشهر : 4.245)	
سندات في الحساب الجاري (مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين)	
لمدة : 6 أشهر	4
(المردود الحقيقي بعد 6 أشهر : 4.038)	
(المردود الحقيقي في حالة التسديد ما بين 3 و 6 أشهر : 3.836)	
لمدة سنة واحدة	
(المردود الحقيقي بعد انتهاء سنة : 4.166)	4
لمدة 5 سنوات	6.50
اصدارات مخصصة للبنوك في اطار تمويل التسليفات المقدمة بقصد مغربة بعض النشاطات :	
لمدة سنة	3.50
لمدة 10 سنوات (اصدارات مؤجلة)	3.50
سندات اسمية تمثل الاقتطاع الاجباري من الاجور والرواتب (اصدارات غير مجددة منذ 1972)	4
سندات للحامل خاصة باستعمال حسابات الرأسمال لغير المقيمين :	
لمدة 7 سنوات	5.50
سندات اسمية لمدة 10 سنوات خاصة باستعمال « احتياطي الاستثمار »	5
سندات الدولة أو المضمونة من طرف الدولة :	
لمدة 15 سنة	7.50

(1) بدون تغيير بالنسبة لما كانت عليه في 31 دجنبر 1974.

م. 53 – هيكل معدلات اعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1974	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1975
أ) تسهيلات قصيرة الاجل لمؤسسات الائتمان :		
1 – الخصم والتأمين العادي للسندات الخصوصية :		
المعدل الاساسي (السند التجاري المسحوب على المغرب) – سندات التخزين – تسبيقات على البضائع – السند المالي – قروض الصندوق المغربي للصفقات (2) – قروض التجهيز لمدة سنتين على اقصى حد)	4.50	4.50
سندات التصدير (الديون على الخارج)	3	3
السند الممثل للتسبيقات على البضائع الممنوحة للمنظمات التعاونية الفلاحية	3.50	3.50
2 – تعبئة سندات الخزينة لفائدة البنوك (الخصم أو التسبيق)		
سندات لمدة 6 أشهر (معدل المردود الحقيقي)	4.038	4.038
سندات لمدة سنة واحدة (معدل المردود الحقيقي)	4.166	4.166
سندات لمدة 5 سنوات	4.60	6.50
3 – التسبيقات الخاصة (على السندات العمومية او الخصوصية) الممنوحة للبنوك :		
بدون تطبيق الجزاء	6	6
مع تطبيق الجزاء	12.75	12.75
4 – اعادة تمويل القروض الممنوحة للمؤسسات المالية (2)		
الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	3	3
صندوق الايداع والتدبير/القرض العقاري والفندقي	3.50	3.50
ب) قروض متوسطة الاجل الى الاقتصاد :		
بضمانة أو بدون ضمانة الدولة أو – ص.م.ض. – (3)	3.625	4
قروض بنكية متوسطة الاجل		
قروض الصندوق الوطني للقرض الفلاحي المتوسطة الاجل (2)	3	3
قروض القرض العقاري والفندقي المتوسطة الاجل	3.50	3.50
قروض صندوق الايداع والتدبير المتوسطة الاجل (سندات صندوق التجهيز القروي)	3.625	3.625

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	المعدلات الجارى بها العمل فى 31 دجنبر 1974	المعدلات الجارى بها العمل فى 31 دجنبر 1975
ج) مساعدات الى الدولة :		
الى جانب التسبيقات الاتفاقية والعادية الممنوحة بصورة مجانية ، يقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات اخرى بالشروط التالية :		
تسبيقات على سندات الخزينة (الصندوق الوطنى للقرض الفلاحى)	3،50	4،50
تعبئة الكمبيالات الجمركية	3،50	4،50
تسبيقات على السندات المكفولة	3،50	4،50
تسبيقات على السندات (القرض العقارى والفندقى ، والصندوق الوطنى للقرض الفلاحى ، والبنك الوطنى للانماء الاقتصادى ، والمكتب الوطنى للكهرباء) المكتتب فيها من طرف صندوق الايداع والتدبير والمعبئة لحساب الخزينة (4)	6 – 5،50 7،50 – 6،25	6 – 5،50 7،50 – 6،25

(1) القروض المدعمة بتوقيع الصندوق المغربى للصفقات.

(2) معدلات تفاضلية ممنوحة فى اطار بطاقة للخصم الاجمالى مفتوحة من طرف بنك المغرب.

(3) الصندوق المركزى للضمان.

(4) حسب معدل الاصدار.

م. 54 – هيكل معدلات الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدل الجارى به العمل فى 31 دجنبر 1974			المعدل الجارى به العمل فى 31 دجنبر 1975		
	الادنى	الاقصى	الوحيد	الادنى	الاقصى	الوحيد
1 – بنوك الودائع.						
أ) القروض القصيرة الاجل.						
القابلة للتعبئة :						
الديون على الخارج	4،25	6،75		4،50	6	
الاوراق التجارية المسحوبة على المغرب	4،25	6،75		5،50	7،50	
قروض أخرى قصيرة الاجل قابلة للتعبئة	4،50			6	8	
غير القابلة للتعبئة :						
قروض المكشوف غير المعبئة	6 *	8 *		8 **	10،50 **	
قروض أخرى قصيرة الاجل غير قابلة للتعبئة	5،25	8،50		المعدل المطبق على القروض القابلة للتعبئة من نفس النوع مضافة اليه نقطة		
* مضافة اليه عمولة المكشوف.						
** باستثناء أية عمولة.						
الخاصة :						
سندات التخزين « محصول الحبوب »			4،50			4،50
سندات التخزين المتعلقة بمصبرات السردين			4،50			5،50
سندات التخزين المتعلقة بالارز			5،25			5،50
سندات التخزين المتعلقة بالقطن			5،25			5،50
قروض الصندوق المغربى للصفقات (1)			4،75			6
ب) القروض المتوسطة الاجل.						
القابلة للتعبئة						
كافة القروض						8
المضمونة من طرف الدولة			6،20			
غير المضمونة من طرف الدولة	6،50					
غير القابلة للتعبئة :						
كافة القروض		معدل غير محدد		8،50	11	
ج) القروض الطويلة الاجل.				معدل يساوى على الاقل المعدل الاقصى للقروض المتوسطة الاجل غير القابلة للتعبئة		
كافة القروض		معدل غير محدد				
2 – البنك الوطنى للانماء الاقتصادى.			9 (*)			10 (*)

(1) يتعلق الامر بالقروض الحاملة لتوقيع الصندوق المغربى للصفقات . وتضاف الى هذا المعدل الوحيد عمولات مقتطعة من طرف الصندوق ومحددة بنسبة 2 % فيما يتعلق بعمليات اعادة التمويل و 1،70 % فيما يخص عمليات قبول المرافقة و 1،40 % بالنسبة لعمليات قبول التعبئة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 54 – نظام المعدلات المدينة (تتمة)

3 – الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

نوع العمليات	النظام المعمول به في 31 دجنبر 1974		النظام المعمول به في 31 دجنبر 1975	
		المعدل		المعدل
1 – القصيرة الاجل.	1 – سندات التخزين (القطن ، الارز ، الحبوب ..)	% 4,75	1 – سندات التخزين	% 4,75
	2 – تسليفات للانتاج	% 6	2 – تسليفات للانتاج ..... الحبوب والقطانى ..... عمليات متكاملة.	% 6
			(المكتب الجهوى للاستثمار الفلاحى) ..... قروض أخرى.	% 8
			(تسمين الماشية ، الحوامض ، زراعة الخضر ..)	% 8,50
2 – المتوسطة الاجل.	تسليفات للفلاحين ذوى دخل جبائى يقل عن 6.000 درهم وللتعاونيات التى يقل الدخل الجبائى لاعضائها عن 4.000 درهم	% 6,50	تعاونيات الاصلاح الزراعى	% 7
	تسليفات للفلاحين ذوى دخل جبائى يفوق 6.000 درهم وللتعاونيات التى يتعدى الدخل الجبائى لاعضائها 4.000 درهم وكذا كافة التسليفات الموجهة لتمويل استعمال الآلات فى المشروعات الفلاحية	% 8	قروض أخرى متوسطة الاجل	% 8,50

(*) مع حسم بنسبة 2 % فيما يخص بعض الاستثمارات الصناعية والبحرية والمعدنية (قانون الاستثمارات الصادر في 13 غشت 1973) . وفيما يتعلق بقروض التجهيز البحرى تجمع هذه النسبة مع حسم 4 % الذى نص عليه قرار 17 فبراير 1954.

م. 54 – نظام المعدلات المدينة (تتمة)

4 – القرض العقارى والفندقى :

	النظام المعمول به في 31 دجنبر 1974			النظام المعمول به في 31 دجنبر 1975		
	القيمة العقارية الكلية	المعدل القانونى	نسبة الفائدة المحسومة	القيمة العقارية الكلية	المعدل القانونى	نسبة الفائدة المحسومة
1 – النظام العام :						
1 – البناء بقصد السكنى الشخصية.	ما يقل أو يساوى 200.000 درهم	% 8,75	% 2,75	ما يقل أو يساوى 200.000 درهم	% 10	% 4
	ما يتراوح بين 200.000 و 300.000 درهم	% 8,75	لا شيء	ما بين 200.000 و 300.000 درهم ...	% 10	% 1,25
		% 10	لا شيء	ما يفوق 300.000 درهم	% 10	لا شيء
2 – القطاع الايجارى.	ما يفوق 300.000 درهم	% 8,75	لا شيء	كلفة المتر المربع التى تقل أو تساوى 500 درهم	% 10	لا شيء
				كلفة المتر المربع التى تفوق 500 درهم	% 11	لا شيء
2 – النظام العقارى :						
1 – بناء المحلات التجارية	–	% 8,75	لا شيء	–	% 11	لا شيء
2 – اقامة المنافع العامة في البقع الارضية.	–	% 8,75	لا شيء	–	% 10	لا شيء
3 – التمويل المسبق للمتعهدين.	–	% 8,75	لا شيء	–	% 10	لا شيء
4 – شراء دور السكن.	ما يقل أو يساوى 150.000 درهم	% 8,75 (*)	لا شيء	ما يقل أو يساوى 250.000 درهم	% 10	لا شيء

(*) يطبق هذا المعدل على القروض التى لا تتعدى 75.000 درهم أما ما يتجاوز هـذا المبلغ ، فان المعدل كان محددا بـ 10 % .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3 – القروض الفندقية :						
قـروض مضمونـة برهـن عقاري.	–	% 8،75	% 4،75	–	% 8،75	% 4،25
قروض مضمونة برهن حيازي (لشراء الاثاث والمعدات).	–	% 8،75	% 4،25	–	% 8،75	% 4،25
5 – الخزينة – صندوق الايداع والتدبير :						
السكنى الاقتصادية (*).	الدخول السنوية للمقترض :					
التسليفات الفردية.	ما يقل عن 12.000 درهم	% 4				
	الدخول المتراوحة ما بين 12.000 و 18.000 درهم	% 6		بدون التزام.		
التسليفات الجماعية.	ما يقل عن 12.000 درهم	% 3				
	ما يتـراوح بيـن 12.000 درهـم و 18.000 درهم	% 4				

(*) هذه القـروض تقدمهـا الدولة فى الواقع من موارد الميزانية وتوزع بـواسطـة الـقـرض الشعبى.

م. 55 – أسعار أهم العملات الاجنبية المسعرة بالرباط

أسعار التحويل (الدرهم)

	نهاية مارس 1975		نهاية يونيه 1975		نهاية شتنبر 1975		نهاية دجنبر 1975	
	شراء	بنيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسى	0،95476	0،95562	0،95522	0،95808	0،92974	0،93251	0،93347	0،93627
1 دولار الولايات المتحدة	4،00111	4،00327	3،98513	3،98754	4،2124	4،2314	4،1720	4،1945
1 جنيه استرليني	9،95725	9،97258	8،49252	8،49482	8،60038	8،6528	8،4413	8،4901
1 مارك ألماني	1،67111	1،67201	1،66358	1،66370	1،5843	1،5949	1،5000	1،5991
1 فلوران هولندي	1،67356	1،67838	1،57933	1،57998	1،5370	1،5476	1،5532	1،5617
100 فرنكات بلجيكية	11،571	11،630	10،921	10،937	10،543	10،598	10،571	10،627
1 فرنك سويسرى	1،55952	1،55978	1،55437	1،55402	1،5322	1،5406	1،5936	1،6022
1000 ليرة ايطالية	6،35356	6،35979	6،15996	6،15225	6،1418	6،1804	6،1548	6،1410
100 شيلينغ نمساوى	24،000	24،225	23،371	23،173	22،431	22،535	22،557	22،681
100 بسيطة اسبانية	7،17760	7،22203	6،9111	6،92718	7،0474	7،0873	6،9963	7،0361

(1) يقوم بنك المغرب كذلك فى كل يوم عمل ، بتسعير للعملات التالية : الدولار الكندى ، الكورونا النرويجية ، الكورونا السويدية ، الكورونا الدنماركية ، الايسكيدوس البرتغالى ، وكذا الدينار التونسى ابتداء من فاتح يناير 1976.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قـرار لـوزيـر المـاليـة رقـم 1422.76 بتـاريـخ 5 مـحـرم 1397 (27 دجنبر 1976) بتحديد الاثمان التى تباع بها للعموم أنـواع التبغ الخام والمصنوع.

ان وزير المالية ،

بنـاء علـى قـرار الوزيـر الاول رقـم 3.334.71 الـصـادر فـى 4 يبراير 1972 بتحديد لائحة المنتوجات والخدمات الممكـن تنظيـم أثمانها ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على قرار كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشـؤون الاقتصادية والتعاون رقم 3.171.72 المـؤرخ فـى 13 يونيـه 1972 المرتبة بموجبه فى اللوائح « أ » و « ب » و « ج » البضائع والمنتوجات والخدمات الممكن تنظيم أثمانها ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء عـلى المرسوم رقـم 2.76.335 الصـادر فى 20 جمـادى الثانية 1396 (19 يونيه 1976) بالتفويض فى السلطة لوزيـر الماليـة فيما يخص تحديد الاثمان التى تباع بها للعموم أنواع التبـغ الخـام والمصنـوع ؛

وبعد استشارة اللجنة المركزية للاثمان ،

يقرر ما يلى :

الفصل الاول

تحدد وفقا للجدول المضاف الى هذا القرار الاثمان التى تباع بها للعموم أنواع التبغ الخام والمصنـوع ابتـداء مـن 6 محـرم 1397 (28 دجنبر 1976) عند منتصـف الليـل مـن يـوم 5 محـرم 1397 (27 دجنبر 1976).

الفصل الثانى

ينشـر هـذا القـرار بالجريـدة الرسميـة.

وحرر بالرباط فى 5 محرم 1397 (27 دجنبر 1976).

وزير المالية ،

الامضاء : عبد القادر بنسليمان.

الوزير الاول ،

الامضاء : أحمد عصمان.

***

تعريفة البيع المطبقة ابتداء من 6 محرم 1397 (28 دجنبر 1976)

السجائر	شركة التبغ	فلسطين	الثمن العمومى
	(بالدرهم)	(بالدرهم)	(بالدرهم)
المنتوجات ذات الصنع المغربى :			
كازا سبور (20 سجارة)	1,15	0,05	1,20
كازا سبور (5 سجائر)	0,30	0,05	0,35
فافوريت	0,90	0,05	0,95
سجائر القوات المسلحة الملكية (قروب)	0,45	0,05	0,50
كيبز	1,45	0,05	1,50
أولمبيك الحمراء	1,45	0,05	1,50
أولمبيك الزرقاء	1,60	0,05	1,65

السجائر	شركة التبغ	فلسطين	الثمن العمومى
	(بالدرهم)	(بالدرهم)	(بالدرهم)
المنتوجات ذات الصنع المغربى : (تابع)			
المغرب	1,70	0,10	1,80
رياض بمصفاة	2,30	0,10	2,40
ماركيز	2,30	0,10	2,40
الكتبية	2,80	0,10	2,90
ثريا	2,70	0,10	2,80
المسيرة	1,15	0,05	1,20
الفتح	2,20	0,10	2,30
النصر	2,30	0,10	2,40
العيون	1,55	0,05	1,60
صحرازا	1,30	0,05	1,35
فيستفال	2,10	0,10	2,20

أنواع التبغ	شركة التبغ	فلسطين	الثمن العمومى
	(بالدرهم)	(بالدرهم)	(بالدرهم)
طنجيرينا	1,25	0,05	1,30
الحسيمة	2,00	0,10	2,10
تفا الممتازة	0,50	0,05	0,55
التبغ العربى	1,15	0,05	1,20
التبغ الكتامى	0,50	0,05	0,55
زلاك شتوكة	0,85	0,05	0,90
أنواع السيكار :			
انديان	0,30	0,05	0,35
ريكاليا	0,60	0,05	0,65
المنتوجات المستوردة :			
امستيردام	4,30	0,10	4,40
سان كلود	4,40	0,10	4,50
بلايز NC	9,00	0,10	9,10
بوند سترييت	4,60	0,10	4,70
اكلان	4,60	0,10	4,70
السجائر (الذوق الفرنسى) :			
كولواز كبورال	3,00	0,10	3,10
كولواز بمصفاة	3,00	0,10	3,10
جيطان كبورال	3,40	0,10	3,50
جيطان بمصفاة	3,40	0,10	3,50
كاليا بمصفاة	3,60	0,10	3,70
بوايار الذرة	3,70	0,10	3,80
(الذوق الامريكى) :			
لوكى سترايك RS	4,20	0,10	4,30
كمال RS	4,20	0,10	4,30
سالم	4,60	0,10	4,70
كول	4,60	0,10	4,70
مارلبورو KS	4,60	0,10	4,70
بال مال KS	4,60	0,10	4,70
لوكى سترايك F	4,60	0,10	4,70
وينستون KS	4,60	0,10	4,70
كانت KS	4,60	0,10	4,70
فيليب موريس	4,60	0,10	4,70
كمال KSF	4,60	0,10	4,70
موراتى امباسادور	4,60	0,10	4,70

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أنواع التبغ	شركة التبغ	فلسطين	الثمن العمومي
	(بالدرهم)	(بالدرهم)	(بالدرهم)
(الذوق الامريكي) (تابع) :			
L et M KS	4,60	0,10	4,70
كانت الممتازة	4,70	0,10	4,80
كانت الممتازة بالنعناع	4,70	0,10	4,80
بال مال الممتازة	4,70	0,10	4,80
وينستون الممتازة	4,70	0,10	4,80
مارلبورو الممتازة	4,70	0,10	4,80
سيلفاتينس	4,70	0,10	4,80
L et M الممتازة	4,70	0,10	4,80
(الذوق الانجليزي)			
كرافن « أ » (علبة 10 سجائر) ..	2,30	0,10	2,40
روثمانس (علبة 10 سجائر)	2,30	0,10	2,40
بينسون « H » (علبة 20 سيجاره)	4,60	0,10	4,70
كرافن « أ » (علبة 20 سيجارة)	4,60	0,10	4,70
روثمانس (علبة 20 سيجارة) .	4,60	0,10	4,70
دونهيل	4,70	0,10	4,80
بيتر سطاى 100 مليمتر	4,70	0,10	4,80
سان موريتز	4,70	0,10	4,80
روثمانس الدولية	4,70	0,10	4,80
السجائر المختلفة :			
لورانس 48	3,30	0,10	3,40
منتولا	4,10	0,10	4,20
آفراس	2,80	0,10	2,90
كريستال	2,80	0,10	2,90
الكانو	4,70	0,10	4,80
انواع السيكار			
السيكاريوس :			
بانترميليون	0,90	0,05	0,95
آلطوريت	0,50	0,05	0,55
روبير بورنس	0,80	0,05	0,85
تيباريوس	0,80	0,05	0,85
ايريك	0,60	0,05	0,65
كافي كريم	0,60	0,05	0,65
هفانا سطومين	1,05	0,05	1,10
كورونا بومبو	1,25	0,05	1,30
ريد سيبل الملكية	2,65	0,10	2,75
1/2 كورونا V.A.	1,15	0,05	1,20
ديلو كولدلابيل	1,70	0,10	1,80
ويليم « H.T II »	3,10	0,10	3,20
سجائر هفان :			
مونتي كريستو اسبانيا	13,00	0,10	13,10
مونتي كريستو (علبة 10 سجائر)	12,00	0,10	12,10
روميو وجولييت	11,00	0,10	11,10
شورت كورونا آب	8,40	0,10	8,50
سينكولا ريس آب	6,50	0,10	6,60
بير فيكتوس بارتاك	4,30	0,10	4,40

مراقبة السير والجولان

منع السير بصفة مؤقتة واستثنائية فى الطريق الثانوية رقم 204 والمسلك الثلاثى رقم 2536

بموجب قرار لوزير الاشغال العمومية والمواصلات رقم 1327.76 بتاريخ 2 ذى القعدة 1396 (4 نونبر 1976) وبمناسبة سباق السيارات المدعو « سباق مرتفعات السهول » المنظم يوم الاحد 7 نونبر 1976 من طرف اسطيل « روك المسيرة » بالدار البيضاء يمنع السير بصفة مؤقتة فى الاتجاهين على جميع الناقلات ذات المحرك غير السيارات المشاركة فى السباق المذكور وعلى الدراجات وقطعان الماشية والفرسان والقوافل فى الطرق العمومية خلال الايام والساعات المبينة بعده :

الاحد 7 نونبر 1976 :

الطريق الثانوية رقم 204 الذاهبة من الولجة الى سلا (من النقطة الكيلومترية 96 بالطريق الرئيسية رقم 1 الى النقطة الكيلومترية 560 + 149 بالطريق الثانوية رقم 106) فيمابين النقطتين الكيلومتريتين 000 + 5 و 000 + 8 من الساعة السابعة صباحا الى الساعة السادسة مساء ؛

المسلك الثلاثى رقم 2536 (من النقطة الكيلومترية 000 + 8 بالطريق الثانوية رقم 204 الى النقطة الكيلومترية رقم 102 بالطريق الرئيسية رقم 1) فيما بين النقطتين الكيلومتريتين 000 + 0 و 000 + 1 من الساعة السابعة صباحا الى الساعة السادسة مساء.

نصوص خاصة

مرسوم رقم 2.76.574 بتاريخ 17 ذى القعدة 1396 (10 نونبر 1976) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعى لمدينة تازة الصادر بالاذن فى أن تباع بالتقسيط لاحد الافراد قطعة أرضية من الملك البلدى الخاص.

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.59.315 الصادر فى 28 ذى الحجة 1379 (23 يونيه 1960) بشأن التنظيم الجماعى ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر فى 17 صفر 1340 (19 أكتوبر 1971) بشأن الملك البلدى ، حسبما وقع تغييره او تتميمه ؛

وبناء على القرار الوزيرى الصادر فى فاتح جمادى الاولى 1340 (31 دجنبر 1921) بتحديد كيفية تدبير شؤون الملك البلدى ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على كناش التحملات المصادق عليه بتاريخ 8 ربيع الاول 1394 (2 أبريل 1974) والمحددة فيه بنود ومقتضيات بيع واستثمار القطع الارضية المعدة للبناء من التجزئة البلدية لمطار تازة السابق ؛

وبناء على مداولة المجلس الجماعى لمدينة تازة خلال جلسته بتاريخ 13 ربيع الثانى 1395 (25 أبريل 1975) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية بعد استشارة وزير المالية ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يصادق على مقرر المجلس الجماعي لمدينة تازة الصادر في 13 ربيع الثاني 1395 (25 أبريل 1975) بالاذن للمدينة في أن تبيع بالتقسيط للسيد التهامي التازي القطعة الارضية رقم 91 من الملك البلدي الخاص البالغة مساحتها سبعين مترا مربعا (70) والواجب فصلها عن تجزئة المطار السابق الحامل رسمه العقاري رقم F/11421. وقد رسمت حدود هذه القطعة بلون أحمر في التصميم المضاف الى أصل هذا المرسوم.

وينجز هذا البيع طبقا لبنود ومقتضيات كناش التحملات المشار اليه أعلاه التي لا تتنافى ومقتضيات هذا المرسوم.

الفصل الثاني

ينجز هذا التخلي بثمن قدره ثمانية وعشرون درهما (28) للمتر المربع أي بثمن اجمالي قدره الف وتسعمائة وستون درهما (1.960).

الفصل الثالث

يسند الى رئيس المجلس الجماعي لمدينة تازة تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 17 ذي القعدة 1396 (10 نونبر 1976).

الوزير الاول ،

الامضاء : أحمد عصمان.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الامضاء : محمد حدو الشيكر.

مرسوم رقم 2.76.645 بتاريخ 17 ذي القعدة 1396 (10 نونبر 1976) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لمدينة وجدة الصادر بالاذن للمدينة في التخلي بالمزاضاة لاحد الافراد عن عقار مبني من الملك البلدي الخاص.

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.59.315 الصادر في 28 ذي الحجة 1379 (23 يونيه 1960) بشأن التنظيم الجماعي ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 17 صفر 1340 (19 اكتوبر 1921) بشأن الملك البلدي ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على القرار الوزيري الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 دجنبر 1921) بتحديد كيفية تدبير شؤون الملك البلدي ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على مداولة المجلس الجماعي لمدينة وجدة خلال جلسته بتاريخ 25 صفر 1396 (26 يبراير 1976) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية بعد استشارة وزير المالية ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يصادق على مقرر المجلس الجماعي لمدينة وجدة الصادر في 25 صفر 1396 (26 يبراير 1976) بالاذن للمدينة في التخلي بالمراضاة للسيد محمد (فتحا) بنرياح عن مغنى من الملك البلدي الخاص تبلغ مساحته نحو 387,60 مترا مربعا ويفصل عن الملك المدعو « المغنى البلدي » الحامل رسمه العقاري رقم 5825 الكائن بزاوية زقاقي ، عقبة بن نافع وسجلماسة. وقد رسمت حدود هذا المغنى بخط أحمر في التصميم المضاف الى أصل هذا المرسوم.

الفصل الثاني

ينجز هذا التخلي بثمن اجمالي قدره تسعة وثمانون ألفا وأربعة وأربعون درهما وثمانون سنتيما (89.044,80).

الفصل الثالث

يسند الى رئيس المجلس الجماعي لمدينة وجدة تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 17 ذي القعدة 1396 (10 نونبر 1976).

الوزير الاول ،

الامضاء : أحمد عصمان.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الامضاء : محمد حدو الشيكر.

مرسوم رقم 2.76.613 بتاريخ 17 ذي القعدة 1396 (10 نونبر 1976) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لمدينة الجديدة الصادر بالاذن للمدينة في التخلي بالمراضاة لاحد الافراد عن قطعة أرضية من الملك البلدي الخاص.

أن الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.59.315 الصادر في 28 ذي الحجة 1379 (23 يونيه 1960) بشأن التنظيم الجماعي ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 17 صفر 1340 (19 أكتوبر 1921) بشأن الملك البلدي ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على القرار الوزيري الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 دجنبر 1921) بتحديد كيفية تدبير شؤون الملك البلدي ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبناء على مداولة المجلس الجماعي لمدينة الجديدة خلال جلسته بتاريخ 18 شوال 1394 (2 نونبر 1974) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية بعد استشارة وزير المالية ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يصادق على مقرر المجلس الجماعي لمدينة الجديدة الصادر في 16 شوال 1394 (2 نونبر 1974) بالاذن للمدينة في التخلي بالمراضاة للسيد محمد الهوارى خليفة مقاطعة ببلدية الجديدة عن قطعة أرضية من الملك البلدى الخاص تبلغ مساحتها 800 متر مربع تفصل عن الملك المدعو « تيست I » الحامل رسمه العقارى رقم Z/3134 الكائن بزاوية شارعي ابن تومرت وابراهيم الروداني . وقد رسمت حدود هذه القطعة بخط ملون في التصميم المضاف الى أصل هذا المرسوم.

الفصل الثاني

ينجز هذا التخلي بثمن قدره خمسة وعشرون درهما للمتر المربع أي بثمن اجمالي قدره عشرون ألف درهم (20.000).

الفصل الثالث

يسند الى رئيس المجلس الجماعي لمدينة الجديدة تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 17 ذى القعدة 1396 (10 نونبر 1976).

الوزير الاول ،

الامضاء أحمد عصمان.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الامضاء : محمد حدو الشيكر.

مرسوم رقم 2.76.644 بتاريخ 17 ذى القعدة 1396 (10 نونبر 1976) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لمدينة تازة الصادر بالاذن للمدينة في التخلي بالمراضاة لبنك المغرب عن قطعة أرضية من الملك البلدى الخاص.

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.59.315 الصادر في 28 ذى الحجة 1379 (23 يونيه 1960) بشأن التنظيم الجماعي ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 17 صفر 1340 (19 اكتوبر 1921) بشأن الملك البلدى ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على القرار الوزيرى الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 دجنبر 1921) بتحديد كيفية تدبير شؤون الملك البلدى ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على مداولة المجلس الجماعي لمدينة تازة خلال جلسته بتاريخ 6 شعبان 1395 (16 غشت 1975) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية بعد استشارة وزير المالية ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يصادق على مقرر المجلس الجماعي لمدينة تازة الصادر يوم 6 شعبان 1395 (16 غشت 1975) بالاذن للمدينة في التخلي بالمراضاة لبنك المغرب عن قطعة أرضية من الملك البلدى الخاص تبلغ مساحتها نحو ثلاثة آلاف وستمائة وخمسة وخمسين مترا مربعا (3.655) تدعى ملك « الحسنية » الحامل رسمه العقارى رقم F/8194 وتقع بشارع محمد الخامس بتازة. وقد رسمت حدود هذه القطعة بخط أحمر في التصميم المضاف الى أصل هذا المرسوم.

الفصل الثاني

ينجز هذا التخلي بثمن قدره مائة درهم للمتر المربع أي بثمن اجمالي قدره ثلاثمائة وخمسة وستون ألفا وخمسمائة درهم (365.500).

الفصل الثالث

يسند الى رئيس المجلس الجماعي لمدينة تازة تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 17 ذى القعدة 1396 (10 نونبر 1976)

الوزير الاول ،

الامضاء : أحمد عصمان.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الامضاء : محمد حدو الشيكر.

مرسوم رقم 2.76.614 بتاريخ 19 ذى القعدة 1396 (12 نونبر 1976) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لمدينة الدار البيضاء الصادر بالاذن للمدينة في التخلي بالمراضاة لبعض الافراد عن قطع أرضية من الملك البلدى الخاص.

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.59.315 الصادر في 28 ذى الحجة 1379 (23 يونيه 1960) بشأن التنظيم الجماعي ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 17 صفر 1340 (19 اكتوبر 1921) بشأن الملك البلدى ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على القرار الوزيرى الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 دجنبر 1921) بتحديد كيفية تدبير شؤون الملك البلدى ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبناء على مداولة المجلس الجماعى لمدينة الدار البيضاء خلال جلسته الاستثنائية بتاريخ 6 ذى الحجة 1394 (20 دجنبر 1974) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية بعد استشارة وزير المالية ،

يرسم ما يلى :

الفصل الاول

يصادق على مقرر المجلس الجماعى لمدينة الدار البيضاء الصادر خلال جلسته الاستثنائية بتاريخ 6 ذى الحجة 1394 (20 نونبر 1974) بالاذن للمدينة فى التخلى بالمراضاة للسيدين ميمى الحلو والحسن ابن محمد الحلو عن قطعتين أرضيتين تبلغ مساحتهما الاجمالية نحو تسعمائة وأربعة أمتار مربعة (904) منهما قطعة تبلغ مساحتها أربعة وتسعين مترا مربعا (94) وتفصل عن الملك الحامل رسمه القعارى رقم C/89174 المقيد تحت عدد 1157/1617 فى كناش احصاء الاملاك وقطعة تبلغ مساحتها ثمانمائة وعشرة أمتار مربعة (810) وتفصل عن الملك المدعو « الميتم الاسلامى » الحامل رسمه العقارى رقم C/62121 المقيد تحت عدد 164/796 فى كناش احصاء الاملاك البلدية الخاصة. وقد رسمت بخط أحمر فى التصميمين المضافين الى أصل هذا المرسوم حدود القطعتين المذكورتين المعدتين لتسوية حدود التجزئتين المدعوتين « وفاء I » و « وفاء II » الكائنتين بحى ابن مسيك.

الفصل الثانى

ينجز هذا التخلى بثمن اجمالى قدره أربعة وخمسون ألفا ومائتان وأربعون درهما (54.240) على أساس ستين درهما للمتر المربع.

الفصل الثالث

يسند الى رئيس المجلس الجماعى لمدينة الدار البيضاء تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 19 ذى القعدة 1396 (12 نونبر 1976).

الوزير الاول ،

الامضاء : أحمد عصمان.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الامضاء : محمد حدو الشيكر.

قرار لوزير الشؤون الادارية ، الامين العام للحكومة رقم 1347.76 بتاريخ 26 ذى القعدة 1396 (19 نونبر 1976) بتعيين رئيس اللجنة التقنية الخاصة بتخويل صفة الاطباء « المختصين » والاطباء « المبرزين » فى الجراحة العامة.

ان وزير الشؤون الادارية ، الامين العام للحكومة ،

بناء على المرسوم الملكى رقم 46.66 الصادر فى 17 ربيع الاول 1387 (26 يونيه 1967) بمثابة قانون يتعلق بتخويل صفة الاطباء « المختصين » والاطباء « المبرزين » ؛

وبناء على المرسوم الملكى رقم 243.66 الصادر فى 9 ربيع الثانى 1387 (17 يوليوز 1967) بتطبيق المرسوم الملكى رقم 46.66 المشار اليه أعلاه المؤرخ فى 17 ربيع الاول 1387 (26 يونيه 1967) ولاسيما الفصل 3 منه ؛

وبناء على القرار رقم 704.67 الصادر فى 29 نونبر 1967 بتعيين رؤساء اللجان التقنية الخاصة بتخويل صفة الاطباء « المختصين » والاطباء « المبرزين » حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما بالقرار رقم 560 71 المؤرخ فى 2 يونيه 1971 ؛

وباقتراح من وزير الصحة العمومية ،

يقرر ما يلى :

الفصل الاول

ان الدكتور احميدان الطايع العلمى ، الاستاذ بالمركز الصحى الجامعى لمستشفى ابن سينا بالرباط ، يعين رئيسا للجنة التقنية الخاصة بتخويل صفة الاطباء « المختصين » والاطباء « المبرزين » فى الجراحة العامة.

ويعفى الدكتور على الديورى من هذه المهام.

الفصل الثانى

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 26 ذى القعدة 1396 (19 نونبر 1976).

وزير الشؤون الادارية ،

الامين العام للحكومة ،

الامضاء : امحمد بنيخلف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اعلانات وبلاغات

اعلان عن ايداع ونشر مشروع مرسوم يعلن بموجبه أنه من المصلحة العمومية تجهيز حي لمستخدمي الصناعات الكيماوية بالجديدة وبنزع ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض.

يوجد الملف وكذلك الدفتر المعد لتدوين ملاحظات وتصريحات من يهمهم الامر بمن اشارة العموم بمكاتب بلدية الجديدة في أوقات العمل وذلك لمدة شهرين ابتداء من تاريخ نشر مشروع المرسوم الآتي نصه في الجريدة الرسمية.

مشروع مرسوم يعلن بموجبه أنه من المصلحة العمومية تجهيز مدينة لمستخدمي الصناعات الكيماوية بالجديدة وبنزع ملكية القطع الارضية اللازمة لهذا الغرض.

الفصل الاول – يعلن أنه من المصلحة العمومية تجهيز حي لمستخدمي الصناعات الكيماوية بالجديدة.

الفصل الثاني – تنزع بناء على ما ذكر ملكية القطع الارضية المبينة في الجدول بعده والمرسومة بلون أحمر في التصاميم المضافة الى أصل هذا المرسوم :

رقم القطعة	اسم المالك	رقم الرسم العقاري والمساحة	العنوان
	السادة والسيدات :		
1	الحاج بوعزة.	غير محفظ ، 3 آ – 20 س.	دوار الزماهرى.
2	يزة بنت عبد الرحمان.	غير محفظ ، 3 آ.	زنقة باستور ، رقم 24 بالجديدة.
3	أولاد زرياد.	غير محفظ ، 3 آ – 20 س.	دوار الجماهرى.
4	كبيري امحمد.	غير محفظ ، 1 هـ – 44 آ – 10 س.	كذلك
5	أحمد بن محمد بن سعيد.	الرسم العقاري رقم 5287 ، 1 هـ 34 آ 50 س	زنقة لابوروز ، رقم 18 بالجديدة.
6	ورثة الجيلالي ولد الرعا.	غير محفظ ، 3 هـ – 64 آ – 70 س.	دوار الجماهرى.
7	مريم بنت محمد الكباص والخطيب محمد ومن معه.	الرسم العقاري رقم 3481 ، 3 هـ – 47 آ.	الخطيب أحمد درب الكباص بالجديدة.
8	التاجر امحمد بن عبد الله.	الرسم العقاري رقم 20317 ، 20 آ – 70 س.	دوار سي امحمد ، فخذة أولاد الزبيعة قيادة أولاد عمور كدرة ، دائرة الزمامرة.
9	ميلود بن أحمد الحداوي.	غير محفظ ، 29 آ – 10 س.	دوار السانية المراقب.
10	فاطنة بنت أحمد بن الحداوي وزوجها اسماعيل.	غير محفظ ، 5 آ – 40 س.	كذلك
11	خديجة بنت أحمد الحداوي.	غير محفظ ، 5 آ – 70 س.	دوار السانية المراقب.
12	العربي بن أحمد بن الحداوي.	غير محفظ ، 16 آ – 10 س.	دوار السانية المراقب.
13	فاطنة بنت سي محمد.	غير محفظ ، 6 آ – 10 س.	كذلك
14	ورثة عبد الله بن محمد العساوي ، حليمة ومن معها الممثلة من طرف محمد بن بوشعيب.	الرسم العقاري رقم 6448 ، 41 آ – 70 س.	1 ، زنقة وهران بالجديدة.
16	المامون الحاج امبارك ، ودعلي عبد القادر بن اسماعيل ، السيدة ناعورة سبول.	الرسم العقاري رقم 1956 ، 27 آ – 20 س.	9 ، زنقة الشهداء بالجديدة.
17	بنكنيش ايزير.	الرسم العقاري رقم 1242 ، 1 هـ – 27 آ – 70 س	الجديدة.
18	ورثة الحاج المامون.	غير محفظ ، 1 هـ – 16 آ – 76 س.	دوار الجماهرى.
19	ورثة المامون.	غير محفظ ، 90 س.	
20	عباس بن محمد بن النهامي العلمي.	الرسم العقاري رقم 2723 12 هـ – 31 آ – 60 س.	52 ، زنقة البير بالجديدة.
21	المامون الحاج امبارك ودعلي عبد القادر بن اسماعيل.	الرسم العقاري رقم 36029 ، 61 آ – 28 س.	زنقة رقم 20 درب الشهداء ، رقم 9 بالجديدة.
22	باطا الحاج مصطفى.	غير محفظ ، 14 آ – 26 س.	دوار سانية المراقب.
23	بنكنيش ايزير.	ت 1242 ، 48 آ – 70 س.	الجديدة.
24	رقية بنت بوشعيب والحاج عباس.	غير محفظ ، 15 آ – 27 س.	115 ، زنقة سيدى الضاوى بالجديدة.
25	المحبوس.	غير محفظ ، 7 آ – 79 س.	دوار سانية المراقب.
26	عروب الحاج محمد.	الرسم العقاري رقم 1103 ، 1 هـ – 65 آ – 10 س	زنقة التحرير بالجديدة.
27	عروب الحاج محمد.	غير محفظ ، 1 هـ – 94 آ – 30 س.	زنقة التحرير بالجديدة.
28	بطاح مصطفى.	غير محفظ ، 15 آ – 20 س.	دوار سانية المراقب.
29	تبارية بنت أحمد.	غير محفظ ، 1 هـ – 11 آ – 70 س.	دوار الزماهرى.
30	مزهار محمد.	غير محفظ ، 59 آ – 30 س.	كذلك
31	شفيعة معزوزة بنت محمد ومن معها.	الرسم العقاري رقم 1204 ، 84 آ – 30 س.	في المحل.
32	الغزواني مصطفى والغزواني محمد والغزواني عبد العزيز.	الرسم العقاري رقم 25213 ، 20 آ – 20 س.	16 ، زنقة مولاى ادريس بالجديدة.
33	شفيعة معزوزة بنت محمد ومن معها.	الرسم العقاري رقم 1002 ، 29 آ – 50 س.	في المحل.
34	بوكرى عبد الرحمان بن بوشعيب.	الرسم العقاري رقم 25225 ، 13 آ – 60 س.	زنقة كاستري ، رقم 9 بالجديدة.
35	بناني محمد حسن.	م 40384 ، 8 آ – 80 س.	شارع الحسن الثاني بالجديدة.
36	عروب الحاج محمد.	ت 6655 ، 2 آ – 50 س.	شارع التحرير بالجديدة.
37	لمنور اسماعيل.	غير محفظ ، 2 آ – 10 س.	دوار سانية المراقب.
38	ماينذلى امحمد.	غير محفظ ، 1 آ – 70 س.	كذلك
39	فاطنة بنت أحمد وخديجة بنت أحمد بن الحداوي.	غير محفظ ، 2 آ – 10 س.	كذلك
40	بنسور.	غير محفظ ، 50 س.	كذلك

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رقم القطعة	اسم المالك	رقم الرسم العقاري والمساحة	العنوان
	السادة والسيدات :		
41	بوافي الحنصالي.	غير محفظ ، 40 س.	دوار سانية المراقب.
42	رباط محمد.	غير محفظ ، 2 س.	كذلك
43	ميلود بن أحمد بن الحداوي.	غير محفظ ، 80 س.	كذلك
44	الكوهن مارسيل والكوهن روبير جوزيف والكوهن رونى.	الرسم العقاري رقم 2415 ، 49 آ – 70 س.	8 ، زنقة سان ديدي باريس.
45	نيكيس مارغريت وجوفينك كلاريس ومن معه.	الرسم العقاري رقم 1493 ، 17 آ – 40 س.	19 ، زنقة تول بالدار البيضاء.
46	باكيرى بوشعيب.	الرسم العقاري رقم 1883 ، 28 آ – 40 س.	23 ، زنقة ليبر.
48	الشركة المدنية العقارية.	الرسم العقاري رقم 3271 ، 63 آ – 40 س.	زنقة سان سرفان فيلا كاليبتو بالدار البيضاء.
49	الكريشى البير ومن معه.	الرسم العقاري رقم 5413 ، 5 هـ – 97 آ – 90 س	21 ، زنقة لوسينانيا بالدار البيضاء
51	السيد دلبو جان.	الرسم العقاري رقم 10166 ، 4 آ – 79 س.	49 ، زنقة كليمونصو بالجديدة.
53	أبيرجيل بناهيم وأبيرجيل نسيم وأبيرجيل جوزيف.	الرسم العقاري رقم 2008 ، 1 هـ – 74 آ – 10 س	117 ، شارع الحسن الثاني بالجديدة
54	الشركة المغربية للطرز الميكانيكى.	الرسم العقاري رقم 6017 ، 5 آ – 22 س.	ساحة مورتيو ، رقم 2 بالجديدة.
56	الهراوى عبد القادر.	الرسم العقاري رقم 5165 ، 5 آ – 9 س.	درب م.ش.ف بخريبكة.
57	مدينة الجديدة.	الرسم العقاري رقم 20312 ، 5 آ – 39 س.	المصلحة البلدية.
58	خناتة بنت مولاى محمد بن ابراهيم القادرى ومن معها.	الرسم العقاري رقم 7762 ، 5 آ – 42 س.	زنقة اوكسمت سيليبى ، رقم 13 بالجديدة.
59	لوموان فيكتور.	الرسم العقاري رقم 4322 ، 9 آ – 90 س.	مقاطعة حضرية لون – كولونج أندر ولوار بفرنسا.
60	مختار بن عبد القادر سراج ومن معه.	الرسم العقاري رقم 10367 ، 9 هـ – 46 آ – 96 س.	درب بن عريس بالجديدة.
61	واكريم أحمد بودوا وابراهيم بودوا وعبد الله.	الرسم العقاري رقم 1351 ، 3 هـ – 46 آ – 22 س	14 و 16 شارع محمد بالجديدة.
62	واكريم أحمد بودوا وابراهيم بودوا وعبد الله.	الرسم العقاري رقم 1342 ، 37 آ – 86 س.	كذلك
63	شركة لوبوتى براك المغرب.	الرسم العقاري رقم 21623 ، 3 آ – 10 س.	
64	محمد بن العربى لحلو.	الرسم العقاري رقم 20462 ، 6 آ – 44 س.	الجديدة.
65	مدينة الجديدة.	الرسم العقاري رقم 4200 ، 5 آ – 58 س.	المصلحة البلدية.
66	ميلود بن على.	الرسم العقاري رقم 4342 ، 5 آ – 50 س.	زنقة الجنرال بيرولار ، رقم 1 بالجديدة
67	كاكو جوزيف وملين ميناهيم.	الرسم العقاري رقم 6449 ، 5 آ – 50 س.	8 زنقة ابراهيم الروداني ، 20 شارع الحسن الثاني بالجديدة.
68	مدينة الجديدة.	الرسم العقاري رقم 6003 ، 5 آ – 51 س.	المصلحة البلدية.
69	ابرجيل بناهيم ونسيم ابرجيل وجوزيف.	الرسم العقاري رقم 2008 ، 6 آ – 60 س.	117 ، شارع الحسن الثاني بالدار البيضاء.
70	مدينة الجديدة.	الرسم العقاري رقم 5703 ، 8 آ – 37 س.	المصلحة البلدية.
71	مدينة الجديدة.	الرسم العقاري رقم 7538 ، 7 آ – 86 س.	المصلحة البلدية.
72	أبرجيل نسيم ومن معه.	الرسم العقاري رقم 745 ، 1 هـ – 87 آ – 66 س	21 ، زنقة الجنرال أشينار لوهافر بفرنسا.
73	صفية بنت موسى بن عبد الرحمان ومن معها.	الرسم العقاري رقم 4513 ، 70 آ – 3 س.	باب دكالة ، رقم 17 بمراكش.
74	برادة محمد والمنباعى عبد الرحمان وكاسيتو سيلفا.	الرسم العقاري رقم 4512 ، 1 هـ – 59 آ – 88 س.	275 شارع الحرية بالدار البيضاء.
75	دفريد جان وماري جوزفين ومن معه.	الرسم العقاري رقم 4514 ، 1 هـ – 70 آ – 31 س.	شارع مون فلوري بفرنسا.
76	ورثة الديهى حسن بن على والديهى الحاج على بن محمد.	الرسم العقاري رقم 4516 ، 1 هـ – 92 آ – 80 س.	شارع الحاج بوشعيب الدكالى بالجديدة
77	برادة خديجة.	الرسم العقاري رقم 4511 ، 5 آ – 79 س.	9 ، شارع مولاى الحسن بالجديدة.

الفصل الثالث – يفوض حق نزع الملكية لشركة مغرب فوسفور.

الفصل الرابع – ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

89

اعلان بايداع ونشر مشروع مرسوم ينص على أنه من المصلحة العمومية انشاء ثانوية بحي التقدم بالرباط ونزع ملكية الحقوق المشاعة في الملك اللازم لهذا الغرض

خلال أجل شهرين ابتداء من النشر في الجريدة الرسمية لمشروع المرسوم المبين نصه أسفله يجعل الملف وكذا سجل مخصص لتلقي ملاحظات وتصريحات المعنيين بالامر رهن اشارة العموم في مكاتب عمالة الرباط وسلا.

مشروع مرسوم في الاعلان أنه من المصلحة العمومية انشاء ثانوية بحي التقدم بالرباط ونزع ملكية الحقوق المشاعة في الملك اللازم لهذا الغرض

الفصل الاول – يعلن أنه من المصلحة العمومية انشاء ثانوية بحي التقدم بالرباط.

الفصل الثاني – تنزع لاجل ما ذكر ملكية الحقوق المشاعة نسبتها 28.800.000 / 2.982.096 في الملك المسمى « ثانوية التقدم » الحامل للرسم العقاري رقم 58030-ذي الحجة 25.786 متر مربع ، والمنسوبة ملكيتها الى السيد كوميل ايلي ، الساكن بزنقة غزة بالرباط ، كما أن حدود هذا الملك مرسومة بخط أحمر في التصميم الملحق بأصل هذا المرسوم.

الفصل الثالث – يعهد الى نائب المدير ، رئيس مصلحة الاملاك المخزنية بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

9

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي
ادارة المياه والغابات
المصلحة الغابوية ببنى ملال
والمحافظة على الاراضي

اعـــلان

أن البيع بالسمسرة العمومية لـ 123 قطعة من العود فى غابات دائرة بنى ملال ، فروع بنى ملال ، واويزغت والقصيبة سيجرى يوم 4 يناير 1977 على الساعة التاسعة (9) صباحا بالغرفة الفلاحية ببنى ملال.

تعطى الارشادات بمكاتب المياه والغابات بالرباط (الحى الادارى) ، بالدار البيضاء ، مراكش ، خنيفرة ، مكناس ، وادى زم ، بنى ملال ، القصيبة واويزغت ودمنات.

12

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي
ادارة المياه والغابات
والمحافظة على الاراضي
قسم الاملاك الغابوية

اعلان عن مباراة

اعلان عن مباراة مفتوحة من أجل خمسة (5) جرافات زاوية سلاسل كل منها مجهزة بآلة مساعدة لقلب الارض مكونة من ثلاثة (3) أسنان . قوة المحرك 100 الى 120 حصان.

يمكن الاطلاع على الملف بادارة المياه والغابات والمحافظة على الاراضى ، قسم الاملاك الغابوية بالرباط ـ شالة.

توجه طلبات المشاركة فى طى مضمون الى السيد مدير ادارة المياه والغابات والمحافظة على الاراضى ، قسم الاملاك الغابوية بالرباط ـ شالة قبل 13 يناير 1977 على الساعة الثانية عشرة (12) زوالا.

104

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي
ادارة المياه والغابات
والمحافظة على الاراضى
قسم الاملاك الغابوية

اعلان عن مباراة

اعلان عن مباراة مفتوحة من أجل خمسة (5) ضاغطين متحركين ، معدل 4.500 الى 5.000 ل /دقيقة مجهزين بمطرقتين ومطرقة تكسير أسمنت (بيطون).

يمكن الاطلاع على الملف بادارة المياه والغابات والمحافظة على الاراضى ، قسم الاملاك الغابوية بالرباط ـ شالة.

توجه طلبات المشاركة فى طى مضمون الى السيد مدير ادارة المياه والغابات والمحافظة على الاراضى ، قسم الاملاك الغابوية بالرباط ـ شالة قبل 13 يناير 1977 على الساعة الثانية عشرة (12) زوالا.

105

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي
المديرية الاقليمية
للقنيطرة والرباط

اعلان عن عرض أثمان

يتوصل السيد المدير الاقليمى للفلاحة للقنيطرة والرباط لغاية تاريخ يوم الخميس 20 يناير 1977 قبل الساعة الثانية عشرة (12) زوالا ، بعروض الاثمان المتعلقة بانجاز الاشغال الهندسية سواء كانت ميدانية أو مكتبية ، حضرية أو قروية والمتعلقة بالاملاك العقارية المحفظة والواقعة تحت نفوذ المصلحة الطبوغرافية التابعة للمديرية الاقليمية للفلاحة للقنيطرة والرباط.

تفحص الملفات بمكتب الصفقات للمصلحة الطبوغرافية بالرباط.

توجه التعهدات ، مرفوقة بالوثائق المنصوص عليها فى المرسوم الملكى رقم 2.65.116 الصادر بتاريخ 18 محرم 1385 (19 مايو 1965) والمحدد للشروط والصيغ التى يتم وفقها ابرام عقود صفقات الدولة للسيد المدير الاقليمى للفلاحة للقنيطرة والرباط (المصلحة الطبوغرافية ، زنقة صنعاء بالرباط).

26

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي
المديرية الاقليمية
للفلاحة ببنى ملال وأزيلال
مصلحة التجهيز القروى

اعلان عن عرض أثمان

يقبل رئيس مصلحة التجهيز القروى لاقليمى بنى ملال وأزيلال ببنى ملال لغاية 25 يناير 1977 على الساعة الرابعة (4) بعد الزوال العروض حول التزويد بثلاث (3) سيارات شحن للاوراش وخزان معدنى للماء بمقر مصلحة التجهيز القروى للمديرية الاقليمية للفلاحة ببنى ملال.

الضمانة المؤقتة تقدر بـ : 3.150 درهما.

يفحص الملف بمصلحة التجهيز القروى للمديرية الاقليمية للفلاحة ببنى ملال.

121

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي
المكتب الجهوى
للاستثمار الفلاحى لتادلة
بالفقيه بن صالح

طلب عرض أثمان دولى
رقم 21/76

يقبل مدير المكتب الجهوى للاستثمار الفلاحى لتادلة الى غاية يوم 23 يبراير 1977 على الساعة الثانية عشرة (12) زوالا حسب توقيت كرينتش (G.M.T) عرض أثمان قصد دراسة مد قنوات الماء الصالح للشرب فى اربع مراكز قروية دائرة بنى عمير.

ولانجاز هذا المشروع يتوفر المكتب الجهوى للاستثمار الفلاحى على قرض ممنوح من طرف الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وللمزيد من المعلومات يجب الاتصال بادارة المكتب الجهوى للاستثمار الفلاحى لتادلة بالفقيه ابن صالح ، مصلحة التجهيز.

ومن المقرر أن زيارة الموقع الذى سينجز فيه المشروع ستكون على الساعة التاسعة (9) صباحا من كل يوم ، 24 ، 25 و 26 يناير 1977 ، وذلك بمصلحة التجهيز التابعة لادارة المكتب الجهوى للاستثمار الفلاحي بالفقيه بن صالح ، وكذا يمكن سحب ملف العرض من قسم الصفقات بنفس المكتب بعد الخلاص من الزيارة المذكورة أعلاه.

5

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي
ادارة المياه والغابات
والمحافظة على الاراضى
دائرة بنى ملال

اعلان عن تأجيل سمسرة

أن سمسرة حطب الوقود التى كانت من المقرر عقدها يوم 4 يناير 1977 على الساعة التاسعة (9) صباحا بقاعة الاجتماعات بالغرفة الفلاحية ببنى ملال قد ألغيت وأجلت الى يوم 7 يبراير 1977.

142

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وزارة التعمير والسكنى
والسياحة والمحافظة
على البيئة الطبيعية
الكتابة العامة
قسم الادارة العامة
المصلحة المركزية للادوات

اعلان عن عرض أثمان

سيجرى يوم الخميس 20 يناير 1977 على الساعة الثالثة (3) بعد الزوال بمكتب مدير الشؤون الادارية والمالية بوزارة التعمير والسكنى والسياحة والمحافظة على البيئة الطبيعية عن عرض أثمان من أجل شراء المكاتب والآلات.

ويمكن الاطلاع على الملف بالمصلحة المركزية للادوات بوزارة التعمير والسكنى والسياحة والمحافظة على البيئة الطبيعية بالرباط (زنقة أبو الجعد ، رقم 19) وآخر أجل لقبول الطرود المضمونة الموجهة الى مدير الشؤون الادارية والمالية بالرباط هو يوم الاربعاء 19 يناير 1977 على الساعة الثانية عشرة (12) زوالا

كل المواد المشار اليها بعلامة ملزمة نماذجها.

27

وزارة التعمير والسكنى
والسياحة والمحافظة
على البيئة الطبيعية
الكتابة العامة
قسم الادارة العامة
المصلحة المركزية للادوات

اعلان عن عرض أثمان

سيجرى يوم الاثنين 24 يناير 1977 على الساعة الثالثة (3) بعد الزوال بوزارة التعمير والسكنى والسياحة والمحافظة على البيئة الطبيعية عن عرض أثمان من أجل شراء أدوات المكاتب والرسم.

ويمكن الاطلاع على الملف بالمصلحة المركزية للادوات بوزارة التعمير والسكنى والسياحة والمحافظة على البيئة الطبيعية بالرباط (زنقة أبو الجعد ، رقم 19 بالرباط) وآخر أجل لقبول الطرود المضمونة الموجهة الى مدير الشؤون الادارية والمالية بالرباط هو يوم السبت 22 يناير 1977 على الساعة الثانية عشرة (12) زوالا

28

وزارة التعمير والسكنى
والسياحة والمحافظة
على البيئة الطبيعية
المكتب الوطني المغربي للسياحة
مصلحة البنايات
مكتب عقود البناء

تجديد اعلان عن عرض أثمان

يعلن السيد مدير المكتب الوطني المغربي للسياحة 22 ، شارع الجزائر بالرباط ، أنه يتسلم الى حدود يوم الاثنين 10 يناير 1977 ، على الساعة الرابعة (4) بعد الزوال عروض الاثمان للاشغال المعلن عنها أسفله :

نزل حسان بالرباط.
قسمة رقم 4 : الرافعة.
الضمانة المؤقتة : 3.000 د
يجب على المرشحين أن يبعثوا بعروضهم طبقا لمقتضيات المرسوم الملكي رقم 2.65.116 المؤرخ في 18 محرم 1385 (19 مايو 1965).

يمكن فحص أو حيازة الملفات في مكاتب الاتحاد التقني لافريقيا 14 ، زنقة الحاج عمار الريفي بالدار البيضاء.

162

وزارة التعمير والسكنى
والسياحة والمحافظة
على البيئة الطبيعية
المكتب الوطني المغربي للسياحة
مصلحة البنايات
مكتب عقود البناء

اعلان عن سمسرة

نزل طنجة

توسيع المطعم ، خزانة الاسطوانات وأشغال متنوعة أخرى.

قسمة فريدة : الاشغال الضخمة (البناء) ، حصر السيلان التجهيز بالكهرباء ، التدفئة ، نجارة الخشب ، الصباغة.

تغيير الاعلان الذي نشر آنفا

أن تاريخ ايداع العروض قد أجل من يوم الاربعاء 29 دجنبر 1976 ، على الساعة الثانية عشرة (12) زوالا ، الى يوم الاثنين 17 يناير 1977 ، في الساعة المعلن عنها أعلاه

وتاريخ الجلسة قد أجل من يوم الجمعة 31 دجنبر 1976 ، على الساعة الرابعة (4) بعد الزوال الى يوم الاربعاء 19 يناير 1977 في الساعة المعلن عنها سابقا.

128

وزارة الاشغال العمومية
والمواصلات
مديرية الطرق
مقاطعة العيون

اعلان عن مزايدة مفتوحة

يستقبل مهندس القناطر والطرق ، رئيس مقاطعة العيون لغاية 20 يناير 1977 قبل الساعة السادسة (6) مساء ، طلبات الاشتراك في المزايدة التي تهم الاشغال الآتية :

بناء الطريق الرئيسية رقم 41 بين الطاح والعيون.

القسمة الاولى : بناء الطريق من الكيلومتر 412 الى 440 ما بين الطاح والدورة ؛

القسمة الثانية : بناء الطريق من الكيلومتر 440 الى 480 ما بين الدورة والعيون.

وعليه ، يجب أن تكون طلبات الاشتراك مصحوبة بالوثائق التقنية والمالية تحت غلاف مضمون يحمل علامة المزايدة وتوضيح الاسم والعنوان للمعني بالامر.

تصل الى السيد مهندس القناطر والطرق ، رئيس مقاطعة الاشغال العمومية والمواصلات ، ص.ب. 134 ، زنقة (الكولونيل موليرو) العمارة الادارية بالعيون.

4

وزارة التعليم العالي
الكتابة العامة
مصلحة التجهيز

اعلان عن عرض أثمان
رقم 38 / 76

ان رئيس قسم الادارة العامة بوزارة التعليم العالي يستقبل الى غاية 11 يناير 1977 حتى الساعة السادسة (6) مساء آخر أجل ، العروض المتعلقة بتزويد كلية العلوم بالرباط وذلك بالعروض المتعلقة بأدوات علمية.

يجب على المرشحين أن يقدموا عروضهم طبقا للمرسوم الملكي رقم 2.65.116 المؤرخ في 18 محرم 1385 (19 مايو 1965) وذلك على الشكل الآتي :

غلاف كبير يحمل اسم وطابع المقاولة مع التاريخ الذي سيجرى فيه عرض الاثمان ويجب أن يضم هذا الغلاف :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1 – الغلاف الاول : يحتوى على تفاصيل التقدير ودفتر التسجيل الخاص الموقع من طرف المقاول ؛

2 – الغلاف الثانى : يحتوى على اعلان المقاول عن مشاركته فى العرض ؛

الضمانة المؤقتة ؛

شهادة الشرف فيما يخص الضرائب ، ويجب أن تكون موقعة من طرف المقاول وحديثة التاريخ ؛

شهادة الضرائب ، أو شهادة تثبت أن المعنى بالامر مسجل فى لائحة الضرائب ، ويجب أن تكون مؤرخة قبل 6 أشهر ؛

الشواهد التقنية والمالية.

ويمكن لمن يهمهم الامر الحصول على دفتر الشروط من مصلحة التجهيز بهذه الوزارة ، مكتب 94 بالرباط.

127

وزارة التعليم العالى
الكتابة العامة
قسم الادارة العامة
مصلحة التجهيز

اعلان عن سمسرة

ان رئيس قسم الادارة العامة بوزارة التعليم العالى يستقبل الى غاية 20 يناير 1977 حتى الساعة الثانية عشرة (12) زوالا آخر أجل ، العروض المتعلقة بالاعمال الضرورية لبناء مركز جامعى للابحاث العلمية ، معهد التعريب بالرباط.

القطعة الثانية : الخشب والحديد.

الضمانة الموقتة قدرها : 6.000 درهم.

يجب على المرشحين أن يقدموا عروضهم طبقا للمرسوم الملكى رقم 2.65.116 المؤرخ فى 18 محرم 1385 (19 مايو 1965) وذلك على الشكل الآتى :

غلاف كبير يحمل اسم وطابع المقاولة مع التاريخ الذى سيجرى فيه عرض الاثمان ويجب أن يضم هذا الغلاف :

الغلاف يحتوى على اعلان المقاول عن مشاركته فى العرض ؛

الضمانة المؤقتة ؛

شهادة الشرف فيما يخص الضرائب ، ويجب أن تكون موقعة من طرف المقاول وحديثة التاريخ ؛

شهادة الضرائب ، أو شهادة تثبت أن المعنى بالامر مسجل فى لائحة الضرائب ، ويجب أن تكون مؤرخة قبل 6 أشهر ؛

الشواهد التقنية والمالية ؛

شهادة من طرف المهندسين المعماريين ، أو مهندسى الاشغال العمومية.

ويمكن الاطلاع على ملف الشروط لدى المهندسة السيدة كاطارينا ، 26 ، شارع العلويين بالرباط.

23

وزارة التعليم العالى
الكتابة العامة
قسم الادارة العامة
مصلحة التجهيز

اعلان عن سمسرة

أن رئيس قسم الادارة العامة بوزارة التعليم العالى يستقبل الى غاية 20 يناير 1977 حتى الساعة الثانية عشرة (12) زوالا ، آخر أجل العروض المتعلقة بالاعمال الضرورية لبناء مركز جامعى للابحاث العلمية ، معهد التعريب بالرباط

القطعة الثالثة : أنابيب الماء :

الضمانة المؤقتة قدرها : 2.600 درهم.

يجب على المرشحين أن يقدموا عروضهم طبقا للمرسوم الملكى رقم 2.65.116 المؤرخ فى 18 محرم 1385 (19 مايو سنة 1965) وذلك على الشكل الآتى :

غلاف كبير يحمل اسم وطابع المقاولة مع التاريخ الذى سيجرى فيه عرض الاثمان ويجب أن يضم هذا الغلاف :

الغلاف يحتوى على اعلان المقاول عن مشاركته فى العرض ؛

الضمانة المؤقتة ؛

شهادة الشرف فيما يخص الضرائب ، ويجب أن تكون موقعة من طرف المقاول وحديثة التاريخ ؛

شهادة الضرائب ، أو شهادة تثبت أن المعنى بالامر مسجل فى لائحة الضرائب ، ويجب أن تكون مؤرخة قبل 6 أشهر ؛

الشواهد التقنية والمالية ؛

شهادة من طرف المهندسين المعماريين أو مهندسى الاشغال العمومية.

ويمكن الاطلاع على ملف الشروط لدى المهندسة السيدة كاطارينا ، 26 ، شارع العلويين بالرباط.

24

وزارة التعليم العالى
الكتابة العامة
قسم الادارة العامة
مصلحة التجهيز

اعلان عن سمسرة

أن رئيس قسم الادارة العامة بوزارة التعليم العالى يستقبل الى غاية 20 يناير 1977 حتى الساعة الثانية عشرة (12) زوالا ، آخر أجل العروض المتعلقة بالاعمال الضرورية لبناء مركز جامعى للابحاث العلمية ، معهد للتعريب بالرباط

القطعة الرابعة : الكهرباء.

الضمانة المؤقتة قدرها : 5.500 درهم.

يجب على المرشحين أن يقدموا عروضهم طبقا للمرسوم الملكى رقم 2.65.116 المؤرخ فى 18 محرم 1385 (19 مايو سنة 1965) وذلك على الشكل الآتى :

غلاف كبير يحمل اسم وطابع المقاولة مع التاريخ الذى سيجرى فيه عرض الاثمان ويجب أن يضم هذا الغلاف :

الغلاف يحتوى على اعلان المقاول عن مشاركته فى العرض ؛

الضمانة المؤقتة ؛

شهادة الشرف فيما يخص الضرائب ، ويجب أن تكون موقعة من طرف المقاول وحديثة التاريخ ؛

شهادة الضرائب ، أو شهادة تثبت أن المعنى بالامر مسجل فى لائحة الضرائب ، ويجب أن تكون مؤرخة قبل 6 أشهر ؛

الشواهد التقنية والمالية ؛

شهادة من طرف المهندسين المعماريين أو مهندسى الاشغال العمومية.

ويمكن الاطلاع على ملف الشروط لدى المهندسة السيدة كاطارينا ، 26 شارع العلويين بالرباط.

25

وزارة التعليم الابتدائى والثانوى
الكتابة العامة
مديرية التخطيط
قسم التجهيز
مصلحة تجهيز المدارس

اعلان عن عرض أثمان

رقم 76/31

أن رئيس قسم التجهيز بوزارة التعليم الابتدائى والثانوى يستقبل الى غاية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

10 يناير 1977 حتى الساعة السادسة (6) مساء آخر أجل العروض المتعلقة بتزويد المدارس الثانوية والمعاهد الاصلية بأدوات التجهيز.

يجب على المرشحين أن يقدموا عروضهم طبقا للمرسوم الملكي رقم 2.65.116 المؤرخ في 18 محرم 1385 (19 مايو سنة 1965) وذلك على الشكل الآتي :

غلاف كبير يحمل اسم وطابع المقاولة مع التاريخ الذي سيجرى فيه عرض الاثمان ويجب أن يضم هذا الغلاف :

1 – الغلاف الاول : يحتوى على تفاصيل التقدير ودفتر التسجيل الخاص الموقع من طرف المقاول ؛

2 – الغلاف الثاني : يحتوى على اعلان المقاول عن مشاركته في العرض ؛

الضمانة المؤقتة ؛

شهادة الشرف فيما يخص الضرائب ، ويجب أن تكون موقعة من طرف المقاول وحديثة التاريخ ؛

شهادة الضرائب ، أو شهادة تثبت أن المعنى بالامر مسجل في لائحة الضرائب ، ويجب أن تكون مؤرخة قبل 6 أشهر ؛

الشواهد التقنية والمالية.

ويمكن لمن يهمهم الامر الحصول على دفتر الشروط من مصلحة التجهيز بهذه الوزارة ، مكتب 101 بالرباط.

144

وزارة التعليم الابتدائي
والثانوي
الكتابة العامة
قسم التجهيز
مصلحة تجهيز المدارس

اعلان عن سمسرة

رقم 76/24

أن رئيس قسم التجهيز بوزارة التعليم الابتدائي والثانوي يستقبل الى غاية 17 يناير 1977 حتى الساعة السادسة (6) مساء آخر أجل العروض المتعلقة بتزويد المدارس الابتدائية بأدوات التجهيز.

وحيث ستفتح الظروف يوم 18 يناير 1977 على الساعة التاسعة (9) صباحا بقسم التجهيز بنفس الوزارة ، مكتب 103.

يجب على المرشحين أن يقدموا عروضهم طبقا للمرسوم الملكي رقم 2.65.116 المؤرخ في 18 محرم 1385 (19 مايو سنة 1965) وذلك على الشكل الآتي :

غلاف كبير يحمل اسم وطابع المقاولة مع التاريخ الذي ستجرى فيه السمسرة ويجب أن يضم هذا الغلاف :

1 – الغلاف الاول : يحتوى على تفاصيل التقدير ودفتر التسجيل الخاص الموقع من طرف المقاول ؛

2 – الغلاف الثاني : يحتوى على اعلان المقاول عن مشاركته في العرض ؛

الضمانة المؤقتة ؛

شهادة الشرف فيما يخص الضرائب ، ويجب أن تكون موقعة من طرف المقاول وحديثة التاريخ ؛

شهادة الضرائب ، أو شهادة تثبت أن المعنى بالامر مسجل في لائحة الضرائب ، ويجب أن تكون مؤرخة قبل 6 أشهر ؛

الشواهد التقنية والمالية.

ويمكن لمن يهمهم الامر الحصول على ملف الشروط من قسم التجهيز لهذه الوزارة ، مكتب 101 بالرباط.

94

مدينة الرباط

اعلان عن عرض أثمان

يتقبل رئيس المجلس البلدي لمدينة الرباط الى غاية الساعة الخامسة (5) بعد الزوال من يوم 14 يناير 1977 عروض أثمان مختومة ، كل عرض على حدة ومصحوبة بالمراجع الفنية والمالية بصدد القيام بالاشغال الآتي بيانها وذلك خلال سنة 1977.

أعمال يطلبها الخواص ؛

أشغال صيانة ، أو توسيع مجاري المياه الحارة على نطاق محدود ؛

بناء ، ترصيف واصلاح الطرق ؛

تسليم ونقل المواد الصالحة للبناء أو المستعملة الخاصة بتجهيز الطرق.

هذا ، ويمكن سحب ملف كل قضية من المكتب ، رقم 303 بالطابق الثالث بقصر بلدية الرباط.

145

اقليم سطات
الكتابة العامة

اعلان

عن جدول لمراجعة اللوائح الانتخابية للغرف المهنية

أن عامل اقليم سطات يتشرف بأن ينهى الى علم المواطنين والمواطنات القاطنين بتراب الاقليم أن اللجنة الادارية المكلفة بمراجعة القوائم الانتخابية ستعقد اجتماعاتها ابتداء من 5 يناير 1977 وذلك للبث في طلبات التسجيلات الجديدة.

فعلى المواطنين الذين لم يسجلوا أنفسهم بلائحة الغرفة الفلاحية أن يقدموا طلباتهم الى رئيس اللجنة المحلية التي توجد لدى كل دائرة انتخابية أو لدى السلطة المحلية.

وبالنسبة كذلك للتجار والصناع والصناع التقليديين التابعين لهذا الاقليم فيمكن لكل شخص تتوفر فيه شروط الاهلية الانتخابية المنصوص عليها قانونيا وغير مسجل بالقائمة الانتخابية للغرفتين المذكورتين أن يقدم طلبه قبل فاتح يناير 1977 الى رئيس اللجنة الادارية بمقر الكتابة العامة لاقليم سطات أو لمركز السلطة التي ينتمي اليها.

149

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الأملاك العقارية

أ — مطالب التحفيظ (1)

محافظة الجديدة

مطلب رقم 44370 ج

تاريخ التقييد : 26 نونبر 1976.

طالب التحفيظ : السيد امحمد بن علال الزموري ، مغربي ، مزداد سنة 1900 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة الكبيرة بنت محمد بن بوشعيب ، ساكن بدوار الحواشي ، فرقة الغنادرة ، دائرة خميس الزمامرة ، اقليم الجديدة.

الاسم الذي يعرف به الملك حاليا : « دار بن الساط ».

الاسم الذي أعطاه طالب التحفيظ للملك : « دار بن الساط »

نوعه : دار السكنى.

موقعه : قرية الخميس الزمامرة.

مساحته : 1.000 مترا مربعا.

حدوده : شمالا الخلفي بن عبد الله ، شرقا عباس بن حمو ، جنوبا ورثة بن الساط ووارثة الطالب محمد بن احمد وغربا ورثة فاطنة بنت سي الحبيب.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك :

1 — ملكية عدلية مؤرخة في 17 ذي القعدة 1375 (يونيه 1956) ؛

2 — رسم شراء عدلي مؤرخ في 21 صفر 1379 (27 غشت 1959) ؛

3 — رسم اشهاد مؤرخ في 25 جمادى الاولى 1379 (26 نونبر سنة 1959).

خلاصة اصلاحية — تتعلق بالملك المسمى : « دار احمد بن عيسو » مطلب رقم 10160 ج الذي اودع مطلب تحفيظه بالجريدة الرسمية عدد 2625 المؤرخة في 25 دجنبر 1953.

بمقتضى مطلب اصلاحي بتاريخ فاتح نونبر 1976 ، فان مسطرة تحفيظ الملك المسمى « دار أحمد بن عبو » مطلب رقم 10160 ج الكائن بالجديدة ، حي درب غلف ، زاوية زنقة موناسطير وزنقة أبير ، تتابع من الآن فصاعدا في الاسم الخاص للسيد قصي المصطفى بن أحمد بالحاج عبد الله بن عبو ، مغربي مزداد نحو سنة 1940 ، متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة حورية بنت مولاي علي ، سكناه بالجديدة ، زنقة ابروفانس رقم 2.

(1) تنبيه — ان تواريخ التحديد تعلن للعموم في الوقت اللازم بواسطة اعلانات تعلق بمصلحة المحافظة العقارية وبمحكمة السدد وبمكتب القائد وبواسطة اشهار باسواق الناحية.

كما ترسل استدعاءات خصوصية للمجاورين المبينة اسماؤهم في مطلب التحفيظ. أما الاشخاص الذين يريدون معرفة اليوم المعين لاجراء التحديد فعليهم أن يطلبوا ذلك من مصلحة المحافظة العقارية.

هذا وبمقتضى الرسوم السابق ايداعها وكذا :

1 — رسم عدلي مؤرخ في 23 شوال 1387 مضمنه ارائة السيد أحمد بن عبو بالحاج مسعود ؛

2 — رسم عدلي مؤرخ في 4 جمادى الاولى 1392 (18 يونيه 1972) ؛

3 — رسم عدلي مؤرخ في فاتح صفر 1396 (2 فبراير 1976) ؛ مضمن العقدين الاخيرين بيع من جميع الورثة كافة حقوقهم المشاعة لفائدة السيد قصي المصطفى المذكور.

خلاصة اصلاحية — تتعلق بالملك المسمى : « الولجة والمرس » مطلب رقم 15682 ج الذي اودع مطلب تحفيظه بالجريدة الرسمية عدد 2366 المؤرخة في 28 فبراير 1968.

بمقتضى مطلب اصلاحي بتاريخ 22 أكتوبر 1976 فان مسطرة تحفيظ الملك المسمى « الولجة والمرس » مطلب رقم 15682 ج الكائن بدوار البيضان ، فرقة أولاد زيز ، قبيلة البحاترة الشمالية تجرى من الآن فصاعدا في اسم طالبي التحفيظ الاصليين وذلك لمساحة قدرها 6 هكتارات و 79 ارا و 70 سنتيارا بدلا من هكتارين كما ذكر بمطلب التحفيظ سابقا.

وذلك بمقتضى الرسم المودع يوم طلب التحفيظ.

خلاصة اصلاحية — تتعلق بالملك المسمى : « بير العشايش » مطلب رقم 19323 ج الذي اودع مطلب تحفيظه بالجريدة الرسمية عدد 2502.

بمقتضى مطلب اصلاحي بتاريخ 26 أكتوبر 1976 فان مسطرة تحفيظ الملك المسمى « بير العشايش » مطلب رقم 19323 ج ، الكائن بدوار مولاي التهامي ، فرقة الرمامحة ، قبيلة اولاد عمران منطقة التحفيظ الاجمالي ، تتابع وتتجزأ من الآن فصاعدا على الشكل التالي :

1 — تحت التسمية الاصلية للبقعتين رقم 1131 و 1162 في اسم طالبي التحفيظ الاصليين ؛

2 — تحت تسمية « الكدية » بالنسبة للبقعة رقم 1252 تتابع في اسم السيدة الضاوية بنت بوعزة بمفردها.

وذلك بمقتضى الرسوم السابق ايداعها.

خلاصة اصلاحية — تتعلق بالملك المسمى : « ملك الشواي » مطلب رقم 25875 ج الذي اودع مطلب تحفيظه بالجريدة الرسمية عدد 2512 المؤرخة في 16 نونبر 1962.

بمقتضى مطلب اصلاحي بتاريخ 22 نونبر 1976 ، فان مسطرة تحفيظ الملك المسمى « ملك الشواي » مطلب رقم 25875 ج ، الكائن بالجديدة ، زنقة ملين ، تتابع من الآن فصاعدا في الاسم الخاص للسيدة مولدى الحاجة الكبيرة بنت محمد بن سعيد ، مغربية مزدادة سنة 1925 ، أرملة غير متزوجة من السيد عبد الله اليوسفي ، سكناها بالجديدة ، زنقة الفقيه المندلي رقم 4.

وذلك بمقتضى الرسوم السابق ايداعها وكذا رسم عدلي مؤرخ في 3 ربيع الثاني 1396 (30 أبريل 1976) مضمنه ان السيد امحمد ابن قاسم بن علي ، طالب التحفيظ الاصلي باع للسيدة مولدى الحاجة الكبيرة المذكورة كافة الملك المذكور.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

خلاصة اصلاحية – تتعلق بالملك المسمى : « حمرى رابعا » مطلب رقم 31269 ج الذى أدرج مطلب تحفيظه بالجريدة الرسمية عدد 2899 المؤرخة فى 22 مايو 1968.

بمقتضى مطلب اصلاحى بتاريخ 22 أكتوبر 1976 ، فان مسطرة تحفيظ الملك المسمى « حمرى رابعا » مطلب رقم 31269 ج ، الكائن بجمعة اسحيم قد جزئت وتجرى من الآن فصاعدا على الشكل التالى :

أ) تحت اسم « بلادات اخوة ياتيب » بالنسبة لبقعة تبلغ مساحتها 250 مترا مربعا فى اسم :

1 – ياتيب عباس بن جعفر بن عباس ، مغربى مزداد سنة 1939 متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة فاطمة بنت عمر ؛

2 – ياتيب عبد القادر بن جعفر بن عباس ، مغربى ، مزداد سنة 1948 ، متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة خدوج بنت عبد الكامل ؛

3 – ياتيب عمر بن جعفر بن عباس ، مغربى ، مزداد سنة 1949 أعزب ، كلهم ساكنون بزاوية سيدى عبد الله بن حمو ، قبيلة ربيعة دائرة عبدة.

ب) تحت اسم « ملك ساعف » بالنسبة لبقعة تبلغ مساحتها 100 متر مربع فى اسم السيد ساعد محمد بن الطاهر بن عمرو ، مغربى مزداد سنة 1939 ، متزوج حسب الشريعة الاسلامية بالسيدة فاطمة بنت هشوم ، الساكن بدوار الخربة ، قبيلة الربيعة ملحقة جمعة اسحيم ، دائرة عبدة اقليم أسفى.

ج) تحت التسمية الاصلية بالنسبة لباقى الملك فى اسم طالب التحفيظ الاصلى.

وذلك بمقتضى الرسوم السابق ايداعها :

1 – عقد عرفى مؤرخ فى 11 يبراير 1971 ؛

2 – عقد عرفى مؤرخ فى 5 غشت 1971 ؛

3 – عقد عرفى مؤرخ فى 11 يوليوز 1973 ،

4 – عقد عرفى مؤرخ فى 6 أكتوبر 1976.

اصلاح غلط – يتعلق بالمطلب رقم 25765 ج المنشور بالجريدة الرسمية عدد 2589 المؤرخة فى 8 ربيع الاول 1382 (10 غشت 1962).

عوضا عن :

« الرقم الاستدلالى 1817 ؛

اقرأ :

« الرقم الاستدلالى 1811. »

اصلاح غلط – يتعلق بالمطلب رقم 25769 ج المنشور بالجريدة الرسمية عدد 2599 المؤرخة فى 15 ربيع الاول 1382 (17 غشت 1962).

عوضا عن :

« الرقم الاستدلالى 833 ؛

اقرأ :

« الرقم الاستدلالى 1833. »

المحافظ على الاملاك العقارية والرهون بالجديدة ،
أحمد احسين.

محافظة فاس

مطلب رقم 17001 ف

تاريخ التقييد : 13 أكتوبر 1976.

طالبة التحفيظ : أحباس المسجد الاعظم بتازة ، النائب عنها ناظر أحباس اقليم تازة ، زنقة المقاومة بتازة.

الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « الغريسى ».

نوعه : أرض حراثية.

موقعه : اقليم ودائرة تازة ، قبيلة مكناسة المحل المدعو الغريسى.

مساحته : 6 هكتارات تقريبا.

حدوده : من كل جهة شعبة للملك العمومى.

الحقوق العينية : لا شىء.

أصل الملك : التملك والتصرف المستمر بدون نزاع.

مطلب رقم 17002 ف

تاريخ التقييد : 13 أكتوبر 1976.

طالبة التحفيظ : أحباس المسجد الاعظم بتازة ، النائب عنها ناظر أحباس اقليم تازة ، زنقة المقاومة بتازة.

الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « عقبه موكة ».

نوعه : أرض حراثية.

موقعه : اقليم ودائرة تازة ، جماعة مكناسة بالمحل المدعو عقبة موكة.

مساحته : 3 هكتارات تقريبا.

حدوده : شمالا محمد بن عبد الله بودبوز البرنوسى ، شرقا اولاد ابن الطالب ، جنوبا وغربا ولديما البواحى ، كلهم بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شىء.

أصل الملك : التملك والتصرف المستمر بدون نزاع.

مطلب رقم 17003 ف

تاريخ التقييد : 13 أكتوبر 1976.

طالبة التحفيظ : أحباس المسجد الاعظم بتازة ، النائب عنها ناظر أحباس اقليم تازة ، زنقة المقاومة بتازة.

الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « فدان المطيرة ».

نوعه : أرض حراثية.

موقعه : اقليم ودائرة تازة ، جماعة مكناسة ، المحل المدعو فدان المطيرة.

مساحته : 10 هكتارات تقريبا.

حدوده : شمالا وشرقا المقدم الخليلى ، جنوبا وغربا الشعبة ثم الوادى للملك العمومى.

الحقوق العينية : لا شىء.

أصل الملك : التملك والتصرف المستمر بدون نزاع.

مطلب رقم 17004 ف

تاريخ التقييد : 13 أكتوبر 1976.

طالبة التحفيظ : أحباس المسجد الاعظم بتازة ، النائب عنها ناظر أحباس اقليم تازة ، زنقة المقاومة بتازة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « حوض ابن حم ».
نوعه : أرض حراثية.
موقعه : اقليم ودائرة تازة ، قبيلة غياثة الشرقية ، فرقة بنـى بوقيطون ، دوار كردوسة.
مساحته : 15 هكتارا تقريبا.
حدوده : شمالا محمد بن على دكة ومحمد العاشور كلاهما بعين المكان وورثة الحاج محمد (فتحا) بن عصمان بشارع الحسن الثانى بتازة السفلى ، شرقا المختار بن العباس واخوه الشيخ عبد القادر بدوار اصدور من القبيلة المذكورة ، جنوبا وغربا ورثة الحاج محمد ابن عصمان المذكور.
الحقوق العينية : لا شىء.
أصل الملك : التملك والتصرف المستمر بدون نزاع.

مطلب رقم 17005 ف

تاريخ التقييد : 13 أكتوبر 1976.
طالبة التحفيظ : أحباس المسجد الاعظم بتازة ، النائب عنهـا ناظر أحباس اقليم تازة ، زنقة المقاومة بتازة.
الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « توزطة ».
نوعه : أرض حراثية.
موقعه : اقليم ودائرة تازة ، قبيلة غياثة الشرقية ، فرقة بنى بوقيطون ، دوار كردوسة.
مساحته : 12 هكتارا تقريبا.
حدوده : شمالا ، جنوبا وغربا ورثة القائد ادريـس المجاطـى بمجموعة رقم 3 كانكورد رقم 9 بتازة العليا ، شرقـا ورثـة الحـاج احمد الامرانى ببساتين بوقلال بتازة العليا ثم السيد محمد بن أحمد التوزانى موظف بمصلحة الشرطة بالجديدة.
الحقوق العينية : لا شىء.
أصل الملك : التملك والتصرف المستمر بدون نزاع.

مطلب رقم 17006 ف

تاريخ التقييد : 13 أكتوبر 1976.
طالبة التحفيظ : أحباس المسجد الاعظم بتازة ، النائب عنهـا ناظر أحباس اقليم تازة ، زنقة المقاومة بتازة.
الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « باطن سعيد ».
نوعه : أرض حراثية.
موقعه : اقليم ودائرة تازة ، قبيلة غياثة الشرقية ، فرقة بنى بوقيطون بدوار كردوسة.
مساحته : 13 هكتارا تقريبا.
حدوده : شمالا ، شرقا وجنوبا شعبة للملك العمومى وغربا المختار بن العباس الساكن بدوار اصدور من الفرقـة والقبيلـة المذكورتين اعلاه.
الحقوق العينية : لا شىء.
أصل الملك : التملك والتصرف المستمر بدون نزاع.

مطلب رقم 17007 ف

تاريخ التقييد : 13 أكتوبر 1976.
طالبة التحفيظ : أحباس المسجد الاعظم بتازة ، النائب عنهـا ناظر أحباس اقليم تازة ، زنقة المقاومة بتازة.
الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « البوير ».
نوعه : أرض حراثية.
موقعه : اقليم ودائرة تازة ، قبيلة غياثة الشرقية ، فرقة بنـى بوقيطون ، دوار كردوسة.
مساحته : 10 هكتارات تقريبا.
حدوده : شمالا موح بن على دكة وامحمد كرماد ، شرقا امحمـد ابن اجماعة العبوبى ، جنوبا المختار بن العباس ، كلهم بدوار اصدور وغربا ورثة امحمد الامرانى ببساتين بوقلال بتازة العليا.
الحقوق العينية : لا شىء.
أصل الملك : التملك والتصرف المستمر بدون نزاع.

مطلب رقم 17008 ف

تاريخ التقييد : 13 أكتوبر 1976.
طالبة التحفيظ : أحباس المسجد الاعظم بتازة ، النائب عنهـا ناظر أحباس اقليم تازة ، زنقة المقاومة بتازة.
الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « دومة مولاى على ».
نوعه : أرض حراثية.
موقعه : اقليم ودائرة تازة ، قبيلة غياثة الشرقية فرقة بنـى بوقيطون بدوار كردوسة.
مساحته : 9 هكتارات تقريبا.
حدوده : شمالا وشرقا الحاج التهامى الغساسى ، الساكن بتازة العليا ، شارع الحسن الثانى ، جنوبا الشعبة ثم السيـد محمـد ابن أحمد التوزانى موظف بمصلحة الشرطة بالجديدة وغربا الحاج احميدو التوزانى ، الساكن بتازة العليا والسيد محمد بن عـلال التوزانى الساكن بدرب بنى توزين رقم 5 بتازة العليا.
الحقوق العينية : لا شىء.
أصل الملك : التملك والتصرف المستمر بدون نزاع.

مطلب رقم 17009 ف

تاريخ التقييد : 13 أكتوبر 1976.
طالبة التحفيظ : أحباس المسجد الاعظم بتازة ، النائب عنهـا ناظر أحباس اقليم تازة ، زنقة المقاومة بتازة.
الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « دومة الغفولى ».
نوعه : أرض حراثية.
موقعه : اقليم ودائرة تازة ، قبيلة غياثة الشرقية ، فرقة بنى بوقيطون ، دوار كردوسة.
مساحته : هكتاران اثنان.
حدوده : شمالا محمد بن جماعة بدوار اصـدور مـن القبيلـة المذكورة ، شرقا عبد السلام ابن الحاج محمد التوزانى مصـور

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بشارع مولاى الحسن بتازة ، جنوبا طالبة التحفيظ وغربا محمد الملالى بدوار اصدور المذكور ثم طالبة التحفيظ.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك : التملك والتصرف المستمر بدون نزاع.

مطلب رقم 17010 ف

تاريخ التقييد : 13 أكتوبر 1976.

طالبة التحفيظ : أحباس المسجد الاعظم بتازة ، النائب عنها ناظر أحباس اقليم تازة ، زنقة المقاومة بتازة.

الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « كراع الحداد ».

نوعه : أرض حراثية.

موقعه : اقليم ودائرة تازة ، قبيلة غياثة الشرقية ، فرقة بنى بوقيطون ، دوار كردوسة.

مساحته : 3 هكتارات تقريبا.

حدوده : شمالا ، جنوبا وغربا الحاج عبد الله عكى تاجر بالقيسارية بالجديدة بتازة العليا وشرقا الشعبة للملك العمومى.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك : التملك والتصرف المستمر بدون نزاع.

مطلب رقم 17011 ف

تاريخ التقييد : 13 أكتوبر 1976.

طالبة التحفيظ : أحباس المسجد الاعظم بتازة ، النائب عنها ناظر أحباس اقليم تازة ، زنقة المقاومة بتازة.

الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « هوتة اغمار ».

نوعه : أرض حراثية.

موقعه : اقليم ودائرة تازة ، قبيلة غياثة الشرقية ، فرقة بنى بوقيطون ، دوار كردوسة.

مساحته : 12 هكتارا تقريبا.

من الجهات الاربع : محمد بن علال التوزانى ، الساكن بدرب بنى توزين رقم 5 بتازة العليا.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك : التملك والتصرف المستمر بدون نزاع.

مطلب رقم 17012 ف

تاريخ التقييد : 13 أكتوبر 1976.

طالبة التحفيظ : أحباس المسجد الاعظم بتازة ، النائب عنها ناظر أحباس اقليم تازة ، زنقة المقاومة بتازة.

الاسم الذى أعطته طالبة التحفيظ للملك : « الحوالة ».

نوعه : أرض حراثية.

موقعه : اقليم ودائرة تازة ، قبيلة التسول بدوار احرادشة.

مساحته : 16 هكتارا و 30 ءارا.

حدوده : شمالا وجنوبا وغربا سهب الموالح ثم دوار احرادشة وشرقا محمد بوعربون بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك : التملك والتصرف المستمر بدون نزاع.

المحافظ على الاملاك العقارية والرهون بفاس ،
بلخياط.

محافظة الرباط

مطلب رقم 39060 ر

تاريخ التقييد : 29 شتنبر 1976.

طالب التحفيظ : السيد بنحمو لحسن بن محمد بن أحمد ، المغربى المزداد سنة 1930 ، المتزوج طبق الشريعة الاسلامية بالسيدة عائشة بنت بورحيم ، الساكن بالرباط ، زنقة بنى ملال ، رقم 8.

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « مبروكة ».

نوعه : أرض فلاحية.

موقعه : عمالة الرباط وسلا ، دوار اولاد العياشى ، قبيلة عامر ، دائرة أحواز سلا.

مساحته : 68 ءارا تقريبا.

حدوده : شمالا وغربا أرض جماعية موضع الرسم العقارى رقم 20944 ر ، شرقا طريق جينى (السكة الحديدية قديما) وجنوبا طريق المقبرة (ملك عمومى).

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك :

1 – ملكية بتاريخ 6 جمادى الاولى 1395 (18 مايو 1975) مثبتة ؛

2 – عقد شراء عدلى بنفس التاريخ أعلاه مثبت.

مطلب رقم 39061 ر

تاريخ التقييد : 29 شتنبر 1976.

طالب التحفيظ : السيد أكريمى محمد بن محمد ، المغربى ، المزداد سنة 1934 ، المتزوج طبق الشريعة الاسلامية بالسيدة أمينة بنت بندحو ، الساكن بسلا حى صاحب القائد ، الزنقة 8 ، الدار رقم 334.

الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « كاف النسور ».

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « كاف النسور ».

نوعه : أرض فلاحية.

موقعه : اقليم الخميسات ، دائرة الرمانى ، دوار اولاد موسى ، قيادة ازحيليكة.

مساحته : 4 هكتارات تقريبا.

حدوده : شمالا وغربا غابة كاف النسور (ملك غابوى) ، شرقا السيد محمد بن الميلودى وجنوبا السيد عبد الرحمن بن المكى يسكنان بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك :

1 – عقد شراء عدلى مثبت تاريخه 23 ذى القعدة 1374 (14 يوليوز 1955) ؛

2 – اراثة عدلية تاريخها 17 غشت 1976 ،

3 – عقد شراء تاريخه 17 دجنبر 1975.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مطلب رقم 39062 ر

تاريخ التقييد : 29 شتنبر 1976.

طالب التحفيظ : السيد بلحايسى ميلود بن محمد ، المغربى ، المزداد سنة 1940 ، المتزوج طبق الشريعة الاسلامية بالسيدة الادريسية بنت عبد العزيز ، الساكن بتيفلت ، زنقة اولماس ، حى الفرح.

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « السعدية ».

نوعه : دار للسكنى.

موقعه : اقليم الخميسات ، مدينة تيفلت حومة عين موكة.

مساحته : 67 سنتيارا.

حدوده : شمالا السيد ادريس بن بناصر ، شرقا زنقة بدون اسم (ملك بلدى) ، جنوبا السيد الحاج الروداح بن بوعزة وغربا السيدة فاطنة بنت محمد ، يسكنون جميعابعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك :

1 – عقد شراء عدلى بتاريخ 15 ذى القعدة 1385 (7 مارس 1966) مثبت ؛

2 – عقد شراء عدلى بتاريخ 9 شعبان 1396 (6 غشت 1976) ،

3 – شهادة التجزئة بتاريخ 20 شتنبر 1976.

مطلب رقم 39063 ر

تاريخ التقييد : 29 شتنبر 1976.

طالب التحفيظ : السيد بلحايسى ميلود بن محمد ، المغربى ، المزداد سنة 1940 ، المتزوج طبق الشريعة الاسلامية بالسيدة الادريسية بنت عبد العزيز ، الساكن بتيفلت ، زنقة ولماس ، حى الفرح.

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « نزهة ».

نوعه : أرض للبناء.

موقعه : مدينة تيفلت ، زنقة ولماس عين موكة.

مساحته : ءارا واحدا و 5 سنتيارات.

حدوده : شمالا السيدة فاطمة بنت لحرش ، شرقا السيد بوطيب ابن عقة ، جنوبا السيد هاريب عبد الله ، يسكنون جميعا بعين المكان وغربا زنقة عرضها ثمانية أمتار (ملك بلدى).

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك : عقد شراء عدلى تاريخه 8 ربيع الاول 1396 (30 أكتوبر 1976) مثبت مشفوع بعدة عقود اصلية.

مطلب رقم 39064 ر

تاريخ التقييد : فاتح أكتوبر 1976.

طالب التحفيظ : السيد اوعسو بوعزة بن محمد ، المغربى ، المزداد سنة 1929 ، المتزوج طبق الشريعة الاسلامية بالسيدة بيرى بنت بنعيسى ، الساكن بسلا تابريكت عمارة العلى رقم 48.

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « دار او عسو ».

نوعه : أرض بها دار للسكنى.

موقعه : مدينة الخميسات ، زنقة ابن رشد ، رقم 276.

مساحته : ءار واحد.

حدوده : شمالا السيد الحاج بلحسن اعبيبو ، الساكن بعين المكان ، شرقا زنقة ابن رشد (ملك بلدى) ، جنوبا وغربا السيد اليزيد بن بنعيسى ، الساكن بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك : عقد شراء بتاريخ 12 شتنبر 1968 مصحوب بشهادة التجزئة المؤرخة فى 19 دجنبر 1975.

مطلب رقم 39065 ر

تاريخ التقييد : فاتح أكتوبر 1976.

طالبا التحفيظ :

1 – السيدة فظيمة بنت الغازى بن البوهالى ، المغربية ، المزدادة سنة 1926 ، أرملة غير متزوجة ؛

2 – السيد الخرشاوى أحمد بن بوعزة بن أحمد ، المغربى ، المزداد سنة 1952 ، المتزوج طبق الشريعة الاسلامية بالسيدة حفيظة بنت الغازى ، الساكنان بشارع محمد الزرقطونى ، زنقة تيندوف رقم 27 الخميسات ، بصفتهما شريكين على الشياع بنسبة سهم واحد من ثمانية للاولى و سبعة أسهام منه للثانى.

الاسم الذى أعطاه طالبا التحفيظ للملك : « الزعرية ».

نوعه : أرض عارية.

موقعه : مدينة الخميسات ، زنقة بغداد ، اقليم الخميسات.

مساحته : 75 مترا مربعا تقريبا.

حدوده : شمالا لالة هنو اليادينيا ، الساكنة بعين المكان ، شرقا زنقة بدون اسم (ملك بلدى) ، جنوبا طالبا التحفيظ وغربا القائد سليمان ، الساكن بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك :

1 – عقد شراء بتاريخ 15 ربيع الاول 1396 (17 مارس 1976) ؛

2 – اراثة عدلية بتاريخ 9 ربيع الاول 1393 (13 أبريل 1973).

مطلب رقم 39066 ر

تاريخ التقييد : 4 أكتوبر 1976.

طالب التحفيظ : السيد لخضر بن محمد بن عباس ، المغربى ، المزداد سنة 1884 ، أرمل ، الساكن بدوار اولاد بن صالح الفرجانى قبيلة فرجانى ، قيادة حدو البراشوة دائرة الرمانى اقليم الخميسات

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « ولجة سيدى خليج »

نوعه : أرض للزراعة.

موقعه : اقليم الخميسات ، قبيلة اولاد عون ، دائرة الرمانى ، جماعة حد البراشوة ، المحل المدعو مقطع كروسة.

مساحته : هكتار واحد تقريبا.

حدوده : شمالا الرسم العقارى رقم 12646 ر ، شرقا وجنوبا اولاد كرو (املاك الدولة) وغربا ورثة قائد مول بلاد ، الساكن بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك : عقد شراء عدلى بتاريخ 9 ربيع الاول 1373 (16 نونبر 1953) مصحوب بملحق عدلى بتاريخ 11 صفر 1396 (12 يبراير 1976).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مطلب رقم 39067 ر

تاريخ التقييد : 4 أكتوبر 1976.

طالبا التحفيظ :

1 – السيد أمنا الحاج عبد العاطى بن الحاج الهـوارى ، المغربـى المزداد سنـة 1944 ، المتزوج طبق الشريعـة الاسلاميـة بالسيـدة حفيظة اوهيلال ، الساكن بزنقة مولاى عبد العزيز ، عمارة كراكشو شقة رقم 2 ؛

2 – القاسمى الحاج عبد الكبير ، المغربى ، المزداد سنة 1924 المتزوج طبق الشريعة الاسلامية بالسيدة أمنة غيثة ، الساكـن بمجموعة ج 3 ، رقم 20 ، يعقوب المنصـور ، الربـاط بصفتهمـا شريكين على الشياع بنسبة متساوية فيما بينهما.

الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « حمرى ».

الاسم الذى أعطاه طالبا التحفيظ للملك : « هيبة ».

نوعه : أرض عارية.

موقعه : دوار اولاد غانم ، قبيلة عناب بوزنيقة قيادة تمارة ، عمالة الرباط وسلا.

مساحته : 75 ءارا تقريبا.

حدوده : شمالا ورثة عبد العظيم مورنو الساكنون بعين المكان ، شرقا ورثة بناصـر الساكن بعين المكان ، جنـوبا الرسم العقـارى رقم 30659 ر وغربا الطريـق الرئيسيـة الرابطـة بيـن الربـاط والدار البيضاء.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك : عقد عدلى بتاريخ 5 جمادى الاولى 1396 (5 مايو سنة 1976).

مطلب رقم 39068 ر

تاريخ التقييد : 4 أكتوبر 1976.

طالب التحفيظ : السيد عروة أحمـد ، المغربـى ، المـزداد سنة 1928 ، المتزوج طبق الشريعة الاسلامية بالسيدة لطيفة بنت بوعزة ، الساكن بسلا ديور بلدية بيبينيير رقم 4.

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « توكل على الله ».

نوعه : أرض عارية.

موقعه : عمالة الرباط وسلا ، مدينة سلا حى تابريكت الزنقة 8 قرب بئر لعروسة.

مساحته : ءار واحد و 70 سنتيارا تقريبا.

حدوده : شمالا ساحة عمومية ، شرقا السهلى محمد ، جنوبـا الزنقة رقم 8 (ملك بلدى) وغربا السيد مصطفى انـوار ، سكناهمـا بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك : عقد عرفى بخط اليد تاريخه 4 ذى الحجة 1382 (18 مايو 1963).

مطلب رقم 39069 ر

تاريخ التقييد : 5 أكتوبر 1976.

طالب التحفيظ : السيد الشرقاوى سيدى محمد بن سيدى أحمد المغربى المزداد سنة 1933 ، المتزوج طبق الشريعـة الاسلاميـة بالسيدة خناتة بنت عبد السلام ، الساكن بالرباط حى التقدم ، المجموعة 9 الدار 44.

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « السدرة ».

نوعه : أرض للزراعة.

موقعه : دائرة أحواز الرباط ، دوار اولاد بوطيب ، قرب عين الحلوف ، قبيلة اولاد كثير.

مساحته : 50 ءارا تقريبا.

حدوده : شمالا السادة ورثة حمو بن سعيد ، شرقا السيد حميد ابن عبد المالك ، جنوبا المحجوب بن أحمد وغربا طريق عيـن العودة (ملك عمومى) سكناهم كلهم بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك :

1 – عقد شراء بتاريخ 15 يوليوز 1975 ؛

2 – عقد بيع بتاريخ 10 شوال 1390 (9 دجنبر 1970).

مطلب رقم 39070 ر

تاريخ التقييد : 6 أكتوبر 1976.

طالب التحفيظ : السيد علا او سعيد بن علا ، المغربى المزداد حوالى 1936 ، المتزوج طبق الشريعة الاسلامية بالسيدة يزة بنت محمد مولود ، الساكن بقبيلة أيت سعيد ، دوار أيت يحيى او عيسى فخذة ريتشون ، قيادة ولماس ، اقليم الخميسات.

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « تيرست موزكاغ ».

نوعه : أرض فلاحية.

موقعه : قبيلة أيت سعيد ، دوار أيت يحيى او عيسى ، فخذة ريتشون ، دائرة ولماس ، اقليم الخميسات.

مساحته : 5 هكتارات تقريبا.

حدوده : شمالا السيدة عائشة بنت محمد ثـم ورثـة ابراهيـم ابن لحبيب ، شرقا السيد محمد أو مولود بن عفى ثم السيد الحاج محمد بن عبد الرحمان ، جنوبا السيد الحاج محمد بن عبد الرحمان وغربا السيد محمد بن حدو سكناهم كلهم بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك :

1 – ملكية عدلية وعقد شـراء عـدلى تاريخهمـا 16 صفـر 1391 (13 أبريل 1971) ؛

2 – عقد مبادلة تاريخه 25 ربيع الاول 1392 (9 مايو 1972).

مطلب رقم 39071 ر

تاريخ التقييد : 6 أكتوبر 1976.

طالـب التحفيظ : السيد موسى بـن الحسن بـن عبـو ، المزداد حوالى 1898 ، المتزوج طبق الشريعة الاسلامية بالسيـدة رقيـة بنت بنعيسى ، سكناه بقبيلة السهول ، فخـذة المفالحـة ، دوار العزوزيين ، دائرة أحواز سلا.

الاسم الذى يعرف به الملك حاليا : « قطب العبد ».

الاسم الذى أعطاه طالب التحفيظ للملك : « قطب العبد ».

نوعه : أرض فلاحية.

موقعه : عمالة الرباط وسلا ، قيادة أحواز سلا ، قبيلة السهول فخذة مفلحى ، دوار العزوزيين.

مساحته : 6 هكتارات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حدوده : شمالا أراضي جماعية للعزوزيين ، شرقا ورثة السيد ابن داود بن الحاج عزوزي ، جنوبا ورثة السيد بوعزة بن عبو وغربا السيد محمد المدعو بلكبير بن موسى سكناهم كلهم بعين المكان.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك : ملكية بتاريخ 22 رمضان 1396 (17 شتنبر 1976) مثبتة بمصحوبة بعقد الهبة المؤرخ بـ 20 محرم 1393 (2 يبراير 1973)

مطلب رقم 39072 ر

تاريخ التقييد : 7 أكتوبر 1976.

طالب التحفيظ : السيد بنمبارك عمر بن محمد ، المغربي ، المزداد سنة 1924 ، المتزوج طبق الشريعة الاسلامية بالسيدة فطومة بنت جسوس ، الساكن بالرباط ، زنقة زرهون السويسي ، رقم 36.

الاسم الذي أعطاه طالب التحفيظ للملك : « بلاد بنمبارك ».

نوعه : أرض للمرعى.

موقعه : دوار المناصر ، فرقة أولاد علي ، قبيلة السلامنة ، دائرة الرماني ، الخميسات.

مساحته : 20 هكتارا تقريبا.

حدوده : شمالا الرسم العقاري رقم 50704 ، شرقا السيد ميلودي ابن المعطي الساكن بعين المكان ، جنوبا السيد علي بنمبارك ومن معه ، الساكنون بعين المكان وغربا الرسم العقاري رقم 30694.

الحقوق العينية : لا شيء.

أصل الملك : عدة عقود شراء عدلية.

المحافظ على الاملاك العقارية والرهون بالرباط ،
بدر الدين ديتية.

ب ـ اعلانات بانتهاء التحديد (1)

محافظة الدار البيضاء ـ الشرقية

اعلان

ينص عليه الفصل 101 من الظهير المؤرخ في 9 رمضان 1331
(12 غشت 1913)

تسليم نظير جديد للرسم العقاري

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن السيد مالريو اميل هنري ، بصفته مسيرا وحيدا للشركة المدنية العقارية ـ الانوار ، الساكن والجاعل محل اقامته للمخابرة معه بالدار البيضاء ، 105 ، شارع المقاومة ، طلب أن يسلم له نظير جديد للرسم العقاري رقم 10865 ص المؤسس للملك المدعو : « عمارة أولاد علي بوانواى » الكائن بالدار البيضاء ، زناتة وذلك بسبب ضياع النظير الذي كان سلم له سابقا.

في امكان كل شخص يهمه هذا التسليم أن يدلي بتعرضه عليه قانونيا في أجل خمسة عشر يوما ابتداء من نشر هذا الاعلان.

اعلان

ينص عليه الفصل 101 من الظهير المؤرخ في 9 رمضان 1331
(12 غشت 1913)

تسليم نظير جديد للرسم العقاري

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن السيد جاكوبو بوتليد بيريز ، الساكن والجاعل محل اقامته للمخابرة معه بالدار البيضاء ، 50 ، زنقة بوانكري ، طلب أن يسلم له نظير جديد للرسم العقاري رقم 30747 ص المؤسس للملك المدعو : « سديب » الكائن بالدار البيضاء ، الحي الصناعي ، وذلك بسبب ضياع النظير الذي كان سلم له سابقا.

في امكان كل شخص يهمه هذا التسليم أن يدلي بتعرضه عليه قانونيا في أجل خمسة عشر يوما ابتداء من نشر هذا الاعلان.

اعلان

ينص عليه الفصل 101 من الظهير المؤرخ في 9 رمضان 1331
(12 غشت 1913)

تسليم نظير جديد للرسم العقاري

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن السيد بحراوي عمر ، الساكن والجاعل محل اقامته للمخابرة معه بالرباط ، 38 مكرر شارع مدغشقر ، طلب أن يسلم له نظير جديد للرسم العقاري رقم 41186 ص المؤسس للملك المدعو : « كلمرتواز » الكائن بحي وزير ، زنقة بار حكم ، وذلك بسبب ضياع النظير الذي كان سلمت له سابقا.

في امكان كل شخص يهمه هذا التسليم أن يدلي بتعرضه عليه قانونيا في أجل خمسة عشر يوما ابتداء من نشر هذا الاعلان.

اعلان

ينص عليه الفصل 101 من الظهير المؤرخ في 9 رمضان 1331
(12 غشت 1913)

تسليم نظير جديد للرسم العقاري

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن السيد ننواني ديالفاسي هركسنين ، الساكن والجاعل محل اقامته للمخابرة معه بالمكتب العقاري كنطريل ، 24 زنقة بوانكري ، طلب أن يسلم له نظير جديد للرسم العقاري رقم 49847 ص

---

(1) ان آخر أجل لابداء التعرضات على مطالب التحفيظ المذكورة قدره شهران ابتداء من تاريخ هذا الاشهار.

وتقبل التعرضات بمصلحة المحافظة العقارية وبمحكمة السدد وبمكتب القائد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المؤسس للملك المدعو : « ديلضاس » الكائن بشارع الجمهورية وذلك بسبب فقدان النظير الذى كان سلم له سابقا.

فى امكان كل شخص يهمه هذا التسليم أن يدلى بتعرضه عليه قانونيا فى أجل خمسة عشر يوما ابتداء من نشر هذا الاعلان.

المحافظ على الاملاك العقارية والرهون بالدار البيضاء – الشرقية ،
الطاهر غنام.

محافظة الدار البيضاء – الغربية

اعـــلان

ينص عليه الفصل 101 من الظهير المؤرخ فى 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913)

تسليم نظير جديد للرسم العقارى

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن السيدة فرانسواز كلود بيرط ايليين بيرطى ، الساكنة والجاعلة محل اقامتها للمخابرة معها بالدار البيضاء ، طلبت أن يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 14374 ض المؤسس للملك المدعو : « جوى » الكائن بالدار البيضاء لوازيس وذلك بسبب ضياع النظير الذى كان سلم لها سابقا.

فى امكان كل شخص يهمه هذا التسليم أن يدلى بتعرضه عليه قانونيا فى أجل خمسة عشر يوما ابتداء من نشر هذا الاعلان.

اعـــلان

ينص عليه الفصل 101 من الظهير المؤرخ فى 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913)

تسليم نظير جديد للرسم العقارى

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن السيدة نفاسيل مارى ، أرملة السيد مارول فان ، الساكنة بالدار البيضاء ، آنفا ، طلبت أن يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 37645 ض المؤسس للملك المدعو : « افلورا » الكائن بالدار البيضاء وذلك بسبب ضياع النظير الذى كان سلم لها سابقا.

فى امكان كل شخص يهمه هذا التسليم أن يدلى بتعرضه عليه قانونيا فى أجل خمسة عشر يوما ابتداء من نشر هذا الاعلان.

اعـــلان

ينص عليه الفصل 101 من الظهير المؤرخ فى 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913)

تسليم نظير جديد للرسم العقارى

يتشرف المحافظ على الاملاك العقارية الممضى أسفله بالاعلام للعموم أن شركة العلامات والخدمات الكهربائية التى مركزها الاشتراكى بالدار البيضاء ، شارع الحسن الثانى ، رقم 61 ، طلبت أن يسلم لها نظير جديد للرسم العقارى رقم 43513 ض المؤسس للملك المدعو : « سانفوربان » الكائن بطريق مديونة وذلك بسبب ضياع النظير الذى كان سلم لها سابقا.

فى امكان كل شخص يهمه هذا التسليم أن يدلى بتعرضه عليه قانونيا فى أجل خمسة عشر يوما ابتداء من نشر هذا الاعلان.

المحافظ على الاملاك العقارية والرهون بالدار البيضاء – الغربية ،
محمد بنحيدة.

محافظة الجديدة

مطلب رقم 22563 ج

اسم الملك : « جنان والواد » ، موقعه دائرة سيدى بنور ، قبيلة أولاد عمران ، فرقة الرمامحة ، دوار المرس.

وقع تحديده فى : 20 أبريل 1965.

المساحة التى أظهرها التصميم العقارى : 63 ءارا و 39 سنتيارا.

المجاورون :

البقعة الاولى : شمالا مطلب رقم 22251 ج ، شرقا مطلب رقم 25158 ج ، جنوبا مطلب رقم 19946 ج وبوشعيب بن ابراهيم ابن بلعيد وغربا مطلب رقم 25053 ج ومطلب رقم 19946 ج.

البقعة الثانية : شمالا مطلب رقم 22105 ج ومطلب رقم 22277 ج شرقا مطلب رقم 20001 ج ، جنوبا علال بن امبارك بن الشتوية ومطلب رقم 19784 ج ومطلب رقم 19659 ج وغربا مطلب رقم 22146 ج.

البقعة الثالثة : شمالا مطلب رقم 22476 ج ، شرقا الطريق المؤدية من الجديدة الى آسفى ، جنوبا مطلب رقم 22476 ج ومطلب رقم 22526 ج وغربا مطلب رقم 22476 ج.

طالبة التحفيظ : السيدة فاطنة بنت الدغوغى بن ابراهيم الساكنة بدوار المرس فرقة الرمامحة قبيلة أولاد عمران.

مطلب رقم 22570 ج

اسم الملك : « أرض الغيسة » ، موقعه بدائرة سيدى بنور فرقة الرمامحة دوار اعكاكشة قبيلة أولاد عمران.

وقع تحديده فى : 10 أبريل 1962.

المساحة التى أظهرها التصميم العقارى : 3 هكتارات و 25 ءارا و 20 سنتيارا.

المجاورون : شمالا مطلب رقم 19956 ج و 22161 ج و 19988 ج ، شرقا الطريق الرئيسية رقم 8 عرضها 30 مترا ، جنوبا مطلب رقم 19619 ج و 22088 ج و 22494 ج وغربا مطلب رقم 19572 ج و 19656 ج.

طالب التحفيظ : أحمد بن مبارك بالحاج الساكن بدوار الدحينات فرقة الزحافحة قبيلة عبدة.

مطلب رقم 26126 ج

اسم الملك : « حراويات » ، موقعه أولاد عمور فرقة أولاد عليان دوار جعافرة.

وقع تحديده فى : 19 دجنبر 1963.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المساحة التي أظهرها التصميم العقاري : 71 ءارا و 88 سنتيارا.
المجاورون :
البقعة الاولى : شمالا الملك المسمى حراويات مطلب رقم 25447 ج شرقا الملك المسمى مطرك عبد السلام مطلب رقم 25643 ج ، جنوبا الملك المسمى بوجماعة رقم 25457 ج وغربا الملك المسمى اتويرسة مطلب رقم 25730 ج.
البقعة الثانية : شمالا ابلاد الحاج أحمد بن سي محمد الدكالي رسم عقاري رقم 21255 س ، جنوبا الملك المسمى بقعة الخدير مطلب رقم 25468 ج ، شبرقا الملك المسمى مطرك عبد السلام مطلب رقم 26006 ج وغربا الملك المسمى دان الروضة مطلب رقم 25460 ج.
طالب التحفيظ : السيد محمد بن الطاهر بن أحمد الساكن بعين المكان

مطلب رقم 26526 ج

اسم الملك : « الحطة » ، موقعه بدوار أولاد زير فرقة أولاد عليان قبيلة أولاد عمور الغربية دائرة الزمامرة.
وقع تحديده في : 18 مايو 1966.
المساحة التي أظهرها التصميم العقاري : 1 هكتارا و 30 ءارا و 80 سنتيارا.
المجاورون : شمالا الرسم العقاري رقم 2312 د ، شرقا مطلب رقم 26507 ج ، جنوبا مطلب رقم 25800 ج وغربا طريق عمومية عرضها 10 أمتار.
طالب التحفيظ : السيد حسن بن محمد الصحراوي ساكن بعين المكان.

مطلب رقم 26528 ج

اسم الملك : « الواد الخضر » ، موقعه دوار أولاد السي مسعود فرقة البكاكشة دائرة الزمامرة.
وقع تحديده في : 12 أكتوبر 1964.
المساحة التي أظهرها التصميم العقاري : هكتاران اثنان و 63 ءارا و 10 سنتيارات.
المجاورون : شمالا طريق عمومية عرضها 10 أمتار ، شرقا مطلب رقم 26529 ج ، جنوبا مطلب رقم 26835 ج ومطلب رقم 26688 ج ومطلب رقم 26225 ج وغربا السيدة خديجة بنت امحمد ، ساكنة بعين المكان.
طالب التحفيظ : السيد احميدة بن الجيلالي بن الحاج البداوي ومن معه ساكن بدوار الزرق فرقة البكاكشة قبيلة أولاد عمور.

مطلب رقم 26531 ج

اسم الملك : « بلاد بن عزوز » ، موقعه دوار اكرادة أولاد جماعة اثنين الغربية دائرة الزمامرة.
وقع تحديده في : 9 مايو 1966.
المساحة التي أظهرها التصميم العقاري : 53 ءارا و 48 سنتيارا.
المجاورون : شمالا مطلب رقم 26689 ج ، شرقا مطلب رقم 26689 ج ، جنوبا السيد العربي بن الحراري وغربا مطلب رقم 26177 ج.
طالب التحفيظ : السيد عبد الرحمان بن أحمد بن العالية ، الساكن بدوار اكرادة ، فرقة أولاد اعليان ، قبيلة أولاد عمور.

مطلب رقم 26534 ج

اسم الملك : « فدان الخيل » موقعه دوار البهالة فرقة أولاد اعليان قبيلة أولاد عمور دائرة الزمامرة.
وقع تحديده في : 15 أكتوبر 1964.
المساحة التي أظهرها التصميم العقاري : 90 ءارا و 10 سنتيارات.
المجاورون : شمالا مطلب رقم 25673 ج ومطلب رقم 26409 ج شرقا طريق عمومية عرضها 5 أمتار ومن ورائها الرسم العقاري رقم 246 د ، جنوبا مطلب رقم 25675 ج ومطلب رقم 25439 ج وغربا مطلب رقم 25443 ج ومطلب رقم 25442 ج.
طالب التحفيظ : السيد الشرقاوي بن الزرهوني بن البشير ساكن بعين المكان.

مطلب رقم 26535 ج

اسم الملك : « الرمل » ، موقعه دوار العثامنة جماعة اثنين الغربية دائرة الزمامرة.
وقع تحديده في : 15 أبريل 1966.
المساحة التي أظهرها التصميم العقاري : 17 ءارا و 87 سنتيارا.
المجاورون : شمالا وشرقا مطلب رقم 26473 ج ، جنوبا مطلب رقم 27020 ج وغربا مطلب رقم 27098 ج.
طالبة التحفيظ : السيدة الهاشمية بنت محمد بن عبد السلام ساكنة بدوار المناصرة فرقة بن يفو قبيلة أولاد عمور.

مطلب رقم 26536 ج

اسم الملك : « بقعة ادريس » ، موقعه دوار العثامنة ، فرقة أولاد اعليان ، قبيلة أولاد عمور.
وقع تحديده في : 15 أبريل 1966.
المساحة التي أظهرها التصميم العقاري : 47 ءارا و 81 سنتيارا.
المجاورون :
البقعة الاولى : شمالا طريق رقم 123 ، شرقا مطلب رقم 26457 ج جنوبا مطلب رقم 27127 ج وغربا مطلب رقم 26465 ج.
المجاورون :
البقعة الثانية : شمالا مطلب رقم 26464 ج ، شرقا أحمد بن علي ابن الدرويش ، جنوبا مطلب رقم 26474 ج وغربا مطلب رقم 26453 ج.
طالب التحفيظ : السيد عبد الرحمان بن بوعزة المراكشي ومن معه ساكن باسفي ، درب مولاي الحسن ، رقم 22.

مطلب رقم 26537 ج

اسم الملك : « بوحمرون » ، موقعه دوار العيايطة ، فرقة أولاد اعليان ، قبيلة أولاد عمور ، دائرة الزمامرة.
وقع تحديده في : 12 مايو 1966.
المساحة التي أظهرها التصميم العقاري : 65 ءارا و 52 سنتيارا.
المجاورون : شمالا مطلب رقم 25799 ج ، شرقا مطلب رقم 25799 ج والرسم العقاري رقم 1419 ز والرسم العقاري رقم 4089 ج ، جنوبا الحاج محمد بن حميدو ساكن بعين المكان وغربا مطلب رقم 25998 ج.
طالبة التحفيظ : السيدة نزهة بنت عبد السلام بن أحمد ومن معها ، ساكنة بدوار أولاد عزوز ، فرقة أولاد عليان ، قبيلة أولاد عمور.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مطلب رقم 31647 ج

اسم الملك : « أرض السكنى » ، موقعه بدوار أولاد السي محمد جماعة حد احرارة.

وقع تحديده في : 23 مايو 1972.

المساحة التي أظهرها التصميم العقاري : هكتار واحد و 44 ءارا.

المجاورون : شمالا أحمد بن بوشعيب بن عمار ، شرقا محمد ابن الغليمي امحمد بن السي أحمد ، جنوبا محمد بن العربي وغربا جماعة دوار أولاد السي امحمد ، الجيلالي بن بوشعيب وكامل عزوز ابن العربي ، كلهم ساكنون بعين المكان.

طالب التحفيظ : السيد أحمد بن المامون المدعو « فضيل » ومن معه ، ساكن بدوار السي امحمد ، فرقة الغليميين ، قبيلة البحاثرة الشمالية.

مطلب رقم 39751 ج

اسم الملك : « بلاد سيدى أحمد » ، موقعه بآزمور طريق الشاطىء

وقع تحديده في : 6 أكتوبر 1972.

المساحة التي أظهرها التصميم العقاري : 60 ءارا و 22 سنتيارا.

المجاورون : شمالا السيد عباس المرابط ، شرقا السيدة حبيبة بنت الرايس ، جنوبا رسم عقاري رقم 5882 ج ورسم عقاري رقم 5522 ز محمد بن عبد الرحمان ، كلهم ساكنون بعين المكان وغربا مطلب رقم 27224 ج.

طالب التحفيظ : أحمد بن السي عبد القادر العامري ساكن بآزمور زنقة العطارية ، رقم 64.

اعلانات جديدة بانتهاء التحديد

مطلب رقم 10160 ج

الملك المسمى : « دار أحمد بن عبو » ، الكائن بالجديدة حي درب غلف زاوية زنقة موناستير وزنقة أيير.

طالب التحفيظ : قصى المصطفى بن أحمد بن الحاج عبد الله ، ساكنة بالجديدة ، زنقة ابروفانس ، رقم 2.

وقع التحديد في : يوم 30 أبريل 1954.

ان هذا الاعلان يبطل الاعلان الذى نشر بالجريدة الرسمية عدد 2811 المؤرخة في 14 شتنبر 1966.

مطلب رقم 19323 ج

الملك المسمى : « بير العشايش » الكائن بدوار مولاى التهامى فرقة الرمامحة ، قبيلة أولاد عمران.

طالبا التحفيظ :

1 – الضاوية بنت بوعزة بن الزداد ؛

2 – عبد الله بن الجيلالي بن عبد الله.

وقع التحديد في : 3 أبريل 1961.

ان هذا الاعلان يبطل الاعلان الذى نشر بالجريدة الرسمية عدد 2650 المؤرخة في 9 غشت 1963.

مطلب رقم 25875 ج

الملك المسمى : « ملك الشواى » ، الكائن بالجديدة ، زنقة ماليين

طالب التحفيظ : السيدة مولدى الحاجة الكبيرة بنت محمد ابن سعيد سكناها بالجديدة زنقة الفقيه المندلى رقم 4.

وقع التحديد في : 11 يوليوز 1963.

ان هذا الاعلان يبطل الاعلان الذى نشر بالجريدة الرسمية عدد 2802 المؤرخة في 13 يوليوز 1966.

المحافظ على الاملاك العقارية والرهون بالجديدة ،

أحمد أحسين.

محافظة القنيطرة

مطلب رقم 29888 ر هـ

اسم الملك : « طمرور » موقعه اقليم القنيطرة ، قبيلة المناصرة دوار اولاد الصبيح

وقع تحديده فى يوم 29 مارس 1962

المساحة الاجمالية التى أظهرها التصميم الهندسى هى : 9 هكتارات 42 ءارا و 20 سنتيارا

ومشتمل على ثمان قطع :

القطعة الاولى : مساحتها هكتار واحد 61 ءارا

المجاورون : شمالا بالخير بن عبد السلام العمارى شرقا المطلب رقم 9076 ر هـ جنوبا محمد بن منصور القرني والرسم العقارى رقم 9076 ر هـ وغربا سعيد ومنصور بن محفوض

القطعة الثانية : مساحتها 36 ءارا و 22 سنتيارا

المجاورون : شمالا الرسم العقارى رقم 9076 ر هـ شرقا محمد بن منصور القرنى جنوبا الرسم العقارى رقم 16017 ر هـ وغربا سعيد ومنصور بن محفوض

القطعة الثالثة : مساحتها 56 ءارا و 18 سنتيارا

المجاورون : شمالا وشرقا وجنوبا الرسم العقارى رقم 15592 ر هـ وغربا الرسم العقارى رقم 10028 ر هـ

القطعة الرابعة : مساحتها 1 هكتارا و 99 ءارا.

المجاورون : شمالا الرسم العقارى رقم 11417 ر هـ شرقا الرسم العقارى رقم 10130 ر هـ جنوبا الرسم العقارى رقم 14209 ر هـ وغربا محمد وحمو بن عياش

القطعة الخامسة : مساحتها هكتار واحد 80 سنتيارا

المجاورون : شمالا التهامى بالعربى شرقا الرسم العقارى رقم 21077 ر هـ جنوبا المطلب رقم 28402 ر هـ وغربا الرسم العقارى رقم 20608 ر هـ والمطلب رقم 21941 ر هـ

القطعة السادسة : مساحتها هكتار واحد 49 ءارا و 50 سنتيارا

المجاورون : شمالا الطريق العمومية (ملك عمومى) شرقا الرسم العقارى رقم 10131 ر هـ الرسم العقارى رقم 15595 رهـ حمو وامحمد ابن قاسم الرسم العقارى رقم 15875 ر هـ الرسم العقارى رقم 15594 ر هـ الرسم العقارى رقم 15610 ر هـ وعبد القادر بن على جنوبا الرسم العقارى رقم 15609 ر هـ وبوسيلهام بن محمد وغربا الرسم العقارى رقم 25344 ر هـ.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

القطعة السابعة : مساحتها 97 ءارا و 90 سنتيارا

المجاورون : شمالا ورثة بوسلهام بن محمد شرقا الشرقي بن عياش جنوبا وادي سبو (ملك عمومي) وغربا الرسم العقاري رقم 15875 ر هـ وورثة الحاج محمد كبور

القطعة الثامنة : مساحتها هكتار واحد 41 ءارا و 60 سنتيارا

المجاورون : شمالا المطلب رقم 21076 ر هـ شرقا المطلب رقم 21076 ر هـ والرسم العقاري رقم 15593 ر هـ جنوبا الرسم العقاري رقم 21077 ر هـ وغربا قنال واي فوكرون.

طالبو التحفيظ : السيد موسى بالعسال بن عزوز ومن معه.

مطلب رقم 31031 ر هـ

اسم الملك : « بلاد محمد بن عبد القادر » موقعه دائرة أحد كورت قبيلة سفيان ، دوار عين الكبير

وقع تحديده في يوم : 24 ماي 1960

المساحة التي أظهرها التصميم الهندسي هي : 32 ءارا 73 سنتيارا

المجاورون : شمالا المطلب رقم 30990 ر هـ شرقا المطلب رقم 30986 ر هـ جنوبا المطلبان رقم 31030 ر هـ و 31021 ر هـ وغربا المطلبان رقم 31021 ر هـ 31006 ر هـ

طالب التحفيظ : السيد محمد بن محمد بن عبد القادر .

مطلب رقم 31367 ر هـ

اسم الملك : « الولجة » موقعه دائرة احد كورت ، ملحقة عين الدفالي ، دوار اولاد كايد

وقع تحديده في يوم : 25 أكتوبر 1960

المساحة التي أظهرها التصميم الهندسي هي : هكتار واحد 22 ءارا و 50 سنتيارا

المجاورون : شمالا قسم التخطيط الجماعي عين الدفالي القطعة 922 شرقا الشعبة جنوبا المطلب رقم 31356 ر هـ وغربا المطلبان رقم 31386 ر هـ و 31343 ر هـ

طالبو التحفيظ : السيد قاسم بن عبد الرحمان بن علي ومن معه

مطلب رقم 31438 ر هـ

اسم الملك : « ازهور » موقعه القنيطرة ، تجزئة الساكنية الرمل

وقع تحديده في يوم : 24 أبريل 1967

المساحة التي أظهرها التصميم الهندسي هي : 67 سنتيارا

المجاورون : شمالا محمد بن المحجوب السباعي شرقا المطلب رقم 33186 ر هـ جنوبا الزنقة « ن » (ملك بلدي) وغربا عائشة بنت علال

طالبو التحفيظ : السيدة مينة بنت محمد بن يوسف الدكالي ومن معها.

مطلب رقم 31453 ر هـ

اسم الملك : « ماري افلوارنس » موقعه سيدي يحيى الغرب

وقع تحديده في يوم : 21 يناير 1964

المساحة التي أظهرها التصميم الهندسي هي : 3 ءارات 32 سنتيارا

المجاورون : شمالا الطريق العمومية (ملك عمومي) شرقا الرسم العقاري رقم 39558 ر هـ جنوبا الزنقة (ملك عمومي) وغربا الرسم العقاري رقم 30374 ر هـ

طالبة التحفيظ : السيدة لوسيان بيريز .

مطلب رقم 31460 ر هـ

اسم الملك : « المصلى » موقعه اقليم القنيطرة ، قبيلة المناصرة دوار العنابسة

وقع تحديده في يوم : 20 دجنبر 1973

المساحة التي أظهرها التصميم التقريبي هي : 9 هكتارات

المجاورون : شمالا الرسم العقاري رقم 28670 ر هـ شرقا بنعيسى بن امبارك والرسم العقاري رقم 11706 ر هـ جنوبا الرسم العقاري رقم 11706 ر هـ وغربا الرسم العقاري رقم 13540 ر هـ ومحمد بن يحيى

طالبو التحفيظ : السيد بوسلهام بن لحمر المالكي ومن معه

مطلب رقم 31466 ر هـ

اسم الملك : « رحمون » موقعه القنيطرة الزنقة (ب) رقم 6 حي السنياك

وقع تحديده في يوم : 16 دجنبر 1969

المساحة التي أظهرها التصميم التقريبي هي 66 سنتيارا تقريبا

المجاورون : شمالا محمد بن عبروق شرقا الزنقة « ب » (ملك بلدي) جنوبا المطلب رقم 30870 ر هـ وغربا مصطفى بن امحمد

طالب التحفيظ : السيد العربي بن احمد

مطلب رقم 31934 ر هـ

اسم الملك : « الكتنة أولاد عيسى تيرس البيبان » موقعه دائرة سوق أربعاء الغرب ، ملحقة قرية بن عودة ، دوار أولاد عيسى

وقع تحديده في يوم : 26 أكتوبر 1971

المساحة التي أظهرها التصميم الهندسي هي : 12 هكتارا تقريبا

المجاورون : شمالا سلام بن قاسم ، قاسم بن احميدو الرسم العقاري رقم 27453 ر هـ أولاد بوسلهام المطلب رقم 20404 ر هـ واحمد بن سي قاسم شرقا عبد القادر بروايل ، عبد السلام بن الجيلالي ، جلول بن الحسين ، الحاج عبد السلام بن الجيلالي بن قدور ، عين رحال ، أحمد بن السي قاسم الرسم العقاري رقم 12521 ر هـ الطريق العمومية (ملك عمومي) وورثة محمد بن الرواين جنوبا الرسمان العقاريان رقم 30565 ر هـ و 32693 ر هـ وغربا الرسم العقاري رقم 30565 ر هـ المطلب رقم 20693 ر هـ الرسم العقاري رقم 44409 ر هـ

طالبة التحفيظ : جماعة أولاد عيسى تيرس البيبان .

مطلب رقم 31976 ر هـ

اسم الملك : « بن السعدة » موقعه اقليم القنيطرة ، قبيلة المناصرة دوار احفايفا

وقع تحديده في يوم : 6 دجنبر 1973

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المساحة الاجمالية التى أظهرها التصميم الهندسي هي : 3 هكتارات 94 ءارا تقريبا
ومشتمل على خمس قطع :
القطعة الاولى : مساحتها هكتار واحد 25 ءارا تقريبا
المجاورون : شمالا أحمد بن زهرة شرقا المرجة (ملك عمومي) جنوبا ورثة محمد بن بوسلهام وغربا المطلب رقم 21277 ر هـ
القطعة الثانية : مساحتها 80 ءارا تقريبا
المجاورون : شمالا منانة بنت احمد شرقا ورثة يحيى بالربيعة جنوبا الرسم العقارى رقم 22131 ر هـ وغربا حمودة بالحاج زروال
القطعة الثالثة : مساحتها 95 ءارا تقريبا
المجاورون : شمالا العسال بالخليفي والرسم العقارى رقم 18678 ر هـ شرقا الرسم العقارى رقم 18678 ر هـ جنوبا حمودة بالحاج زروال وغربا الطريق العمومية (ملك عمومى)
القطعة الرابعة : مساحتها 25 ءارا تقريبا
المجاورون : شمالا منصور بالجداوى شرقا وادى سبو (ملك عمومى) جنوبا عبد السلام بن يحيى وغربا الجعايدى
القطعة الخامسة : مساحتها 69 ءارا تقريبا
المجاورون : شمالا حمودة بالحاج زروال شرقا الطريق العمومية (ملك عمومى) جنوبا منانة بنت اليحياوية وغربا ورثة الحاج زروال
طالب التحفيظ : السيد محمد بن يحيى بالحمر.

مطلب رقم 31995 ر هـ

اسم الملك : « أنفرمورى دوكرنزون وزان ايطا » موقعه وزان حى العدير
وقع تحديده فى يوم 15 مارس 1967
المساحة التى أظهرها التصميم الهندسى هى : 42 ءارا تقريبا
المجاورون : شمالا وشرقا وجنوبا زنقة التجزئة (ملك بلدى) وغربا الرسم العقارى رقم 15631 ر هـ
طالبة التحفيظ : الدولة (الملك الخاص).

مطلب رقم 32145 ر هـ

اسم الملك : « مبروكة 36 » موقعه وزان ، حى جنان على ، زنقة اوطباسى رقم 54
وقع تحديده فى يوم : 23 مارس 1967.
المساحة التى أظهرها التصميم الهندسى هى : ءار واحد و 10 سنتيارات تقريبا
المجاورون : شمالا الشريفة المارية شرقا وجنوبا زنقة الوطاسى (ملك بلدى) وغربا الحاج عبد القادر الطوق والمعلم التهامى الرحونى
طالب التحفيظ : السيد عمر بن احمد الريفى الوزانى.

مطلب رقم 32149 ر هـ

اسم الملك : « خدوج 5 » موقعه القنيطرة زنقة المقبرة الدار رقم 2 تجزئة السماكنية
وقع تحديده فى يوم : 10 يبراير 1967
المساحة التى أظهرها التصميم الهندسى هى : 67 سنتيارا
المجاورون : شمالا الزنقة رقم 36 (ملك بلدى) شرقا المطلب رقم 31298 ر هـ جنوبا الحسين بن حمو وغربا المطلب رقم 32548 ر هـ
طالب التحفيظ : السيد نايت اشو أحمد بن يحيى

مطلب رقم 32210 ر هـ

اسم الملك : « الصنهاجية » موقعه القنيطرة الزنقة « أ » رقم 17 تجزئة الساكنية الرمل
وقع تحديده فى يوم : 14 يونيه 1967
المساحة التى أظهرها التصميم الهندسى هى : 67 سنتيارا
المجاورون : شمالا الزنقة رقم 72 (ملك بلدى) شرقا الزنقة رقم 31 (ملك بلدى) جنوبا الزنقة أ (ملك بلدى) وغربا امباركة بنت حماد.
طالب التحفيظ : السيد العمرى فاتح بن صالح .

مطلب رقم 32283 ر هـ

اسم الملك : « فاطمة » موقعه القنيطرة ، الزنقة « ب » رقم 10
وقع تحديده فى يوم : 12 يناير 1968
المساحة التى أظهرها التصميم الهندسى هى : 66 سنتيارا
المجاورون : شمالا المطلب رقم 33175 ر هـ ، شرقا المطلب رقم 33215 ر هـ جنوبا الزنقة « ب » (ملك بلدى) وغربا لكروب ابراهيم ابن رحال.
طالب التحفيظ : السيد الكطراوى بنعاشير بن محمد

مطلب رقم 32394 ر هـ

اسم الملك : « بوعسرى » موقعه القنيطرة ، الزنقة رقم 1 ، حى الساكنية
وقع تحديده فى يوم : 18 دجنبر 1968.
المساحة التى أظهرها التصميم الهندسى هى : 83 سنتيارا
المجاورون : شمالا الزنقة رقم 1 (ملك بلدى) شرقا الزنقة رقم 31 (ملك بلدى) ، جنوبا الزنقة « ح » (ملك بلدى) وغربا لردى محمد ابن أحمد.
طالب التحفيظ : السيد لردى محمد بن احمد

مطلب رقم 32441 ر هـ

اسم الملك : « دار جندير » موقعه القنيطرة تجزئة الساكنية الرمل.
وقع تحديده فى يوم : 10 يبراير 1967
المساحة التى أظهرها التصميم الهندسى هى : 65 سنتيارا
المجاورون : شمالا الزنقة 36 (ملك بلدى) شرقا المطلب رقم 35816 ر هـ جنوبا بوجمعة بن عبد الله وغربا المطلب رقم 31298 ر هـ
طالب التحفيظ : السيد محمد بن ابراهيم بن احمد السوسى.

المحافظ على الاملاك العقارية والرهون بالقنيطرة ،
عبد العزيز القادرى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

محافظة الرباط

مطلب رقم 27204 ر

اسم الملك : « معيدن تاغراسيت » موقعه دائرة الرمانى ، قبيلة أولاد اكثير فخذة أولاد مرزوق دوار معيدن النخيلة

وقع تحديده فى : 22 مارس 1962

المساحة التى أظهرها التصميم العقارى : 4 هكتارات و 18 ءارا و 80 سنتيارا

المجاورون : شمالا الملك المسمى معيدن رسم عقارى رقم 26660 ر ثم الملك المسمى حفرة المعيدن رسم عقارى رقم 7596 ر شرقا عبد السلام بن الميلودى جنوبا ورثة الحاج عبد الرحمن ثم المطلب رقم 21590 ر (البقعة الثانية) وكذلك المطلب رقم 21837 ر (البقعة الثانية) وغربا ممر عمومى عرضه 20 مترا مربعا واصل بين الطريق رقم 22 وأولاد على ومن ورائه الرسم العقارى رقم 24268 ر ثم السيد عبد القادر بن محمد

طالبو التحفيظ : السيد بوسلهام بن محمد بن عمار وشركاؤه

مطلب رقم 30848 ر

اسم الملك : « ازدهار » موقعه بالرباط ، ممر بيارة ، حى بوقرون رقم 13

وقع تحديده فى : 21 يونيه 1972

المساحة التى أظهرها التصميم الموقت : ءار واحد و 60 سنتيارا تقريبا

المجاورون : شمالا ممر بيارة (ملك بلدى) شرقا الرسم العقارى رقم 50572 ر جنوبا السيد الحاج محمد الزيدى ثم السيد عبد الرزاق ابن الحاج محمد ثم الحاج محمد اكديرة وغربا الاحباس (زاوية سيدى الغازى).

طالب التحفيظ : السيد عبد اللطيف بن الحاج محمد بن الحاج مصطفى بن عامر.

مطلب رقم 32802 ر

اسم الملك : « ليلى » موقعه بالرباط.

وقع تحديده فى : 12 يونيه 1972

المساحة التى أظهرها الرسم التخطيطى هى : 1.050 مترا مربعا تقريبا

المجاورون : شمالا السيدة فريدة السهيرة شرقا ورثة الصنهاجى العربى ، والرسم العقارى رقم 2064 ر والسيد الشفشاونى جنوبا زنقة أسين وغربا زنقة بيرمانية

طالب التحفيظ : السيد التهامى بن المهدى مكوار.

مطلب رقم 32837 ر

اسم الملك : « بلاد أولاد ابراهيم » موقعه عمالة الرباط وسلا جماعة بولقنادل

وقع تحديده فى : 12 يوليوز 1966.

المساحة التى أظهرها التصميم العقارى 53 هكتارا 55 ءارا و 90 سنتيارا

ويتألف من ست قطع :

القطعة الاولى : التى مساحتها 20 هكتارا و 43 ءارا

المجاورون : شمالا الرسم العقارى 26537 ر ثم ورثة بن علية ثم السيد التهامى كندوز ثم السيد التهامى بن امحمد ثم السيد محمد تمورو وكذلك الرسم العقارى 1986 ر شرقا الرسم العقارى 21135 ر ثم السيد هدى بن امبارك الزردالى جنوبا الرسم العقارى 11055 ر ثم المطلب رقم 28742 ر وكذلك ورثة محمد بن حمو وغربا الدولة المغربية (القسم البحرى)

القطعة الثانية : التى مساحتها 22 هكتارا و 76 ءارا

المجاورون : شمالا ورثة القائد عبد السلام ثم السيد محمد بوعزة ثم ورثة عبد القادر بن علال وكذلك ورثة عزوز بن عبد القادر ، شرقا ورثة القائد عبد السلام جنوبا المطلب رقم 25934 ر (القطعة الثانية) ثم ورثة القائد عبد السلام وغربا ملك عمومى عرضه 10 أمتار ومن ورائه المطلب رقم 30813 ر (القطعة الثانية) وكذلك السيد صالح ابن محمد.

القطعة الثالثة : مساحتها 3 هكتارات 84 ءارا 60 سنتيارا

المجاورون : شمالا السيد بناصر بن بنعاشير ثم الرسم العقارى رقم 2616 ر شرقا أرض جماعية رقم 16 مسماة انجاس (القطعة الثانية) س 16 جنوبا السيد الميلودى الصالحى الجيلالى بن امحمد وغربا طريق عرضها 6 أمتار ومن ورائها السيد عبد القادر بن الحاج الجيلالى

القطعة الرابعة : مساحتها 3 هكتارات 46 ءارا و 30 سنتيارا

المجاورون : شمالا ورثة القائد عبد السلام شرقا ممر عرضه 6 أمتار ومن ورائه الرسم العقارى رقم 25934 (القطعة الثانية) جنوبا الرسم العقارى رقم 25934 ر ثم السيد بوحتة موسى بن الطيب وغربا ممر عمومى عرضه 10 أمتار ومن ورائه المطلب رقم 27854 ر

القطعة الخامسة : مساحتها هكتار واحد 44 ءارا 70 سنتيارا

المجاورون : شمالا طريق عمومية عرضها 20 مترا واصلة بين بولقنادل وعين بركة شرقا ورثة موسى بن عيش جنوبا السيد أحمد بن عيش وغربا السيد حمادى بن الجيلالى ثم السيد بنعاشير ابن محمد

القطعة السادسة : مساحتها هكتار واحد 61 ءارا و 30 سنتيارا

المجاورون : شمالا طريق عمومية عرضها 20 مترا واصلة بين بولقنادل وعين بركة شرقا أرض جماعية رقم 16 مسماة « أنجاس 16 » جنوبا المطلب رقم 35819 ر وغربا ورثة موسى بن عيش

طالبو التحفيظ : السيد محمد بن ابراهيم وشقيقتيه الباتول وخديجة.

مطلب رقم 33675 ر

اسم الملك : « حمرى » موقعه بدائرة أحواز سلا جماعة بولقنادل دوار البراهمة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقع تحديده في : 28 يوليوز 1967

المساحة التي أظهرتها الخريطة العقارية : 97 ءارا 16 سنتيارا

المجاورون : شمالا السيد ابراهيم بن الطاهر شرقا الملك المسمى « بلاد ابراهيم » رسم عقاري رقم 39345 ر جنوبا الشيخ أحمد بن عامر وغربا أرض جماعية (البراهمة)

طالبو التحفيظ : السيد منصور بن حمو بن جلول ومن معه

مطلب رقم 34514 ر

اسم الملك : « حياة » موقعه بسلا الملاح الجديد زنقة شهيد بلال

وقع تحديده في : 25 يوليوز 1969

المساحة التي أظهرتها الخريطة المؤقتة : 65 سنتيارا

المجاورون : شمالا الملك المسمى « محمد الحبيب » ذي المطلب رقم 31245 ر شرقا الملك المسمى « قرطبة » ذي المطلب رقم 21366 ر جنوبا السيد الوردي الحارتي وغربا زنقة شهيد بلال (ملك بلدي)

طالب التحفيظ : السيد أحمد بن بوعلي الدكالي.

مطلب رقم 35265 ر

اسم الملك : « بوتزارواط » موقعه دائرة زمور جماعة سيدي يحيى ، خميس أيت واحي

وقع تحديده في : 20 أبريل 1972

المساحة التي أظهرها الرسم التخطيطي هي : 5 هكتارات تقريبا

المجاورون : شمالا السيد حمادي بن الجيلالي شرقا السيد الجيلالي ابن علي جنوبا مسلك عمومي ومن وراء ذلك الرسم العقاري رقم 41861 ر وغربا المطلب رقم 22404 ر (القطعة 12).

طالب التحفيظ : السيد العياشي بن علي حرش الرأس.

مطلب رقم 36028 ر

اسم الملك : « دار قاسمي 4 » موقعه الرباط الاوداية

وقع تحديده في : 9 أكتوبر 1972

المساحة التي أظهرها الرسم التخطيطي هي : ءارا واحدا و 5 سنتيارات

المجاورون : شمالا السيد الحاج قاسم بن الحاج حسن والسيد قاسم الاوديي شرقا السيد محمد المراكشي جنوبا وغربا زنقة سيدي امبارك

طالبو التحفيظ : السيد القاسمي بن الحاج عبد الكبير بن الحاج حسن وشركاؤه

مطلب رقم 36031 ر

اسم الملك : « نادية » موقعه بسلا ، تابريكت ، لابيبنيير الزنقة رقم 12

وقع تحديده في : 25 يوليوز 1969

المساحة التي أظهرها الرسم التخطيطي : ءارا واحدا 7 سنتيارات

المجاورون : شمالا السيد عبد العاطي بن عياد شرقا الملك المسمى « الهلال الاحمر الفرنسي » لمدينة سلا ، رسم عقاري رقم 25220 ر جنوبا زنقة رقم 12 عرضها 8 أمتار وغربا ممر عرضه 4 أمتار

طالب التحفيظ : السيد بنزينبي مبارك بن محمد

مطلب رقم 36617 ر

اسم الملك : « نامسية » موقعه دائرة أحواز الرباط ، جماعة تمارة المحل المدعو « نامسية »

وقع تحديده في : 25 يوليوز 1972

المساحة التي أظهرتها الخريطة العقارية هي : 89 ءارا و 36 سنتيارا

المجاورون : شمالا الرسم العقاري رقم 8359 ر شرقا السيد قدور ابن داوود ومن معه جنوبا الطريق العمومية الرابطة بين سيدي يحيى زعير وتمارة وغربا المطلب رقم 36872 ر والرسم العقاري 37771 ر

طالب التحفيظ : السيد العزمي المعطي بن محمد بن محمد.

مطلب رقم 37879 ر

اسم الملك : « البغيل »، موقعه سلا زنقة مخنار التلال.

وقع تحديده في : 29 أبريل 1975.

المساحة التي اظهرها التصميم العقاري : 79 سنتيارا.

المجاورون : شمالا السيد الحاج بوغابة السعدي ، شرقا زنقة مكتب التلال ، جنوبا ممر وغربا السيد الطيبي الدكالي.

طالب التحفيظ : السيد البغيل الحاج التهامي بن أحمد بن التهامي

مطلب رقم 37884 ر

اسم الملك : « فضل الله » ، موقعه بسلا طريق القنيطرة.

وقع تحديده في : 20 دجنبر 1975.

المساحة التي اظهرها التصميم العقاري : هكتارين اثنين و 36 آرا و 80 سنتيارا.

المجاورون : شمالا الملك المسمى « مغبون » مطلب رقم 36796 ر ، شرقا الطريق العمومية التي عرضها 8 أمتار ومن ورائها الرسم العقاري رقم 31391 ر ، جنوبا السيد الحاج عبد الله الزواوي وشركاؤه وغربا الطريق رقم 2 الواصلة بين الرباط والقنيطرة.

طالب التحفيظ : السيد حمدوش عبد الرحمان بن محمد.

مطلب رقم 38717 ر

اسم الملك : « الحمزية وبوطويل » ، موقعه بدائرة أحواز الرباط ، جماعة عين عودة ، دوار الفقراء ، أولاد منصور.

وقع تحديده في : 22 أبريل 1976.

المساحة التي اظهرتها الخريطة العقارية هي : 24 هكتارا و 63 آرا و 20 سنتيارا ويتألف من قطعتين :

القطعة الاولى : شمالا الرسم العقاري رقم 9308 ر ، شرقا الرسم العقاري رقم 12554 ر ، جنوبا المطلب رقم 18599 ر وغربا وادي عكراش

القطعة الثانية : شمالا وشرقا وادي عكراش ومن ورائه الرسم العقاري رقم 9308 ر ، جنوبا وغربا وادي عكراش ومن ورائه الرسم العقاري رقم 12602 ر.

طالبو التحفيظ : السيد لخواجة بلحاج عبد القادر بن عبد الله وشركاؤه.

المحافظة على الاملاك العقارية والرهون بالرباط ، بدر الدين دينية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.